

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany



المركز الديمقراطي العربي
ببرلين - ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي
ببرلين - ألمانيا



إشراف وتنسيق:
د.حنان طرشان، جامعة باتنة 1، الجزائر
د.سليم سهلي، رئيس تحرير مجلة مدارات اجتماعية

المجندرقراءةعابرةللخصصات

2021



المركز الديمقراطي العربي - برلين
المركز المتوسطي للدراسات والابحاث الدولية و التشاركية - جامعة محمد الخامس - المغرب

وقائع اعمال المؤتمر
الدولي الافتراضي
أيام 25 و 26 - 12 - 2021

Gender
is a cross-disciplinary reading



VR . 3383 - 6583 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

TEL: 0049-CODE

030-89005468/030-898999419/030-57348845

MOBILETELEFON: 0049174274278717



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مكتـاب وقائع المؤتمر العلمي الافتراضي:

الجنـدر قراءة عابرة للتخصصات

Gender

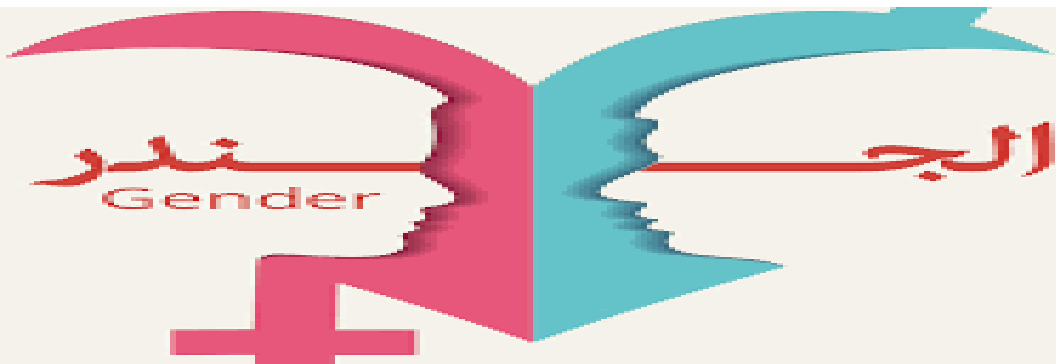
Is a cross –disciplinary reading الجزء الأول

Part One

إشرافه وتنسيق:

د. حنان طرهان، جامعة بائنة 1، الجزائر

د. سليم سلمي، رئيس تحرير مجلة مدارات اجتماعية



الناشر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث الدولية والتشاركية، جامعة محمد

الخامس بالرباط، المغرب

ينظمون المؤتمر الدولي الافتراضي السابع الموسوم بـ:

الجنـدر قراءة عابرة للتخصصات

Gender

Is a cross –disciplinary reading

أيام 25-26 ديسمبر 2021

إقامة المؤتمر بواسطة تقنية التّحاضر المرئي عبر تطبيق Zoom

ملاحظة: المشاركة مجاناً بدون رسوم

لا يتحمل المركز ورئيس المؤتمر واللجان العلمية والتنظيمية مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من آراء، وهي لا تعبر بالضرورة عن قناعاتهم ويبقى أصحاب المداخلات هم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية القانونية عنها

الرئاسة الشرفية للمؤتمر:

أ. عمار شرعان – رئيس المركز العربي الديمقراطي-برلين-ألمانيا-

د.أحمد بنعثمان ودغيري، المركز المتوسطي للدراسات والأبحاث الدولية والتشاركية، محمد الخامس

بالرباط، المغرب

رئيس المؤتمر:

د.سليم سهلي، رئيس تحرير مجلة مدارات اجتماعية

رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر:

د. إبراهيم الأنصاري، جامعة الحسن الثاني، المملكة المغربية

المنسق العام للمؤتمر:

د.ناجية سليمان عبد الله، رئيسة تحرير مجلة العلوم السياسية والقانون

رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر:

د.حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر

مدير المؤتمر:

أ.كريم عايش، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

رئيس اللجنة التنظيمية للمؤتمر:

أ.كريم عايش، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

مدير إدارة النشر:

د.أحمد بوهكو، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا

أعضاء اللجنة العلمية

د.فادية حطيط، لبنان	أ.د.أمال قرامي، تونس
د.عزة شرارة بيضون، لبنان	د.وسيلة بروقي، الجزائر
د.رفيف صيداوي، لبنان	د.زمام ربيع، الجزائر
د.نهوند القادري، لبنان	د.خالد بن مهي، الجزائر
د.وسيلة مجاهدي، الجزائر	د.علي عتري، جامعة تونس2، تونس
د.إيناس بوسحلة، الجزائر	د.حسين آيت عيسى، الجزائر
د.لبنى فتيحة، الجزائر	د.نور حريري، ألمانيا
د. حنان طرشان، جامعة باتنة1، الجزائر	د.عقيلة بوقروز، الجزائر
د.حاتم بن عزوز، الجزائر	د.بن دارنسيمة، الجزائر
د.حسن حجيج، المغرب	د.عبد الوهاب باشا، تونس

كلمة رئيس المؤتمر:

بسم الله الرحمن الرحيم:

من المعلوم أن من أهم أدوار المراكز البحثية أن تكون بمنزلة جسر بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصالح العامة والفرد وصانع القرار، ويأتي ذلك من خلال إجراء الملتقيات العلمية ونشر الكتب التي تدخل ضمن حقول متعددة وهذا بتقديم تحليلات معمقة ومنهجية حول مشكلات وقضايا الساخنة التي تواجهها المجتمعات الحالية ، ولذى يصبو المركز الديمقراطي العربي لأن يكون مصدر للمعلومات والنصح، وهذا لتحقيق طموحاته في مواكبة المراكز العلمية العالمية في جميع المجالات والتخصصات.

ويجدر بنا مع إصدار مداخلات المؤتمر الدولي الموسوم ب الجنـدر قراءة عابرة للتخصصات، إذ نقدم هذا الكتاب بما يحتويه من أبحاث علمية حول موضوع الجنـدر، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في إخراج هذا الكتاب وعلى رأسهم الدكتورة طرشان حنان إلى حيز الوجود. نأمل أن يكون هذا الكتاب بالمستوى الذي يرضي زملائنا الباحثين وبنفس الوقت نكرر دعوتنا لكل الباحثين في مختلف العلوم والمعارف المختلفة أن يساهموا ببحوثهم ودراساتهم في موضوع الجنـدر وتفكيك هذا المفهوم وتعريفه من الإيديولوجيات المصطنعة.

ويأتي مؤتمـرنا هذا، مؤتمر الجنـدر قراءة عابرة للتخصصات، من أجل إعادة قراءة الظاهرة الجنـدرية بأقلام عربية صرفة، ليطلع بصورة متعمقة ومغايرة للذهنية الغربية، دون الوقوع في الاسقاطات التبسيطية والاختزالية وإدانة التراث العربي بطريقة غاية في السطحية والانتقائية.

راجين أن تكون محتويات هذا الكتاب من بحوث ودراسات علمية نافعا للجميع، ولن يخلوا الكتاب من عيوب وعزاؤنا أنها من صنع البشر، ولكننا نعدكم بعمل المزيد، وأخيرا نقول أنه لن يكون هناك طعم لأي نجاح بدون مشاركتكم وإنتقادكم البناءة.

رئيس المؤتمر:

د. سهلي سليم

ديباجة المؤتمر:

لم تتوقف أسئلة الطبيعة البشرية عند حدود أصلها البيولوجي أو الثقافي كنوع من أنواع الانطولوجية. ولم توقف إلى التساؤل حول ما هو الإنسان وارتباطاته البيولوجية والاجتماعية والسوسولوجية والأنثروبولوجية والنفسية... الخ، بل تعدت هذه الأطر وأصبحت تتناول موضوعات تدخل ضمن سياقات جندرية. والجنـدر باعتباره مصطلحا انجليزي، ويعنى به النوع الاجتماعي أو الجنوسة أو النوع الثقافي، مقابل النوع البيولوجي، ويعتقد أنه استخدم لأول مرة من قبل الباحثة أن اوكلي في سبعينيات القرن الماضي، والتي تعني بها التمايز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، وبعد هذه المرحلة التوليدية للمفهوم أخذت العلوم المتعددة في تبني المفهوم وتحليله وفق مقاربات مختلفة، ففي علم الاجتماع يعتبر الجنـدر نسق اجتماعي يحمل اشتراطات سوسولوجية، حيث يقوم علم الاجتماع بدراسة الجنـدر وفق مقاربات سوسولوجية. وباعتبار الجنـدر مفهوم اجتماعي فهو ظاهرة أنثروبولوجية بامتياز، حيث يركز على معرفة مفهوم الذكورة والأنوثة وتمظهراتها في العلبة الثقافية، حيث قدم العديد من الباحثين دراسات ساهمت في تفكيك المفهوم أهمها دراسة مارغريت ميد في جزر التروبريانـد ودراسة كلود ليفي شتراوس في البرازيل وباكستان، وبعيدا عن تناول الأنثروبولوجي قفز المفهوم بكل تمفصلاته للأدب الذي تم تبنيه من طرف العديد من الروائين لتلبية الاشبعات الايديولوجية ومن أهم هذه البحوث ما قدمته الفرنسية سيمون دي بـفوار في كتابها الجنس الآخر

وتأسيسا عليه نجد أن الجنـدر يمتلك راهنية قصوى بحكم طرحه القوي في المشهد اليومي، وهو يستلزم رصدًا مختلفًا، اعتبارًا للاحتشام في التعاطي العلمي معه، ففي الوقت الذي يستمر فيه المجتمع في تشكيل هويات جنـدرية جديدة، يظل التعامل مع الجنـدر بعيد عن التحليل والفهم التخصصي العميق والجاد، إذ يتم اعتباره مفهوما غريبا عن المجتمع العربي، وظاهرة مستعصية على الفهم لا تستحق إلا التجاهل القصدي!!!، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤلات التالية: من أين أتى مفهوم الجنـدر ومتى أثبت نفسه كفتنة تحليلية في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية؟ كيف تطور المعنى العلمي لمفهوم الجنـدر في الفكر الاجتماعي وبشكل أكثر عمومية في دراسات النوع الاجتماعي؟ كيف يحدد هذا المفهوم بكل تمفصلاته في بناء قاعدة العلاقة بين الجنسين وفي تحديد المكان والدور؟

أهداف المؤتمر:

- ✓ دراسة مفهوم الجنـدر كفتنة تحليلية للعديد من الظواهر الاجتماعية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل الفضاء الاجتماعي
- ✓ دراسة المفهوم في ظل التغيرات البنيوية
- ✓ معرفة التموقع المعرفي للمفهوم ضمن الأطر الاجتماعية والثقافية
- ✓ التطرق إلى جدوى الأدب في الفروق الجنـدرية من خلال التحليل الخطابي
- ✓ التعرف على مساهمة علم النفس في إخراج مفهوم الجنـدر من مظلة الغموض إلى الوضوح بالنسبة للعلاقة بين الجنسين

✓ تناول المفهوم في التخصصات المختلفة (علم الاجتماع، الأدب، الأنثروبولوجيا، علم النفس البيولوجيا، العلوم الطبية، العلوم السياسية، الحقوق، الجغرافيا، الإحصاء، علم التاريخ، القانون، الفلسفة ... الخ)، من خلال الدراسات الميدانية والتجارب الشخصية والتقارير.

محاوـر المؤتمـر:

✓ تفكيك مفهوم الجنـدر: الاختلافات واللامساواة الجنـدر بين وفرة المصطلحات وتشوش المفهوم. تاريخ المفهوم النسوية والجنـدر التمايز واللامساواة بين النوع.

✓ الجنـدر في علم الاجتماع حراك المفهوم داخل علم الاجتماع (الأطر النظرية للمفهوم) تفاعلية العلاقة بين الرجل والمرأة. الجنـدر في إطار التفاعل داخل المؤسسات الاجتماعية الأسرة والتدريب على الممارسات الجنـدرية التحولات التدريجية في علم الاجتماع الجنـدر – من العمل إلى النشاط الجنـدري-من الدراسات النسوية إلى دراسات الجنـدر اجتماعيا.

✓ الجنـدر في الأدب واقع الجنـدر في المستويات اللغوية. تعقيد العلاقة بين الجنـدر والنص الأدبي، الجنـدر وفضاء القواعد الخطابية. الأسس النسوية في البحث في اللسان والجنـدر والجنسانية. جنـدر اللغة أم جنـدر الخطاب تغيير النساء من لغة الخطاب.

✓ الجنـدر وعلم النفس: وجهة نظر التحليل النفسي الفرويدية وما بعدها أ-فرويد وعقدة اوديب الذكورية. ب- فرويد والأنثى كذكر مخصي. ج- سيكولوجية المرأة من وجهة نظر هيلين دويتش. د- النظرية النفسية الاجتماعية لدى ايريك اريكسون. النظرة النمائية للجنـدر في علم النفس.

✓ الجنـدر في علم الأنثروبولوجيا تاريخ علم الأنساب لأنثروبولوجيا الجنـدر الثقافة ومشكلة تقسيم النوع الاجتماعي. الهيمنة الذكورية والرجولة المستحدثة. الشذوذ الجنسي الطقسي " النوع الاجتماعي الثالث " دور مفهوم الجنـدر في الدراسات الأنثروبولوجية هوية النوع والمركزية الذكورية.

✓ دراسات ميدانية في الجنـدر رصد وتوثيق الدراسات الجنـدرية في الوكالات الاجتماعية.

فهرس المحتويات

الصفحة	عنوان المداخلة	الباحث
12	تمكين المرأة في العمل بالمؤسسة الجزائرية - مقارنة جندرية -	ط.د.سلطاني سارة د.شناف خديجة
33	الجنسانية والأمومة في سيكولوجية المرأة لدى هيلين دوتش	د.لبنى سفاري
44	رهانات مفهوم الجندر في حقل العلوم الاجتماعية: الجندر والصراع من أجل الاعتراف	د.مصطفى عماري
54	تعلم بعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد: دراسة جندرية	ط.د.ديجي درويش د. فوزي تيايبيبة
77	الجسد الأنثوي بين المقدس والمدنس: حَفَرُ في التّعابير اليومية الجزائرية	ط.د.بن عرفة أمينة ط.د.خلايفية سلوى
96	الهوية الجندرية في نظرية النفسية الاجتماعية عند إيريك اريكسون	ط.د.رحال نور الهدى د.كفاح آمال
112	مفهوم "الجندر" في السياق الاجتماعي	ط.د.نبيل شيلي
122	التنميط الجندري: الأنوثة والذكورة والثقافة العربية	د. سعيدة تاقى.
142	موقع كل من الجسد الأنثوي والذكوري داخل الأديان: مقارنة أنثروبولوجية مقارنة (المسيحية والإسلامية أنموذجا)	ط.د.ادريس الدعيفي
153	قراءة تحليلية في المعوقات السوسيو-ثقافية للبحث في ظاهرة العنف الزوجي	د. لخضر غول د.غزالة ابن فرحات
170	النسوية والجندر: مقارنة في المفاهيم وتأسيس لممارسة لغوية	د.سمراء جبايلي
180	مقاربة الجندر في العلاقات الدولية بين الفهم النظرية والاستقصاءات التطبيقية في العالم العربي	د.وليد شمالال د.سليم بوسكين
194	التفكيك والجندر: الكتابة معبر لإلغاء مركزية الرجل	د. خديجة سعيدي

ط.د.حطاب حطاب	الهوية الثقافية في البيئة الحضرية: مقارنة جندرية للتمثيلات والممارسات اليومية	200
د. يوسف محمد فالح بني يونس د. سلمى الطيب خليفة سالم	العنف المجتمعي القائم على النوع في مناطق الصراع العربي التمايز واللامساواة بين النوع في ليبيا	209
د.سليمان عبد الواحد يوسف د. هالة محمد شمبولية	إرتقاء العقلية الأخلاقية في إطار (نموذج يوسف وشمبولية التكاملية) عبر مرحلتى المراهقة المتوسطة والمتأخرة مع إشارة خاصة للفروق الجندرية	231
ط.د. فارح رمزي د.بروقي وسيلة	الرجولة المتخيلة: الذكورة داخل أزمة التغير	243
Pr. Aïcha Barkaoui	Le genre en tant qu'outil d'analyse pour comprendre et déconstruire les normes des violences symboliques fondées sur le sexe	251

تمكين المرأة في العمل بالمؤسسة الجزائرية – مقارنة جندرية –

Empowering women at work in the Algerian institution- a gender approach-

ط. د. سلطاني سارة/ جامعة قسنطينة2/ الجزائر

PhD.Sarra Soula/University of Constantine2/Algeria

د.شناف خديجة/ جامعة قسنطينة2/ الجزائر

Dr. Shanaf Khadija/ University of Constantine2/Algeria

ملخص الدراسة:

تحكم العلاقات الاجتماعية العديد من المعايير السلوكية الجنسانية والتي تقوم على تكريس سيطرة الرجل على المرأة مما أنتج الصورة النمطية لأدوار كلا الجنسين على أنها أطر جامدة لا يمكن الخروج منها، وعلى الرغم من قلة الأبحاث الخاصة بعلم اجتماع المرأة إلا أن الموضوع يستأثر باهتمام القادة والمسؤولين نظرا لأهمية دور المرأة في المجتمع، مما أدى إلى تعزيز مكانتها ومضاعفة أنشطتها ووظائفها وانعكس ذلك على وضعها العام فأصبحت المرأة ممكنة، فظهر علم جديد يدرس الجذور الاجتماعية المؤثرة في عمل المرأة من خلال دراسة العوامل التي تؤثر في المرأة، فتبلورت المقاربة الجندرية في تمكين المرأة وفي ضوء ما تم طرحه في البحث الحالي تم الاستنتاج بأنه يجب على الحكومة تطوير مختلف التشريعات والقوانين المتعلقة بالمرأة سواء تشريعات العمل من حيث المساواة في الأجر بينها وبين الرجل زيادة على استفادتها من تمايزها الاجتماعي والجنسدي مثل عطلة الأمومة وسن التقاعد وكذلك التشريعات المتعلقة بالانتخابات مثل قانون الكوتا النسائية التي تفرض لها حصص ثابتة في المجالس النيابية وغيرها من القوانين.

الكلمات المفتاحية: التمكين، تمكين المرأة، النوع الاجتماعي، المؤسسة، المقاربة الجندرية.

Abstract:

Social relations are governed by many gender behavioural norms that are based on perpetuating the control of men over women, which produced the stereotyped image of the roles of both sexes as rigid frameworks that cannot be changed. Despite the few researches in this subject, leaders and officials tend to be more interested by it in view of the importance of the role of women in society, which led to the strengthening of their position and the doubling of their activities and functions, and this was reflected in their general status. Indeed, a new science emerged that studies the social roots effecting women's work by studying the factors that effect women, and the gender approach appeared as a new science to empowering women. In light of what was presented in the current research, we have concluded that the government should develop various legislation and laws related to women, both labor legislation in terms of equal pay between them and men, in addition to benefiting from their social and gender differentiation such as maternity leave and retirement age, as well as legislation related to elections such as the quota law women for which fixed quotas are imposed in parliament and other laws.

Key words: Empowerment,empowering women, social type, institution, gender approach.

مقدمة:

المرأة هي المرأة العاكسة لنمو المجتمعات، حقيقة أصبح ينادي بها الجميع، وواقع فرض نفسه بفعل الزمن، فمكانة المرأة تعتبر اليوم معيارا مهما، يوضح درجة تقدم أي مجتمع وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث، بكل ما يحملهم من قيم ومبادئ. حيث تزايد في العقود الأخيرة الحديث عن دور المرأة وضرورة تحقيق تمكينها، ما جعل الهيئات والمنظمات الدولية تتسابق من أجل عقد المؤتمرات والقمم للمناداة بضرورة إشراك المرأة في التنمية، لأنها تشكل نصف قوة المجتمع. وفي هذا الصدد خاض علم الاجتماع معارك لتحديد الملامح الأكاديمية لدراسة قضايا المرأة ونزعتها النسوية واستعان بذلك بالعديد من النظريات مثل الصراع والتفاعلية الرمزية والليبرالية لكي يحدد ملامح هذه النزعة النسوية ويحدد اتجاهاتها الفكرية، وفهم دور المرأة في مجال التمكين يتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية، والتمكين باعتباره عملية ترسيخ لحقوق المرأة وتحريرها من الاستبعاد من خيارات الحياة والقرارات المجتمعية ومفهوم متعدد الأبعاد قدم من منظور الجنـدر والنوع الاجتماعي كخلفية فكرية ومنطلق لتمكين المرأة.

وهذا ما يدفعنا لطرح التساؤل التالي:

ما هي أهم الإستراتيجيات المساهمة في تمكين المرأة في العمل بالمؤسسة الجزائرية؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما لمقصود بالتمكين؟
- ✓ ما هي أهم متطلبات التمكين؟
- ✓ ما لمقصود بتمكين المرأة؟
- ✓ ما هي مجالات تمكين المرأة؟
- ✓ ما هي أهم الاستراتيجيات الفعالة لزيادة تمكين المرأة في العمل؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية تقدير المرأة وإعطائها حقوقها وإشراكها في مختلف القطاعات إلى جانب الرجل، إذ تعتبر مشاركة المرأة في مختلف القطاعات مقياسا لتطور ونمو هذا المجتمع، وأي تقدم للمجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة النساء على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ أن أضمن سبل تحقيق التنمية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يكمن في تنمية قدرات المرأة وإعطائها حقوقها. كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في أهمية عملية التمكين للنساء بشكل عام، فهو يعمل على بناء القدرات الذاتية للنساء ليصبحن قادرات على حل مشاكلهن وإشباع حاجتهن فضلا على رفع ثقتهن بأنفسهن وبأهتهن قادرات على أداء جميع الأدوار في مختلف المناصب، وإن قدرتهن متساوية مع قدرات الرجال إذا ما أتاحت لهن الفرص المناسبة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أهم الاستراتيجيات التي ساهمت في تمكين المرأة في العمل بالمؤسسة الجزائرية، وبذلك يمكن تلخيص أهداف الدراسة كالتالي:

- ✓ التعرف على تمكين المرأة، وكيفية نشأة هذا المفهوم وأهم مبادئه.
- ✓ التعرف على مجالات تمكين المرأة.
- ✓ التعرف على تحديات ومعوقات تمكين المرأة.
- ✓ التعرف على أهم الاستراتيجيات الفعالة لزيادة تمكين المرأة في العمل.

أولاً: مفاهيم الدراسة:

مفهوم التمكين:

يشير مصطلح التمكين إلى الدرجة التي يتقاسم فيها العاملون المعلومات، المعرفة، المكافآت والسلطة في المؤسسة، ذلك أن العاملين في مثل هذه الحالة يشاركون في عملية صنع القرارات بشكل أوسع، مما كانوا يفعلونه سابقاً وتتسع عملية تمكين العاملين إلى خارج حدود مجرد سيطرة العامل على الموارد في وظيفته، فهي تشمل سلطة التأثير على القرارات في وحدة العمل والمؤسسة، وكلما ازداد مستوى عملية التمكين عظمت السلطة التي يتمتع بها الأفراد فيما يتعلق بعملية صنع القرارات، كما يتلقى العاملون من خلال هذه المشاركة المعلومات ويعالجون المعرفة اللازمة لتحقيق عملية تمكينهم في عملية صنع القرارات وتنفيذها.1 (اندرواس، 2008، ص.110)

ترى الباحثة من خلال هذا التعريف أن: التمكين يجعل المرأة كشريك في المؤسسة، تساهم في صنع القرارات وتنفيذها وتعمل على تبادل المعارف والتأثير في مجريات العمل، من خلال القوة والاستطاعة التي يمنحها لها أسلوب التمكين.

مفهوم المرأة:

تعرف المرأة بأنها مؤنث الرجل، وهي ذلك الكائن اللطيف الذي يتحد مع الرجل في أصل الخلقة وتختلف معه في البنية الفسيولوجية، كما جاء في الآية القرآنية " وليس الذكر كالأنثى " أي في البناء الفسيولوجي وبالتالي في المهام التي تستند لكل. (فراح، وشلفي، 2019، ص.55)

ترى الباحثة من خلال هذا التعريف: أن المرأة تمارس المهام والوظائف مثلها مثل الرجل وتساهم في عملية التنمية

بالتعاون مع الرجل، ولكنها لا تستطيع ممارسة المهام الشاقة التي تتطلب جهداً عضلياً وبالتالي تنسب للرجل لأنها أقوى من المرأة في الجانب الفسيولوجي.

مفهوم تمكين المرأة:

عرفها Vanessa: بأنه إضفاء القوة على المرأة والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية لها إسهاماتها على كل المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل بل في المجتمع (النعيمي، والزركوش، 2018، ص. 49)

تري الباحثة من خلال هذا التعريف: أن مصطلح تمكين المرأة هو مصطلح حديث أولى أهمية كبيرة للمرأة ومنحها مكانة مرموقة في المجتمع، بحيث أصبحت المرأة تتمتع بنفس المهام والوظائف التي كانت حكرها على الرجل فقط.

مفهوم المؤسسة:

عرفها " بشاينية سعد" على أنها وحدة إنتاجية تتكون من مجموعة من العناصر المادية (آلات، معدات، أجهزة) والعناصر البشرية (قوى عاملة) بحيث يؤدي الاستخدام الجيد والفعال لهذه العناصر مجتمعة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي ضمان وجودها واستمرارها، كما أنها تعتبر جسم اجتماعي منظم، هي مكان تجمع العديد من الأفراد مكان نشوء النزاعات وقطب للحياة الاجتماعية النشطة فهي التي تخلق الوظائف، مصدر للمداخل، مكان بامتياز للتكيف مع التكنيك المتطور دائماً. (بن الطاهر، 2018، ص. 524).

تري الباحثة من خلال هذا التعريف: أن المؤسسة عبارة عن تنظيم يتكون من مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة والرفع من مستوى أدائها وإنتاجيتها، وتهدف إلى تحقيق جودة الخدمات والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية لضمان استمراريتها.

مفهوم الجنـدر:

الجنـدر هو التمييز بين الانتماء الجنسي البيولوجي وبين التضمينات الثقافية والاجتماعية لذلك الانتماء. أي المحددات الثقافية، الاجتماعية للانتماء الجنسي البيولوجي وذلك عبر إبراز التضمينات الاقتصادية والسياسية والقانونية... لذلك الانتماء. (العمر، 2019، ص. 22)

تري الباحثة من خلال هذا التعريف: أن مصطلح الجنـدر هو مصطلح حديث النشأة يطلق على العلاقات والأدوار الاجتماعية التي يحددها المجتمع لكل من المرأة والرجل، ويعبر مفهوم الجنـدر عن الاختلاف البيولوجي والثقافي والاجتماعي بين الجنسين (الرجل والمرأة).

ثانيا: الإطار النظري للتمكين:

يعد التمكين الإداري من بين أهم الإستراتيجيات والأساليب الإدارية المتبعة من أجل تسيير المورد البشري وتنمية قدراته وذلك لما له من أثر فعال على تحسين الأداء والرضا الوظيفي، حيث يهتم أساسا بكسر الحدود الإدارية والتنظيمية الداخلية بين الإدارة والموظف من خلال الثقة المتبادلة وتفعيل عنصر التحفيز والمشاركة في القرارات، وبالتالي فهو من بين أهم وسائل التغيير الهادف نحو التطور وتحقيق التنمية الإدارية من خلال خاصة استثمار قدرات الفرد واعتباره شريكا في عملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

2.1. أهمية التمكين الإداري: يعتبر التمكين الإداري نهجا بناء ومهم كونه يحقق ما يأتي: (المعالي، وعريقات، 2013، ص، 246).

- ✓ بناء الثقة في نفوس العاملين في المؤسسة.
- ✓ تحقيق قدر أكبر من الرضا الوظيفي.
- ✓ الجودة في عملية صنع القرار واتخاذ وتنفيذه.
- ✓ زيادة درجة الانتماء للمؤسسة.
- ✓ وضوح دور المسؤولية الوظيفية.
- ✓ وضوح دور الأداء الإنتاجي.
- ✓ تصميم الوظائف، يفسر ويبرر العلاقات بين الوحدات الإدارية.
- ✓ وسيلة متطورة من وسائل الرقابة.

ترى الباحثة من خلال ما تقدم: أن التمكين يساهم بالدرجة الأولى في بناء شخصية المرأة القوية من خلال زيادة الثقة بنفسها، وإعطائها الفرصة لتحمل المسؤولية وممارسة السلطة في المؤسسة، وبالتالي تطوير مهاراتها وخبراتها في تولي المناصب القيادية، وبذل قصارى جهدها لإعطاء أفضل صورة عن المرأة الناجحة والتمكينة من ممارسة مهامها بنجاح.

2.2. خصائص التمكين الإداري: إن توسع نطاق التمكين من خلال المزيد من حرية الأفراد باتخاذ القرارات ينعكس إيجابيا على المؤسسة، من خلال السرعة في اتخاذ القرارات الإدارية، وتعد هذه السرعة من متطلبات البيئة التنافسية وسريعة التغيير، لذلك فإن التمكين يوفر للمؤسسات المرونة، وعدم التعقيد من خلال صنع العملية التمكينية بخصائص من أهمها: (الراحلة، 2010، ص. 110)

- ✓ يعتبر التمكين حالة عقلية ونفسية، بطيئة التكوين، ولا تنتج عن برامج جاهزة بل تبني مع نمو التنظيم كونها متعلقة بالخصائص والقيم أيضا.
- ✓ أن التمكين يأخذ عدة أشكال ويتحقق بعدة وسائل أهمها: تفويض السلطات وتحفيز وتصميم الوظائف بطريقة تمكن

- ✓ العاملین من توظيف إبداعاتهم، وتوفير مناخ تسوده الثقة وحرية انسياب المعلومات.
 - ✓ يقوم التمكين من خلال تكوين الفرق الفعالة، والتي تسمى بمجموعة العمل المستقل (Auto Work) التي تملك صلاحيات واسعة لاتخاذ القرارات، وهي ضرورية لأجل التمييز.
 - ✓ إن عمليات التطوير الأخرى مثل الهندرة، حققت تحسنا في الأداء ولكنها لم تنجح العدد الكافي من الموظفين المحفزين
 - ✓ لضمان أداء عالي للمؤسسة، وهذا ما يوفره التمكين.
 - ✓ يعمل التمكين على تعزيز الالتزام الداخلي كمرتكز أساسي، يوفر الالتزام التنظيمي وتوحيد الطاقات البشرية وإعمال
 - ✓ العقل البشري، فكلما قلت القوة التي سوف يتمتع بها العاملون كلما كانوا أقل التزاما، فأساليب السيطرة والرقابة
 - ✓ والتبعية والحوافز التقليدية، تخلق نوعا من الالتزام الخارجي ذي التأثير المحدود، ولكن الالتزام الداخلي الذي يدعم
 - ✓ التمكين يعبر عن علاقة تعاقدية تطوعية من جانب العاملين، عندما تقل الرقابة على مصائرهم فيحددون السلوك
 - ✓ اللازم لأداء هذه المهام بدلا أن يجدد الأمور الأخرى، وفي هذه الحالة يكون هناك التزام خارجي.
 - ✓ وجود الثقة المتبادلة بين الرؤساء والمرؤوسين، والثقة تعتبر سببا لنجاح التمكين ونتيجة بنفس الوقت واكتساب الثقة
 - ✓ ينتج عن الاهتمام بالآخرين، وأن يكون الرؤساء بجانبهم ليس في مواجهتهم، الثقة تعني الأمانة والتعاون والتقاليد المشاركة والالتزام المهني، وأن الأخلاق أهم من القوانين، والثقة أهم من رأس المال وأن ازدياد الثقة على القواعد التنظيمية لتنظيم العلاقات دل ذلك على قلة الثقة أو عدمها.
 - ✓ تقترن برامج التمكين الناجحة بالمؤسسات المرنة، والسريعة الاستجابة والتكيف مع المتغيرات الجارية حيث تتبنى هياكل تنظيمية غير تقليدية تميل إلى الأفقية أكثر من الهرمية الرأسية، وتسودها ثقافة التفويض لا السيطرة والتحكم والاعتماد على الأفراد وليس القواعد والإجراءات وسيادة التفكير الجماعي لا فكر واحد. (الراحلة، 2010، ص. 111)
- تري الباحثة من خلال ما سبق ذكره: أن التمكين يعتبر خاصية مهمة لا بد أن تتميز بها المؤسسة والمرؤوسين، ذلك أن التمكين يجعل من المرؤوسين المتمكنين موارد بشرية هامة في المؤسسة لا تستطيع الاستغناء عنهم وذلك لأنهم يتميزون بثقة عالية وخبرات وقدرات متميزة في تولي المناصب الهامة في المؤسسة والمشاركة في اتخاذ القرارات، كذلك يجب أن تتوفر خاصية التمكين في مؤسسة مرنة تستطيع التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية حتى تستطيع إنجاح هذه الخاصية (التمكين) ومن ثم تعميمها.

3.2. متطلبات التمكين: لقيام التمكين يجب العمل على إرساء وغرس المتطلبات التالية:

➤ **تغيير القيم الثقافية والموروثات الشعبية:** فالموروث البائد للمجتمعات العربية هي من تحدد الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، لذا يجب العمل على تطويع القيم السائدة بما يساعد على فسخ المجال نحو مشاركة أوسع للمرأة في الحياة العامة وذلك دون زعزعة للاستقرار الاجتماعي وذلك من خلال التدرج في تطوير المفاهيم الإيجابية مثل المساواة، العمل، المشاركة والتخلص من الموروثات المعرقلة لعملية التمكين مثل فكرة الصراع بين المرأة والرجل أو تبعيتها التامة للرجل باعتبارها مخلوق ناقص والحد من كل التأثيرات السلبية على المرأة من خلال التعليم والتوعية والإعلام والعمل على نشر الوعي حول أهمية مشاركة المرأة في التنمية.

➤ **إدماج مقارنة النوع الاجتماعي في السياسات:** لقد ظهر مفهوم النوع الاجتماعي (الجنـدر) في بداية السبعينات وذلك في الدول الأنجلوساكسونية ويهدف إلى إلغاء مختلف أشكال التمييز بين الجنسين وإشراكهما في عملية اتخاذ القرار والتغيير الاجتماعي وهي مقارنة معرفية إبستمولوجية تهدف إلى إعادة النظر في أدوار كلا الجنسين والعمل على تحقيق المساواة، يعتبر إدماج النوع الاجتماعي أداة وعملية للتغيير الاجتماعي فهو إستراتيجية تجعل اهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقها ومراقبتها وعملية تقليص الفجوة في النوع لا تتم إلا بتمكين المرأة والسماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار، خاصة وأن نوع الجنس كان مصدرا لعدم المساواة في الأدوار بين الجنسين ويرجع ذلك لعوامل إيديولوجية وسياسية وعقائدية مرتبطة بالبناء الاجتماعي.

➤ **المساواة بين الجنسين:** تبدأ أغلب الدساتير الحديثة بالنص على المساواة بين المواطنين كافة ولكن هذه العبارة إما أن تدخل في صلب الحياة اليومية فتحقق نتائجها المرجوة وإما أن تبقى مجرد شعار يتغنى به ويغيب في واقع الممارسة الاجتماعية، إن شرط تحقيق المساواة من أجل تمكين المرأة يقتضي بالضرورة تغيرات جذرية وعميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي وذلك من خلال سد الثغرات التشريعية وتحديث وتعديل القوانين بما يحقق المساواة وكذلك من خلال واقع الحياة اليومية بردم الهوة القائمة بين الخطاب السياسي والقوانين وواقع المرأة المعاش عبر إدماجها بشكل كبير ومتزايد في الحياة العامة والمطالبة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فالتمكين يقتضي المساواة بين الجنسين وإنهاء الهيمنة الذكورية على السلطة واضطلاع المرأة بأدوار هامة في المجتمع. (عشي، 2020، ص.38،37)

ترى الباحثة من خلال ما تقدم: أن تمكين المرأة يتطلب مشاركة المرأة إلى جانب الرجل في عملية التنمية وتطوير المجال الاقتصادي، وذلك من خلال العمل على تغيير القيم السائدة القائمة على الهيمنة الذكورية، والتي تقتضي هيمنة الرجل على المرأة وأحقية الرجل في تولي المناصب القيادية ومراكز السلطة في المجتمع على عكس المرأة التي تعاني من التهميش والنظرة الاحتقارية لها كونها امرأة مع حصر مهامها في المهام المنزلية والعائلية فقط، كذلك يجب على الدولة أن تقوم بقرعة نوعية بإرساء قوانين تنص على المساواة بين الرجل والمرأة، وإعطاء المرأة جميع حقوقها من بينها المشاركة في صنع القرار، وحقها في ممارسة جميع المهام خاصة القيادية منها شأنها في ذلك شأن الرجل.

4. أهداف التمكين: ترى الباحثة "عائشة بن النوى" أن أهداف التمكين يمكن عرضها فيما يلي: (بن النوي، 2019، ص.61)

- ✓ أن تتمكن المرأة من صنع قراراتها بنفسها.
 - ✓ أن تتوفر لها مصادر المعلومات التي تمكنها من صنع القرار المناسب.
 - ✓ أن تكون قادرة على تغيير أفكار الآخرين بالوسائل الديمقراطية.
 - ✓ أن تعمل على إدماج نفسها في عمليات التطوير والتغيير المستمرة وأن تملك زمام المبادرة الذاتية.
 - ✓ أن تعمل على تعزيز تصورها الذاتي لنفسها والتغلب على الصورة التقليدية المتصورة عنها.
- ترى الباحثة من خلال ما تقدم: أن التمكين يساعد المرأة في الاعتماد على نفسها من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات ومنحها كل أساليب القوة لبناء مكانة مهمة في المؤسسة والقضاء على النظرة الدونية التي كانت سائدة في المجتمع والتي تحتقر المرأة وتحصر مهامها في المهام المنزلية فقط، والوظائف الإدارية ومراكز السلطة حكرا على الرجل فقط وبالتالي فإن التمكين ساهم في تغيير نظرة المجتمع للمرأة لتصبح مثلها مثل الرجل، وتساهم في عملية التنمية بشكل فعال.

5. أبعاد التمكين: حدد Lashely and Mc Goldrick خمس أبعاد للتمكين يمكن أن توفر وسيلة لوصف أو تحديد

هيئة التمكين المستخدم في المؤسسة، وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد باختصار: (السكارنة، 2010، ص.304)

- **البعد الأول المهمة (Task):** يهتم بحرية التصرف التي تسمح للفرد الذي تم تمكينه من أداء المهام التي وُظف من أجلها، وإلى مدى يسمح للفرد الممكن من تفسير الجوانب الملموسة وغير الملموسة في المؤسسة، مثل رضا العاملين على سبيل المثال.
- **البعد الثاني تحديد المهمة (Task Allocation):** يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار كمية الاستقلالية المسؤول عنها الموظف أو مجموعة الموظفين للقيام بمهام عملهم، وإلى أي مدى يتم توجيههم، أو حاجتهم للحصول على إذن لإنجاز المهام التي يقومون بها، أو إلى أي درجة توضح سياسات وإجراءات المؤسسة ما يجب القيام به، ومن ثم إعطاء الفرصة للموظف للقيام بإنجاز المهام، وإلى أي مدى هناك تضارب بين مسؤولية الاستقلالية والأهداف المرسومة من قبل المديرين لتحقيق الأداء الفعال.
- **البعد الثالث القوة (Power):** إن أول الخطوات في التبصر والتعمق في مفهوم التمكين يركز على دراسة مفهوم القوة، وكيفية تأثيرها على عملية التمكين سواء من ناحية وجهة نظر القيادة أو العاملين على حد سواء، ويأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم وذلك من خلال البحث في المهام التي يقوم بها الأفراد الممكنين؟ وإلى أي مدى السلطة التي يمتلكها الفرد محددة في المهام؟ وإلى أي مدى تقوم الإدارة بجهود مشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟
- **البعد الرابع الالتزام (Commitment):** يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار اكتشاف الافتراضات عن مصادر التزام الأفراد لأسلوب محدد للتمكين، ويتصل بعد الالتزام بالمواضيع المتصلة بزيادة تحفيز الأفراد، من خلال توفير احتياجات

الفرد للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

➤ **البعد الخامس الثقافة (Culture):** يبحث هذا البعد في مدى قدرة ثقافة المؤسسة على تعزيز الشعور بالتمكين وإلى أي مدى يمكن وصف الثقافة كبيروقراطية، موجهة للمهمة، الأدوار، أو التحكم، فالثقافة التنظيمية التي توصف بالقوة والتحكم من غير المحتمل أن توفر بيئة ملائمة لنجاح التمكين، بل على الأرجح قد تشكل عائقاً لبيئة التمكين. (السكرانة، 2010، ص.304)

ترى الباحثة أن الملاحظ من خلال ما تقدم: أن التمكين له عدة أبعاد متباينة ومختلفة توضح لنا معنى التمكين أكثر وفيما تتمثل أهم ملامحه، وكذلك شروط البيئة التي يجب أن يتوفر فيها عنصر التمكين، هذا إضافة إلى أن التمكين يسعى إلى بناء العلاقات الإنسانية بين العاملين والعمل بروح الفريق الواحد، وبالتالي تطبيق التنظيم غير الرسمي لزيادة الثقة بين الرئيس ومرؤوسيه وتحقيق أهداف المؤسسة.

6. أنواع التمكين: ترى الباحثة "هند عقيل الميزر" أن أنواع التمكين الرئيسية بشكل عام تتمثل في النحو التالي: (الميزر، 2017، ص. 138، 139)

➤ **التمكين الاجتماعي:** ويهدف إلى زيادة نسبة مشاركة المواطنين في القضايا المجتمعية، مع تأكيد دور الفرد في تكوين القيم الإيجابية، سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع، والعمل على إتاحة فرص الوصول إلى الخدمات وتحقيق الاحتياجات الضرورية التي تساعد على إحداث التوازن في مسؤولية الأفراد وتدعيم دورهم التنموي.

➤ **التمكين الاقتصادي:** ويهدف إلى تفكيك وإزالة حالة التبعية التي يشعر بها الأفراد نتيجة لعدم حصولهم على الفرص المتساوية في الحياة، ومن ثم فالتمكين الاقتصادي يهدف إلى ضمان حصول المواطنين على فرص عمل متساوية ومدى استفادة المجتمع من عائد المشاركة في التنمية، بالإضافة إلى ضمان فاعلية الأفراد في العملية الإنتاجية داخل المجتمع.

➤ **التمكين السياسي:** ويتمثل في تعزيز مشاركة المواطنين في العملية السياسية، من خلال زيادة نسبة تمثيل أصحاب

➤ **المصلحة الحقيقيين في مواقع اتخاذ القرار، ورفع نسبة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، والتمثيل الحقيقي في المؤسسات التشريعية والشعبية.**

➤ **التمكين القانوني:** ويهدف إلى ضمان وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم التي كفلتها لهم جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية والدستور والتشريعات المحلية، حتى يمكنهم الحصول على جميع حقوقهم كاملة غير منقوصة.

➤ **التمكين المؤسسي:** ويهدف إلى تقوية البنية الأساسية للمؤسسات الحكومية أو لمؤسسات المجتمع المدني، والعمل على إيجاد شبكة علاقات وتواصل بين صانعي السياسات الكفيلة بتحسين أوضاع المواطنين في مختلف القطاعات.

ثالثا: تمكين المرأة في العمل:

1. نشأة مفهوم تمكين المرأة:

في الثمانينات ظهر مفهوم "تمكين المرأة" (Women's Empowerment) وأصبح من المفاهيم المحورية في دراسات النوع الاجتماعي، وقد وعد البنك الدولي تمكين المرأة من العناصر الأساسية في عملية التنمية ومكافحة المرأة وأصدر تقريرا يقول فيه إن تمكين المرأة هو هدف من أهداف التنمية لسببين: أولا لأن تحقيق العدالة الاجتماعية هدف في حد ذاته وثانيا: لأن تمكين المرأة هو وسيلة لتحقيق أهداف أخرى كمحاربة الفقر. (الكتبي، وآخرون، 2010، ص.41)

ومر مصطلح تمكين المرأة بعدة مراحل تدريجية تتمثل في التالي:

➤ المرحلة الأولى: وهي مرحلة تمهيدية لظهور المصطلح، حيث تداعت فيها المحافل الدولية إلى مفهوم "المرأة والتنمية"

خصوصا خلال لقاء مجموعة Dawn (التنمية البديلة بمشاركة المرأة من أجل عهد جديد) سنة 1985 وتجسدت

✓ أهداف هذا اللقاء باختصار في:

✓ تحليل تبعية النساء.

✓ محو جميع أشكال التمييز بين الجنسين.

✓ تحقيق المساواة السياسية وحرية الاختيار.

✓ اتخاذ التدابير والإجراءات لمنع عنف الرجال على النساء.

➤ المرحلة الثانية: وهي مرحلة ظهور المصطلح بقوة وذلك وفقا للسنوات التالية بالترتيب:

1994: من خلال تقرير مؤتمر القاهرة للسكان، الذي خرج بأن المرأة مستقلة في قرار الإنجاب وتنظيم النسل بما يساعد في تخفيض الكثافة السكانية.

1995: تقرير المؤتمر العالمي للمرأة (مؤتمر بكين) والذي سن "خارطة طريق تاريخية للمرأة" تسمى باتفاقية CEDAW.

تدعو أساسا إلى "المساواة الكاملة بين المرأة والرجل لن تتم إلا ببلوغ المرأة مراكز صنع القرار... والزامية تقاسم المرأة والرجل مسؤوليات الأسرة بالتساوي من بينها مسؤولية رعاية الأطفال". وتنص أيضا الاتفاقية حول تمكين الفتاة فتقول

الاتفاقية: "علينا محاربة المورثات التي يتم تنشئة الأطفال عليها، وتوضح تلك الفروق في كافة مجالات التنشئة، فتكرس

الكتب المدرسية الفروق في النوع الاجتماعي، وتؤكد النمطية في الأدوار الاجتماعية، بحيث نتحدث عن دور الفتاة كزوجة

وربة بيت فقط، بينما الفتى كعامل فعال في المجتمع ومسؤول عن الأسرة.

- المرحلة الثالثة: أصبح المصطلح خلال هذه المرحلة جوهريا في كل اللقاءات الدولية وذلك ابتداء من سنة 2000 عن طريق تقرير بكين +5، ثم في سنة 2004 عن طريق التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية المسمى بالتقييم العشري لتطبيق مناهج بكين. وتبعه بعد ذلك سيل هائل من التشريعات على الساحة القانونية والتأسيسية فمثلا:
- في سنة 2010 تم إنشاء أول هيئة متخصصة لتمكين المرأة "نساء الأمم المتحدة" UN Women وأهم شعارات المؤسسة التي تعمل تحت ظلها: تمكين المرأة من حقوقها، حماية المرأة من العنف والتمييز ضد المرأة.
 - في سنة 2014 تم إصدار تقرير بأهم التحديات والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنساء والفتيات كتحفيز للدول المنخرطة الاهتمام بالمواد الخاصة بتمكين المرأة.
 - في سنة 2018 عقد منتدى مبادئ تمكين المرأة بنيويورك تأكيداً لمبادئ مفهوم التمكين وتدعيماً لخطة التنموية المستدامة لعام 2030. (بن علي، 2020، ص.3،4)

2. مبادئ تمكين المرأة:

- يركز التمكين أساسا على مبادئ عديدة تختلف من إقليم إلى آخر نوجزها في ما يلي:1(بن علي، 2020، ص. 3)
- ✓ الاهتمام بالتدريب النسوي في مهن مختلفة وتطوير مهاراتها حسب كل تخصص.
 - ✓ الرفع من نسبة الحصول على الموارد الاقتصادية والتدريب والمعرفة مما يعزز المكانة الاقتصادية للمرأة.
 - ✓ تمكين المرأة من سلاسل التوريد والتسويق الخاصة بمنتجاتها في كل ناحية من المجتمع.
 - ✓ وضع هيئة خاصة تهتم بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين.
 - ✓ تفعيل سياسة النصيب النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية والمهنية.
 - ✓ الرفع من نسبة النساء في ملكية الأعمال.
 - ✓ الاهتمام أكثر بنسبة النساء المتخرجات من مؤسسات التعليم العالي.
 - ✓ تعداد عدد المقاعد الأنثوية في البرلمان.

الملاحظ من خلال ما تقدم: أن تمكين المرأة يعد من أهم الأساليب التي طورت المرأة فكريا وعمليا وذلك من خلال توفير برامج التدريب لتطوير مهاراتها وقدراتها لتولمها مختلف الوظائف وجعلها قادرة على تولي المناصب القيادية بمختلف أنواعها، وتهدف كذلك عملية تمكين المرأة إلى الرفع من نسبة مشاركة المرأة في التنمية وبالتالي المساهمة في النهوض بالجانب الاقتصادي، والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الهيمنة الذكورية، هذا إضافة إلى أنه يهتم برفع مشاركة المرأة في المجالس الانتخابية وتعزيز دورها في الوظائف الإدارية دون التفريق بينها وبين الرجل.

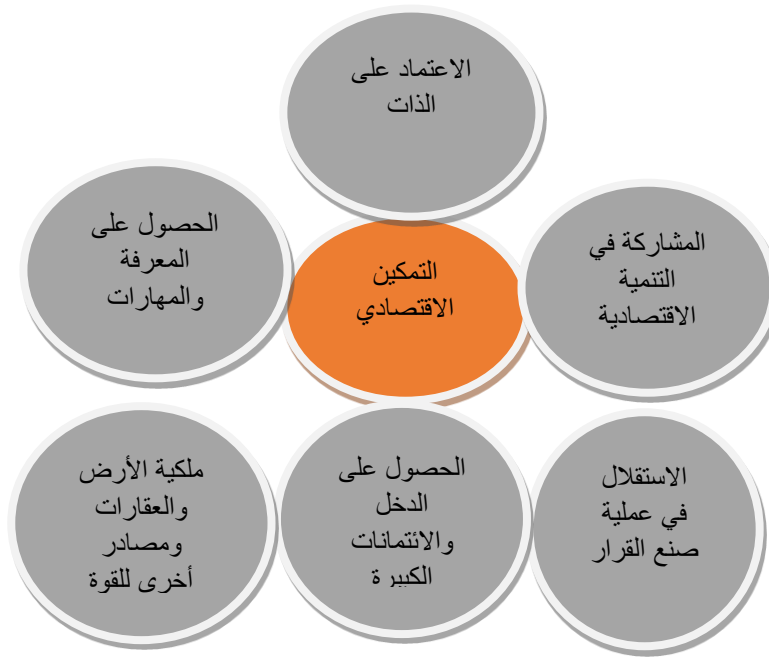
3. أنواع تمكين المرأة:

يعتبر التمكين من أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة كأحد العناصر المهمة في تنمية المجتمعات، فهو يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها. وتكشف الدراسات التي تتعلق بالموضوع أنه رغم الاختلاف في توسيع أو تضيق مجالات التمكين إلا أنه يصب في مفهوم القوة، باعتباره يحقق للمرأة القدرة على التحكم في ظروفها وفرصها، إضافة إلى قدرتها على ممارسة حقها في الاختيار والمشاركة دون تمييز من الجنس الآخر. لذلك نلاحظ أن مفهوم تمكين المرأة واسع يشمل جميع نواحي الحياة، لذلك يمكن تقسيم هذا التمكين إلى عدة نواحي وهي:

التمكين الاقتصادي للمرأة: التمكين الاقتصادي للمرأة يعالج الجوانب الاقتصادية في حياة المرأة، فتعرف على أنها عملية تحقيق وصول المرأة للموارد الاقتصادية والتحكم بها على مبدأ المساواة، وضمان أنها تستخدمه لزيادة السيطرة والتحكم في تنظيم حياتها وحياة أفراد آخرين لتحقيق التنمية. (العجمي، 2017، ص.73)

وفي الشكل الموالي سنتعرف على عناصر التمكين الاقتصادي وهي متمثلة في:

الشكل رقم 01: يوضح عناصر التمكين الاقتصادي



المصدر: (العجمي، 2017، ص. 73)

➤ التمكين الاجتماعي للمرأة: وهو التمكين الذي تمارس فيه المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يعرف بالسلطة الذكورية ولنشر هذه الثقافة عملت الحركات النسوية عبر المجتمعات إلى بناء مؤسسات وأندية خاصة بها تروج فيها ثقافتها التمكينية، فالتمكين الاجتماعي للمرأة يفترض حالة من التحول في النظم

الاجتماعية التقليدية بشكل يسمح للمرأة بولوج أكبر لمساحات العمل الاجتماعي المختلفة وتحقيق مكاسب مختلفة ويتضمن التمكين الاجتماعي رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة كافة العوائق الاجتماعية والتغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص في المجالات المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالبيئة التمكينية تقتضي تهيئة الشروط الضرورية والظروف المواتية والقوانين واللوائح والمهارات التي تمكن النساء من الانتفاع من حقوقها وذلك من خلال سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية واجتماعية للوصول إلى أسس تنظيمية تنمي مهارات المرأة وتزيد من قدراتها، فالتمكين تبلور كإستراتيجية للتنمية العامة والشاملة تعتمد على قوة الفاعل وقدرته على تحويل الاختيارات إلى قرارات فعالة، مما أدى إلى التركيز على زيادة الاستثمار في مفهوم تمكين المرأة.1(عشي، 2020، ص.40)

➤ **التمكين الثقافي للمرأة:** يمثل وضع المرأة في العالم محصلة تفاعل العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، والتي تتشابك بصورة معقدة ولقد نصت موثيق الأمم المتحدة وإعلاناتها ومؤتمراتها على قضية مساواة المرأة بالرجل دون تمييز، بل عقدت اتفاقيات ومعاهدات تؤكد على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس، وجعل للرجال والنساء حقوقا متساوية فتنص المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بأن تتعهد الدول الأطراف بضمان مساواة الذكور والإناث من التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها.

➤ **التمكين التكنولوجي للمرأة:** تميز عصرنا الحالي بالثورة في الاتصالات والتقدم التكنولوجي، والتفجر المعرفي، الأمر الذي يتطلب من الجنسين ضرورة التمسك بالنظرة العلمية والعلاقئية، وتحرير الإنسان من قيود الجهل والخوف، والآراء اللاعقلانية وكذلك الإيمان بالتقدم الإنساني والتماسك الاجتماعي، ورغم استمرار التقدم التكنولوجي على مدى السنين ورغم مشاركة المرأة في عملية التأسيس للتكنولوجيا، إلا أن دورها ظل هامشيا حتى أصبحت لا تعد سوى مستخدمة لها بوجه خاص، ولم يعد لها دور في تصميم وتطوير التكنولوجيا، لذا على المرأة أن تقيم وضعها ودورها في التكنولوجيا حيث أنها إذا لم تتمكن من السيطرة على التكنولوجيا واستخدامها، فقد تصبح التكنولوجيا عاملا أساسيا في خلق شكل آخر من التمييز وعدم المساواة بين الجنسين.(شرع، 2020، ص.33)

➤ **التمكين السياسي للمرأة:** يعرف التمكين السياسي للمرأة بأنه عملية جعل المرأة مالكة قوة وإمكانات وقدرات لتصل إلى مراكز صنع القرار، أو مراكز وضع السياسات لتكون عنصرا فاعلا في التنمية والتغيير، وأيضا هو العملية التي تهدف للوصول المرأة إلى مراكز صنع القرار، أو مراكز وضع السياسات، وتنطوي تحت تلك المراكز المؤسسات القانونية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، إضافة إلى المؤسسات البرلمانية المتواجدة في الدول وتقوم برسم الخطط وصنع القرار، وبالتالي فقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقياس تمكين المرأة في السياسة هو حصة النساء في المقاعد البرلمانية.(العجمي، 2017، ص.72)

➤ **التمكين الصحي للمرأة:** إن التعليم والصحة مجتمعين أحدثا تأثيرا جوهريا في حركة المرأة من حيث أنهما ساعدا على تحسين نوعية حياة المرأة وأسرتها، وذلك من حيث مستوى التغذية والسلوك الاجتماعي، وعلى الرغم من

تأكيد المؤتمرات الدولية والمحلية على حقوق المرأة الصحية والإنجابية التي تعاني من التمكين الصحي للمرأة، فإن النساء في البلاد العربية، لا زالت تعاني من مخاطر المرض والوفاة المتصلة بالحمل والإنجاب.

➤ **التمكين التربوي:** ويركز على أهمية إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي وعدم التمايز الجنسي في المناهج الدراسية والتوسع في فتح دور الحضانه ورياض الأطفال، والعمل على سد منابع أمية الإناث ورفع نسبة الإناث في المرحلة الابتدائية وتخفيض نسبة التسرب من المدارس والوقوف على معوقاتهما وكل ما يتعلق بإلزامية التعليم الأساسي ومجانيته فضلا عن العمل على تحقيق تكافؤ الفرص

➤ **التمكين النفسي:** إن التمكين النفسي هو مزيج أو توليفة من تقدير الذات وكفاية الذات وحرية الإرادة والثقة بالنفس والوعي بالذات والتفكير الإيجابي وهو بالنهاية يقود إلى السعادة وجودة الحياة بالنسبة للمرأة، ويمكن أن يحسن صورة الذات عندها، والتمكين النفسي للمرأة يعني جعل النساء قادرات على الوصول إلى المهارات والمعارف والتعامل مع الضغوط والصدمات سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل. (الكعبي، 2020، ص.60، 61)

مما سبق يتضح لنا أن تمكين المرأة يعني امتلاك المرأة حرية الإدارة وتعزيز ثقمتها بنفسها ما يجعلها قادرة على الاندماج في المجتمع والقيام بدورها الاجتماعي، والتخلص من السلطة الذكورية التي تحد من قدراتها ومهاراتها وإبداعها وبذلك تصبح مسؤولة ومستقلة بذاتها وواعية بحقوقها، هذا إضافة إلى أن تمكين المرأة يسعى إلى تنمية وتطوير قدراتها الفكرية بحيث تستطيع مواكبة جميع التطورات التكنولوجية الحاصلة، وزيادة نسبة مشاركة المرأة في المجالس الانتخابية وزيادة حظوظها في تولي المناصب القيادية ومراكز السلطة وتحقيق المساواة بينها وبين الجنس الآخر مما يسهل عملية تمكينها في جميع المجالات.

4. المرأة بين الجندر والتمكين:

إن عددا من المصالح المهمة للمرأة تتعرض للحيث والظلم بسبب التمييز المؤسس على الجنوسة أي التمييز الاجتماعي الثقافي بين الرجل والمرأة، خاصة في مجتمعاتنا العربية عموما والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص باعتباره مجتمع انتقالي يشهد صراعا بين السلفية والحداثة وهو في حالة مواجهة دائمة بين قوى متعددة متناقضة من أجل الوصول إلى مرحلة الاندماج الاجتماعي الذي تتحقق فيه حرية المرأة وتمكينها في ظل مجتمع يتميز بالسلطة الأبوية، فالمجتمع يتجسد في العائلة ويمكن أن نعتبر العائلة صورة مصغرة للمجتمع الكبير إذ نجد أن العلاقات السائدة في المجتمع هي نفسها التي تسود العائلة، فهي علاقات سلطوية أبوية تؤكد على قيم الطاعة والخضوع لذلك فقد استنتج "هشام شرابي" في كتابه "مقدمات لدراسة المجتمع العربي" أن العلاقة التي تسود العائلة في خصائصها الأساسية هي صورة مصغرة من المجتمع فالقيم التي تسودها من سلطة وتسلسل وتبعية وقمع هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة. (بركات، 2008، ص.223)، مما ترتب عليه تبعية المرأة للرجل في البناء العائلي وفي المجتمع ككل، وانحصر دور المرأة في الشؤون المنزلية ولكن ومع التحولات الاجتماعية المتسارعة ودخول العالم مسار العولمة طرحت التحولات

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية العديد من القضايا أبرزها وضعية المرأة في العالم، والمرأة الجزائرية ليست في منأى عن هذه التحولات بل كغيرها من نساء العالم عرفت تغيير في دورها ومكانتها الاجتماعية فظهر تمكين المرأة سواء في الخطاب السياسي الرسمي أو في الخطط التنموية لاعتبار المرأة شريك فاعل في عملية البناء، فمن أهم متطلبات ترسيخ مفهوم التمكين هو تعميم الرؤية الجندرية فأغلب تقارير التنمية تقيم التقدم باستخدام الجندر وإدماجه في تحليل أثر النوع، ويعتبر إدماج النوع أداة وعملية للتغيير الاجتماعي فهو إستراتيجية تجعل اهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقها ومراقبتها في كل المجالات وعملية تقليص فجوة النوع الاجتماعي لا تتم إلا بتمكين المرأة والسماح لها بالمشاركة في عملية صنع القرار وتقاسم السلطة. ونتيجة تصاعد التيارات الليبرالية التي تهدف إلى تفعيل دور المجتمع المدني وكذلك النسوية الساعية لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة فقد أصبح بديلا لمفهوم التنمية في دراسات وبحوث المرأة لذلك يعتبر مفهوم التمكين من المفاهيم الكلية المؤسسة للتنمية المستدامة، ورغم التباين في الاتجاهات النظرية التي تعنى بدراسة المرأة انطلاقا من "هيغل" الذي يرى أن دور النساء أدنى في الدرجة من دور الرجال لأن العملية الديالكتيكية التي تصل ذروتها في الدولة تعتمد على الرجال بينما النساء لا يستطعن أن يحولن أنفسهن إلى كائنات أكثر عقلانية ويرى "هيغل" مثل "أرسطو" أن للنساء عقلانية غير كاملة تستبعدهن عن العمل السياسي وعلى العكس من ذلك يرى "ماركس" أهمية المساواة بين الجنسين وأهمية المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، أما الاتجاه الثقافي بزيادة "ليفيا ستراوس" والذي يرى أنه يوجد شبه كبير بين معظم الثقافات حول وضع المرأة ومكانتها والمرتبطة بمتغيرات الطبقة التي تنتهي إليها والمرحلة التاريخية التي تمر بها. (سويسبي، 2020، ص. 258)

مما سبق يتضح لنا أنه وبرغم اختلاف الاتجاهات واختلاف آراء الباحثين عبر حقبات تاريخية متباينة إلا أنها في الأخير تنصب في هدف واحد وهو مشاركة المرأة في الحياة العامة والمشاركة في التنمية إلى جانب الرجل، وبالتالي تبني التمكين كهدف تصبح من خلاله المرأة ذات مكانة مرموقة قادرة على التغيير في جميع المجالات ومشاركتها في صنع القرارات كطرف فعال له أهمية في المؤسسة، مما يزيد من إبداع المرأة لتحقيق أهداف المؤسسة وتقديم أفضل صورة عنها.

5. تحديات تمكين المرأة:

يمكن تلخيص أهم التحديات في مجال تمكين المرأة الجزائرية فيما يلي:

➤ **التحدي الاجتماعي والثقافي:** تتصف غالبية المجتمعات بما فيها الجزائر، بأنها مجتمعات ذكورية تهيمن فيها صورة الرجل ككاسب للرزق والمرأة كربة منزل واجباتها الاعتناء بشؤون الأسرة اليومية، ورعاية الأطفال مع الاعتقاد بأن تعليم المرأة وعملها سيؤديان إلى تحملها أعباء ومسؤوليات تفوق قدراتها وإمكانياتها، وهي ليست بالأساس من واجباتها مما يتطلب منها طاقات إضافية لتستطيع إنجاز كل ما يجب في الزمن المحدد وفي أكمل وجه، أو ستظهر للتخلي عن الكفاءة في الأداء وربما الاختيار بين أحد الدورين داخل أو خارج المنزل وهذه الأفكار هي فعلا ما يحد من مشاركة المرأة في التنمية.

خضوع المرأة لسلطة الأب والأخ ثم الزوج في القرارات التي تخص التعليم أو اختيار نوعه ومدته كما أنها ليست صاحبة

القرار في اختيار المهنة.

- ✓ ضعف تقدير الذات عند المرأة بتأثير أنماط التنشئة الاجتماعية والموروث الثقافي، حيث لم تطرح قضيتها الأساسية ضمن رؤيتها لنفسها على أساس أنها مورد إنساني تتنوع طاقاته وقدراته في مختلف المجالات والفروع.
- ✓ الاعتقاد السائد بأن التعليم والعمل يفقد المرأة فرصة الزواج المبكر فرغم التأكيد على ضرورة التعليم، فإن هناك بعض العادات والتقاليد التي ما تزال تسيطر على الأفراد التي يمكن أن تشكل عائقا أمام التنمية في المجتمع وهي الزواج المبكر لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية غرست في أذهان الأولياء أن المكان المناسب للفتاة هو بيت الزوجية.
- مساهمة الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع وزيادة الضغط على المرأة فهذه الثقافة تميز بينهما وبين الرجل في التعامل وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني في المجتمع تعرض لتغييرات إيجابية مهمة ما زالت هذه الثقافة تؤدي دورا سلبيا إزاء المرأة وهذا يشكل سببا من أسباب تدني مشاركتها في الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويخفض نسبة تمثيلها في مواقع المسؤولية والقرار. (بن النوي، 2019 ص.62)

➤ **التحدي الاقتصادي:** صعوبات إدماج المرأة في عملية الإنتاج مع أن النساء يشكلن نصف اليد العاملة المنتجة إلا أن مشاركتهن في الفعاليات الاقتصادية في الجزائر قليلة جدا، وتعود مشاركتهن في العمل إلى جملة من العوامل والأسباب التي ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية السائدة في تلك المجتمعات والتي تحدد مواقف هذه المجتمعات من عمل المرأة، ولا شك أن تدني الوضع الاقتصادي للمرأة يعيق عملية تفعيل دورها في الإسهام بإقامة مشاريع إنتاجية خاصة بها.

- ✓ تدني مشاركة المرأة في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار حيث أن استبعاد المرأة عن المشاركة في اتخاذ القرار وتهميش دورها يبدأ من الأسرة خصوصا إذا كانت تعتنق القيم والعادات والتقاليد المناصرة لسلطة الرجل، إذ تحرم الفتاة من التعبير عن رأيها وتفرض عليها أمورا كثيرة، ولا تزال المرأة غائبة إلى حد كبير من مناصب صنع القرار لا سيما في القطاعات الاقتصادية والمالية، مما يؤثر على تخصيص الموارد بيد أنه يمكن للمرأة في المناصب القيادية أن تكون قدوة

- ✓ لتمكين الشباب من أجل البحث عن فرص في جميع قطاعات سوق العمل ومستوياتها.
- ✓ ضعف المهارات: من المعتقد أن من جملة التحديات التي تواجهها المرأة الجزائرية ترتبط بشكل أو بآخر بمستوى تعليمها
- ✓ وما تحصل عليه من فرص تدريبية تؤهلها لدخول سوق العمل وتزويدها بالمهارات الجديدة التي يتطلبها اقتصاد المعرفة

✓ فإن غياب المهارات اللازمة هي من التحديات الأخرى التي تواجه المرأة في عملية التمكين الاقتصادي.

✓ ضعف البنية التحتية والخدمات. (كشروود، ومرزوق، 2019، ص.502،503)

➤ **التحدي السياسي:** ويشمل طائفة واسعة من التحديات المترابطة مع بعضها البعض مثل عملية صياغة سياسات واستراتيجيات تمكين المرأة وإدماج تلك السياسات في كافة استراتيجيات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأطر المؤسسية المنفذة لها ويشمل أيضا على مقاربة شاملة لقضايا المرأة القائمة على الحقوق والحماية الاجتماعية. (بن النوي، 2019، ص. 64)،

➤ **التحدي المعلوماتي:** ونقصد به جمع وتحديث ونشر المعلومات والإحصاءات المتعلقة بفجوة النوع الاجتماعي في كل بلد بصورة منتظمة في إطار من الرقابة الاجتماعية التي تضمن الشفافية والنزاهة في توفير هذه المعلومات ومن أجل تعميق الفائدة من البيانات والإحصاءات فإن الاتفاق على مؤشرات رصد لفجوة ونتائج التمكين يجب أن يكون محصلة لحوار اجتماعي تدعمه كفاءات علمية متخصصة، وأن يتسع نطاق تغطية تلك المؤشرات ليشمل مؤشرات أداء ونتائج البرامج والسياسات الموجهة للنهوض بأوضاع المرأة. (كشروود، ومرزوق، 2019، ص. 502، 503)

الملاحظ من خلال ما تقدم أن تمكين المرأة في المؤسسة الجزائرية مازال لم يحقق نجاحا ملحوظا، ولم يحظى بالاهتمام المناسب نظرا لثقافة المجتمع السائدة التي تعرقل مشاركتها إلى جانب الرجل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة وتوليها للمناصب القيادية التي تتناسب مع مستوى تعليمها وتمكنها من خلال الخبرة المكتسبة أحقيتها في تولي مناصب المسؤولية في المؤسسة، فقد رسخت فكرة أن الرجل أحق من المرأة في تولي المناصب القيادية وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية التي تبناها المجتمع الذكوري، وبالتالي وجب الاهتمام بالمرأة وتطوير مكانتها الاجتماعية وإعطائها فرصة لتحمل مسؤولية والمشاركة في اتخاذ القرارات الهامة، والعمل على تغيير الثقافة السائدة التي تهمش المرأة ولم تعطها المكانة المرغوبة.

6. معوقات تمكين المرأة:

هناك العديد من المعوقات التي تواجه المرأة في أي عمل إداري والتي تحد من تمكينها وهي:

➤ **معوقات تنظيمية:** منها ما هو عام ويتعلق بما تفرضه المؤسسة بشكل رسمي على عاملها من خلال التقيد بالأنظمة والقوانين واللوائح المعمول بها، وتركيز السلطة في أعلى الهرم الإداري، وخضوع العاملين نظام سيطرة ومراقبة باستمرار زمنها ما هو متعلق بسياسة المؤسسة وثقافتها تجاه النساء، وعدم القناعة بقرارات المرأة، وكثرة متطلبات العمل وصعوبتها، ومحدودية البرامج التدريبية المقدمة للمرأة بسبب كثرة التزاماتها الأسرية.

➤ **معوقات اجتماعية:** تتعلق بالأعراف والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، والتي تقف عائقا أمام تمكين المرأة مثل: نظرة المجتمع تجاه الدور القيادي للمرأة، وطول ساعات العمل للمرأة، وعدم وجود فرص عمل تتناسب مع مؤهلات المرأة، وأن المرأة تعطي الأولوية لأمر الأسرة والبيت على حساب مسؤوليات العمل.

➤ **معوقات ذاتية (شخصية):** ترتبط بتصورات المرأة عن نفسها وعن قدرتها بالقيام بالعمل الإداري مثل: ضعف الثقة في النفس، وضعف القدرة على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل الوظيفي والخوف من تحمل مسؤوليات اجتماعية، وعدم وجود الدافع في تبوء المواقع القيادية، أو عدم الاهتمام بثقف المرأة وتوسيع مداركها ومهاراتها يجعل

تفكيرها محدود وينعكس سلبا عليها في العمل القيادي.(طيفور، 2018، ص.106)

➤ **معوقات إدارية:** وتعلق بقلة التدريب في مجال رفع الكفاءة الإدارية، ونقص الكوادر الوظيفية، وعدم الاستقرار الإداري، ونقص التجهيزات وعدم توفر بيئة العمل المناسبة لإتمام المهام الإدارية، وعدم الاهتمام بالبحوث والابتكار لتطور العمل الإداري.

معوقات اقتصادية: وتتعلق بالحوافز والمكافآت المادية والمعنوية والتي تشكل دافعا للعمل والإبداع وكثرة متطلبات المعيشة، وارتفاع الأسعار يجعل المرأة القيادية تتردد في العمل، وتبوء المواقع القيادية، ويشغلها عن الإبداع والابتكار واتخاذ القرارات وحل المشكلات، ونظام الترقية والحصول على علاوات يشكل عائقا في التمكين الإداري.(طيفور، 2018، ص.107)

ترى الباحثة من خلال ما تقدم: أن تمكين المرأة لم يحظى بالاهتمام الكافي فقد واجهت المرأة العديد من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تمكين المرأة وتولمها المناصب القيادية، فمنها ما يتعلق بشخصية المرأة ويرجع ذلك إلى عدم ثقتها بنفسها وخوفها من الفشل في تولي مثل هذه المناصب، وعدم نجاحها في تحمل المسؤولية، إضافة إلى ذلك فإن المرأة عند ممارستها لمهامها الإدارية لا تتلقى البرامج التدريبية والتكوين اللازم من المؤسسة، دون أن ننسى غياب الحوافز والمكافآت التي تشجع المرأة وتعطيها الثقة الكافية لتبذل قصارى جهدها وتعطي أفضل صورة عنها، مما يساهم في تحقيق الالتزام التنظيمي وزيادة درجة انتمائها تجاه مؤسستها.

7. الإستراتيجيات الفعالة لزيادة تمكين المرأة في العمل:

أثبتت التجارب مرارا وتكرارا أن تمكين المرأة في العمل يؤدي إلى تحسين الأعمال، من ناحية زيادة الأرباح وتعزيز الإبداع والابتكار لكن على الرجال المساهمة في تغيير الرؤية العامة السائدة والتي تعتبر بأن النساء لا يملكن المؤهلات اللازمة للريادة، وبالتالي دعمهن للوصول إلى قمة الهرم في جميع الهياكل التنظيمية عبر المؤسسات المختلفة في كافة القطاعات. ومن أبرز الإستراتيجيات الفعالة التي يمكن إتباعها في الجهود الهادفة لتحقيق المساواة بين الجنسين في مكان العمل:

➤ **تطوير النظام الاجتماعي:** تسود العديد من المجتمعات حول العالم فرضية خاطئة، تركز على ضرورة تطوير قدرات النساء وكفاءتهن، وترى هذه الفرضية بأن المرأة ليست طموحة بما فيه الكفاية، ولا تمتلك الثقة الكافية التي تمكنها من النجاح، إضافة إلى عدم تمتعها بالمهارات القيادية اللازمة.

وبالتالي يظهر الواقع بأن الرواية السائدة عن "النقص" – لا سيما فيما يتعلق بالثقة والطموح هي التي تلحق الضرر الأكبر بالنساء حول العالم، لذا فإن ما نحتاجه فعلا هو إصلاح النظام الاجتماعي القائم وإعادة تعريف مبادئ القيادة والسياسات والوظائف وتكافؤ الفرص.

➤ دور الرجال في دعم وتمكين المرأة: لا يقتصر موضوع المساواة بين الجنسين على النساء فحسب، حيث للرجال دور حيوي في ذلك، وما زالت العديد من البلدان والمجتمعات حول العالم محكومة بالمعايير الاجتماعية الذكورية وقواعد الأبوية، حيث يتمتع الرجال بامتيازات تفوق بكثير تلك الممنوحة للنساء.

إلا أن رأيي الخاص، والذي بنيه عبر خبراتي الشخصية والمهنية عبر السنين، يمكن تغيير هذه القواعد والمعايير إذا أخذ الرجال المبادرة لتحقيق الانفتاح وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

لا سيما وأن ذلك سيعود بالنفع على الجميع، حيث يضمن تمكين المرأة في المناصب القيادية أن تكون إقتصادات المستقبل ديناميكية وشاملة- ما يعزز بالتالي من تكافؤ الفرص للجميع.

من هنا، تقوم بروكتر أند جامبل، عبر تعاونها مع مبادرة MARC (رجال يدعون إلى التغيير الحقيقي) وهي تابعة لمنظمة "كاتاليسست" العالمية غير الربحية التي تعمل مع الشركات على بناء أماكن عمل ملائمة للنساء، بدعم الرجال والنساء لتعزيز ثقافتهم حول مفاهيم الامتياز والتعزيز لإيجاد جيل من القادة أكثر انفتاحا.

➤ ترتيبات العمل المرنة لكلا الجنسين: تواجه العديد من السيدات العديد من التحديات التي تقف عائقا في وجه تكافؤ الفرص- حيث عادة ما تكون النساء مسؤولات في المقام الأول عن العمل غير المدفوع الأجر في المنزل مثل رعاية الأطفال والقيام بالأعباء المنزلية. وفي حال أردنا أن تحصل النساء والرجال على فرص متساوية في العمل، فعلى الرجال بالتالي، المشاركة في الأعباء المنزلية على قدم المساواة مع السيدات.

➤ التركيز على تمكين المرأة اقتصاديا وتوفير الفرص لها: نقوم في بروكتر أند جامبل بمدورة إدارة المواهب عن قصد ضمان المساواة بين الجنسين في جميع الأدوار والمناصب، وفي مقرها الإقليمي في الإمارات، تبلغ نسبة الموظفين من النساء 46% حيث نحصر على توظيف كلا الجنسين بالتساوي. (دهوان، 2020).

خاتمة:

مما سبق ذكره تبين أن تمكين المرأة من أهم الموضوعات الإدارية الحديثة باعتباره من أهم مفاتيح أفاق النجاح والتميز خاصة من خلال ذلك الشعور الذي يولده لدى المرأة بإمكانية تقديمها مساهمات قيمة للمؤسسة، وطرق أفضل لأداء عملها وبناء الثقة بينها وبين العاملين، وكسر الحدود الإدارية والتنظيمية الداخلية بينهما، كذلك نعترف من خلال بحثنا هذا صعوبة تناول الأكاديمي لتمكين المرأة من المنظور الجندري، أولا لغرابة المصطلح وذلك باعتباره مصطلح جديد لم يلاقي الدعم الكافي من المؤسسات بصفة خاصة والحكومة بصفة عامة، وثانيا لارتباطه بالحركات التحررية النسوية التي تحمل الكثير من التناقضات مع مرجعيتنا الفكرية والدينية، فأغلب برامجنا التنموية ومصطلحاتنا الأكاديمية تنطلق من المبدأ التشاركي باعتبار المرأة نصف المجتمع وشريك في عملية التنمية ولكن من النادر أن نجد مطالب أو تغييرات في مركز ودور المرأة تبنى على المرجعية الجندرية والتي تصور المرأة على أنها العنصر المضطهد والضحية في المجتمع وتقتضي تفكيك الاختلاف والتمييز بين الجنسين وهدم البناء الاجتماعي السائد لإعادة بناء وتركيبة التراتبات

الاجتماعية في إطار شامل وجديد ولأهمية المقاربة الجندرية وما يترتب عليها من نتائج علينا أن نضاعف الجهود لتعميمها في البرامج والسياسات، والعمل على تغيير أو على الأقل إعادة بناء ثقافة تنظيمية داعمة للمرأة وترتكز على المساواة بين الجنسين وتسعى للقضاء على الهيمنة الذكورية التي كانت سائدة، وبالتالي الاهتمام بالمرأة في العمل وتمكينها لتصبح جاهزة موردا أساسيا ومهما لتحقيق أهداف المؤسسة وتحقيق الفعالية ورفع الأداء، وشريك في عملية التنمية إلى جانب الرجل.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) اندرواس، جمال رامي، ومعاينة، وعادل سالم. (2008). الإدارة بالثقة والتمكين. عمان: عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع
- (2) بركات، حلیم. (2008). المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت
- (3) بن الطاهر، حمزة. (2019). من سوسيولوجيا العمل إلى سوسيولوجيا المؤسسة: قراءة في تطور العلاقة (الفكر/مكان العمل). مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 2
- (4) بن النوي، عائشة. (2019). تمكين المرأة الجزائرية. مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، 4
- (5) بن علي، أمينة. (2020). التمكين النسوي بالجزائر بين المفهوم والتبني. مجلة الاقتصاد والإدارة والبيئة والمحيط، 02
- (6) دهوان، سونالي. (2020). استراتيجيات فعالة لزيادة تمكين المرأة في العمل. مجلة البيان
- (7) الرحاحلة، عبد الرزاق سالم. (2010). نظرية المنظمة. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع
- (8) السكارنة، بلال خلف. (2010). القيادة الإدارية الفعالة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
- (9) سويسي، أحمد، وعشي، مريم. (2020). التمكين مقارنة جندرية. مجلة العلوم الاجتماعية، 2
- (10) شرع، مريم. (د.ت). تمكين المرأة العاملة من تولي المناصب القيادية... مقومات وتحديات. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 02
- (11) طيفور، هيفاء. (2018). التمكين الإداري للقيادات الأكاديمية النسائية في جامعة حائل ومعوقاته من وجهة نظرهن أنفسهن. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، 08
- (12) العجمي، نوف نشي حسن. (2017). تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 03
- (13) عشي، مريم. (2020). تمكين المرأة: المفهوم والأبعاد. مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 14
- (14) العمر، معن خليل. (2014). علم اجتماع الجندر
- (15) فراح، فايضة، وشلفي، نبيل. (2019). دور المرأة ومساهماتها في تحقيق التنمية. مجلة العلوم الاجتماعية، 2

- (16) الكتبي، ابتسام، وآخرون. (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. رويدا المعاينة (محرر). القاهرة: منظمة المرأة العربية للنشر.
- (17) كشرود، شهيناز، ومرزوق، عمر مرزوق، (2019)، التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية: حق إنساني ورهان تنموي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01،
- (18) الكعبي، سهام مطشر. (2020). تمكين المرأة... الفرص والتحديات، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، 56
- (19) المعاني، أحمد إسماعيل، وعريقات، أحمد يوسف. (2013). إدارة التغيير والتطوير. عمان: إثراء للنشر والتوزيع
- (20) الميزر، هند عقيل. (2017). المرأة السعودية من التمهيش إلى التمكين في التعليم والعمل. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 68
- (21) النعيمي، قصي عبد الخالق فاضل النعيمي، والزرکوش، سناء حسين خلف. (2018). معوقات تمكين المرأة في قيادة الأعمال الإدارية. مجلة آفاق للعلوم، 13

الجنسانية والأمومة في سيكولوجية المرأة لدى هيلين دوتش

Sexuality and motherhood in the psychology of women in Helen Deutch

د.لبنى سفاري / جامعة المسيلة/الجزائر

Dr. Loubna Safari/M'sila University / Algeria.

ملخص الدراسة:

يتمحور مقالنا حول الروابط الابستمولوجية بين الجنسية والأمومة لدى المرأة في فكر هيلين دوتش التي تتبع لحد كبير تصورات سيغموند فرويد وتظهر أهمية هذا الموضوع في ظواهر تطورية مثل سن اليأس وفي اختلالات نفس مرضية مثل العقم النفسي والبرودة الجنسية ولذلك اخذين بعين الاعتبار خصوصية الأدويب الأنثوي وعقدة الإخصاء لدى الفتاة مع التركيز على الانتقال في الاستثمار الجنسي من التمركز البظري الى المهبلية متخلية لحد ما عن التثبيات القبل تناسلية: بالإضافة الى المحددات النفسية القاعدية الأنثوية مثل الفتور الأنثوي والمازوشية الانثوية ، فهل المركبتان الايروسية والامومية هما قوتان متعارضتان او متساندات في فكر هيلين دوتش وما هي أوليات التمهصل بينهما في ضوء الخروج من تصورات المرأة- الرحم والانفتاح على المرأة كمخلوق جنسي شبيقي في علاقتها مع الأب والأم مواضيع الحب الأولى المحينة في رابطها مع الرجل كشريك جنسي.

الكلمات المفتاحية: الجنسانية، الأمومة، روح الأمومة، الفروق بين الجنسين، هيلين دوتش.

Abstract :

Our article revolves around the epistemological links between sexuality and motherhood in women in Helen Duch's thought, which largely follows Sigmund Freud's perceptions and shows the importance of this subject in evolutionary phenomena such as menopause and in pathological psychopathy such as psychological infertility and sexual cold, so they take into account the specificity of female dope and the castration complex of girls with a focus on the transition in sexual investment from clitoris to vaginal fertility to some extent from the euprising suppositoris. Reproduction: In addition to female basal psychological determinants such as female and female masochism, are the Aerosian and maternal compounds opposing or supportive forces in Helen Duch's thinking and what are the priorities of separating them in the light of the departure from women-uterus perceptions and openness to women as a sexual creature in their relationship with the father and mother the first love topics that are contained in their association with men as a sexual partner.

Key words : Gender, Motherhood, The Spirit of Motherhood, Gender Differences, Helen Duch.

مقدمة:

تدعم هيلين دوتش وهي وفية لفرويد، أنه يتوجب على الفتاة في وقت المرحلة القضيبية " أن تتخلى عن الذكورية المرتبطة بالبظر" وأن " تمر من المرحلة القضيبية إلى المرحلة المهبلية بمعنى اكتشاف عضو تناسلي آخر، وهو ما أصبح ممكننا بفضل "خضوع مازوشي للعضو الذكري" الذي يخدم كموجه. إلا ان دوتش تعتبر «أن للليبدو الجنسي الغيري جذور بدائية فمية " ثم سادية شرجية، وأنه في مقدمتها المنطقية " الثدي، العضو الذكري، او الاليتين لهم دور نشط" في حين ان فتحة الشرج تلعب دورا فاترا معادلا لدور الفم في المرحلة الفمية". (Florent Poupart ,Gérard Pirlot , 2014, P.25)

تذكر هيلين دوتش بأعمال فرويد حول هومات زنا المحارم في البلوغ: في الوقت الذي يحدث فيه تزايد في النزوات الجنسية، تختار هذه الأخيرة الوالد الأوديبى كموضوع لها. البلوغ هو إعادة إحياء لعقدة الأوديب وبالنسبة إليها، سن اليأس هو الأوديب الثالث (Laznik Marie-christine, 2005, P.25)

يتميز الأنثوي الغلي ذاتي (féminin érotique)، للذة والاستماع، في تمايزه عن الأمومي الذي يعتبر مرحليا ومؤقتا، بخلود النزوة الجنسية، وعبر دفعتها الثابتة، أما الأمومي فهو خاضع لساعة الوقت، في حين أن الأنثوي هو دفعة بدون نهاية (Jacqueline Schaeffer, 2004, p.73)

يَعْبُر هذا التعارض بين الأنثوي والأمومي المراحل الخمسة من حياة المرأة: مرحلة الفتاة الرضيعة، عبر الجسم الأمومي مرحلة الفتاة الأوديبية الصغيرة وتغييرها للموضوع، مرحلة المراهقة وأخيرا مرحلة المرأة التي تصبح راشدة ومرحلة المرأة في سن اليأس، وهاتين المرحلتين الأخيرتين هما التي تعيش فيهما المرأة التعارض بين حياتها كعشيقة وبين حياتها كأم المرأة خاضعة طيلة وجودها إلى تجارب طاقتوية قوية التي تفر من رقابة أناها: العادة الشهرية، الحمل، الولادة، الإرضاع، سن اليأس الخ والتي تنظم مسار حياتها كأم والذي يحدث عواصف اقتصادية غير خالية من "انواع القلق الأنثوي". (Jacqueline Schaeffer, 2004, p.73)

في الفعل الجنسي لا يكون الميل للإفراغ لدى المرأة، مسألة ذات شأن. فالاحتجاز هو المسيطر، بينما تتولى الولادة المستقبلية امر الإفراغ. وهكذا فالجماع بالنسبة للمرأة هو قبل كل شيء فعل للإخصاب، وبداية للوظيفة التناسلية التي ستنتهي بولادة الطفل، وقد لا نعلم في هذه الوظيفة المزدوجة، أن أحد العوامل وهو العامل الجنسي يخضع بالكامل قبل الآخر. (هيلين دوتش، 2008، ص.107).

من خلال العلاقة بين الجماع والولادة، ولا تكمن المسألة هنا في التقابل بين الاثنين ولا في الإلغاء المؤقت لمركب في صالح الآخر، إنما في التحقق المتواقت لكلا العنصرين بوسائل ملائمة. وفي الجماع، يستثمر المركب الأمومي في العلاقة العطفة المعاشة مع الشريك الحبيب. ويتخذ العضو الذكري داخل الجسد مقام طفل بسبب وضعيته وبسبب ألعوبة العواطف المتوافقة أنه الدمج بين الطفل والعضو الذكري. (هيلين دوتش، 2008، ص.107).

مما سبق نصل الى التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى الإصلاح النرجسي الذي تحققه المرأة خلال الجماع؟
- ✓ أين يبدأ الأمومي وأين ينتهي الجنسي لدى المرأة الأنثوية حسب هيلين دوتش؟
- ✓ هل العقم النفسي لدى بعض النساء سببه السير المشوش عاطفيا للفعل الجنسي؟
- ✓ هل يوافق التعارض الظاهر بين الجنسانية والأمومة من منظور اجتماعي كبتا ودفاعا ضد صورة الام العاهرة لصالح صورة الام القديسة؟

1.الأوديب الأنثوي:

إن الأوديب الأنثوي ليس موازيا لأوديب الصبي. فعند الصبي فقط تقوم هذه العلاقة التي تطبع مصيره، بين الحب لأحد الوالدين وفي نفس الوقت، الكره للأخر كمنافس " إن اكتشاف الفرق بين الجنسين هو الذي يقيم عند الفتاة الإشكالية الأوديبية. بعد فترة من الإنكار والأمل تضطر البنت على قبول هذا الغياب لان هذا النقص القضيبى

ليس تهديدا بالخصي الخيالي، ولكنه حقيقة فيزيولوجية. بينما عند الصبي يظهر قلق الخصي في نقص مازمه الاوديبي، فالبنت تلاحظ نقصها الحقيقي مع توطد الأوديب فالعنصر الأول الذي يظهر هو ذو طابع مطلي، اشتها القضيبي: " فهي تعرف أنها لا تملكه وتريد أن تملكه"، فلا يمكن لأي إنكار أن يزيل عندها النقص الحقيقي. وهذا الاشتها للقضيبي سيقود الى عدد معين من النتائج. في البدء تعيش البنت غياب القضيبي، وكأنه جرح نرجسي مما يؤدي الى شعور بالدونية. على الصعيد الجسدي والتناسلي. من جهة اخرى تؤدي هذه الملاحظة الى ارتشاء الرابط الحنون بالأم التي تعتبرها البنت مسؤولة عن هذا النقص القضيبي. وأخيرا تتخلى غالبا في هذه المرحلة عن اي استمناء بطري، لأنها تشعر بعدم قدرتها على منافسة الصبي و" التعرف على هذا الفارق الشراحي يبعد البنت عن اي مطلب ذكري وعن الاستمناء القضيبي...فليبدو الصبية ينزلق طيلة المعادلة: القضيبي=الولد" وهي تتخلى عن رغبة امتلاك القضيبي لصالح رغبة الحصول على ولد من الأب. وهكذا تنتخب البنت الأب موضوعا للحب. متخلفة عن موضوعها الليبيدوي الاول، الأم التي تصبح موضوعا لغيرتها. " ان عقدة أوديب عند البنت هي تشكيل ثانوي. فتأثيرات عقدة الخصي تسبق وتحضر للأوديب. فبينما (فيكتور سميرنوف، 1985، ص.198). بالعلاقة بين عقدة الوديب وعقدة الخصي هناك تعارض أساسي بين الجنسين. فبينما عقدة أوديب عند الصبي تفشل بسبب عقدة الخصي، فان عقدة الخصي عند البنت تجعل عقدة أوديب محتملة وتدشنها، فهذا التناقض يفسر إذا اعتبرنا أن عقدة الخصي تعمل باتجاه محتواها، الذي تصده وتضيق الذكورة، لكنها تعلي شأن الأنوثة. (فيكتور سميرنوف، 1985، ص.199)

وهكذا يبدو اختيار الموضوع في المرحلة الاوديبيية مختلفا جدا عند الجنسين. فالصبي والبنت يجب أن ينفصلا عن الأم موضوع تركزهما الليبيدوي الأول. لكن اختيار الموضوع الثانوي سيكون مختلفا. فالصبي يجب أن ينقل الحب الذي يكن لأمه إلى شخص آخر من نفس الجنس: فان خياره الجنسي المتغاير يستعيد إذن، من بعض الوجوه، تعلقه الليبيدوي الأول. بالنسبة للبنت يتضمن النقل انتقالا إلى الجنسية المتغايرة التي لم تهيأ لها: فعليها أن تتخلى عن الموضوع الأمي في العلاقة الأصلية، فاختيار الموضوع الأوديبي يوطد فعلا تغايرها الجنسي باختيار الأب كموضوع للحب. فهي لا تتخلى فقط عن موضوع الحب لتبعيتها المطمئنة، ولكن ستدخل أيضا في تنافس مع هذا الموضوع.

بعد ذلك ستطرح مشكلة التماهي بعبارات بالغة الصعوبة. فالإحساس تجاه الأم سيقوي عند البنت الاعتراضات السابقة في تجارب الانفصال: فالأم لا تستطيع فعلا أن تعطيا مالا تملكه هي، أي القضيبي. إن تماهيا إذن سيجري بصورة أنثوية تعيشها وكأنها محرومة ومخصية أي قليلة القيمة. لذلك لا يمكن للام H أن تركز ليبيدويا لا إذا رغبت البنت مساواتها بما تستطيع أن تفعل: تعطي الأولاد فاشتها القضيبي يبدل باشتها ولد. فتنشأ بذلك إمكانية التماهي الأنثوي. فاذا لمحت الأم بأن حياة الأمومة هي سلسلة آم، والحياة الزوجية هي سلسلة واجبات دون أفراح تعويضية، فان مشاعر الإثم اللاوعية عند البنت لا تسمح لها بالتركيز ليبيدويا على المنطقة المغلقة المهبلية، ولا تعود طموحاتها الانثوية تشحن بأي إرضاء. (فيكتور سميرنوف، 1985، ص.199)

2.مرحلة البلوغ والمراهقة لدى المرأة:

يصبح اهتمام الفتاة الصغيرة بأعضائها التناسلية في البلوغ نشطا الآن بفعل ممارسة الاستمناء وفترة الحيض بعد أن ظل متواريا فترة طويلة. (هيلين دوتش، 2007، ص.35)، مما لا شك فيه أن الحاجة الجنسية التي تظهر في

المراهقة تؤدي الى مخاوف كما تحرك قوى دفاعية تؤول الى حد كبير في إعطاء طابعها لهذه المرحلة من الحياة. (هيلين دوتش، 2007، ص.101)

بهذا يبدو من خلال مرحلة المراهقة، تكون النرجسية فعالة جدا في مظهرين، يظهر مظهرها الإيجابي وأهم ما تمتلكه هو قوة موحدة تمنع شخصية الفتاة من أن تذوب في عدد كبير من الاندماجات، ويأتي في المقام الثاني تنمية الثقة بالنفس، فهي تؤدي إلى حد كبير في تمكين الأنا الشاب. ومع ذلك فهي تمارس كذلك تأثيرا سلبيا على الأنا ولعل هذا المفعول الأزواجي هو الذي يحرض حركة الذهاب والإياب، والمد والجزر للانفة المتعجرفة أو للمشاركة وبكلمة واحدة، يصف هذا المزيج الايحائي نفسية مرحلة المراهقة. (هيلين دوتش، 2007، ص.104).

وكما رأينا فان العضو الجنسي الأنثوي يبقى لمدة طويلة بعيدا عن أي مساهمة في الحياة الجنسية للفتاة، وقد لا نعلم كم من الفتيات حتى المعاصرات جدا لازلن تتخيلن خلال مرحلة المراهقة ان منافذ أجسادهن لا تستخدم إلا لأشياء قدرة وليس فهن شيء لرؤيته في الحب. ويعلم المحللون النفسانيون وحدهم أن الفتيات التقدميات تبقين مخلصات في لاشعورهن لنظريات طفولتهن الأولى، وتنكرن اختلافات المظاهر الخارجية وتحتفظن بفكرة الولادة عبر الشرح، وترتكز أفكارهن الجنسية حول التصور السادي للزواج. وللفتاة موقف مزدوج إزاء أعضائها التناسلية. يستمر الموقف الأول في التأثير التربوي بالأم التي نصحت ابنتها بحماية هذا الكنز الثمين الذي يجب أن يحتفظ بطهارته وعم المس به مكرسا بجلال للزوج. (هيلين دوتش، 2007، ص.126).

ومن ناحية أخرى، تتكون الفكرة الطفولية عن الأعضاء التناسلية بكونها بؤرة قدرة مخجلة وتستمر هكذا في اللاشعور. وفي الموقف الثاني، تتعارض الفتاة تعارضا واضحا مع الفتى الطبيعي الذي يرى في أعضائها قيمة عليا يداب في الحفاظ عليها دون مس. (هيلين دوتش، 2007، ص.127).

الفتيات على عكس الفتيان، لا تلحظن بنفس السهولة أن أعضائهن التناسلية هي العوامل المنفذة لرغبتهن في الحب، وحتى ولو مارسن الاستمتاع الجنسي مع ذواتهن وتعرفن على قمة اللذة، فعلمين أيسر من الذكور منع الاشرار بين مشاعرهن النفسية وتوتراتهن الجسدية. كما أن الاستمناء خاصة قد يتخذ لدى الفتيات اشكالا أكثر لا مباشرة وتنكرا، مما هو لدى الذكور. فالأحاسيس المهيبلة لا يمكن مقارنتها بتبيج العضو الذكري. (هيلين دوتش، 2007، ص.127)

3. سيكولوجية المرأة وعلاقتها بالوظيفة الانتاجية:

عرضت هيلين دوتش آرائها في كتاب من جزئين، تحت عنوان سيكولوجية النساء. حيث تبدأ هيلين دوتش بتحديد مسيرة تطور الفتى بالنسبة للفتاة فالفتى منذ المرحلة الفالوسية، يتابع مسيرته في هذا الاتجاه إلى أن تتكون عنده العقدة الأوديبية ثم انحلالها وتفككها لكي ينصرف فيما بعد إلى العلاقات السوية مع امرأة من اختياره. في هذه المسيرة لا يحدد المرء الذكر عن خط المرحلة الفالوسية التي بدأ منها.

أما الفتاة، فإن انطلقت من نفس المرحلة، فعلمها أن تغير في فترة ما لكي تتحول عن المرحلة الفالوسية ليحل محلها اكتشاف الفرج (أي اكتشاف أعضاء جنسية جديدة) (عدنان حب الله، 2004، ص.252).

الرجل بالنسبة لدوتش: " يدرك المرحلة النهائية من نموه عندما يكتشف وجود الفرج خارج جسده، وتأخذه عند إذن رغبة إيلاجه بشكل سادي"

أما المرأة فيتوجب عليها اكتشاف فرجها في جسدها. " اكتشاف يرافقه انصباع مازوشي للقضيب، لكي يصبح هذا الأخير الينبوع الجديد للذة "

فلليبيدو الجنسية للمرأة نحو الرجل جذور بدائية تعود إلى المرحلة الفموية. في الطفولة تكون المعادلة في اللاوعي ما بين القضيب والثدي وهذه المعادلة تتماشى بشكل متواز مع النظرية الفموية حول العلاقات الجنسية (fellatio) الخاصة بهذه المرحلة وحول الهوامات الفموية للحبل، والقضيب في مرحلة لاحقة السادية-الشرجية، يفقد خاصته الفموية ليصبح عضو السيطرة. والعلاقة الجنسية تفهم كأنها سادية. والطفلة تتماهى إما بشكل فعال بالأب أو بشكل مازوشي بالأم، هوام الحمل في تلك المرحلة هو الطفل الشرجي، الشرج يلعب دورا سلبيا على غرار الفم في المرحلة الفموية.

الثدي والقضيب، والغائط لهم أيضا دور فعال، وهكذا تتمهد الطريق نحو الاستثمار السليبي للفرج (أي الفتحة الثالثة عند المرأة). ولكن الازدواجية الجنسية تعاكس هذا التحول. إذا احتفظ بقسط كبير من الليبيدو، مما يجعل التحول من القضيب إلى الفرج أمرا صعبا إنما في الواقع لا يأخذ الفرج دوره الشبقي إلا بعد ممارسة علاقة جنسية. الطفلة توزع استثمارها الليبيدي على أنحاء الجسد، وانطلاقا من هذا الجسد ككل، والبيظر بصورة خاصة، يتم التحول نحو استثمار الفرج. يشكل القضيب المحرك لهذا التحول، على غرار ثدي الأم المائل لفم الطفلة، ويتحول توظيف الليبيدو إلى الفرج، وهكذا يصبح الفرج البديل للفم في وظيفته السلبية للمص.

أما بالنسبة للبيظر فإنه يفقد نشاطه القضيبى، والمرأة (من خلال فرجها) تستعيد هذا النشاط عبر التماهى في قضيب قرينها.

وهذا التماهى على الصعيد الوظيفي للفرج بالقضيب، كونه جزءا من الجسد يمكن المرء من تخطي صدمة الخصاء. هذا الوضع الاستقبالي الذي يتميز به الفرج، على غرار الوضع السليبي بالنسبة لاستقبال الثدي في الفم، وما يحصل من ردات فعل مزدوجة، نتيجة الفطام يمكن الفتاة من تخطي صدمة الفراق والفطام. تمكن كل الأفعال المتاخمة للوظائف الأنثوية المرأة حسب من تخطي العديد من الصدمات. الازدواجية الجنسية (bisexualité) أو البيظر ومشتقاته الذكرية، تشكل عقبة في الوصول إلى الأنوثة السوية (عدنان حب الله، 2004، ص.253)

4. معنى المازوشية في الحياة النفسية للمرأة 1930:

لا تختلف هيلين دوتش في رأيها عن فرويد في مرحلة الخصاء. عندما تكتشف الفتاة الفارق الجنسي وتتكون عندها شهوة القضيب. فهي تبادل هذا التمني برغبة الحصول على طفل من الأب. وهكذا تدخل في عقدة الأوديب. بالنسبة للنزوات الشبقية الفعالة المتمحورة حول البيظر. تحاول هيلين دوتش إعطائها مفهوما خاصا. فالنزوات الذكورية النرجسية في امتلاك القضيب تتحول إلى طلب موجه إلى الأب باخصائها، وذلك عن طريق الاغتصاب. وهكذا تتحرك السادية-الفعالة إلى "مازوشية-سلبية" تتمحور حياة المرأة حول مثلث مازوشي. (عدنان حب الله، 2004، ص.253).

5. اختلافات هيلين دوتش مع فرويد:

أحد أولى اختلافاتها مع فرويد تتمثل في فهم منشأ الأنا الأعلى الأنثوي (le surmoi féminin) المرتبط بالتقمص بالأب، والذي هو تقمص مزال الجنس (desexualisé) ويساهم هكذا في تكوين الأنا الأعلى؟ المثل الأعلى للأنا الأنثوي: "في حالة الفتاة يتم تكوين الأنا الأعلى عبر إستدخال الأب، مع التخلي عن امتلاك عضو ذكري، تراح العلاقة النرجسية مع الأب إلى مستوى أعلى من ليبيدوالموضوع."

مقاربة المرحلة القضيبية للفتاة الصغيرة هو مرتبط بتأكيد المعنى الايجابي لعقدة الذكورة، وهي سمة دائمة في النفسية الأنثوية. فيما يتعلق بعقدة الخصاء، تشير إلى أنه في بداية المرحلة القضيبية، البظر (le clitoris) ... له قيمة عضو ذكري حقيقي، وهو مشبع كفاية نرجسيا وغلما ذاتيا مع إزاحة الليبيدو النرجسي نحو الأعضاء التناسلية، يمكن أن نجد عدة وسائل للتقمص بالأم. في العمل التحليلي التي تقود إلى الموقف الأنثوي العادي. (Hélène Parat, 2010, P.168)

تحتوي النفس الأنثوية على عامل غير موجود في النفس الذكورية: أنه العالم النفسي للأمومة. وبسبب ذلك تظهر المرأة بسلوك أكثر تغيرا وتعقيدا (Hélène Parat, 2010, P.169).

6. اختلافات هيلين دوتش وسيمون دوفوفوار:

تؤكد هيلين دوتش عكس سيمون دوفوفوار، على وجود خصوصية أنثوية، مؤسسة على التشريح وعلى الفيزيولوجيا، فهي تؤمن إذن بطبيعة أنثوية أو حتى بروح « essence » انثوية مع الاعتراف بدور العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الثقافية، تقلل من تأثيرها، سواء عبر اعتبارها كعنصر محدد من عدة عناصر محددة أو عبر الإشارة إلى الثوابت العالمية القابلة للدراك وفق التغييرات الظاهرة. (Eliane Lecarme – Tabone, 2011, P.90)

تتميز هذه الطبيعة «الأنثوية» بتركيب المازوشية، النرجسية والفتور (passivité)، سمات خاصة بالمرأة، والتي حث عليها قدرها البيولوجي، ينبغي عدم الخلط بين الفتور أو فتور الشعور أو الخمول (l'apathie) أو نقص الطاقة ولكن ينبغي فهمه كاستعداد للاستقبالية (la réceptivité)، مستنتج من الاستعداد التشريحي للمرأة، لاستقبال الاختراق والاحصاء الذكوريين. فمن حيث كون الفتاة الصغيرة حسب هيلين دوتش لا تمتلك اي إحساس مهبلي ومبكر وبالتالي لا تمتلك اية معرفة بهذا العضو ولا تكتشفه إلا عبر التدخل النشط للرجل.

المازوشية الأنثوية المتميزة عن المازوشية الأخلاقية التي تبحث عن اللذة في المعاناة تشكل جزءا لا يتجزأ من السير البيولوجي للمرأة، في وظيفتها الإنجابية: الطمث، فض البكارة والولادة تربط بالضرورة المعاناة باللذة التي تعقبها. وهكذا تفسر هومات الاعتصاب والدعارة المنتشرة بين الفتيات الصغيرات في البلوغ، أو سلوكيات الحب المازوشية لدى بعض الأصناف من النساء. أما فيما يتعلق بالنرجسية، فهي تلعب دورا حماية للأنا والذي يتفادى أن يغرق في مازوشية مفرطة وإذن التدمير الذاتي، إن لم تتطور النرجسية بطريقة مفرطة، فهي تخدم موازنة ومعادلة المازوشية المكونة للمرأة. (Eliane Lecarme – Tabone, 2011, P.91)

تعتبر هيلين دوتش الأمومة باعتبارها: " أكبر التجارب الأنثوية للمرأة على الإطلاق" وتكتب قائلة أيضا انه عندما تتم الولادة في ظروف جيدة، فإنها تكون: " التجربة الأكبر والأكثر إثراء للمرأة، ربما أكبر تجربة إنسانية " ترفض هيلين

دوتش فكرة " الغريزة الامومية" والتي تخص بها الحيوانات، وهو تصور تستبدله بأخر الممثل في "الروح الامومية" (l'esprit maternel) الخاص ببني البشر. تؤكد أن عددا كبيرا من التأثيرات النفسية الغير مباشرة تتدخل في العلاقة الانفعالية التي تجمع الأم الإنسانية مع طفلها ويجعل منها ظاهرة معقدة بعيدة عن الطابع البدائي للغرائز. (Eliane Lecarme –Tabone, 2011, P.91)

7. علم نفس الفعل الجنسي:

يخدم الفعل الجنسي، عند الرجل والمرأة، غايتين مترافقتين: الإشباع الجنسي الفردي والتناسل، وعلينا أن نتذكر الفارق الأساسي الموجود بين الجنسين، كما ينبغي علينا أيضا، تذكر أن مركبي الإرضاء الجنسي وخدمة النوع، ليس لها نسبة الكمية نفسها عند الرجل والمرأة. فبالنسبة للرجل، الوظيفة التناسلية هي شيء مضاف على الإرضاء الجنسي، فيما الفعل الجنسي بالنسبة للمرأة، هو لذة مكافأة مرتبطة بخدمتها للنوع. (هيلين دوتش، 2008، ص.92)

يتمكن الرجل من إيداع كامل الوظيفة لعضو وحيد، فيما تعاني المرأة من وفرة بالنعم، وقد صادق فرويد على أن البظر الذي أصبح بلا ضرورة عن المرأة اليافعة. ينقل إلى المهبل أحاسيس اللذة و"يتنازل" في صالحه. ولكن هذا النقل لا يكتب له النجاح بالكامل وأنه في فترة نضوجها النفسي، تمتلك المرأة عضوين جنسيين.

ومع أن الانقباضات المهبلية يتم الإحساس بها بصورة واضحة منذ مرحلة البلوغ، فإن البظر يبقى هو العضو المركزي في هذه المرحلة من الحياة. ولا يصبح المهبل مركزا للإثارة العفوية التلقائية إلا عند النساء اللواتي مررن بتجربة جنسية مباشرة. (هيلين دوتش، 2008، ص.94).

معنى الكبت الظاهري للمرحلة الطفولية التي أسمتها هيلين دوتش بالصدمة التناسلية في ذلك الطور، توضع الفتاة الصغيرة أمام غياب العضو، لأن البظر انتهى بها بدوره الطفولي دون أن يتنازل عن مكانته للمهبل. ولا زال المهبل عاجزا عن لعب دوره، إذ أن الوظيفة التناسلية تأتي في مقدمة واجباته. كما لون أن المهندس البيولوجي أسقط عضوين مختلفين لوظيفتين، البظر للأحاسيس الجنسية، والمهبل للتناسل. (هيلين دوتش، 2008، ص.95).

وبسبب الازدواجية التشريحية للأعضاء الجنسية، وبسبب الوظيفة المضاعفة للمهبل، يغدو الإمداد الهرموني ضروريا من الناحية الطبيعية، وتكون القوى البيولوجية مكلفة بهذه المهمة. وقد تختلط الغايتان أحيانا بالنسبة للمرأة، مما يؤدي الى تشوش قد يصبح مصدرا لاضطرابات مختلفة. وأي تجربة نفسية كانت، قد تثير هذه الاضطرابات، التي قد تفسد مختلف أساليب التطور الجنسي (بصدور البرودة الجنسية مثلا) أو تحقيق وظائف التناسل.

ولمحاولة إدراك طبيعة وطريقة وأهمية ذروة النشوة عند المرأة، علينا اللجوء إلى عدد من المسالك في التقصي. فالجرح الجسدي المؤلم، وتمزق غشاء البكارة، والضغط الشديد، وتوسع المهبل بواسطة القضيب، تمهد للفرحة الجنسية الأولى الكاملة عند المرأة. (هيلين دوتش، 2008، ص.96).

هذا الجرح على اعتباره يختلف. عند أي امرأة عادية، عن المتعة الجسدية، يؤدي إلى ألم غير مرتبط إلا بصورة ثانوية بأحاسيس المتعة، ويمد هذا الترافق التجربة الجنسية بطابع مازوشي. لعل علم نفس المرأة كله يجعلنا نفكر، ان هذا الترافق بين المتعة والألم يترسخ في مجرى نشوء النوع، وقد خلق استعدادا تكوينيا ما، او شيئا يمكن ان نصفه

بالية ذات منعكس مازوشي. يمتد هذا الاستعداد ليشمل الوظائف التناسلية للمرأة ويعطي طابعا محددًا جدًا للمركب النفسي للولادة. (هيلين دوتش، 2008، ص. 97)

لقد تحدثنا عن صعوبتين يجب التغلب عليهما، لتصبح ذروة اللذة الأنثوية ممكنة. فهناك أولاً الكبت البنيوي، حيث لا يستجيب المهبل بصورة فاعلة إلا بالوظيفة التناسلية الايجابية ويكون مرتبطاً بها ارتباطاً وثيقاً. ومن الأهمية بمكان إذا أردنا تفهم هذه المسائل، ان نتخلى عن وهم أن الفعل الجنسي متكافئ بين الجنسين. فمنذ الأصل تختلف الدوافع التي تحث الرجل والمرأة على الفعل الجنسي اختلافاً كلياً. فبالنسبة للرجل، يمثل قذف المني التهذئة. (هيلين دوتش، 2008، ص. 100)

8. العلاقة الجنسية:

العمل الأقصى للموقف الأنثوي المنجز بشكل مثالي ليس الإشباع الموجود في الفعل الجنسي للربفة الطفلية ولكن الاكتشاف الذي يقود إلى المهبل كعضو لذة، تبادل رغبة العضو الذكري ضد الامتلاك الحقيقي والمعادل للمهبل " المركبة الجنسية الغيرية للفتاة الصغيرة: الحب الذي يتوجه إلى الأب كالموضوع الأقرب من الأم "الذكر الحامي" تكمله جرعة جيدة من الليبيدو الجنسي والذي هو آتي من المنطقة الفمية، قد استثمر الثدي الأمومي، العضو الذكري الأبوي المدرك كعضو مص هو...للثدي الأمومي"

تحت الهوامية الفمية ((fantasmatique orale على تصورا للنكاح يدرك كعلاقة بين ثدي الام والعضو الذكري للأب. ينبغي أن يسمح الأصل المشترك للبطر والسافلة (cloaque) باكتشاف سهل للثقب الثالث في الجسد الأنثوي باعتباره عضو استثارة وموجها نشطا لهذه المنطقة الجديدة المولدة للعلمة، ربما العضو الذكري يستمد وظيفته من المعادلة: غدة الثدي=اللايتين=العضو الذكري. التأكيد القوي للمصدر الفموي للاستقبالية التناسلية الفمية أحدث لاحقا اتفاق ميلاني كلاين. ففي إزاحة "من الأعلى نحو الأسفل" المهبل او العضو الأنثوي تحت المثبر الموجه للعضو الذكري، / يتولى الدور النشط للفم الذي يمتص في المعادلة: العضو الذكري =الحلمة.

في النكاح، العضو الذكري، المدخل من الخارج في الجسم الأمومي هو في: " تحقيق الرغبة يعتبر كعضو يشكل جزءا من جسم المرأة في حد ذاته " والعضو الأنثوي المهبل هو متعرف عليه مع العضو الذكري للشريك: وهكذا يتم تجاوز صدمة الأخصاء. يعيد الجماع ابتكار وضعية يتلاشى خلالها كل حد بين الفرد والموضوع " ويكرر هكذا اول مرحلة قبل تجاذب وجدانية من النمو الليبيدي مع السماح بتجاوز صدمة الفطام تجاه الثدي الأمومي.

تؤكد هيلين دوتش على اللعب المعقد للتقمصات في العلاقة الجنسية، لانه يوجد في نفس الوقت تقمص بالام في وضعيتها المازوشية عند النكاح وتقمص بالطفل الذي يرضع الثدي الأمومي.

وهكذا " في لاشعور المرأة، النكاح هو، في آخر المطاف، إدماج فموي للأب، والذي تحول إلى طفل ويحتفظ بهذا الدور في الحمل الحقيقي أو الهوامي الذي يعقب هذا "هيلين دوتش تنسائل عن الرابط بين اعراض البرودة الجنسية والعقم... أن المصادر النفسية المنشأ (Hélène Parat, 2010, P.44)

9. المرأة والأم في الفكر المسيحي:

من اللافت أن ندرة النصوص التاريخية حول النزوع الجنسي عند المرأة لا يعادلها إلا وفرة الوثائق المتعلقة بالخصوبة، فهي أي الخصوبة، مركز اهتمام الفئة الاجتماعية. من خلال الانشغال بتناسلها الخاص. فالتصور الأنثوي يتوافق مع تصور المرأة الرحم، والتي تناقلتها الأساطير والأديان على المدى الواسع. (جاك أندريه، 2009، ص.22)

أما الفصل بين الجماع وبين تسلسل الجماع، الحمل، الولادة الإرضاع، فلم يتحقق إلا مؤخرا كما أن الممارسات الاحترافية في منع الحمل والإجهاض بدت من سمات العصر الإنساني. إنما ما يعنينا ليس متابعة المنجزات العلمية في ضبط الأطوار الفيزيولوجية، بقدر ما يعنينا تناول الرهانات التي تتولى محو المرأة حيال الأم. وترقية هذه الأخيرة يساهم في الكبت، حيث أنها تسمح في حجب العار الذي تشكله الأحاسيس الجنسية الإنسانية، وفي استقلاليتها إزاء الغايات التناسلية. (جاك اندريه، 2009، ص.23)، وليس من قبيل المصادفة ان يفرض العلم المسيحي، أكثر من منظومة ثقافية أخرى، التوافق في الفعل الجنسي، وتوجهه نحو الانجاب لان يكون دينا للسيدة. كما ان رجاء علماء اللاهوت، بعد القديس "جيروم" في تلاشي الجنس بعد الانجاب، وانتزاع الطابع الجنسي بغية الوصول الى التشبه بصورة السيدة العذراء. (جاك اندريه، 2009، ص.23)

ويعقب تبجيل الصورة الأمومية، الطرق نفسها في الإبعاد والكبت والقمع، فالقمع يخص العلاقات بين الزوجين، كما تركز الكبت على الأحاسيس الجنسية للام كما في علاقتها مع طفلها. تلك التي تحدث عنها فرويد، بأنها تهز وتداعب إبنها متخذة إياه كبديل عن الأداة الجنسية، وهنا تقع تحت وقع ضغط الكبت الذي. (جاك اندريه، 2009، ص.24)

يدين علم الطب "لغاليان"، في قسط كبير من مفاهيمه حيث كان يميز بين "السائل الأنثوي" (المتدفق في الرحم) والسائل الذي يسيل من المهبل عند المرأة في أشد لحظات استمتاعها بالمعايشة الجنسية. وإذا أردنا الخوض أكثر في خضم السجلات اللاهوتية، يتبين أن الغاية التناسلية لها أحيانا الحظ الأوفر في نشوة النزوع الجنسي الأنثوي، بدلا من اللجوء إلى الحد منها. (جاك اندريه، 2009، ص.25)

ويتفق علماء اللاهوت عموما على أن "تواقت القذف بين الرجل والمرأة يزيد من فرص الحمل ويمهد السبيل لإنجاب طفل أجمل. ومن ناحية أخرى يثار التساؤل الى اي نوع من الخطيئة ينتهي الكبت الارادي للاورجازم (ذروة اللذة) من قبل الزوجة: ألى خطيئة فاحشة أم عرضية (جاك اندريه، 2009، ص.26).

10. سيكولوجية الأنوثة والأمومة لدى هيلين دوتش:

الأمومة والجنسانية: (maternité et sexualité)

تميل هيلين دوتش إلى إسناد التوزيع العام للبرود الى العناصر المازوشية لليبيدولدى المرأة. الخوف من المكافأة المازوشية وإمكانية الحصول على مكافأة متسامية عبر الأمومة تحول غالبا اتجاه الجنسية الأنثوية عن الأشكال السوية للمكافأة.

لاحظنا ارتباطا وثيقا بين النفي العصبي للاستجابة الغلمية للمرأة والاستعداد التسوية (aptitude compromise) للأمومة.

نبدأ بالعلاقة القبل-اوديبية وأهميتها في الحياة المستقبلية للفتاة. حسب فرويد، نتحدث عن تقمص نشط بالأم، والذي لا تربطه أية صلة بعقدة الأوديب. في هذا التقمص يخضع الطفل لدور الأم ويزيح دوره الطفولي الخاص على موضوع آخر، سواء كان طفل أصغر في العائلة، او دمية او راشد مستعد للقيام بهذا الدور في اللعب. (Helene Deutsch, 1970, P.167)

فالطفل يعذب أو يحب الآخرين ما جعلته أمه يتعذب أو يحب. إذا بقي الليبيدو مرتبطا بالأدوار النشطة والفاترة البدائية في العلاقة أم-طفل. هذه اللعبة تبقى مستمرة لاحقا تحت غطاء المثلية الجنسية. هي إحدى الطرق للعلاقة القبل-اوديبية لتضمن وجودها المستمر، وفي العلاقات الليبيدية فقط أدوار الأم والطفل يتم أخذها بعين الاعتبار، دون مرجع إلى الرجال. هنالك عدة أسباب وعدة نتائج لنفي الرجال: (Helene Deutsch, 1970, P.168)

يمكننا أن نجد عدة طرق للتقمص بالأم، تريد الفتاة الصغيرة أن تحب من قبل الأب كما تحب من قبل الأم، ومثل الأم تريد الحصول على طفل من الأب (تقمص فاتر). يمكن أن تتحقق هذه الرغبة لاحقا، بشرط أن تصل الى تبادل موضوعها الطفلي وهو الأب مقابل رجل آخر. وإلا فإنها الاضطرابات العصابية والتي نذكر منها صعوبات الحمل، صعوبات الحمل، وصعوبات عمل الولادة. بدلا من تقمص مثمر مع أمها، تطور الفتاة الصغيرة تنافسية حقودة أو انتقامية يمكن ان تقود إلى شعور كبير بالذنب. مرهقة بهذا الشعور بالذنب، تتخلى نهائيا عن دورها الأمومي وتستبدله بأعراض تخون الرغبة وسبب عدم تحقيقها، في تطور آخر محتمل، التقمص بالأم يتم المحافظة عليه، فكرة إنجاب هي مقبولة فقط دور الرجل كشريك جنسي هي منكرة. الفتاة الصغيرة تريد أن تصبح انا وتنجب طفلا، لكن تنجبه بنفسها، عبر الحَبَل بلا دنس (immaculé conception) أو عبر التوالد العذري (parthénogenese) وقمت بوصف هذه الرغبة الهوامية، والتي تصاغ أحد عناصرها بالشكل التالي: " لدي طفل لي وحدي، أنا أمه وأنا أبوه. لست بحاجة لرجل ولا أرغب في رجل لإنجاب طفل " (Helene Deutsch, 1970, P.168)

يحمل هذا الهوام تحقيق رغبات متعددة ويخون بطرق متعددة تأثير عقدة الأوديب. يفيد في التخفيف من الشعور بالذنب عبر إنكار جزء الأب في مصدر الطفل. ولكن العنصر الأكثر أهمية معبر عنه في الصياغة: " ما يمكن لرجل القيام به، يمكنني القيام به"، والذي يستبدل بشكل فوري العضو الذكري الناقص، عبر امتداد آخر للانا الجسسي، وهو الطفل الذي حملت به بنفسها. (Helene Deutsch, 1970, P., 169)

10. هوام التوالد العذري:

وهو التعبير عن أمل لدى الذكور كما هو لدى الفتيات. وهو الهوام الذي ولد أسطورة الحَبَل بلا دنس، بالنسبة للمرأة، أنه التقمص بالأم الغير مدنسة والتي أمومتها هي مؤبدة او مخلدة في أناها مع رفض الجنسانية، كما رفضت جنسانية أمها. وهي إذن طريقة أخرى بالنسبة للمرأة لقبول الأمومة عبر رفض الجنسانية. والتي ممكن أن تصل لها بعدة طرق:

الطريقة الأولى تزودنها بها العلاقة القبل-اوديبية أم – طفل، يمتد الليبيدو الأمومي المترسخ بقوة في التقمص الأمومي، إلى فرد من نفس الجنس، ودور الرجل في الاقتصاد الليبيدي يقلص إلى الصفر. (Helene Deutsch, 1970, P., 169)

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- (1) فيكتور سميرنوف (1985): التحليل النفسي للولد، ترجمة فؤاد شاهين، الطبعة الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت
- (2) هيلين دوتش (2007): علم نفس المرأة الطفولة والمراهقة، ترجمة اسكندر جرجي معصب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت
- (3) هيلين دوتش: (2008): علم نفس الأمومة، ترجمة اسكندر جرجي معصب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- (4) جاك اندريه (2009): النزوع الجنسي الأنثوي، ترجمة اسكندر معصب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت
- (5) عدنان حب الله (2004): التحليل النفسي للرجولة والأنوثة من فرويد إلى لاكان، دم، د.ن.
المراجع باللغة الأجنبية:

- 6) Helene Deutsch (2010), pionnière du féminin, Hélène Parat , ...
- 7) Helene Deutsch(1970), La psychanalyse des névroses, Payot, Paris
- 8) Eliane Lecarme –Tabone (2011) : Simone de Beauvoir et Hélène Deutsch, Dans L’homme et la société 2011/1-2 (n 179-180)
- 9) Jacqueline Schaeffer (2004) : Fin du maternel, enfin le féminin, dans la ménopause, P.p. 185 à 194
- 10) Laznik Marie-christine (2005) : le complexe de Jocaste, dans revue française de psychanalyse, 2005/4 (Vol.69), P.p. 993-1011.00)
- 11) Florent Poupart Gérard Pirlot (2014) : Réceptivité et féminin dans les deux sexes, dans revue française de psychanalyse, 2014/4 (Vol.69), .Pp.993-1011
- 12) Jacqueline Schaeffer (2005) : Quel retour d’âge ? début de la fin ou fin du début ? , dans revue française de psychanalyse, 4 (Vol.69), Pp.993-1011

رهانات مفهوم الجنـدر في حقل العلوم الإـجتماعية

-الجنـدر والصراع من أجل الإـعتراف-

The challenges of the concept of gender in the field of social sciences

-Gender and the conflict for recognition-

د.مصطفى عماري /جامعة تلمسان/الجزائر

Dr.Mustafa Amari/ University of Tlemcen/Algeria

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الفهم السوسيوولوجي والنقدي لمفهوم الجنـدر في حقل العلوم الاجتماعية، أي كيف تحول مفهوم الجنـدر من السؤال البيولوجي إلى الفهم الاجتماعي والسوسيوولوجي، كما تهدف هذه الدراسة إلى فك التشفير عن مفهوم الجنـدر بين: (تفكيك مفهوم الجنـدر من الغموض إلى التفسير ضمن أطر البناء الإـجتماعي والثقافي للمفهوم من جهة) والكشف عن مسارات استعمال مفهوم الجنـدر: (تركيب لمراحل توظيف مفهوم الجنـدر المرهون بين التوظيف الإيديولوجي والصراع من أجل الإـعتراف من جهة أخرى).

الكلمات المفتاحية: الجنـدر، الصراع من أجل الإـعتراف، الهوية الجنـدرية، العلوم الإـجتماعية، البناء الإـجتماعي والثقافي.

Abstract:

This study aims at a sociological and critical understanding of the concept of gender in the social sciences that is, how the concept of gender has moved from a biological question to a social and sociological understanding. And this study aims to decode the concept of gender between: (dismantle the concept of gender from ambiguity to interpretation in the frameworks of the social and cultural construction of the concept on the one hand) And revealing the courses of use of the concept of gender: (a anatomy of the stages of employment of the concept of gender dependent between ideological recruitment and conflict for recognition on the other hand).

Key words: gender, conflict for recognition, gender identity, social sciences, social and cultural construction.

مقدمة:

الجنـدر كمفهوم سوسيوولوجي واقترب أنثروبولوجي في مراحلـه النهائية تعددت مفاهيمه وتنوعت مصطلحاته ، فبرز كمفهوم جديد في المجتمع الغربي يميز بين الرجل عن المرأة من حيث الممارسات الاجتماعية والمتطلبات الحديثة التي يحتاجها المجتمع ، لا من حيث الاختلافات الجسمية ؛ أي لا يعني النوع الجنسي (رجل و امرأة) ولا النوع الاجتماعي (الذكورة والأنوثة)، ويبقى استخدام مصطلح الجنـدر كمصطلح أجنبي متعارف عليه في الأدبيات الغربية، شأنه شأن مصطلحات غربية مثل: الديمقراطية، الدكتاتورية، الدينامية، البيروقراطية - فهذا الاستخدام هو استخدام لفظي وليس مضموني - يندرج اختيار موضوع الجنـدر بوصفه إشكالية سوسيو أنثروبولوجية جد معقدة في السياق المعرفي

نظرا لغموضه من مصطلح إلى مفهوم من جهة وتوظيفه الايديولوجي إلى غاية مراحلها النهائية بعد معركة علمية ومعرفية طويلة المدى. إلى أن أصبح الجندر علم حيث تمثل دراسات الجندر مجالا بذاته في العالم الأكاديمي الأمريكي وبصورة أشمل في الجامعات التي تشكل هذا النموذج خاصة لها (البلدان الأنكلوفونية، أوروبا الشمالية، إلخ...) وحلت أقسام دراسات الجندر محل دراسات المرأة أو الدراسات النسوية، وهي فروع هامة لما ندعوه عموما الدراسات الثقافية. فهي أقسام متابعه لكليات الأدب التي تعني خاصة بالبنوية والاتجاهات الفكرية الصادرة عنها. ويعمل فيها علماء التاريخ والسوسيولوجيا والأنثروبولوجيا وعلماء النفس، إلخ.

1.1.1. كرونولوجيا والتاريخ لمفهوم الجندر:

1.1.1. الجندر كمصطلح:

هذا المفهوم له جذور تاريخية تبدأ من حركات تحرير المرأة في الغرب ثم الحركات النسوية (الفيمينيزم Féminism) رغم تنوع مراحلها،

الجنـدر Gender كلمة انجليزية ذات أصل لاتيني تعني الجنس من حيث الذكورة والأنوثة، ويستخدم للتعبير عن عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين الرجل والمرأة في المجتمع، وقد تطور لفظ الجندر حتى اقترب من النظرية والأيديولوجية، ويرى دعاة أنه يمكن إلغاء وتغيير الأدوار المنوطة بالرجل والمرأة في المجتمع، ومن ثم تنكر الجندرية تأثير الفروق البيولوجية الفطرية في تحديد الأدوار المنوطة بالرجال والنساء، وأن الاختلاف في الأدوار والخصائص بين الرجل والمرأة إنما هو من صنع المجتمع. في بداية الثمانينات من القرن العشرين ظهر مفهوم الجندر، كمصطلح استخدم وتداول في قاموس الحركات النسوية التي ظهرت في أمريكا الشمالية ومن ثم أوروبا الغربية عام 1988م.

في سنة 1949 صدر كتاب "الجنس الآخر" للكاتبة الفرنسية سيمون دي بوفورا، الكتاب الذي يُعد الدستور المؤسس للحركة النسوية في العالم؛ وقد ذهبت فيه دي بوفورا إلى أن الرجل يمارس على المرأة سطوة عاطفية، وهو ما جعلها تعاني من اضطهاد عميق؛ لأنها في النهاية قبلت بتحول الرجل من إنسان واقعي إلى رمز شبيه بالآلهة، ودي بوفورا تعتقد أن المرأة لا تولد امرأة لانعدام قدر بيولوجي أو نفسي أو اقتصادي يقضي بتحديد شخصية المرء كأنثى في المجتمع (هبة عبد المعز أحمد ، 2016).

2. قراءة في مفهوم الجندر:

1.2. الجندر كمفهوم:

1.1.2. المفهوم الاصطلاحي:

بدأ مصطلح الجندر كمصطلح لغوي مجرد، ثم تطور استخدامه إلى أن أصبح نظرية وأيديولوجية، حيث بدأت المرحلة الأولى بتعريف الجندر كمصطلح لغوي يستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات، أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس في بعض اللغات وفي قوالب لغوية بحتة.

مفهوم "الجنـدر" يوضّح الفروق بين الرجل والمرأة الحاصلة من الدور الاجتماعي المنوط بهما، والمنظور الثقافي والوظيفة لكلٍ منهما، وهذه الفروق هي نتاج لعوامل دينيَّة وثقافيَّة، وسياسية واجتماعية؛ أي: إنها فروق صَنَعها البشر عبر تاريخهم الطويل، وهي فروق يمكن تجاوزها في إطار المساواة بين الرجل والمرأة في حين لا يمكن فعل ذلك في الفروق الفيزيولوجية بين الرجل والمرأة التي تقف حاجزاً استفهامياً أمام مساواة مطلقة.

الجنـدر كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني « Genus » تعبر عن الاختلاف والتمييز الاجتماعي للجنس، كما تصف الأدوار التي تُعزى إلى النساء والرجال في المجتمع، والتي لا يتم تعيينها بواسطة العوامل البيولوجية، وإنما بواسطة المعطيات الاجتماعية، والقواعد الثقافية ومعاييرها ومحظوراتها، فالأدوار الجنـدرية) - بحسب هذا التعريف - (تتفاوت بين ثقافة أو حضارة وأخرى، وهي قابلة للتغيير والتطوير.

وإذا انطلقنا من تعريفه سنجد أن هناك عدم وضوح في ترجمة هذه التعريفات فأحياناً يكون المرادف لكلمة Gender هو النوع الاجتماعي، الجنس الاجتماعي، الدور الاجتماعي، الجنس البيولوجي.

والجنـدر gender كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني وتعني في الإطار اللغوي Genus أي الجنس من حيث الذكورة والأنوثة.

وإذا عدنا إلى تعريف (أوكللي) أستاذة الأنثروبولوجيا والتي أدخلت هذا المصطلح إلى علم الاجتماع سنجد أنها توضح أن كلمة Sex التي تترجم لدينا بأنها الجنس أي هل هو ذكر أم أنثى. أي التقسيم البيولوجي. بينما تشير كلمة gender إلى التقسيمات الموازية وغير المتكافئة اجتماعية للذكورة والأنوثة (ربيع الحرف، 2007).

وهناك تعريف آخر للجنـدر على أنه: "يرجع إلى الخصائص المتعلقة بالرجال والنساء والتي تتشكل اجتماعياً مقابل الخصائص التي تتأسس بيولوجياً مثل الإنجاب.

2.1.2. المفهوم السوسولوجي:

الجنـدر: يمكن تعريفه أنه التمييز القائم بين الانتماء الجنسي -البيولوجي والتضمينات الثقافية والاجتماعية لذلك الانتماء وهذا يعني أن الاختلافات بينهما ليس فقط اختلافاً بيولوجياً أو فيزيولوجياً وحده بل اختلافات اجتماعية وثقافية تتضمن توقعات تحدد نوع الجنس - فالجنـدر يجمع بين البيولوجي والاجتماعي يطغى عليه الجانب الاجتماعي - الثقافي (معن خليل العمر، 2015: ص. 40).

الجنـدر: يتمثل في "الأدوار الاجتماعية التي يصنفها المجتمع بناءً على الدور البيولوجي لكلٍ من الجنسين، ويتوقع منهما أن يتصرفا بناءً عليها، وتتكرس بناءً على منظومةٍ من القيم والعادات الاجتماعية، وتصبح بعد مرور فترة من الوقت أمراً واقعاً، أي: أنّ هذه الأدوار من صنع الإنسان (أبو غزالة؛ شكري شيرين 2006: ص. 11).

3.1.2. المفهوم الإجرائي:

الجنـدر: ثقافيا هناك معنى يعطيه المجتمع للذكر والأنثى، فكل ما يفعله الرجال والنساء وكيفيات وجودهم وتفكيرهم وسلوكهم هي من صياغة المجتمع وثقافته، ومن ثم فهي قابلة للتغيير بحسب الظروف التاريخية لذلك المجتمع (لبيض سالم، 2008: ص. 49).

2.2. الهوية الجندرية:

تعرف الهوية الجندرية على أنها المفهوم الشخصي الذي يحدده الفرد لنفسه كذكر أو كأنثى ويرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقا بمفهوم الدور الجندري Gender Role، والذي يعرف بأنه مجموعة المظاهر الشخصية الخارجية التي تعكس الهوية الجندرية، فالهوية الجندرية لا تتعلق بالمرأة فقط؛ وإنما تشمل الرجل كذلك. فهذا الأخير، بدوره، ينطبق عليه. تبعا للمصطلح الأنثروبولوجي الرائج. "طقس العبور" إلى "الهوية الجندرية". والثيء نفسه يقال عن "النظام الجندي"، وفي الحالين معا أيضا وعلى ما يستتبع هذا النظام من أشكال من "التمثيلات"، ومن حروب "التمثيلات" أيضا، وفي الإنتاج الرمزي والتوزيع المادي، ومن مواقع "هوياتية" مختلفة من اندماج ومسايرة أو تمنع ومقاومة أو من خلال التموثق بين طرفي الثنائية. والملاحظ، أو بالأحرى المفارق، أن الجنـدر، وحتى إن كان يشير إلى المرأة والرجل معا، فإنه استخدم. وعلى نحو غالب. لدراسة قضايا المرأة (يعي ابن الوليد، 2016).

3. الجنـدر ومقاومة التغيير:

1.3. قراءة في مفهوم مقاومة التغيير:

من جهة أخرى ورد لفظ "المقاومة" في لسان العرب حيث يقال ما زلت أقاوم فلانا في هذا الأمر أي أنزلته وفي الحديث: من حباله أو قاومه في حاجة صابرة (ابن منظور، 1990: ص. 348)، من المعنى اللغوي بين أن المقاومة تعبير يدل على حدوث نزاع أو صراع.

المقاومة هي عبارة عن رد فعل إما من طرف الفرد وذلك لشعوره بالحرمان والتهميش، وإما رد فعل جماعي ناتج عن القوى الصادرة من الجماعة (زين الدين بروش، وآخرون، 2007: ص. 210).

"كافة ردود الفعل السلبية للأفراد تجاه التغييرات التي قد تحصل، أو التي حصلت بالفعل في المنظمة؛ لاعتقادهم بأن هذا التغيير يشكل تهديداً لأهدافهم الذاتية، أو الجماعية، أو لمصالحهم" (خضير كاظم، 2002: ص. 195).

1.3.1. الجسد الأنثوي كاستراتيجية لاستقطاب الهيمنة الذكرية:

الهيمنة الذكورية تزداد في المجتمع كلما زاد الجهل بالياتها الرمزية المتسترة والخفية، فالهيمنة الذكورية ليست معطى بيولوجي وإنما هي معطى سوسولوجي وأيضا الجسد بتعبير بيير بورديو ليس معطى بيولوجي أو طبيعي بل هو بناء تاريخي وثقافي يعكس القوى الفاعلة والمهيمنة على جسد المرأة أي الهيمنة الذكورية هي التي رسمت حدود جسد المرأة في الفضاء العام وقننت حركاته؛ فالجنس والنوع أولا هو الذي يساهم في استمرار الهيمنة وذلك من خلال

التقسيم الجنسي للعمل وتحديد الأدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة (ياسين بوشوار: 2015): ثانيا النزعة الذكورية المتعلقة بالخصائص الجنسية للرجل تعتبر القدرات التي من خلالها يسيطرون بطريقتهم الخاصة في الوجود ، فالنزعة الذكورية هي إنتاج وإعادة إنتاج ممارسات قمعية تجاه المرأة ، وترتبط الهيمنة الذكورية بالعنف الرمزي التي تعتبر منغمسة ضمن أطر البنية الاجتماعية من خلال التفاوت بين الذكور والإناث التي تعتبر معطى سوسيولوجي لا بيولوجي ، فالهيمنة الذكورية تظل قائمة مادامت البنية الاجتماعية قائمة (ياسين بوشوار: 2015)، فالهيمنة الذكورية تلاشت نوعا ما ولم تعد كما كانت في السابق، بفضل عوامل التغيير الاجتماعي بشكل شمولي ، أما بخصوص الفردانية المنهجية الممثلة في الجسد الأنثوي كذات فاعلة لاستقطاب الهيمنة الذكورية(بيير بورديو،2009: ص. 27)، فالجسد هو عكس ما يروج له أنه آلة وقالباً فيزيائياً بل هو حمولة تراكيب نفسية واجتماعية وتاريخية مترابطة تصنعه وتصنع محيطه في عملية معقدة من الاتفاقات الرمزية التي تكلم عنها مارسيل موس Marcel Mause (علي عليوة، 2020).

إن محاولة الذكر امتلاك جسد الأنثى والاستحواذ عليه، والتحكم فيه وفي إرادته من خلال مفهوم الهيمنة الذكورية التي ألزم بها المجتمع لقرون، ومن خلال العنف الرمزي ذلك العنف الغير فيزيائي الذي يُمارس بطريقة لاواعية وينخرط فيه الأفراد بطريقة لاواعية أيضا، ويقبلونه، هذا النوع من العنف ما زال يُمارس المجتمع من خلال رسم حدود جسد المرأة وتفصيله ولباسها وحجمها ونومها ووجود جسدها في الفضاءات العمومية والخاصة، بالشكل الذي يراه الذكور مناسباً، بمساعدة الكثير من المتغيرات كالعادات والتقاليد والمواريث الاجتماعية والثقافية، واتخاذ الدين كذريعة للسيطرة على جسدها وامتلاكه، فتبقى الأجساد الأنثوية محنطة بقائمة من اللوائح والقوانين والأعراف وأشكال من التدين لا يمكن الخروج من سجنها، هذا السجن الذي تُحاول عبثاً تلك الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية معرفة آلياته، فالمرأة استطاعت تكييف واستقطاب الهيمنة الذكورية لصالحها.

4.الجنـدر ومقاومة التغيير:

1.4. الاعتراف والصراع من أجل الاعتراف كمفهوم:

الاعتراف كمصطلح وكمفهوم يبدأ مع هيجل، إذ تشكل اللحظة الهيجلية للتعرف خطوة حاسمة في المسار الفلسفي للاعتراف، ويعد الاعتراف واحدا من المفاهيم التي تبدو اليوم أكثر تعبيراً عن القضايا الاجتماعية الراهنة، حيث لا يمكن فصل الاعتراف عن الصراع وعلاقات القوة، لذلك يأخذ شكل الاعتراف المتبادل، وليس من الضروري أن نفترض أن الاعتراف هو النتيجة النهائية، فقد يكون جزءاً من عملية مستمرة، وقد يتخذ الاعتراف بعداً رمزياً أو صراعياً أو يكون النتيجة النهائية للصراع، وأخيراً، يمكن أن يكون هو العملية المتعددة لإنهاء ما يجري من صراعات وتديير مشاكل الاختلاف والتنوع الثقافي (Mathieu Gauthier,2010, P.53).

مما لا شك فيه أن مفهوم الاعتراف يحمل إحياءات فلسفية ونفسية واجتماعية ورمزية قوية، وليس من السهل الإحاطة بها. ونفترض أن منشأ هذا التعدد الدلالي والإيجابي يعود إلى الأصل الاشتقائي لكلمة الاعتراف.

من المؤكد أن مسألة الاعتراف الاجتماعي لا تعرض نفسها بالطريقة ذاتها في مجتمع ترابي تقليدي، وفي مجتمع متساو ديموقراطي. في المجتمع الأول يقوم الاختلاف على المطابقة والتشابه في حين في المجتمع الثاني يقوم الاعتراف على الاختلاف والمغايرة. وفي النتيجة " فإن المجتمع التقليدي يفضل الاعتراف الاجتماعي، في حين المجتمع الحديث يوفر لكل مواطنيه اعترافاً سياسياً وقانونياً، ويبرز في الوقت نفسه قيمة الحياة الخاصة، العاطفية والعائلية. وتبقى حاجة الاعتراف دائماً حاجة بالغة القوة" (إبراهيم مجيدلية، 2009: ص.137). يميز تودوروف بين صيغتين عامتين للاعتراف هما: اعتراف المطابقة (الاعتراف الاجتماعي) واعتراف الاختلاف (الاعتراف السياسي والقانوني). فالفرد يعترف إما بوصفه مختلف عن الآخرين، وإما بوصفه مشابهاً لهم. وثمة تمييز آخر يضيفه تودوروف، وهو لا يتعلق بأشكال الاعتراف وإنما بمجراه، " فالاعتراف يشمل مرحلتين. فما نطلبه من الآخرين هو، أولاً، أن يعترفوا بوجودنا (هذا هو الاعتراف بالمعنى الضيق)، وما نطلبه ثانياً هو تأكيد قيمتنا (لنسم هذا الجزء من المسار بالتأكيد) ... والتأكيد يتعلق بمحمول قضية في حين يتعلق الاعتراف بفاعلها" (تريفان تودوروف، 2009: ص.130) ومهما كانت أشكال الاعتراف، فمن سماته الأولى أن الاعتراف مطلب مستمر وحاجة حيوية للأفراد والجماعات والثقافات اجتماعياً ودينيًا وسياسياً وقانونياً.

الصراع من أجل الاعتراف تمثل نقطة ارتكاز أكسيل هونيت في تحليل أطروحته "الصراع من أجل الاعتراف" في التجربة الأخلاقية التي يعيشها الذوات التي تعاني الاحتقار الاجتماعي. والحصول على الاعتراف الاجتماعي يمثل الشرط المعياري لكل نشاط تواصل. ولكي يطور هونيت مفهوم الاعتراف فقد اعتمد بقوة على الفلسفة الأخلاقية، أو الحياة الأخلاقية بلغة هيغل، باعتبارها السند الذي يمكنه من التحليل المنهجي لكل ما ينتمك شروط الاعتراف في مجتمع الاحتقار (أكسل هونيت، 2006: ص.44). فالاعتراف ليس قضية نظرية أو مفهوماً ميتافيزيقياً يشير إلى تجربة متعالية عن الواقع الإنساني، بل هو ضمن تصور هونيت أمر ينشأ عن التفاعلات البيئانية والعلاقات الفعلية بين الذوات وكل الذوات، وليس الذوات القادرة على الفعل وحدها كما يبين هابرماس نظريته حول أخلاقيات المناقشة. فمفهوم الاعتراف هو ما يسمح بوصف منطق الاحتقار الاجتماعي.

2.4. صراع المرأة مع الرجل - النزعة الأنثوية Féminism والأنثوية الراديكالية:

(لا تولد المرأة امرأة، بل تصبح كذلك - سيمون دي بوفوار)، النسوية Feminism هي حركة متعددة الأفكار والتيارات تسعى للتغيير الاجتماعي والثقافي وتغيير بناء العلاقات بين الجنسين وصولاً إلى المساواة المطلقة كهدف استراتيجي، وتتسم أفكارها بالتطرف والشذوذ، وتتبنى العداوة والصراع بين الجنسين، وتهدف إلى تقديم قراءات جديدة للدين واللغة والتاريخ والثقافة.

بدأ التيار المتطرف من حركة فيمينيزم Radical Feminism بتقديم تعريف جديد لمصطلح الجندر يميزه عن كلمة الجنس؛ فأصبح يطلق على دور ومكانة كل من الرجال والنساء الذي يتشكل اجتماعياً، وبالتالي فهو قابل للتغيير. وأصبح يمثل مفهوم الجندر اتجهاً جديداً في دراسات المرأة، ويرى البعض أن الجندر طرح ليحل مكان مفاهيم كانت موجودة من قبل، مثل: النسوية Féminism أو Womenism، والتي أشارت إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية

بينها وبين الرجل، ويرى آخرون من غلاة الحركة النسوية التقليدية أن الجنـدر خروج عن الهدف الذي تسعى إليه المرأة في كفاحها ضد هيمنة المجتمع الأبوي، في حين يرى آخرون أن مفهوم الجنـدر منعدم النسب لا أصل له ولا تاريخ. هذه النزعة تبلورت في ستينيات القرن العشرين فعرفت أنها حركة فكرية سياسية اجتماعية متعددة الأفكار والتيارات، ظهرت في أواخر الستينات تسعى للتغيير الاجتماعي.

علم الاجتماع لم يهمل هذه الحركات النسوية ومساهماتها العلمية في إثراء أدبيات علم الاجتماع بحقائق ووقائع مستجدة في المجتمع الغربي الذي أزال بعض الإجحاف عن المؤنثة، وهذا جزء من موضوعيته العلمية التي لم تهمل أو تترك التطورات والتغيرات التي تصيب الفرد "سواء أكان هذا الفرد أثنى أو ذكراً، طفلاً أو مسناً، أما أو أباً، زوجة أو زوجاً، فقيراً أو غنياً (معن خليل العمر، 2020: ص.45).

بعد أكثر من مائة عام على انطلاق الحركة النسوية، أخذت مفردة (الجنـدر) في ثمانينيات القرن العشرين تشق طريقها كأحد أبرز المصطلحات المستخدمة في قاموس الحركات النسوية، وقد ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل إلى أوروبا الغربية 1988، ولم يكن هذا التعبير هو التجديد الوحيد في الخطاب النسوي، إذ برز أخيراً ما يسمى "ما بعد الحركة النسوية" كإطار لأطروحات ومطالب جديدة، أو قراءات مختلفة، لمطالب المرأة، وبحثاً عن تحديد جديد لمفهومى الأنوثة والذكورة بعد أن حصلت المرأة في الكثير من دول العالم على الحق في الانتخاب والعمل، والتمتع بحقوقها كمواطنة (هبة عبد المعز أحمد، 2016).

عد أكثر من مائة عام على انطلاق الحركة النسوية، أخذت مفردة (الجنـدر) في ثمانينيات القرن العشرين تشق طريقها كأحد أبرز المصطلحات المستخدمة في قاموس الحركات النسوية، وقد ظهر هذا المصطلح في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقل إلى أوروبا الغربية في سنة 1988.

ولم يكن هذا التعبير هو التجديد الوحيد في الخطاب النسوي، إذ برز أخيراً ما يسمى "ما بعد الحركة النسوية" كإطار لأطروحات ومطالب جديدة، أو قراءات مختلفة، لمطالب المرأة، وبحثاً عن تحديد جديد لمفهومى الأنوثة والذكورة بعد أن حصلت المرأة في الكثير من دول العالم على الحق في الانتخاب والعمل، والتمتع بحقوقها كمواطنة.

5. المؤلفين للجنـدر في حقل العلوم الاجتماعية:

زاد الاهتمام بدراسة مفهوم الجنـدر، حسب ما يطرح في الدراسات الغربية التي تتنكر لطبيعة الأنثى وخصوصياتها، حتى بعض الدول العربية أعلنت عن تنفيذ خطط «إدماج الجنـدر في التنمية» من خلال تغيير القوانين والمناهج التعليمية، وبنية الأسرة وأدوار الجنسين وعلاقتهم، وإعادة هيكلة الاقتصاد على التعريف الجديد لمفهوم الجنـدر، ومن بين الكتاب وأبرزهم نوال السعداوي، فاطمة المرنيسي، هشام شرابي، محمد شحرور وغيرهم:

1.5. نوال السعداوي:

في مطلع مقدمة كتابها «الرجل والجنس» (نوال السعداوي، 1976: ص. 01)، تدلي الباحثة نوال السعداويان فكرة كتابة بحث علمي عن «الرجل والجنس» لم تكن في ذهنها؛ لكن ما إن صدرت كتبها السابقة حتى أصبح الرجال هم الأغلبية من ضمن الذين يطلبون منها «الرأي والمساعدة لعلاج مشكلاتهم النفسية والجسدية». وهي لمست خلال عملها العيادي الطي جبالالرجال والنساء معاً للأمر المتعلقة بجنسانياتهم وبنسائية الآخر. فإذا كان الجهل آفة، فإن الجهل في الجنسائية ذو مرتبات سلبية لا تقتصر، برأيها، على الجاهل لوحده، بل تؤثر على الشريك وعلى الآخرين في الأسرة وعلى المجتمع ورفاهه. فالجنس، وفق ما ترى، ليس عملية بيولوجية ولا كيميائية، بل هو تعبير عن أسى درجات الحب الحقيقي. أما الحب فهو "عاطف وجداني" بين المرأة والرجل، فيفضي عدم فهم واحد من الجنسين الآخر إلى "عجز في إقامة علاقة عميقة بينهما". وافتقاد الحب الحقيقي بين الجنسين هو أهم عيوب الحضارة الذكرية. فتغدو المعرفة بالجنس ضرورة للرجال والنساء لإرساء الحب بين الجنسين على أسس تجعل حضارتنا أكثر إنسانية.

في كتابها الرجل والجنس، تسعى السعداوي للتعريف بجنسانية الرجل وتقلباتها. لكن، وكما هي حال جنسانية المرأة التي لا تُفهم إلا بعلاقتها مع الرجل وبرغباته، فإن دراسة جنسانية الرجل لا تستقيم إلا بارتباطها مع جنسانية المرأة. وهي رافقت، في فصول الكتاب تباعاً، تقلبات جنسانية الرجل وتطور تجلياتها عبر العصور وتنوع المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادية. دون إهمال الأطر الإيديولوجية والدينية المحددة لتعبيراتها، وللقواعد والمعايير التي تحكمها... في كل هذه تبرز المرأة قريناً، واقعياً أو متخيلاً، ناظماً لجنسانية الرجل ومنتظماً بها، (عزة شرارة بيضون: 2010)، وللباحثة نوال السعداوي لديها حوالي 41 كتاب منهم :

الأنثى هي الأصل، المرأة والصراع النفسي، الوجه العاري للمرأة العربية، امرأة عند نقطة الصفر، المرأة والغربة، امرأة تحدد في الشمس، إمرأتان في امرأة، توأم السلطة والجنس، جنات وإبليس، حنان قليل، عن المرأة والدين والأخلاق، قضايا المرأة والفكر والسياسة، قضية المرأة المصرية السياسة والجنسية، كانت هي الأضعف، كسر الحدود، مذكرات طبيبة، مذكراتي في سجن النساء، ملك وامرأة إله.

2.5. فاطمة المرنيسي:

كتابها "ما وراء الحجاب: الجنس كهندسة اجتماعية"، الذي هو في الأصل أطروحة مختصرة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي سنة 1973، وهو كتاب عرف ترجمات عديدة كالألمانية والهولندية والفرنسية والأوردية إضافة إلى أصله الإنكليزي، عملت المرنيسي على تفكيك طبيعة وميكانيزمات العلاقة بين الجنسين داخل الثقافة العربية الإسلامية، الكتاب يعمل بشكل مزدوج على نقد التراث العربي الإسلامي في نظرتة للعلاقة بين المرأة والرجل وما رافق ذلك من أعطاب داخل النسيج الاجتماعي الأسري حول التنشئة من لدن الأسرة، وأيضا النظرة الغربية ومكرها وتسلسلها تجاه المرأة العربية وغيرها من الطروحات الفكرية التي لا تظل داخل الكتب، بل تجد موطنها الفعلي اليوم داخل الفضاء العمومي حول الحريات والمساواة والتربية الجنسية، فالكتاب يأتي لزعة أفكارنا ونقد أزعوماتنا وأغاليطنا، التي تلقيناها صغاراً حول المرأة.

وفي نظر المرينسي المرأة المغربية ليست آلة للإنجاب، بل هي جسد وروح وعقل، تحرص دوماً على اختيار الأفضل لها، ما جعل المرينسي أكثر الكاتبات التحاماً بالمرأة المغربية وقضاياها الجريئة، إنها شهرزاد المغربية التي لم تتوقف عن الحكى والبحث والتنقيب في المنافي والفيافي من المغرب المهمش، فكان الاشتغال الجمعي والمدني، كما سبقت الإشارة، منارة وأفقا رحبا لبلورة أفكارها حول المرأة وحقوقها المضطهدة من خلال تحقيقات واستطلاعات ميدانية تنضح بالهاجس المعرفي والإصلاحي، الذي شغل المرينسي أكثر من نصف قرن،

توج مسارها الفكري بالعديد من الكتب والبحوث المتخصصة في هذا الشأن نذكر منها: ما وراء الحجاب، شهرزاد تذهب للغرب، الخوف من الحداثة الإسلام والديمقراطية، هل أنتم محصنون ضد الحرّيم؟، الحرّيم السياسي: النبي والنساء، نساء على أجنحة الحلم، سلطانات منسيات وغيرها من الكتب التي أبانت عن قدرتها الحكيمة في التفكير من داخل النسق الفكري العربي الإسلامي، من دون اللجوء إلى فكر مستلب تسقطه على وضعية المرأة العربية والمغربية. (أشرف الحساني: 2019).

خاتمة:

حاولنا في هذه الورقة البحثية هندسة خريطة خاصة بمصطلح الجندر من السؤال البيولوجي إلى التفكيك المفاهيمي والسوسيولوجي والأنثروبولوجي بعد بروزه كمفهوم من خلال التفسير والفهم، كما وضحتنا رهانات توظيف مفهوم الجندر؛ المرهون بين التوظيف الأيديولوجي والصراع الاجتماعي له من جهة والصراع من أجل الاعتراف به في حقل العلوم الاجتماعية أي "حراك مفهوم الجندر ضمن الأطر النظرية"، بالرغم من هذه الورقة البحثية السوسيولوجية لم تستوف حقها لمفهوم الجندر، نحن في حاجة إلى مراكز بحوث ومرصد تبحث في رهانات الجندر لا المعطى البيولوجي السائد عند العوام، والصراع الاجتماعي لمفهوم الجندر بقدر ما هو بناء اجتماعي الذي أضحى مرهون جراء الهيمنة الذكورية والتقسيم الاجتماعي للعمل وطبيعته والتعليم والمعرفة والسياسة والسلطة، إلى غاية الوصول إلى الاعتراف به كمفهوم من خلال مقاومته للتغيير بين جسد المرأة والجنسانية والجنس إلى الهوية الجندرية.

قائمة المراجع:

- (1) إبراهيم مجيدلية (2009): براديفم الاعتراف المفهوم والمسارات، نقلا عن تزفيتان تودوروف، الحياة المشتركة: بحث أنثروبولوجي عام، ترمنذر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- (2) ابن منظور الإفريقي (1990): لسان العرب، دارالصادر، بيروت.
- (3) أبو غزالة هيفاء، شكرشيرين (2006): الكاشف في الجندر والتنمية حقيبة مرجعية، ط.4، دن، عمان.
- (4) أشرف الحساني (2019): تفكيك الجنس كهندسة إجتماعية: ضفة ثالثة منبر ثقافي عربي
- (5) اكسل هونيت (2006): مجتمع الاحتقار، منشورات الاكتشاف، باريس
- (6) بييروردو (2009): الهيمنة الذكورية، سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت

- (7) تزفيتان تودوروف (2009): براديفم الإعتراف المفهوم والمسارات، الحياة المشتركة: بحث أنثروبولوجي عام، تر جمعة مندر عياشي، المركز الثقافي العربي، بيروت.
- (8) خضير كاظم (2002): السلوك التنظيمي، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان.
- (9) ربيع الحرف (2007): جريدة الرياض.
- (10) زين الدين بروش، وآخرون (2007): دور التفافة التنظيمية في إدارة التغيير في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية بالمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ENAMC بالعلمة، العدد الأول، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- (11) السعداوي نوال (1976): الرجل والجنس، (الأعمال الفكرية)، مكتبة مدبولي، القاهرة
- (12) عزة شرارة بيضون (2010): المقاربة النسوية لدراسة الرجولة: حالة نوال السعداوي، كل من فصلية ثقافية.
- (13) على عليوة (2020): المرأة العربية بين فكي الهيمنة الذكورية والتدين المكتبة الألمانية، برلين، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا.
- (14) لبيض سالم (2008): الجنوسة والنوع (الجنـدر) في الثقافة العربية، مجلة المستقبل العربي، مج30، عدد 348، لبنان.
- (15) معن خليل العمر (2020): الجنـدر والتنوع الثقافي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان
- (16) معن خليل العمر (2015): علم الاجتماع الجنـدر، دار الشروق، عمان
- (17) هبة عبد المعز أحمد (2016): قضايا وأبحاث الفكر والثقافة، موقع النور
- (18) ياسين بوشوار (2015): محاولة في الهيمنة الذكورية، العدد 4691، محور، الفلسفة، علم النفس، علم الاجتماع، الحوار المتمدن
- (19) يحيى ابن الوليد (2016): دراسات الجنـدر، في ذاكرة المصطلح، ضفة ثالثة، منبر ثقافي عربي
- (20) Mathieu Gauthier (2010) : la philosophie sociale d'Axel Honneth, la théorie de la Reconnaissance et L'analyse des Pathologie Sociales, faculté de philosophie université Laval, Québec .

تعلم بعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد (دراسة جندرية)

Learning some basic movement skills in hand ball

(Gender study)

ط.د. يحيى درويش/جامعة سوق أهراس/الجزائر

PhD.Yahia derouiche/Souk Ahras University/Algeria

د. فوزي تيايبية/جامعة سوق أهراس/الجزائر

Dr .Fawzy tiaibia/ Souk Ahras University/Algeria

ملخص الدراسة:

هدفت دراستنا إلى معرفة الفوارق الموجودة بين الذكور والإناث في تعلم بعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد خلال حصة التربية البدنية والرياضية وذلك من الناحية الجندرية الجنسية، ومن أجل تحقيق هدف دراستنا قمنا باستخدام المنهج التجريبي بتصميم المجموعة الواحدة، على عينة عمدية تتمثل في تلاميذ السنة الثانية متوسط 1 (ذكور وإناث) وعددها 40 تلميذ 20 ذكور و 20 إناث، واعتمدنا في إنجاز دراستنا على إختبارات في كرة اليد وحصص تعليمية، كما استخدمنا للوصول إلى نتائج دراستنا وسائل إحصائية عديدة أهمها اختبار T ستودنت لعينيتين مستقلتين، وقد توصلنا في دراستنا إلى النتائج التالية: * لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد. * توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور. * توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد لصالح الذكور. * لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد.

الكلمات المفتاحية: التعلم، المهارات الحركية الأساسية، كرة اليد، الجندر

Abstract:

Our study aimed at recognizing the differences between males and females in learning some basic movement skills in hand ball during educational classes. In order to achieve the aim of this study, we used the experimental method by designing one controlled group of the second-grade learners. They are 40 pupils (20 males and 20 females). We used to complete our study tests in handball plus educational classes, as we used statistical means such as test " T Student " for two separate samples and we reached the following results in our study * there are no significant differences between male and female scores in learning the skill of passing and receiving in handball.

* there is a significant differences between male and female scores in learning the tapping skill in handball in favor of males.

* there are no significant differences between male and female scores in learning the skill of deception in handball.

Key words: Learning , Basic movement skills , Handball , Gender

1. مقدمة:

تعتبر التربية البدنية والرياضية أحد المكونات الأساسية في المشوار الدراسي للتلميذ والتي لا يوجد بديل لها في التكوين الكامل، حيث تولي كل دول العالم ومن بينها الجزائر أهمية بالغة لهذه المادة على الرغم من عدم إدراجها في الطور الابتدائي، وذلك سعياً منها لإعداد فرد كامل النمو عقلياً، ونفسياً، وجسدياً.

حيث تعمل التربية البدنية والرياضية ومن خلال الأستاذ على تزويد التلميذ بالخبرات والمعارف والمهارات المختلفة وعلى سبيل المثال في نشاط كرة اليد التي تعتبر من الرياضات المهمة في الوسط المدرسي، وخاصة في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي، يقوم الأستاذ من خلال الحصص التعليمية بنقل المعارف المتعلقة بالنشاط من خلال إعطاء معلومات نظرية حول نشأة الرياضة (كرة اليد) وأيضاً معلومات حول أبعاد الملعب وتجهيزاته، وقياسات الكرة بالإضافة إلى القوانين المنظمة لسير اللعبة، بالإضافة إلى تزويد الأستاذ التلميذ بالخبرات والمهارات الحركية الأساسية كمهارة التمرير والإستقبال ومهارة التنطيط ومهارة التصويب ومهارة الخداع... الخ

بالإضافة إلى المهارات الخططية كالمتوقع وبناء الهجمات، والتغطية الدفاعية، والضغط على المنافس، بالإضافة إلى غرس الأستاذ في التلميذ من خلال حصص التربية البدنية والرياضية قيم دينية، وطنية، وخلقية، والتي تعود لمحاولة بالنتج على الفرد والمجتمع.

وخلال حصص التربية البدنية والرياضية يصادف الأستاذ في بداية سير الحصص، والتي تتزامن مع مرحلة التسخين فوارق بين التلاميذ تعزى أو تعود إلى عامل الجنس (الجندر)، الذي أستخدم كمفهوم في الساحة العربية تحت لفظ الجنوسة أو الجنسانية ومرادفات أخرى. (حوسو، 2009، صفحة 13)

ويرتبط إستخدام الجندر في دراستنا أكثر بمفهوم الجنس وعلى هذا الأساس فإن الجنس أو النوع البيولوجي يدل على الأنوثة والذكورة وعلى وظائفهما البيولوجية بل تستخدمه العلوم كافة حيثما ترد الحاجة إليه. (الخفاف، 2018، صفحة 222)

وخلال القيام بحركات التسخين يلاحظ الأستاذ أن الذكور يتفوقون بنسبة معتبرة في الجانب التسخيني وذلك يتجلى في قيام الذكور بالحركات بسرعة وإتقان في نفس الوقت بينما يلاحظ الأستاذ لدى الإناث نوع من الخجل والخوف وبطئ وعدم إتقان للحركات رغم إعادتها لمرة كثيرة وبالمقابل يلاحظ الأستاذ تفوق محسوس للإناث في الحركات التي تتطلب رشاقة ومرونة خصوصاً في حركات التمديد والإطالة، وهي نوع من الفوارق الجندرية التي تلاحظ في مرحلة التسخين، كما يتجلى هذا النوع من الفوارق أيضاً وفي نفس المرحلة خلال الألعاب التسخينية حيث يتفوق الذكور على الإناث في الألعاب التي تتطلب الإستجابة وردت الفعل أو ردود الفعل السريعة، بينما يلاحظ لدى الإناث نوع من البطئ في الإستجابة كما يتميز الذكور بأنهم يحسمون وينهون الألعاب التسخينية في مراكز متقدمة ويجمعون نقاط أكثر عكس الإناث الذين يكون إقصائهم مبكراً ويكون عدد نقاطهم قليلاً أو منعدم ، أما فيما يتعلق بالمرحلة الرئيسية فيلاحظ الأستاذ خلال شروع التلاميذ في العمل بطريقة الورشات والتي تعتبر الطريقة الأولى التي يجسد بها الأستاذ أسلوب تدريسه والذي يتمحور أساسه على منهاج المقاربة بالكفاءات، وفي منظورها العام للتعليم حيث المتعلم محور الإهتمام في العملية التعليمية، تماشياً مع قدراته البدنية والنفسية الحركية والمعرفية. (الوطنية، 2015، صفحة 1)

وتنتقل بالمتعلم من وضعية إستقبال وتلقي المعلومات من المعلم إلى وضعية البحث (المتعلم) عن حلول للمشكلات والمواقف التعليمية خلال الوضعيات التي تصادفه في حصص التربية البدنية والرياضية. وبالتالي فالمتعلم يبادر إلى إيجاد إجابات للأسئلة التي تصادفه خلال هدف تعليمي، ومن هنا يلاحظ الأستاذ خلال العمل بالورشات أن التلاميذ الذكور يميلون بدرجة معينة إلى إستخدام القوة في إيجاد الحلول للمواقف، بينما تميل التلميذات إلى إستخدام الذكاء والقدرات العقلية في حل المواقف وهو نوع من الفوارق الجنسية الجندرية، كما يشد إنتباه الأستاذ خلال العمل بالورشات الأنانية الزائدة للجنسين خلال العمل الجماعي فالإناث تميل للعمل مع بعضهن أكثر ونفس الشيء بالنسبة للذكور الذين يفضلون العمل كمجموعة واحدة أو فريق واحد مع بعضهم وهو مالى يتناسب مع الطريقة التي تقتضي ضرورة العمل المختلط أي يكون تشكيل المجموعات والفرق والتشكيلات مزيجاً بين الجنسين (ذكور- إناث)، وفي كثير من الأحيان تحدث مشاكل خلال الحصص نتيجة سوء التفاهم بين الجنسين في الفريق الواحد كأن يكون تمرير كرة اليد بين تلميذ وتلميذة أو العكس غير دقيق فيحمل كلاهما المسؤولية للطرف أو الجنس الأخر، وهو نفس الشيء يحدث أيضاً لما تكون المنافسة حول نقاط كأن يقوم الفريق بعشرة (10) تمريرات متتالية دون أن يسقط الكرة فيتحصل الفريق على نقطة كمحفز فيصادف الأستاذ في هذه الورشة أنه بمجرد أن يخطئ أحد الجنسين في مسك الكرة الأخيرة فإنه يحمل مسؤولية الفشل أو الإتهام وفقدان النقطة إلى الطرف الأخر والعكس صحيح، أما فيما يتعلق بالمنافسات النهائية للجزء ما قبل الختامي من الحصص والتي تمثل المنافسات النهائية بين الفرق (دورة مصغرة في كرة اليد) يلاحظ أن التلاميذ الذكور يفضلون التسجيل أو تسجيل النقاط أكثر من الإناث الذين يتميزون بنوع من التخوف من تضييع الكرة وبالتالي التسبب في هجمة مرتدة للفريق المنافس وإحتمالية أن تنتهي (الهجمة المرتدة) بنقطة، والتي بدورها قد تكون حاسمة وتسبب في إقصاء الفريق، يجدر الإشارة بأن مصطلح التسجيل وإحراز نتيجة في كرة اليد يرتبط بالنقاط وليس بالأهداف، فليس منطقياً أن نقول مثلاً أن فريق أو نادي A قد فاز على فريق B بنتيجة (30) هدف مقابل (20) هدف، بل يصح القول أن نقول وفي نفس المثال أن فريق أو نادي A قد فاز على فريق B بنتيجة (30) نقطة مقابل (20) نقطة، وهذا لأن كرة اليد تتميز بتسجيل كم كبير من النقاط على عكس كرة القدم، وهذا من باب التذكير، وإستكمالاً لما تنطرقنا له فيما يخص الفوارق الجنسية الجندرية في حصص التربية البدنية والرياضية والتي تشكل مشكلة تصادف العاملين في مجال التدريس ومدى ارتباطها بتعلم بعض المهارات الجركية في كرة اليد

2. إشكالية الدراسة:

1.1.2. الإشكالية الرئيسية:

➤ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم بعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد؟

1.2.2. الإشكاليات الجزئية:

✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد؟

✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد؟

✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التصويب في كرة اليد؟

✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد؟

3. فرضيات الدراسة:

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد لصالح الذكور.

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور.

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التصويب في كرة اليد لصالح الذكور.

✓ توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد لصالح الذكور.

4. أهداف الدراسة:

✓ معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين تعلم بعض المهارات الحركية في كرة اليد والجنـدر.

✓ معرفة ما إذا كانت هناك فروق بين الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد.

✓ معرفة ما إذا كانت هناك فروق بين الذكور والإناث في تعلم مهارة التصويب في كرة اليد.

✓ معرفة ما إذا كانت هناك فروق بين الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد.

5. أهمية الدراسة:

1.5. الأهمية النظرية:

✓ تساعد في توضيح العلاقة بين تعلم بعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد والجنـدر.

✓ تسلط الضوء أكثر على الممارسة الرياضية للجنسين في حصة التربية البدنية والرياضية.

✓ توضح الفوارق الجنسية الجندرية خلال تعلم بعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد.

✓ تفتح المجال لدراسات مستقبلية حول الجنـدر في التخصص الرياضي.

2.5. الأهمية التطبيقية:

✓ تفعيل الممارسة الرياضية للجنسين داخل الفضاء الرياضي المدرسي.

✓ تمنح هذه الدراسة فرص متكافئة للجنسين في الممارسة الرياضية والتعلم المهاري الحركي.

✓ تزيد هذه الدراسة من الدور الممنوح للإناث خلال الحصص التعليمية من خلال القيام بأدوار تنظيمية مختلفة.

تساعد هذه الدراسة على إكتشاف وانتقاء المواهب الرياضية في كرة اليد من الجنسين والسماح لهم بالتطلع إلى مستقبل رياضي في حالة فتح المجال لهم (إنشاء نوادي رياضية أو جمعيات متخصصة في كرة اليد).

6. مصطلحات الدراسة:

1.6. المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد:

لغة:

المهارة مصطلح مستمد من الفعل مهر، يمهّر، فهو ماهر، والمفعول مهور يقال مهر الشخص في الشيء أي أتقنه وبرع فيه وأجاد، مثال: مهارة ركوب الخيل، ومن يتقن عمله ببراعة ويتفوق فيه يسمى ماهر، مثال: محمد سباح ماهر أي ذو خبرة، والمهارة هي القدرة على أداء عمل بحذق وبراعة فيقال: نجح المدرب في تطوير مهارة الفريق القومي، والمهارة الفردية هي قدرة اللاعب على المناورة والتمويه والمرور من المدافعين من أجل إحراز الأهداف. (مختار، 2008، صفحة 2133)

إصطلاحًا:

"تعرف بأنها جميع المهارات الحركية الأساسية للعبة سواء كانت بالكرة أو بدونها، وتعني كل التحركات الضرورية والهادفة التي يقوم بها اللاعب وتؤدي في إطار قانون لعبة كرة اليد بهدف الوصول إلى أفضل النتائج أثناء التدريب أو المباراة". (علاوي، 2003، صفحة 33)

وتعرف أيضًا بأنها العمود الفقري للعملية التدريبية خاصةً مرحلة إعداد الناشئين، حيث يتلقى الناشئ الخطوات العريضة لأبسط عمليات التعليم المهاري الصحيح الذي يستمر معه طوال فترة حياته في الملاعب والتي إن تكونت بصورة خاطئة يصعب أو يستحيل إصلاحها، وأن إتقان المهارات الأساسية عامل يتأسس عليه الوصول لأعلى المستويات الرياضية فهما بلغ مستوى الفرد من الصفات البدنية والسمات الخلقية والإرادية فإنه لن يحقق النتائج الرياضية مالم يرتبط ذلك بالإتقان التام للمهارات. (السيد، 2015، صفحة 26، 27)

وتنقسم المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد بصفة عامة إلى: (أحمد، 2012، صفحة 27، 28)

أ. مهارات هجومية:

✓ مهارات هجومية بدون كرة.

✓ مهارات هجومية بالكرة.

ب. مهارات دفاعية.

ج. مهارات حارس المرمى.

إجرائيًا:

هي تلك الحركات التي يؤديها المتعلم ليدرك إمكانياته الحركية ويدرك إمكانات جسمه والسيطرة عليها، أي التحرك من مكان لآخر، وكذلك مهارات التعامل مع الأشياء أو مع الأدوات بأطراف جسمه وتعتبر المهارات الحركية الأساسية هي الركيزة القوية التي تبنى عليها لعبة كرة اليد.

2.6. التمرير:

لغة:

في معجم المعاني من الفعل مرَّ يمرُّ، تمريرًا، فهو مُمر، والمفعول مُمرَّر، ومرَّر الشيء جعله يمرُّ.

إصطلاحًا:

هو نقل الكرة من حيازة اللاعب المستحوذ عليها، طبقًا لطبيعة اللعب والظروف التي يفرضها الموقف المتشكل مستخدمًا في ذلك أيًا من أنواع التمريرات التي تحقق الهدف من استخدام التمرير خلال إستمرار سير اللعب، دون مخالفة لقواعد اللعب ذاتها. (فهبي، 1987، صفحة 47).

وتعرف أيضًا بأنها مهارة تفيد بإيصال الكرة إلى الزميل في اللحظة والمكان المناسبين لتحقيق إصابة في هدف الخصم. (الجبوري، 2014، صفحة 167)

إجرائيًا:

هو نقل الكرة من لاعب إلى لاعب آخر أو مجموعة لاعبين مع التحكم في الكرة ويهدف إلى بناء اللعب والتحضير للهجوم ويعتبر من المهارات المهمة في كرة اليد.

3.6 الإستقبال:

لغة:

استقبل يستقبل، استقبلاً، فهو مُستقبل، والمفعول مُستقب، ويستقبل المؤمن القبلة يتجه نحوها، واستقبل عهدًا زاهرًا دخل في حياة جديدة كريمة واستقبله لقيه مرحبًا به.

إصطلاحًا:

يعني السيطرة على الكرة وإملاكها ووضعها تحت تصرف اللاعب بالطريقة المناسبة حسب ما يقتضي الموقف، وتتطلب هذه المهارة توقيتًا دقيقًا وحساسية بالغة من أجزاء الجسم التي تقوم بهذا العمل لأن أي خلل في هذا التوقيت يتسبب في فقدان الكرة. (الحمد، 1985، صفحة 69)

إجرائيًا:

يقصد به إستلام الكرة من الزميل والسيطرة عليها مع مراعاة المدة القانونية المسموحة وترجع أهمية الإستقبال في أنه يتبعه عادةً التمرير إلى زميل آخر أو مباشرة التنظيط أو التصويب نحو مرمى المنافس.

4.6 التنظيط:

لغة:

في معجم اللغة العربية المعاصرة يعني قفز، وثب، إنتقال مستمر، ويقال "لم يكفّ الأطفال عن القفز والتنظيط طوال الرحلة وقد يكون عدم الإستقرار والتنظيط من مؤسسة إلى أخرى سمة العمل بالقطاع الخاص".

إصطلاحًا:

هو نقل الكرة من اللاعب إلى الأرض وإرتدادها إليه، مع سيطرته عليها خلال مرحلة إرتدادها لمرحلة واحدة أو أكثر، ولأداء هذه المهارة يراعى أن تتم حركة تنظيط الكرة بيد واحدة وأساسًا مع رسغ اليد مع مراعاة إرتخائه ومرونته، وتدفع الكرة باليد المفتوحة لتنظيطها إلى الأرض أمامًا مع مراعاة أن سلاميات الأصابع هي التي تقابل أعلى الكرة بعد إرتدادها من الأرض، ويلجأ اللاعب إلى تنظيط الكرة في حالة عدم القدرة على التمرير لزميل مراقب. (الشافعي، 2009، صفحة 30)

إجرائيًا:

هو قيام اللاعب بإرسال الكرة إلى الأرض مع مراعاة قوة وإتجاه الكرة وإرتدادها والحرص على السيطرة على الكرة وتكمن أهمية التمرير في أنه يساعد على الإسترجاع والتحضير للهجوم.

6.6. التصويب:

لغة:

صَوَّبَ يَصُوبُ، تصويَّبًا، فهو مُصَوَّبٌ، والمفعول مُصَوَّبٌ، ويقال صَوَّبَ السَّهْمَ وَجْهَهُ وسَدَّده نحو الهدف ويقال أيضًا صَوَّبَ الفرسَ ونحوه أَرْسَلَهُ يجري إلى غاية في السباق.

إصطلاحًا:

هو توجيه الكرة نحو المرمى مستخدمًا في ذلك أي نوع من أنواع التصويبات التي تحقق إحراز الهدف كأفضل الإحتمالات المتوقعة ويعتبر التصويب على المرمى من أهم عناصر ممارسة كرة اليد. (حسانين ك.، 1980، صفحة 167، 168)

إجرائيًا:

يقصد به توجيه الكرة بكل قوة إلى مرمى المنافس مع مراعاة الدقة في التصويب أكثر وهو من الحلول المهمة جدًا لتحقيق التفوق وتعزيز النتيجة.

7.6. الخداع:

لغة:

خَادَع يَخَادِع، خِدَاعًا وَمُخَادَعَةً، فهو مُخَادِعٌ، والمفعول مُخَادَعٌ خَادَعٌ رَفِيقَهُ رَاوَعَهُ، خَدَعَهُ، أظهر له خلاف ما يخفيه، وبَيَّتَ له المكروة وهو غافل، تَمَلَّقَهُ وأطراه ولأطفه.

إصطلاحًا:

مهارة يستخدمها المهاجم كوسيلة للتخلص من إعاقة منافسه، ويعتبر من المهارات الحركية الهامة والتي يعتمد نجاحه فيها على مدى إتقانه للمهارات السابقة، وتتكون هذه المهارة من مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: تشتمل على حركة خداع واضحة تؤدي بواسطة المهاجم وببطء نسبي لجذب إنتباه المدافع وإرغامه على مسابرتة في حركته. (محسن، 2014، صفحة 32)

المرحلة الثانية: تتم بعد الأولى مباشرة حيث يقوم المهاجم بأداء الحركة الحقيقية في الإتجاه المرغوب فيه ويراعى أن يكون الأداء سريعًا.

والخداع نوعان:

1. خداع بالكرة.
2. خداع بدون كرة.

إجرائيًا:

هو قيام اللاعب بحركات سريعة ومخادعة بغرض التخلص من رقابة اللاعب المنافس مما يسمح له بإحراز نقطة أو إعطاء حلول هجومية لفريقه.

8.6. كرة اليد:

إصطلاحًا:

تعرف أيضًا بكرة اليد الجماعية أو كرة اليد الأولمبية، وكرة اليد الأوروبية هي رياضة جماعية يتبارى فيها فريقان لكل منهما 6 لاعبين وحارس مرمى، حيث يمرر اللاعبون الكرة فيما بينهم ليحاولوا رميها داخل مرمى الخصم لإحراز هدف، وتتألف المباراة من شوطين، مدة كل منهما 30 دقيقة، والفريق الذي يتمكن من تسجيل أكبر عدد من الأهداف في مرمى الخصم في نهاية شوطي المباراة هو الفائز. (ربه، 2010، صفحة 55)

إجرائيًا:

رياضة جماعية يحاول فيها كل فريق إحراز أكبر عدد من النقاط للفوز بالمباراة، يتكون الفريقين من 7 لاعبين وتسير المباراة وفق قوانين، وتعتبر هذه الرياضة من أكثر الرياضات ممارسة في الوسط المدرسي.

9.6. التعلم:

لغة:

التعلم في معجم المعاني الجامع مأخوذ من الفعل تعلّم يتعلّم، تعلّمًا، فهو مُتعلّم، والمفعول مُتعلّم وتعلم الأمر : أتقنه وعرفه.

إصطلاحًا:

يعرف جيلفورد التعلم: هو أي تغيير في السلوك ناتج عن إستثارة، ويعرفه جيتس بأنه عملية إكتساب الوسائل المساعدة على إشباع الدوافع وتحقيق الأهداف، والذي يتخذ في الغالب صورة حل المشكلات، ويعرفه الزغلول بأنه العملية الحيوية الديناميكية التي تتجلى في جميع التغيرات الثابتة نسبيًا في الأنماط السلوكية والعمليات المعرفية التي تحدث لدى الأفراد نتيجة لتفاعلهم مع البيئة المادية والإجتماعية. (عماد، 2003)

إجرائيًا:

التعلم هو مرحلة إكتساب المتعلم للمعارف والمهارات والخبرات المختلفة والتي تحدث نتيجة التفاعل مع المحيط والأشياء المختلفة.

10.6. الجنـدر:

لغة:

هو تعريف للكلمة الإنجليزية Gender تقابل كلمة Genre بالفرنسية، وتدل على النوع الإجتماعي بالعربية. والسبب فس تبني المصطلح معربًا أن الكلمة صيغت في سياق تاريخي - ثقافي يتّثل أساسًا في بتكريس وعي التمايز بين الإنتماء البيولوجي الجنسي للشخص وبين هويته الإجتماعية كرجل وكامرأة منهما، وهذا الوعي برز في علم النفس والأنتروبولوجيا للتعبير عن وقائع ملاحظة، ثم ما لبث أن انتشر إلى ميادين أقرب وتلون باهتماماتها". (عزة، 2004، صفحة 18)

إصطلاحًا:

يشير إلى "الأدوار الإجتماعية للنساء والرجال والتي تحدد وفقًا لثقافة مجتمع ما على أنها الأدوار والمسؤوليات والسلوكيات والقيم المناسبة لكل من المرأة والرجل في هذا المجتمع بعينه، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن طبقة إجتماعية وإقتصادية إلى أخرى، كما أنها تتغير من مكان إلى آخر، ومن زمن إلى آخر داخل نفس المجتمع. (أمل، 2005، صفحة 5)

تعريف آخر للجنرد ويعني "تحديد الأدوار الإجتماعية للجنسين، والتي يتم تقسيمها حسب منظومة المجتمع الثقافية والإجتماعية والسياسية في حقبة زمنية معينة". (يوسف، 2009، صفحة 68)

7. المقاربات النظرية:

1.7. المقاربات النظرية المتعلقة بتعلم المهارات الحركية:

1.1.7. نظرية التعلم الشرطي:

يفسر " بافلوف " عملية التعلم تفسيرًا فيسيولوجيًا على أساس تكوين نوع من الإرتباط العصبي بين المثير والإستجابة، ولكن الإرتباط لا يكون بين المثير الأصلي، والإستجابة الطبيعية له، وإنما يحدث بين مثير آخر (مثير شرطي) ارتبط بالمثير الأصلي وأصبح بمفرده يستدعي الإستجابة الخاصة بذلك المثير الأصلي، وبالتالي أصبح مثيرًا شرطيًا. فإنه يقال عنه اكتسب خاصية التنبيه طالما أنه أصبح قادرًا على استدعاء الإستجابة الشرطية.

وكان بافلوف يعتقد أن هناك نمطين للتعلم هما:

- أ- التعلم الكلاسيكي: أي أن الكائن الحي لديه ردود فعل طبيعية غير مشروطة بأي مثير خارجي للتعلم.
- ب- التعلم الإجرائي: ويسمى أحيانًا بالسلوك الوسيلى وهو أن الكائن الحي يتعلم إذا كان هناك مؤثر مشروط (مؤثر خارجي). (الربيعي، 2012، صفحة 16)

1.1.1.7. مبادئ التعلم الشرطي:

تم إستخلاص المبادئ التالية التي تفيد في فهم طبيعة هذا النوع من التعلم والتعلم الحركي كنتيجة للتجارب المختلفة التي أجريت على الإستجابة الشرطية وهي:

- أ- التدعيم
- ب- الخمود والعودة التلقائية
- ج- التعميم

2.1.7. نظرية التعلم بالمحاولة وتصحيح الخطأ:

يرى " ثورنديك Thorndike " أن التعلم سواء في الإنسان أو الحيوان يحدث عن طريق المحاولة والخطأ فالكائن الحي في سلوكه إزاء مختلف المواقف يقوم ببذل العديد من الإستجابات أو المحاولات قبل أن يصل إلى الإستجابة الصحيحة.

فعلى سبيل المثال إذا حاولنا تعلم التصويب على السلة فإننا نقوم في البداية بتوجيه الكرة نحو الهدف والقيام بالتصويب فنجد أن الكرة تخطئ الهدف، فإذا لاحظنا أن الكرة قد انحرفت يمينا بعيدًا عن الهدف فإننا نحاول توجيه الكرة قليلاً اتجاه اليسار، وإذا وجدنا أن الكرة لم تصل إلى الهدف فإننا نسعى لإعطاء التصويبة المزيد من القوة والإرتفاع وهكذا، ففي غضون محاولاتنا المتكررة نجد أن بعض الإستجابات تختفي تدريجيًا وتبقى بعض الإستجابات

الأخرى التي توصل إلى النجاح في إصابة الهدف، وهذا يعني أن الفرد يقوم بعدة استجابات محتملة أو ممكنة يختار من بينها الإستجابة التي تحقق له الوصول للهدف.

وقد حاول " ثورندايك « إثبات نظريته بعدة تجارب على الحيوانات، ومن تجاربه المشهورة على القطة الجائعة في القفص.

ويرى بعض الباحثين أن الفرد يتعلم الكثير من المهارات وخاصة المهارات الحركية بتلك الطريقة، ففي حالة تعلم الفرد لمهارة التصويب أو التمرير أو الوثب أو القفز أو السباحة وكذلك تعلم الألة الكاتبة أو الموسيقى فإننا نجد أن الأداء يتسم في البداية بالكثير من الأخطاء ويرتبط بالحركات الزائدة غير الضرورية، وبموالاة التدريب والمران تقل الأخطاء تدريجيًا ويتحسن الأداء ويقل مقدار الطاقة المبذولة وينتج عن ذلك الشعور بالمتعة والسعادة، وهكذا فإن تعلم واكتساب المهارات بتلك الطريقة ماهو إلى محاولة وخطأ.

قوانين التعلم بالمحاولة والخطأ:

قام " ثورندايك " في البداية بوضع عدة قوانين تحدد أنسب الظروف التي تتم فيها عملية التعلم، ويمكن تلخيص أهم تلك القوانين بعد تعديلها كما يلي:

1- قانون الأثر 2- قانون الإستعداد 3- قانون التمرين (التدريب)

3.2.7. نظرية التعلم بالإستبصار:

يعزى الفضل في إكتساب هذا النوع من التعلم إلى أفراد مدرسة في علم النفس تسمى مدرسة الجشتالت Gestalt مدرسة ألمانية من أبرز علمائها كهلر Kohler وكوفكا Koffka وفرتهامر Wertheimer.

تهتم هذه النظرية بصورة خاصة بطريقة إدراك الأشياء عن طريق البصر، وكيف أن هذا الإدراك البصري يتعامل مع الأشياء في إطارها الكلي دون التفاصيل. (إبراهيم، 2014، صفحة 89)

ومن التجارب التي قام بها كهلر Kohler للتدليل على وجود هذا النوع من التعلم التجربة المشهورة على القرد " سلكان "

ويلخص محمد عوض بسيوني وفيصل ياسين الشاطي في مميزات التعلم بهذه الطريقة كالتالي:

- ✓ إن التعلم يتوقف على تنظيم المشكلة تنظيم خاصًا يسمح بإدراك العلاقات فيما بينها.
 - ✓ متى وصل الفرد إلى الهدف يمكنه تكراره بعد ذلك بسهولة.
 - ✓ يتوقف هذا النوع من التعلم بقدرات الفرد العقلية ونضجه وخبراته السابقة.
 - ✓ هذا النوع من التعلم تسبقه في البداية نوع من أنواع السلوك بالمحاولة وتصحيح الخطأ.
 - ✓ أن الوصول إلى الحل يأتي فجأة بعد فترة من التردد عن طريق ملاحظة وإدراك العلاقات أو كنتيجة للإدراك الكلي للموقف، وقد أطلقت مدرسة " الجشتالت " على هذا النوع من التعلم كلمة التعلم بالبصيرة أو الإستبصار.
- وهذا النوع من التعلم كثيرًا مانلاحظه في تعلم بعض المهارات الحركية، فعلى سبيل المثال عند تعلم الفرد لمهارة " الوثبة الثلاثية " نجده يقوم بتركيز إنتباهه على مشاهدة النموذج الذي يقوم به المدرس لتلك المهارة ويقوم باكتساب التصور البصري لها وتكوين فكرة كلية عنها، ثم نجده يمر بمفرده إستعداد وتركيز يجمع فيها كل تصوراته لمحاولة أداء

تلك المهارة الحركية، وأخيرًا نجده يشرع في الأداء ويحاول الربط بين مختلف عناصر الحركة والقيام بها ككل، وقد يفشل في جزء منها ولكننا نجده يعاود المحاولة من جديد وإصلاح ما أخطأ فيه لإدراكه لتسلسل عناصر المهارة كلها كما يبرز هذا النوع من التعلم عند قيامنا بتعلم بعض نواحي خطط اللعب المختلفة نظرًا لأن تقسيم الخطة إلى أجزاء في البداية مما يفسد عملية الإدراك والإستيعاب الكامل لمحتويات وهدف الخطة.

2.7. المقاربات النظرية المتعلقة بالجندر:

1.2.7. النظرية البيولوجية:

ينطلق أصحاب هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن التكوين هو المسئول عن الفروقات الفطرية في سلوك الرجال والنساء مثل الهرمونات والكروموزومات وحجم الدماغ والمؤثرات الجينية ويضيف هؤلاء أنه يمكن ملاحظة هذه الاختلافات في جميع المجتمعات تقريبًا، وذلك يعني أن الرجال بحكم تركيبهم البيولوجي يتفوقون على النساء في نزعتهم العدوانية. ومن ثمة يتم النظر إلى المرأة كجسد ذو بنية فيزيولوجية هشّة، غير قادرة على مقاومة الجسم الذكوري في مختلف المجالات، خاصة المرتبطة بالأعمال الشاقة، بل أن بنيتها الفيزيولوجية تخول لها الإرتباط بالجانب العاطفي خاصة المرتبط منه بتربية الأطفال والعناية بهم، لتكون بذلك الفروق البيولوجية حسب هذه النظرية أساسًا لتشكيل الهوية الجنسية، ومن هنا فالنظرية البيولوجية في مقارنة النوع ترجع أصل الفروق بين الجنسين إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث.

2.2.6. نظرية البناء الإجتماعي:

حاول علماء الإجتماع تجاوز الطرحين السالفي الذكر عبر تعديلهما، فبدلاً من أن ينظروا إلى الجنس باعتباره بيولوجيًا وإلى النوع باعتبارها نتاجًا للتنشئة الإجتماعية، إعتبروا أن الجنس والنوع هما نتاج أعيد بناؤه وتصوره إجتماعيًا ولا يتعلق الأمر هذا بالجانب الإجتماعي والثقافي بل حتى الجسم نفسه فهو يتعرض لقوى إجتماعية وثقافية تعدله فالجسم قد يعطيه أصحابه دلالات تتجاوز الأطر الطبيعية إذ بوسع الأفراد بناء أجسامهم كما يشاؤون سواء بإجراء التمارين الرياضية، أو إتباع نظام غذائي معين أو بثقب شحمة الأذن كما يفعل البعض أو بإجراء جراحة تجميلية أو جراحة لتغيير الجنس.

3.2.7. نظرية التنشئة الإجتماعية: (المدرسة والنوع):

يهمنا أن نقف على الدور الذي تقوم به المدرسة بمناهجها، وإستراتيجياتها، وخطابها في نقل المفاهيم، والقيم ذات الصلة بعلاقات النوع والتي عادة ماتكون غير منصفة للفتاة والمرأة، ففي المغرب مثلاً رغم أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين ألح على ضرورة "أن يعمل نظام التربية والتكوين على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص أمامهم، وحق الجميع في التعليم إناثًا وذكورًا سواء في البوادي أو الحواضر، طبقًا لما يكفله دستور المملكة" فإن الموقف الذي تتخذه الأسرة والفتاة من المرأة يميل عمومًا إلى إعادة إنتاج مجموعة من النمطيات والمفاهيم الجاهزة وهذا يبرز سواء على مستوى الممارسة التربوية أو على مستوى الخطاب المدرسي، كما سنجد أن الفرق الكبير بين ولوج المدرسة من لدن الفتيات وكذلك النتائج الدراسية للتلاميذ يوحي بأن هناك إعطاء أفضلية للفتيان على حساب الفتيات.

إن رصدًا متنهًا للمنهج وعلى الأخص للكتب المدرسية والمواد التعليمية، إن كان مسلحًا بشبكة للقراءة محورها حضور الفتاة والمرأة، يكفي لجعلنا ندرك أن تمثيلها جد مجحف في المواد الدراسية، فالمرأة عادةً تكون غير مرئية أو مغيبة أو عرضة للنسيان سواء في الصور أو في النصوص والحديث يتم عنها عبر لغة جنسوية مفعمة بالمسبقات الذكورية، وإن إتفق وعرضت في الكتب المدرسية فإن تمثيلها يعرض من خلال صور نمطية تعيد إنتاج التقسيم الاجتماعي للعمل حسب النوع، وقد تنجح أحيانًا تلك الكتب في نهج أسلوب للتعتيم على حضورها بلجؤها إلى إخراج جمالي محايد غير أن مضمونها يضل في جوهره جنوسيًا وبالتالي ذكوري المنزع.

تعمل تلك الكتب على تكريس لا مرئية المرأة أو تغييبها عن المشهد، أو النظر إليها من وراء حجاب وعلى نشر مجموعة من الأفكار الجاهزة والنمطيات المجحفة التي تقلل من قدرها، مما يمثل خلطًا في الرؤية من شأنه أن يؤدي بالتوازن المطلوب في معرفة التلاميذ ومعلوماتهم عن الرجال والنساء وأن يشوه الحقائق التاريخية والتجارب الإنسانية وعلى الجملة سواء تعلق الأمر بالتنشئة الأسرية أو بالتربية المدرسية، فإن الكبار يقومون بتحديد مميزات معينة ويحددون أيضًا أنشطة بعينها على أنها مناسبة للطفل أو الفتاة للرجل أو المرأة، ويضعون قواعد معينة تضبط العلاقات بين النساء والرجال والتي تعد من مشمولات ثقافة المجتمع، ثم يعمدون أخيرًا عن طريق التنشئة إلى نقل هذه المفاهيم والتمثيلات إلى الصغار، بينما يعمل هؤلاء على إستدماجها كأحد مكونات التنشئة التي تنتقل من جيل إلى جيل وعليه يكتسب النوع الاجتماعي من خلال أليات التنشئة الاجتماعية والتربية العائلية والمدرسية، اللتين تعملان على تمرير واستبطان ثقافة المجتمع، ليتعرف عليها الأفراد باعتبارها تمثل هويتهم. (arabpsychology, 2021)

8. الدراسات السابقة:

دراسة (Dane and Erzurumluoglu 2003): التي هدفت إلى التعرف على الفوارق الفردية بين الذكور والإناث في زمن رد الفعل الحركي والفروق أيضًا في الأداء بين لاعبي كرة اليد الذين يستخدمون اليد اليمنى أو اليد اليسرى بشكل رئيسي، حيث بلغت عينة الدراسة التي استخدمت المنهج الوصفي 270 لاعبًا من مستخدمي اليد اليمنى و 57 لاعبًا من مستخدمي اليد اليسرى، وأظهرت النتائج تفوق اللاعبين الذكور على اللاعبات في تسجيل زمن رد فعل حركي أسرع، بالإضافة إلى ذلك وجدت الدراسة إلى أن اللاعبين المستخدمين لليد اليسرى كانوا أسرع في الأداء من اللاعبين الذين يستخدمون اليد اليمنى.

دراسة فضيلة سيساوي وهبة ياسف سنة 2020 بعنوان علاقة المرأة والرياضة...تأثير على البناء الاجتماعي وتمثيل الجنسين في المجتمع هدفت الدراسة إلى إعطاء أهمية لعلاقة المرأة والرياضة من حيث البناء الاجتماعي وتمثيل الجنسين في المجتمع، فنظرًا للقيمة التربوية والاخلاقية للرياضة فمن غير المعقول إقصاء وتهميش، ووضع عراقيل للمرأة في المجال الرياضي، المنهج المتبع في الدراسة المنهج الوصفي، أما عينة الدراسة فتكونت من 32 أستاذ وباحث في علم الاجتماع تم إختيارهم بطريقة عشوائية موزعين حسب الجنس والتخصص، وإستخدمت الباحثتان في الدراسة الأدوات التالية: المقابلة ومن تعذر مقابلتهم تم استخدام إستمارة ارسلت لهم عبر البريد الإلكتروني تضمنت أربعة أسئلة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- علم الإجتماع الرياضي له رأي فيما يخص ممارسة المرأة للنشاطات الرياضية حيث يعد مظهرًا من مظاهرًا للتقدم الحضاري للمجتمعات الحديثة، وينتج عليه آثار إيجابية على الفرد والمجتمع.
- إجابات المبحوثين تعزز من ممارسة المرأة للرياضة مما ينعكس ذلك بالإيجاب على أسرته ومحيطها الإيجابي.
- دراسة الراشدي محمد 2019 بعنوان النوع الإجتماعي والولوج للفضاء الرياضي: نموذج كرة القدم، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المعوقات التي تحول دون ولوج المرأة الحر للفضاء الرياضي، من خلال البحث الميداني الذي هم كافة التنظيمات الرياضية، كما هم اللواتي تمردن على الواقع وكسرن حاجز القيود الإجتماعية وقررن ولوج هذا الفضاء، ممارسة للرياضة ومشاهدة للمباريات في الملاعب الرياضية والمقاهي، وللإجابة على أسئلة الدراسة تم إتباع منهجية هدفت إلى محاولة الإحاطة بالفضاء الرياضي في كافة أبعاده، من خلال البحث الميداني الذي شمل كل مكونات الفضاء الرياضي والفاعلين فيه للوقوف على مكونات وأدوار وممارسات النوع الإجتماعي داخل كل تنظيم على حدة وقد تم اعتماد المقاربتين الكمية والكيفية، أما العينة فقد شملت 600 مشجع ومتفرج تم إختيارهم بطريقة عشوائية من كافة أرجاء الملعب، وتم إستخدام الأدوات التالية في الدراسة الإستمارة، الملاحظة، المقابلة وتحليل الوثائق والخطاب، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه رغم التمثلات الإيجابية التي تتعلق بالممارسة الرياضية في المجتمع المغربي عمومًا، فإن ممارستها ومشاهدتها من طرف النساء ظلت جد محدودة بالمقارنة مع الرجال.
- دراسة لمتيوي فاطمة الزهرة إيمان 2019 بعنوان واقع الإهتمام بالعوامل النفسية عند المرأة في عملية الإنتقاء الخاصة بالموهوبات في المجال الرياضي دراسة ميدانية لبعض الفرق النسوية الجزائرية بمختلف التخصصات الرياضية الجماعية (كرة القدم، كرة اليد، كرة السلة)، هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الإهتمام بالعوامل النفسية عند المرأة في عملية الإنتقاء الخاصة بالموهوبات في المجال الرياضي كما تهدف لمعرفة دور العوامل النفسية في عملية إنتقاء الموهوبات في المجال الرياضي ودور العوامل النفسية عند الإناث في تطوير نتائجهن أثناء المنافسة كما تبين الدراسة أهمية العوامل النفسية المؤثرة في عملية الإنتقاء وأثرها على الموهبة، المنهج المتبع في الدراسة المنهج الوصفي
- أما العينة فقد تكونت من مجموعة من المدربين بلغ عددهم 36 مدرب لمختلف الألعاب الجماعية (كرة القدم، كرة اليد، كرة السلة)، وتم إستخدام أداة إستبيان في الدراسة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:
- العامل النفسي له دور في إبراز الموهبة ومساعدة الموهوبات على تنمية قدراتهن.
- الذكاء والسمات النفسية المميزة للأنماط المزاجية من أهم هذه العوامل وهي ذات تأثير كبير على الموهبة عند المرأة الرياضية.
- دراسة بشيري بن عطية وقبال مراد وسليمان نور الدين 2021 بعنوان أثر النشاط البدني والرياضي على التفاعل الإجتماعي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر النشاط البدني والرياضي على التفاعل الإجتماعي ومعرفة درجته لدى التلاميذ في المرحلة الثانوية، وكذا الفروق في التفاعل بين الذكور والإناث لدى تلاميذ شعبة العلوم، الآداب، وشعبة التقني رياضي، المنهج المستخدم في الدراسة المنهج الوصفي، تكونت عينة الدراسة من 60 تلميذ تم إختيارهم بالطريقة العمدية، أما الأدوات المستخدمة في الدراسة فتمثلت في مقياس التفاعل الإجتماعي المعد من قبل النوبي عام 2010، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مستوى التفاعل الإجتماعي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية عال.

- وجود فروق في التفاعل الإجتماعي بين الإناث والذكور ولصالح الإناث.

- عدم وجود فروق في التفاعل الإجتماعي بين تلاميذ الشعب الثلاثة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة والتي أشار معظمها إلى الفوارق الجنسية في ممارسة الأنشطة الرياضية سواء في المدرسة أو خارج المدرسة، وهو ما يتفق مع دراستنا وهدفها، لكنها وبالمقابل اختلف أغلبها مع منهج دراستنا حيث استخدمت هذه الدراسات المنهج الوصفي في حين إعتمدنا نحن على المنهج التجريبي، اما فيما يخص العينة فقد تشابهت دراسة واحدة مع دراستنا وكانت عينتها ممثلة في التلاميذ في حين أن الدراسات الأخرى كانت عينتها ممثلة إما في الجماهير أو الأساتذة أو المدرسين، أما فيما يتعلق باختيار العينة فقد تشابهت دراستين مع دراستنا وإعتمدت على الطريقة العمدية في إختيار العينات فيما اختلفت باقي الدراسات وإعتمدت على الطريقة العشوائية.

9.الإجراءات المنهجية للدراسة:

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

الحدود الزمانية للدراسة:

إمتدت فترة إجراء الدراسة من 2021/09/26 إلى 2021/11/03 وانقسمت مراحل إجراء الدراسة تطبيقياً إلى:

1.مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

تم إجراء الدراسة الاستطلاعية بتاريخ 2021/09/26 على مجموعة من غير عينة البحث ومن المجتمع الأصلي وقدر عددها بـ 20 تلميذ من قسم 2 متوسط 3 حيث تضمنت الدراسة الإستطلاعية وتجريب الإختبارات المستهدفة كما سمحت الدراسة الإستطلاعية بتطبيق وحدة تعليمية وقد هدفت الدراسة الاستطلاعية إلى:

✓ الكشف على العراقيل الميدانية المحتملة.

✓ تعود الطالب الباحث وفريقه على الإختبارت والأجواء البيئية المحيطة بها.

✓ التأكد من مدى صلاحية الأدوات المستخدمة في الإختبارت.

تم إعادة إجراء الدراسة الإستطلاعية وامت تضمنته من إختبارت ووحدة تعليمية في اليوم الموالي 2021/09/27

وفي نفس التوقيت من الساعة 11:00 صباحاً إلى الساعة 13:00 مساءً

2.مرحلة الإختبارت القبليّة:

تم إجراء الإختبارت القبليّة بتاريخ 2021/09/29 على تلاميذ قسم السنة 2 متوسط 1 وعددهم 40 تلميذاً

مقسمين بالتساوي بين الإناث والذكور 20 ذكور و20 إناث تتراوح أعمارهم بين (12-13 سنة).

3.مرحلة الإختبارت البعديّة:

تم إجراء الإختبارت البعديّة بتاريخ 2021/10/27 على نفس العينة تلاميذ قسم 2 متوسط . 1

الحدود المكانية للدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة الميدانية في المؤسسة التي أدرس فيها وهي متوسطة الشهيد مسعي محمد الطاهر العوينات ولاية تبسة وتتوفر المتوسطة على ملعب إسمنتي غير مغطى تجرى فيه الأنشطة الجماعية (كرة اليد، كرة السلة، كرة الطائرة) ومساحة رملية معتبرة مخصصة للأنشطة الفردية (الجري بأنواعه، دفع الجلة، القفز الطويل).

10. المناهج المستخدمة:

تم الإعتماد في إنجاز الدراسة على المنهج التجريبي بتصميم المجموعة الواحدة وذلك لملائمته لطبيعة المشكلة، ويوضح الجدول التصميم التجريبي للدراسة.

جدول رقم (01): يوضح التصميم التجريبي للدراسة

المجموعة	القياسات القبليّة	المعالجة	القياسات البعدية
التجريبية	إختبارات مهارية لبعض الحركات الأساسية في كرة اليد	حصص تعليمية في كرة اليد	إختبارات مهارية لبعض الحركات الأساسية في كرة اليد

11. عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من 40 تلميذاً يزاولون دراستهم في السنة 2 متوسط 1 مقسمين بالتساوي بين الإناث والذكور 20 ذكور و20 إناث تتراوح أعمارهم بين (12-13 سنة) وتم إختيار العينة بطريقة عمدية، كما تتميز عينة الدراسة بأن كل التلاميذ ومن الجنسين غير منخرطين في أنشطة خاصة بكرة اليد والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 02: يوضح عينة الدراسة نوعها وعددها.

العينة	الجنس	العدد الجزئي	العدد الكلي
التجريبية	ذكور	20	40 تلميذ
	إناث	20	

12. تجانس عينة البحث:

جدول رقم (03): يوضح تجانس عينة الدراسة من حيث متغيرات (السن، الوزن، الطول).

المتغيرات	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T
السن	ذكور	12,35	0,489	0.677
	إناث	12,25	0,444	
الوزن	ذكور	48,15	12,309	1.227
	إناث	44,00	8,796	
الطول	ذكور	1,573	0,104	0.095
	إناث	1,571	0,052	

* قمنا باستخدام اختبار لفين للتأكد من أن عينة البحث متجانسة.

13. أدوات الدراسة:

➤ إختبارات مهارية للحركات الأساسية:

تم إعداد مجموعة من الإختبارات المتعلقة ببعض المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد وعددها أربعة إختبارات هدفها قياس مستوى الأداء المهاري الحركي للتلاميذ وقد شملت هذه الإختبارات مهارة التمير والإستقبال، ومهارة التنطيط، ومهارة التصويب، ومهارة الخداع. هذه المهارات التي تتناسب والعينة المطبقة عليها وذلك لكونها مشتقة من منهاج الجيل الثاني للسنة الثانية متوسط وأيضاً لكونها تتناسب والمرحلة العمرية المستهدفة من 12 إلى 13 سنة، وقد إعتدنا في إعداد الإختبارات على مراجع علمية ودراسات سابقة وتمثلت الإختبارات التي خضعت لها عينة الدراسة الإستطلاعية والتجريبية في:

الإختبار الأول: اختبار التوافق وسرعة التمير. (حسانين ك.، رباعية كرة اليد الحديثة المهارات الحركية الفنية، مراقبة مستوى الأداء ، : .، (2002)، صفحة 176، 177)

الإختبار الثاني: اختبار تنطيط الكرة من الجري. (حسانين ك.، 2002، صفحة 181، 182)

الإختبار الثالث: اختبار التصويب. (الشمخي، 1999، صفحة 79)

الإختبار الرابع: التصويب بعد أداء خداع. (حسانين ك.، (2002)، صفحة 124، 125)

ويتكون النموذج المصمم للإختبارات والموجه للتحكيم من:

✓ معلومات حول الإختبار (إسم الإختبار).

✓ الهدف من الإختبار.

✓ الأدوات.

✓ مواصفات الأداء.

✓ التسجيل.

- ✓ تصميم توضيحي للإختبار (رسم توضيحي).
 - ✓ كما إستخدمنا في الدراسة مجموعة من الأدوات لتنفيذ الإختبارات المهارية الحركية وهي كالتالي:
برنامج الحزمة الإحصائية SPSS نسخة 26.
 - ✓ فريق مشرف على الإختبارات من بالإضافة إلى الطالب الباحث والذي يعتبر أستاذ تربية بدنية ورياضية بذات المؤسسة إلى أستاذين اثنين مشاركين.
 - ✓ كرات يـد (قياس قانوني).
 - ✓ مربعات التصويب من حجم 50 سم / 50 سم وحجم 60 سم / 60 سم.
 - ✓ 02 ستــــــــــــــــارات.
 - ✓ أقمــــــــــــــــاع.
 - ✓ معالــــــــــــــــم.
 - ✓ صحون مطاطية.
 - ✓ 03 ميةــــــــــــــــاتي.
 - ✓ 03 صافــــــــــــــــرات.
 - ✓ 03 جهاز قياس ديكامتر.
 - ✓ 02 شريط قياس الطول
 - ✓ 01 ميزان طبي.
 - ✓ إستمارات تسجيل نتائج.
 - الخصائص السيكومترية للإختبارات:
 - صدق الإختبارات: أخضعنا هذه الإختبارات للتحكيم من قبل الأساتذة وذلك قصد معرفة مدى ملائمتها للدراسة وعينتها وإقتراح تعديلات.
 - ثبات الإختبارات: قمنا بحسابه بطريقة إعادة الإختبار وذلك عن طريق T test.
- جدول رقم (04): يوضح درجات الثبات للإختبارات.

درجات الثبات	الإختبارات
4,616	الإختبار الأول: اختبار التوافق وسرعة التمرير.
-3,818	الإختبار الثاني: اختبار تنطيط الكرة من الجري.
0,875	الإختبار الثالث: اختبار التصويب.
5,583	الإختبار الرابع: التصويب بعد أداء خداع.

● موضوعية الإختبارات: تحصلنا عليها بعد تصحيحنا لنتائج الإختبارات ومقارنتها بنتائج تصحيح الأساتذة المصححين فإذا كان معدل ثبات تصحيح الإختبارات عاليًا أو متقاربًا أو متطابقًا فإن ذلك سيدل على موضوعية إختبارتنا.

➤ وحدة تعليمية:

تضمنت الوحدة التعليمية التي تم إعدادها مجموعة من الحصص التعليمية في كرة اليد بلغ عددها 05 حصص تعليمية وقدر زمن الحصة الواحدة بـ 1 ساعة وشملت مجموعة من الأهداف والمحتويات التي تم إنجازها وفقًا للمنهج والوثيقة المرافقة الخاصة بالتعليم المتوسط وتضمنت هذه الحصص المهارات الحركية الأساسية في كرة اليد.

13. مناقشة نتائج الدراسة:

1.13. عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد لصالح الذكور.

جدول رقم (05): يوضح نتائج الفرضية الأولى.

الإختبارات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة (sig)	التقدير
القبليّة	ذكور	20	15,45	3,720	3.982	0.684	0.05 غير دال
	إناث	20	11,05	3,252			
البعديّة	ذكور	20	18.90	2.511	4.616	0.072	0.05 غير دال
	إناث	20	14.25	3.740			

التحليل:

من خلال الجدول يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد وذلك من خلال نتائج الإختبار الأول اختبار التوافق وسرعة التمرير، حيث أنه في الإختبار القبلي قيمة (T) تساوي 3.982 وقيمة (sig) تساوي 0.684 وهي أكبر من مستوى الدلالة (a=0.05) وفي الإختبار البعدي قيمة (T) تساوي 4.616 وقيمة (sig) تساوي 0.072 وهي أكبر من مستوى الدلالة (a=0.05) وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد والنتائج التي توصلنا إليها عكس الفرضية التي توقعناها والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التمرير والإستقبال في كرة اليد لصالح الذكور.

2.13. عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور.

جدول رقم (06): يوضح نتائج الفرضية الثانية.

التقدير	قيمة (sig)	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	الإختبارات	الإختبار الثاني
0.05 دال	0,004	-3,958	3,006	16,22	20	ذكور	القبليّة	
0.05 دال			9,162	24,76	20	إناث		
0.05 دال	0.002	-3.818	2.520	15.21	20	ذكور	البعديّة	
0.05 دال			8.281	22.60	20	إناث		

التحليل:

من خلال الجدول يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور وذلك من خلال نتائج الإختبار الثاني اختبار تنطيط الكرة من الجري، حيث أنه في الإختبار القبلي قيمة (T) تساوي -3,958 وقيمة (sig) تساوي 0,004 وهي أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05) وفي الإختبار البعدي قيمة (T) تساوي -3.818 وقيمة (sig) تساوي 0.002 وهي أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05) وعليه فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور وذلك من خلال الأزمنة المسجلة في الإختبار الذي يهدف إلى تنطيط الكرة والجري بين الأقماع ذهابًا وإيابًا في أقل زمن ممكن حيث كانت الإناث تستغرق وقت أكبر من الذكور في الجري وتنطيط الكرة بين الأقماع ذهابًا وإيابًا عكس الذكور الذين لا يستغرقون وقت أكبر وهو ما يعكسه المتوسط الحسابي للأزمنة في الإختبار القبلي والبعدي حيث أن قيمته لدى الذكور في الإختبار القبلي يقدر بـ 16,22 وهو أقل من المتوسط الحسابي لأزمنة الإناث والمقدر بـ 24,76 مما يدل على أن الأزمنة المسجلة كبيرة، أما بالنسبة للإختبار البعدي يقدر بـ المتوسط الحسابي للأزمنة لدى الذكور بـ 15.21 وهو أقل من المتوسط الحسابي لأزمنة الإناث والمقدر بـ 22.60 ونتائج هذه الفرضية تعكس ما افترضناه حول وجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور.

3.13. عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التصويب في كرة اليد لصالح الذكور.

جدول رقم (07): يوضح نتائج الفرضية الثالثة.

التقدير	قيمة (sig)	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	الإختبارات	الإختبار الثالث
0.05 غير دال	0.412	2.276	1.436	2.20	20	ذكور	القبليّة	
0.05 غير دال			1.031	1.30	20	إناث		
0.05 دال	0.018	0.875	1.356	3.05	20	ذكور	البعديّة	
0.05 دال			0.716	2.75	20	إناث		

التحليل:

- من خلال الجدول يتبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التنطيط في كرة اليد لصالح الذكور وذلك من خلال نتائج الإختبار الثالث اختبار التصويب، حيث أنه في الإختبار القبلي قيمة (T) تساوي 2.276 وقيمة (sig) تساوي 0,412 وهي أكبر من مستوى الدلالة (a=0.05) وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التصويب، وعلى العكس في الإختبار البعدي حيث قيمة (T) تساوي 0.875 وقيمة (sig) تساوي 0.018 وهي أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05) وعليه فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة التصويب في كرة اليد وهي لصالح الذكور وهو ما يؤكد أنه المتوسط الحسابي والمقدر بـ 3.05 وهو أكبر من المتوسط الحسابي للإناث والمقدر بـ 2.75 وعليه فإن نتائج الإختبار الثالث تتفق مع فرضيتنا.

4.13. عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد لصالح الذكور.

التقدير	قيمة (sig)	قيمة T	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	الإختبارات
0.05 غير دال	0.154	5.193	1.569	4.40	20	ذكور	القبليـة
0.05 غير دال			1.137	2.15	20	إناث	
0.05 غير دال	0.605	5.583	1.609	5.80	20	ذكور	البعديـة
0.05 غير دال			1.322	3.20	20	إناث	

جدول رقم 08: يوضح نتائج الفرضية الرابعة.

التحليل:

من خلال الجدول يتبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد وذلك من خلال نتائج الإختبار الرابع التصويـب بعد أداء خداع، حيث أنه في الإختبار القبلي قيمة (T) تساوي 5.193 وقيمة (sig) تساوي 0.154 وهي أكبر من مستوى الدلالة (a=0.05) وفي الإختبار البعدي قيمة (T) تساوي 5.583 وقيمة (sig) تساوي 0.605 وهي أكبر من مستوى الدلالة (a=0.05) وعليه فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد والنتائج التي توصلنا إليها عكس الفرضية التي توقعناها والتي تنص على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الذكور والإناث في تعلم مهارة الخداع في كرة اليد لصالح الذكور.

الإستنتاجات:

من خلال البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها في حدود عينة البحث وخصائصها وطبيعتها وأهداف ومجال البحث الذي طبق فيه، وفي ضوء المعالجات الإحصائية ومن خلال مناقشة وتفسير نتائج الفرضيات توصلت إلى النتائج الآتية:

- ✓ أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق كبيرة بين الذكور والإناث في تعلم المهارات الحركية في كرة اليد.
- ✓ بينت الدراسة أن الجنـدر أو الجنس يعتبر من العوامل المؤثرة على التعلم المهاري الحركي.
- ✓ أبرزت الدراسة بعض من الصفات البدنية التي يتميز بها كلا الجنسين خلال التعلم.
- ✓ ساهمت الإختبارات التي أعدناها بالإضافة إلى الوحدة التعليمية في تعلم الجنسين وتطوير مهاراتهم الحركية في كرة اليد.

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة وفي حدود عينة البحث يوصي الطالب الباحث بما يأتي:

- ✓ إثراء الدراسات المتعلقة بالجنـدر في المجال الرياضي.

- ✓ إجراء دراسات أخرى على إختصاصات أخرى سواء الإختصاصات الجماعية أو الفردية.
- ✓ أجراء دراسات مماثلة على مراحل سنية ومراحل تعاييمية مختلفة.
- ✓ إقتراح أو تصميم إختبارات مهارية حركية في كرة اليد وغيرها من الرياضات وربطها بمتغير الجندر.

قائمة المراجع:

- (1) الإتحاد الدولي لكرة اليد ترجمة سعد محسن. (2014). القانون الدولي لكرة اليد. 32. شركة البياتي للطباعة.
- (2) الزغلول، عماد. (2003). نظريات التعلم. عمان: دار الشروق.
- (3) بن بزة، يوسف. (2009). التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية جامعة الحاج لخضر. باتنة، الجزائر.
- (4) بيضون، عزة. (2004). الشباب الجامعي في لبنان الهويات والاتجاهات الجندرية (الثوابت والمتحولات). بيروت: المستقبل العربي.
- (5) رائد ، عبد الأمير المشهدي ، نبيل كاظم الجبوري. (2014). سايكولوجية كرة اليد . عمان: منشورات دار دجلة.
- (6) رعد محمد عبد ربه. (2010). الرياضات الكروية كرة السلة، اليد، الطائرة، المضرب، ورياضات أخرى (الإصدار 1). الجندرية للنشر والتوزيع.
- (7) سامر، يوسف متعب الشمخي. (1999). تصميم بطارية إختبار لقياس المهارات الأساسية بكرة اليد، رسالة ماجستير. جامعة بابل كلية التربية الرياضية، بغداد
- (8) عبد علي، الخفاف. (2018). علم الجندر (النوع الإجتماعي) (الإصدار 1). بيروت: دار الفارابي.
- (9) عصمت، محمد حوسو. (2009). الجندر (الأبعاد الإجتماعية والثقافية) (الإصدار 1). عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- (10) عماد الدين، أبو زيد، ومدحت محمود الشافعي. (2009). تطبيقات الهجوم في كرة اليد. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- (11) عمر ، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة: عالم الكتاب.
- (12) قبالن، صبحي أحمد. (2012). كرة اليد (مهارات، تدريب، تدريبات، إصابات). عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر.
- (13) كمال، عبد الحميد إسماعيل، ومحمد، صبحي حسنين. ((2002)). رباعية كرة اليد الحديثة المهارات الحركية الفنية، مراقبة مستوى الأداء ، . (الإصدار 2). القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- (14) كمال، عبد الحميد إسماعيل، ومحمد، صبحي حسنين. (2002). رباعية كرة اليد الحديثة بطارية القياس في كرة اليد، مقاييس تقويم الأداء (الإصدار 3). القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- (15) كمال ، عبد الحميد، وزينب فهيم. (1987). كرة اليد للناشئين (الإصدار 1). القاهرة: دار الفكر العربي.

- (16) كمال، عبد الحميد، ومحمد، صبحي حسانين. (1980). القياس في كرة اليد. القاهرة: دار الفكر العربي.
- (17) محمد، حسن علاوي، وآخرون. (2003). الإعداد النفسي في كرة اليد نظريات - تطبيقات. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
- (18) محمد عبده صالح الوحش ومفتي ابراهيم الحماد الحماد. (1985). الإعداد المتكامل للاعبين كرة القدم (الإصدار 1). القاهرة: دار الفكر العربي.
- (19) محمود، أمل. (2005). النوع الاجتماعي والتنمية دورة تدريبية خاصة بالنوع الاجتماعي.
- (20) محمود، داود الربيعي. (2012). التعلم والتعليم في التربية البدنية والرياضية. بيروت: دار الكتاب العلمية.
- (21) مروان، عبد المجيد إبراهيم. (2014). التعلم الحركي والنمو البدني في التربية الرياضية (الإصدار 1). عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
- (22) ممدوح، محمد السيد. (2015). القدرات التوافقية في كرة اليد لدى الناشئين بين النظرية والتطبيق (الإصدار 1). الإسكندرية. القاهرة: دار الوفاء.
- (23) وزارة التربية الوطنية. (2015). منهاج التربية البدنية والرياضية لمرحلة التعليم المتوسط (الإصدار 1). الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية.
- 24) arabpsychology. (2021, 11 05). arabpsychology. Consulté le 11 05, 2021, sur arabpsychology.com:
<https://arabpsychology.com/lessons/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A/>

الجسد الأنثوي بين المقدس والمدنس – حَفْرُ في التّعابير اليومية الجزائرية –

The Female Body between the Sacred and the Profane –A hole in the Algerian Daily

Expressions-

ط.د بن عرفة أمينة/جامعة البليدة2/الجزائر

PhD. Benarfaamina/ Blida University 2/Algeria

ط.د.خلايفية سلوى/جامعة البليدة2/الجزائر

PhD. Salwa khlayfia/ Blida University 2/Algeria

ملخص الدراسة:

بعد دراستنا الانثروبولوجية التحليلية لموضوع "الجسد الأنثوي بين المقدس والمدنس-حَفْرُ في التّعابير اليومية الجزائرية-" تبين من خلال التعبير والخطابات اليومية الجزائرية التي تناولناها بالدراسة، أنّ الجسد الأنثوي مجال خصب للدراسة والتحليل، له حضور متعدد ومتنوع بتنوع الأدوار والمواقع التي تحتلها المرأة، حضور تآرجح بين ثنائيات من قبيل مقدس ومدنس، ذات مرجعيات مختلفة، دون أن ننسى الخصوصية الثقافية البطريركية التي تميز المجتمع التبسي عن غيره من المجتمعات الأخرى.

وبناء على هذه الرؤى توصلنا إلى عدة نتائج أجابت على المحاور التي انطلقنا منها معتمدين على خطة منهجية ساعدتنا في انجاز هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الجسد، المرأة، المقدس، المدنس، البيغي، اللغة الدارجة.

Abstract:

After our analytical anthropological study of the subject of << The Female Body Between the Sacred and the Profane –A hole in the Algerian Daily Expressions->>, It was found through the Algerian daily expression and discourses that we dealt with in the study that the female body is a field of study and analysis, It has a various and diverse presence which differs according to the roles and positions that the woman occupies. This presence oscillates between the dualities the sacred and the profane with different references without forgetting the cultural patriarch privacy which disting wishes the Tebessian society from the rest of the other societies.

As a result and according and based on these visions, we reached several conclusions that answered the themes and questions which we started from relying on a systematic plan that helped us to complete this research.

Key Words: The body, Woman, The Sacred, The Profane, The Prostitute, Slang.

مقدمة:

شغل الجسد الإنساني موقعا متميزا في جدل النظرية الاجتماعية على مدار العقدين الأخيرين، وذلك من خلال الأطروحات والمناقشات الواسعة التي قدّمتها المداخل المتنوعة في النظرية الاجتماعية فثمة احتفاء بالجسد باعتباره مفهوما نابضا من جهة وحاضرا فعليا في إطار الحداثة الراهنة من جهة أخرى، فهو يحتل مكانة عالية في تلك الحداثة، كما أنه يمثل مفتاحا مهما في تفسيراتها، فنحن نحتاج فقط ان نتأمل تلك الحقائق شديدة الوضوح المتعلقة بالخبرة الجسدية، والحقيقة أن كل خبرة هي خبرة جسدية بالضرورة لتكون على وعي بالسمة الحقيقية للحياة المعاصرة، ونتيجة لذلك فقد اتجهت العلوم الاجتماعية والانثروبولوجية خلال العقود الأخيرة بشكل متزايد نحو استكشاف إشكالية الجسد في الحياة الاجتماعية، وذلك من أجل فهم تعقد مسارنا وتواصلنا التاريخي الإنساني.

ولقد تنوعت الخطابات المتمحورة حول الجسد وممارساته في الحياة اليومية فهناك الخطاب الأنثروبولوجي الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الواقع الاجتماعي والجسد، وتحليل العمليات والميكانيزمات التي يتحول عن طريقها الجسد إلى شيء من صنع المجتمع، ودراسة الجسد الإنساني من حيث مدركاته، ودلالاته والمعاني التي ترتبط به، وعلاقة الجسد بالبناء الاجتماعي، وأنساقه المختلفة، واستخدام أجزاء الجسد في الممارسات الطقوسية والدينية، وبتأثير الجسد في التفاعلات الاجتماعية اليومية، وقدرته على التعبير عن المعاني المختلفة.

وهناك الخطاب الجمالي الذي يجعل من الجسد موضوعا للتمثيل الفني، وخطاب علم النفس البيولوجي وعلم النفس الاجتماعي اللذان حاولا التمييز بين الجسد الموضوعي الذي يخضع للفحوص والاختبارات المعلمية، والجسد الذاتي الذي تتداخل فيه الشهوانية والقصدية والإدراك والتفاعلات الاجتماعية وغيرها.

وانطلاقا مما سبق يأتي موضوع الدراسة الحالية الذي يدور حول "الجسد الأنثوي بين المقدس والمدنس - حَقْرُ في التّعابير اليومية الجزائرية-فالجسد الأنثوي خاصة في المجتمعات التقليدية التي مازالت محافظة يتم إنتاجه اجتماعيا، بمعنى انه يتشكل من خلال التصورات والمعتقدات الاجتماعية الراسخة في أعماق البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع، وبناء على تلك التصورات يكون الجسد الأنثوي مجالا لممارسات وطقوس متعددة تهدف إلى ضبطه وانتظامه ليتوافق مع معطيات الثقافة التي ينتهي إليها.

وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة حول الجسد الأنثوي من خلال التعابير اليومية الجزائرية للكشف عن الدلالات التي تحملها هذه التعابير وإبراز هذا الموضوع كدراسة أنثروبولوجية.

الإشكالية:

تنطلق هذه الدراسة من قضية أساسية وهي أن عمليات التهميش والإقصاء التي تتعرض لها المرأة في كافة الميادين، ترتد في جانب كبير منها الى تلك الصورة التي تشكلت وتراكت عبر الزمن عن الجسد الأنثوي في الوعي والمخيال الشعبي، فصورة المرأة في الجزائر بشكل عام تشبه صورتها في أي مجتمع آخر، حيث تهيمن الإيديولوجية البطريركية،

وحيث تلعب التنشئة الاجتماعية دورا كبيرا في استمرارية وإعادة إنتاج الممارسات الاجتماعية التمييزية التي تحطّ بكرامة المرأة.

لقد نال موضوع المرأة حظه الوافر في الدراسات حول كيانها وذاتها ودورها، وقد كانت عبر العصور خاضعة للثنائيات والأضداد بين ما هو مقدس ومدنس، جميل وقبيح، مذنب وبريء، ... الخ، مثله نموذج واحد هو " المرأة "، هذه الثنائيات انتقلت عبر أزمنة وأمكنة مختلفة لتفصح عن نظام تصوري مخيالي للمجتمعات الإنسانية قاطبة، لقد ظل تصورنا للآخر "المرأة" خاصة متجذرا في سلوكنا ومتحكما في علاقتنا مع الآخرين، بحيث يمكننا القول بأن الصور التي نحملها في ذاكرتنا عن الأشياء عامة وعن المرأة خاصة لم تعرف تغيرات جذرية، باعتبار أن ثقافة الماضي مازالت تسيطر على الحاضر وتوجهه.

وعليه فان دراسة التعابير اليومية تتيح لنا الكشف عن صورة المرأة في مجتمعنا التبسي الذي يتنظم وفق مبدأ المركزية الذكورية، هذه الصورة التي تنتقل من جيل لآخر عبر فعل التنشئة الاجتماعية، والمفارقة أن المرأة مسؤولة عن تكريس صورتها السلبية باعتبارها فاعلا أساسيا في مجال التنشئة الاجتماعية، فالوضع الدوني للمرأة في الأسرة والمجتمع لا تعبر عنه هذه التعابير اليومية فحسب، وإنما تعمل على تكريسه بفعل التنشئة الاجتماعية.

تستهدف هذه الدراسة إذن البحث في صورة المرأة التي ترسمها التعابير اليومية لها، في دلالاتها وانعكاساتها على وضعيتها من خلال الكشف عن تأثير هذه التعابير اليومية والثقافة الشعبية بشكل عام في المجتمع، ووظيفتها في التنشئة الاجتماعية، لأن هذه التعابير تكشف الخبايا النفسية لكل مجتمع بما فيها المجتمع التبسي.

فكان التساؤل الرئيسي لدراستنا كالتالي: ماهي تمثيلات المجتمع التبسي للجسد الأنثوي من خلال التعابير اليومية؟ وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية جاءت كالتالي:

- ✓ ماهي أنماط الجسد الأنثوي المُصنَّفة في إطار المقدّس والمدنّس حسب المجتمع التبسي؟
- ✓ ماهي مختلف المعاني والدلالات العدوانية والدونية التي تحملها التعابير اليومية نحو المرأة التبسية؟
- ✓ كيف يتأرجح الجسد الأنثوي بين ثنائيتي المقدس والمدنس؟
- ✓ هل تلعب التنشئة الاجتماعية والمستوى الثقافي دورا في رسم صورة المرأة من خلال جسدها؟
- ✓ هل اختلف تناول التعابير اليومية للمرأة باختلاف مكانتها ودورها في المجتمع؟ أم اتسمت كلها بالدونية؟

تحديد أهمية الحث وأهدافه:

قبل الانطلاق في تفاصيل الدراسة حري بنا تعداد أهمية الموضوع وأهدافه والتي تمثلت في:

- ✓ محاولة تسليط الضوء على خطابات وتعابير شفهية موجهة ضد المرأة بالبحث والدراسة.
- ✓ محاولة الكشف عن الصورة التي تتجسد فيها المرأة من خلال هذه التعابير.
- ✓ تعتبر هذه الخطابات والتعابير التي تحمل نظرة سلبية نحو المرأة أحد أشكال التمييز الموجه ضدها.

✓ من الخطوات المنهجية في الأعمال الأكاديمية ألا يخلو البحث من مجموعة أهداف يسعى إلى تحقيقها وكذلك الأمر بالنسبة لدراستنا التي تصبو إلى تحقيق جملة من الأهداف منها محاولة تفكيك بنية المجتمع التبسي وتحليل منطوقه اليومي خاصة أنه مجتمع مازال يتخبط أفراده في ثنائية (الحديث/ والتقليدي) واستنطاقنا لهذا المجتمع اقتصر على مستوى ممارسة الخطابات الشفهية.

✓ الكشف عن ملامح صورة الجسد الأنثوي في المعتقد الشعبي من خلال تجلها في مستوى الخاطب اليومي أو في مستوى الممارسات الثقافية والآليات والطقوس التي تجري على الجسد الأنثوي.

1.مدخل الجسد في الميدان اللغوي والاصطلاحي:

1.1.التعريف اللغوي والاصطلاحي:

*التعريف اللغوي للجسد: تشتق لفظة corps من corpus اللاتينية بمعنى الجسد المكون من جسم ونفس وهو كل جوهر مادي، والجسد في لسان العرب هو: (جسم الإنسان ولا يقال لغيره من الأجسام المتغذية) والجسد: البدن. تقول منه: تجسد كما تقول من الجسم: تجسم وقد يقال للملائكة والجن جسد. والجاسد من كل شيء ما اشتد ويبس. والجسد والجاسد والجسيد: الدم اليابس وقد جسد (منظور، 1990، صفحة 458).

ونلاحظ أن الجسد والبدن والجسم ترد مترادفة ليكون الجسد هو (جماعة البدن) ويكون (بدن الإنسان هو جسده) ونطلق لفظ جسد على كل كيان فيزيائي مادي قابل للإدراك حسا ومتصفا بالامتداد واللانفاذية والكتلة وما اختص بالطول والعرض والعمق واللون والرائحة.

*التعريف الاصطلاحي للجسد:

قال "جان دو فينيو" في إحدى مقولاته: "دراما يموت فيها كل ما هو ساكن ولحظي، دراما تبحث عن الحقيقة في الجسد"، من خلال هذه المقولة نرى أن مفهوم الجسد صعب المنال باعتباره حاملا لمجموعة من العلامات، ولكن إذا ما نظرنا إلى جماليته ودوره في الحياة أي الجسد "وقد لعب المفهوم الجمالي للجسد في الثقافة الأوروبية، منذ اليونان القديمة الدور الأساسي في نشأة الحاجة إلى المسرح واستمرارها عبر العصور التالية" (صالح، 2001، صفحة 11)، ومن خلال هذا يتبادر إلى أذهاننا بان الجسد من حيث أهميته ثقافيا في أوروبا وخاصة في أثينا كان السبب الأول في نشأة المسرح وتطويره ليستمر إلى الأبد لذلك أكد "كامو" camus حول مفهوم الجسد في إحدى مقولاته على أن الجسد حامل للمعرفة"، يبدو مما تقدم أن الجسد مكون يصعب قراءته، ولعلها ستكون عامل اخراج مكبوتات وتجارب قديمة، وانجازات وذكريات مدفونة إلى الوعي" (الربيع، 2008، صفحة 120)، وذلك لما يحمله الجسد من دلالات لذلك فقراءته حتى وان كانت صعبة ستترجم إلى حركات ورقصات تجعل الجسد يُخرج كل ما يجول في داخله من مكبوتات وتجارب كانت مدفونة إلى العيان، فالجسد هنا مازالت تحكمه سلطات عديدة، هذه السلطات الهائلة والمجردة تجسد شيئا واحدا ألا وهو الخوف من الجسد والرغبة اتجاه قدرته، والخوف من انفعالها فيكون انتصارها سقوطا للعقل

وللحقيقة" (الكبسي، 1988، صفحة 107)، ليس هذا فقط فسقوط العقل والحركة أما تلك السلطات التي تحكمت في الجسد في استخدام الخوف والرغبة من قدرات هذا الجسد.

2.1. الجسد في القرآن الكريم:

وردت عبارة "جسد" في القرآن في أربعة مواطن هي:

سورة الأنبياء: الآية الثامنة: " وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ "

سورة ص: الآية الرابعة والثلاثون: " وَأَلْقِينَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ "

سورة الأعراف: الآية الثامنة والأربعون بعد المائة: " وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مُمُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلِيِّهِمْ عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ "

سورة طه: الآية العشرون: " فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجًّا جَسَدًا لَهُ خُورٌ "

وتستوقفنا دلالة الجسد في عدد من التفاسير، قد يكون أبرزها تفسير الطاهر ابن عاشور الذي انطلق فيه من استقراء التراث اللغوي العربي القديم، فرأى في معرض تفسيره الآية الثامنة من سورة النساء أنّ العبارة حاملة لمعنى الجسم الذي لا حياة فيه مرادفًا للجنة مثلما يذهب إلى ذلك الزجاجي وغيره من أئمة اللغة، ويضيف في هذا التفسير أنّ المعنى المقصود في الآية الرابعة والثلاثين لسورة ص للجسد هو جرم غير منبثة فيه الروح وتنتفي عنه صفة البشر التي خاصيتها أكل الطعام (ابن عاشور، 1984، صفحة 19).

ونظف وفقًا لبعض الدارسين (اقبال، 2009، صفحة 26) من الألفاظ القريبة لمعنى لفظ الجسد استعمالاً لعبارتي "الجسم" و"البدن"، فقد ورد لفظ "الجسم" مثلاً في آيتين " وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ "، وكذلك: " وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ "، ونفهم من خلال سياقهما أنّ المعنى المقصود بالجسم هنا هو الهيئة الخارجية أو الشكل الخارجي للإنسان وهو ما يذكره الراغب الأصفهاني بقوله "الجسم ما له طول وعرض ودم" (الأصفهاني، د.ت، صفحة 112).

ويقارب لفظ الجسد في القرآن لفظ البدن فقد ورد في القرآن مرة واحدة في سياق الحديث عن فرعون في سورة يونس: " فَأَلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ " والبدن هنا هو الجسد لكن يقال له البدن لعظم الجثة أما الجسد فيقال باعتبار اللون كما جاء في كتاب مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني.

وتأسيساً على ما سبق يمكن أن نتبين باختصار الفروق الدلالية الطفيفة بين هذه المفردات، فالجسد له صفة الحياة والخصوصية أي الجسم الذي له لون إذ يعبر إخوان الصفا عن ذلك بقولهم " الجسد ذو طعم ولون ورائحة وثقل وخفة وسكون ولين وخشونة وصلابة ورخاوة" (الصفا، د.ت، صفحة 260) أما البدن فهو الجثة العظيمة، في حين أنّ الجسم يشمل جسد الإنسان وغيره معاً، ومن الثابت أنّ تبين الفروق الدقيقة بين العبارات في القرآن يظلّ صعباً لافتقارنا إلى معجم تاريخي لتطور المفردات في العربية من طور نشأتها إلى حدود يومنا هذا.

مفهوم المقدس والمدنس:

*المقدّس لغة:

قال الجوهري " القدّسُ والقدّسُ: اسم ومصدر، والتقدّيس يعني التطهير، وتقديس أي تطهير، والأرض المقدسة

المطهرة.

وقال ابن منظور "التقديس: تنزيل الله عز وجل، ويقال القدوس على وزن فعول من القدس وهو الطهارة، والتقديس البركة، والأرض المقدسة الشام، وبيت المقدس من ذلك أيضا (منظور، 1990، صفحة 310).

من خلال ما سبق ان مادة قَدَسَ تعود الى معنى التنزيه والتطهير والتبريك.

*المقدس اصطلاحا:

*معنى المقدس عند علماء الإسلام:

ميز يوسف شلحود في الثقافة الإسلامية بين القداسة والمقدس، يعتبر هذا الأخير ممايزا للدين، فهو يعتبر الدين موجها نحو القداسة بما هي طهارة، بناء على هذا التمييز اعتبر يوسف شلحود الإسلام قد عقلن المقدس السابق عليه، ومحوره حول الله، مما أفضى الى جعل مجال القداسة مفارقا ومعزولا عن باقي العالم، بينما ظل المقدس في ظل هذا الوضع عبارة عن طاقة غامضة (بن عثمان، 1987، صفحة 23).

ويقترح يوسف شلحود تعريفا مؤقتا للمقدس مفاده ان المقدس في المنظار الأرواحي هو هذه القوة الخفية واللا شخصية الخيرة والرهيبية التي يعتقد بأنها وراء كل سلطان، كل سعادة، كما يعتقد بأنها وراء كل شقاء، وهو فوق ذلك موقف تكون فيه الكائنات والأشياء مستبعدة من العالم الدنيوي المندس (بن عثمان، 1987، صفحة 27).

وعرف عبد الله براز التقديس بقوله: "هو أحد جانبي تنزيها عن العيوب والنقائص، فهو من الجانب الآخر وصف بالجمال والكمال، هو تعظيم القيم الكبيرة والمثل العليا، فمظهره في الناحية السلبية عدم انتهاك الحرمات، وفي الناحية الإيجابية الإقبال على الفضائل اغترافا من معينها وتدوقا لجمالها وتمثلا لجوهرها (حاج محمد، 2003، صفحة 65).

*معنى المقدس عند بعض المفكرين الغربيين:

يحدد ايميل دوركايم المقدس بأنه ما يتعارض مع المندس، ونفس التعريف الدوركايمي عند أدوما H.Dumas انه ما يتعارض مع المندس وبذلك يتم التعريف بالتعارض مع المندس (حبيب، 1998، صفحة 41) يقول روجيه كايو: "الصفة الوحيدة التي يمكن إثباتها للمقدس بشكل عام متضمنة في تعريف هذه اللفظة بالذات ألا وهي تعارضه مع الدنيوي (كايو، 2010، صفحة 31).

سلك رينيه جيرارا في تحديد المقدس مسلكا لم يعده أسلافه من قبل، فقد حصر المقدس في العنف أي جعله مرادفا له فيقول: "...قلنا العنف والمقدس، لكن بإمكاننا أيضا ان نقول: العنف أو المقدس لان لعبة المقدس والعنف شيء واحد" (جيرار، 2009، صفحة 435).

*المقدس والمندس عند إلياد ميرسيا:

إن نشأة المقدس والمندس عند إلياد أتت من خلال عوامل ثلاثة هي: الدين القديم والإنسان البدائي، والنماذج البدائية، والإنسان المتدين.

يعرف إلياد ميرسيا (مرسيليا، 1988، صفحة 142). من ناحية أن المقدس كان في عقلية البدائي هو الشيء الحقيقي بامتياز، لأن المقدس وحده هو الكائن بإطلاق الفاعل بصورة مؤثرة، وخالق الأشياء الذي يهبها الديمومة، ما يجعله يرتبط من ثم بأفكار من قبيل الكينونة والمعنى والحقيقة، ويعتقد من ناحية أخرى ان المندس يرتبط بالعالم

الدينوي، فالمسلك البدائي أو المتدين يحكمه إيمان بحقيقة كونية ومطلقة تتعارض مع هذا العالم الذي لا يشكل عالما بالمعنى الحقيقي للكلمة، انه اللا حقيقي بامتياز اللا خلق، اللا وجود، أي العدم.

*نقد مفهوم المقدس والمدنس عند إلياد ميرسيا:

واجه هذا النوع من الدراسة انتقادا من مؤرخي الأديان، وشمل هذا الانتقاد مفاهيم إلياد ومنهجه، واتجاهه ورؤوا في انتقادهم ان منهج إلياد لم يكن علميا أو تجريبييا، ولا يمكن ان يكون مثبتا بدليل قوي، فنظريته لا تقوم على الاستنتاج الاستقرائي، وهي بشكل أساسي استنباطية منطلقة من التزامه بفرضيات ميتافيزيقية (مرسيليا، 1988، صفحة 148).

مفهوم اللغة الدارجة أو العامية:

اللغة العامية هي اللهجة الدارجة غير الأدبية التي يتكلمها الشعب في تعاملاته اليومية وتقابلها اللغة الفصحى. نلاحظ أن هذا التعريف قد أوضح متغيرين هامين فهو عرفها من حيث وظيقتها، ومن حيث اختلافها عن الفصحى، كما تعرف على أنها اللغة المتداولة بين الناس وهي بخلاف اللغة الفصحى المستخدمة في الكتابة والأحاديث الرسمية والعلمية (الجوهري، 2007، صفحة 11) وتعرف أيضا على أنها لغة المعاملات اليومية في السوق، لغة التخاطب غير الرسمي، اللغة المستخدمة في البيت، اللغة التي يتخاطب بها صديقان حميمان، وهي لغة تستخدم الجمل القصيرة والكلمات الشائعة والتراكيب السهلة، واللغة المحكية هي ما يشار إليها في الثقافة العربية باللغة "الدارجة أو العامية"، وقد ينعها بعضهم "باللغة العامية".

هي لغة تمتاز بالسلاسة والبساطة والوضوح والإيجاء والدلالة، الى جانب ما تحمله من أساليب تقريرية وهتافات خطابية، وتتكون من مفردات المعجم اللغوي الذي يتفاهم به الناس، فهي لغة تحمل كل هموم الإنسان اليومية والبسيطة" (الشيخ، 2005، صفحة 125) فهذه اللغة مهما تعددت تسمياتها فهي تختلف في بنيتها عن بنية اللغة النموذجية، وبخاصة في الأداء النطقي الشفهي، ولأهمية هذه الخاصية النطقية سميت باللغة المحكية، بل إن بعضهم يرى أنها اللغة الموظفة عادة في الحديث العام الجاري بين الناس في حياتهم اليومية، وفي اتصالهم ببعضهم على المستوى الجماهيري.

وسميت لغة دارجة لان الناس درجوا على توظيفها في مجتمعهم واعتادوا على استعمالها دون غيرها في غالب الأحيان، وهي "عامية" لأنها أسلوب العوام لا الخواص، أما إنها "اللغة العامة" في رأي بعضهم فالأنها الأكثر توظيفاً وانتشاراً، لأنها تغطي المجتمع في عمومه.

2. سلعة الجسد الأنثوي:

نظرت بعض الدراسات إلى جسم المرأة كسلعة، وكأجزاء تباع وتشتري (عبد الباقي، 1995، صفحة 36)، والى ظواهره الفيزيقية كأشكال من الإنتاج وإعادة الإنتاج. وهي دراسات أجراها الغرب، وتكاد تخلو منها المكتبة العربية ربما لارتباط هذا الموضوع بمجالات الفكر والتصوير، وإدراك صورة الذات بينما ننشغل نحن بقضايا أخرى نراها أكثر أهمية، أو ربما لسيادة النظرة المادية في الغرب، وتشبيء غير الماديات في ظل النظم الرأسمالية، بينما لازالت تحكمنا نحن قيم ومعايير مختلفة، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة "جيتا" "Gita" التي تناولت فيها جسم المرأة كسلعة يمكن ان

تباع وتشتري، ويتم استخدامها في السينما، وفي الدعاية التلفزيونية لتسويق السلع الاستهلاكية والكمالية بدءاً من مساحيق التجميل الى الملابس بأنواعها والسيارات وغيرها، وهي كلها شواهد تدعم تشييء أو تسليع المرأة كما تدعم النظرة إليها كمخلوق جنسي (عبد الباقي، 1995، صفحة 38).

وفي إطار النظرة للجسد كألة مكونة من أجزاء منفصلة أو منعزلة يمكن أن تباع أو تشتري، وإلى الظواهر الفيزيقية المرتبطة بجسم المرأة في ضوء قضايا الإنتاج وإعادة الإنتاج قدمت "ايملي مارتين" تحليلاً ثقافياً لإعادة الإنتاج والعزلة التي يعاني منها الإنسان في الحياة المعاصرة، في ظل النظام الرأسمالي، وهي أفكار مستوحاة من النظرية الماركسية أرادت الباحثة أن ترى أبعادها من وجهة نظر المرأة في أوضاع سوسيو اقتصادية مختلفة. وفي موضوعات ترتبط بتصورات الحياة عامة، وبعض الأفكار العلمية عن الجسد الأنثوي خاصة، فاهتمت بعلاج الإنسان كألة مكونة من أجزاء يمكن أن تنقل وتباع سواء من إنسان ميت أو حي، وبالتالي يمكن تتبع رؤى من نقل اليه العضو البشري ممن أخذ منه – ان كان حياً – وهي كلها عمليات تعد نماذج لإعادة إنتاج الجسم البشري، الذي أصبحت أعضاؤه سلعا تطلب وتباع وتشتري، كما قدمت الدراسة تحليلاً ماركسيا لبعض الظواهر الفيزيقية والبيولوجية للجسد الأنثوي وهي الدورة الشهرية، وعملية الوضع، وانقطاع الطمث، فرأت رحم المرأة كالآلة والطبيب كرئيس العمل، بينما الطفل هو الإنتاج، والدورة الشهرية وانقطاع الطمث هما أشكال من الفشل في الإنتاج وإعادة الإنتاج.

وقد دعمت سوزان تيريل Terrill (عبد الباقي، 1995، صفحة 39) هذا الموضوع من خلال فيلمها عن التكيف مع أسطورة الدورة الشهرية، وما يحيط بها من محرمات، وخرافات عن المرأة من أعمار وخلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة. ودارت أحداث فيلم آخر حول خبرات المرأة في سن انقطاع الطمث، والنظر لأعراض تلك المرحلة ليس باعتبارها مرض، وإنما بداية مرحلة جديدة قد تزداد فيها قدرات المرأة نضجاً كقدرتها على اتخاذ القرار، والإنتاج على سبيل المثال

2. جسد المرأة المقموع اجتماعياً:

تختلف نظره المجتمعات للمرأة وفق الثقافات التي نشأت عليها تلك المجتمعات، فمنذ القديم كان هناك جدل واسع حول المرأة ومكانتها وجسدها في المجتمع فلم يكن ينظر لها على أنها متساوية في كل شيء مع الرجل، بل فرضت دونيه المرأة بسبب طبيعتها البيولوجية وقوتها البدنية التي غالباً ما تكون أضعف من قوه الرجل وعلى هذا الأساس بنت المجتمعات لها أساليب خاصة في التعامل مع المرأة وربما جعلتها تحتل المرتبة الثانية بعد الرجل الذي وضعت له الصدارة في كل شيء.

إلا أن الوضع لم يبقى على هذه الشاكلة، فبعد ظهور الأديان في العالم والتي اشتملت في كثير منها على عرض صورته المرأة، والكلام عن موقعها في المجتمع ومكانتها ودرجه مساواتها مع الرجل مع تحسين النظرة لها دون النظر لها نظره تنقص من كيانها كإنسان ومن ذلك بدأت الحياة تتغير وفقاً لتغيير النظرة للمرأة وإعادة النظر في موقعها وأدوارها، فبعد أن كانت لا تمثل إلا شيئاً ثانوياً في الحياة، تم التركيز بشكل كبير على أهمية المرأة، ليس لإدامة الحياة فقط والمحافظة عليها من أن لا تنقرض من خلال رفق المجتمع بأفراده اللازمين له، وإنما تساهم به المرأة في إدامة وبناء المجتمع، حالها في ذلك حال الرجل.

إلا أن ذلك لا يعني أن قهر المرأة وقمعها قد انتهى بعد انتهاء عصور الظلم والحيث بمجيء الأدبان السماوية فما زالت هناك مجتمعات الحفل أن تحيط المرأة بهالة من الممنوعات التي لا يتسق معها الدين الذي تتبعه تلك المجتمعات، وعدها بمنزلة أدنى من الرجل لذلك ينبغي عليها توقع واكتساب كل هذه الأدوار التي يفرضها عليها المجتمع، للحيلولة دون الخروج مع مبتغيات المجتمع وثقافته التي نمط حياته على أساسها.

ومن ذلك برزت الصور الحقيقية التي تظهر اضطهاد المرأة، واحتكار جسدها لأغراض حياته تروم المنفعة الذاتية فقط. وأخذت حالات التعرض لحالات التعرض لحرمة كيان المرأة بالسوء تنتشر بشكل كبير مع تدني نظره احترام الآخر المختلف جنسيا، والذي له دورا كبيرا في استمرارية الحياة وبقائها.

فمن وأد الجنس الأنثوي في عصور ما قبل الإسلام والجاهلية، الى وأدها بطرق متعددة من خلال تضيق حريتها، والانتقاص الدائم منها وزجها في كل ما يشير الى النقص والرديلة، وغيرها من الوضعيات التي همشت المرأة في كثير من المجتمعات.

ولعل جسد المرأة قد اخذ نصيبه الواسع من هذا التمييز الذي يجعل المرأة قاب قوسين أو أدنى من الحصول على الحريات المفروضة، فهذا الجسد قد اختلفت النظرة إليه من ثقافة لأخرى، وتنوعت الآراء حوله، وكيفية الحفاظ عليه، أو ماذا يمكن أن يعد ككيان يختلف عن الرجل.

لقد بات جسد المرأة يستثمر بقوة في مجالات الموضة والإشهار والإعلانات والملابس والإكسسوارات، و معاهد التغذية والتجميل والنحافة وغيرها من الأمور الأخرى ففي كثير من الموارد والحالات استخدم جسم المرأة للتعبير من مقصد معين وذلك القصد دائما ما يكون هو تحقيق المكاسب الشخصية على حساب المتاجرة بجسد المرأة، وإظهارها بشكل لا يتلاءم مع كثير من الأعراف والقوانين الاجتماعية ولما كان ذلك الهدف منه هو الحصول على الأرباح الطائلة من خلال استخدام جسد المرأة، إلا أنه في الجانب الآخر قد مثل قمعا اجتماعيا لجسد المرأة، فبدلا من أن يسان هذا جسد وتكون له من منزلته الخاص به، أصبح مروجاً به للحصول على منافع وأموال كثيرة، أي انه استخدم كوسيلة لتحقيق غاياتهم الربحية دون الإحساس بهذا الكلام الذي يستحق الاحترام أكثر (بورديو، 2009، صفحة 112).

كما أن التركيبة البيولوجية لجسد المرأة حتمت عليها الالتزام بأعراف وعادات وقوانين اجتماعية، ولا يمكن لها الخروج عنها، إذ أنها بتركيبتها تخالف الرجل في تركيبته ببعض الأعضاء وعلى هذا الأساس قد بنت كثير من المجتمعات وبطريقه جاهلة تصورات عن عدم أهلية جسد المرأة، وانتقاصه بالقياس الى جسد الرجل، الأمر الذي يجعل جسد المرأة مقموماً أكثر من ناحية حدود حركه ذلك الجسد وتصرفاته وتفاعله وعلاقاته، ومدى تواجده في الوسط الإنساني.

فالهيمنة الذكورية التي تنظر الى المرأة نظره خاصة. وذات اعتبارات معينة ورمزيه، جعلت منها في حاله دائمة من عدم الأمان الجسدي والتبعية الرمزية وذلك واضح في امتهان جسد المرأة، وجعله في المرتبة الثانية بعد الرجل، الأمر الذي جعل المرأة كيانا ذا جسد أضعف وأقل قابليه واقل مطاوله وتحمل من الرجل، لذا لا توكل لها كثير من الأمور وتترك للرجل، ليس فقط لعدم قابليه المرأة على القيام بها مثلا، وإنما لقمع المرأة المستمر في الحياة.

وكذلك تبرز المقارنة بين الذكورة والأنوثة في أشكال استخدام الجسد، فالرجل له الصدارة دائما في المشي مستقيما رافعا رأسه، والمرأة تفرض عليها الحشمة أن تمشى منخفضة الرأس وغيرها من الأمور. وكثير من المجتمعات تعد جسد المرأة حرمة لا يجب تدنيسها. وقد كانت هناك تصورات بحرمة الجسد الأنثوي، إلا أن ذلك لا يتطابق مع التقدير والمنزلة التي تحصل عليها المرأة، فالحرمة قد تأتي لأن الإشارة إلى جسد المرأة يعد عيبا، وليس مثلا لسموه ومكانته في الحياة، وكأنما المرأة بجسدها مروضه على الحياة، ولا تريد تلك المجتمعات بثقافتها حتى الكلام أو التفاخر به، وإنما يستهجن الكلام عنها في كثير من أعرف المجتمعات، لعددها هي عيبا بذاته، ولا يمكن إقران المجتمع بذلك العيب (بورديو، 2009، صفحة 113).

فكثير من الأعرف حتمت على المجتمعات ان تتعامل مع جسد المرأة على انه مجرد وعاء للإنجاب لذلك لا تعترف بهذا الكيان بان له حقوقا ومساواة مع الفرد الآخر، ألا وهو ذكر أو الرجل، لذلك كثيرا منذ ان هناك أفرادا يعاملون المرأة وكأنها شر لا بد منه. ومن صور النظرة القاصرة لها ان كل كلامها أو صوتها غير مسموع عندهم، وإن مشت مع الرجل فيجب ان تتأخر القافلة لان الرجل حسب اعتقادهم أفضل نوع منها، وليس لها الحق في ان تتصرف وفق الشرع الديني، وإنما وفق العرف العشائري الاجتماعي في كثير من الأمور التي تخصها (المعادي، 2004، صفحة 98).

فاليوم في مجتمعاتنا توجد سلوكيات وأفعال او رياضات يمارسها الذكور، لكنها لا تتلاءم مع جسد الإناث، ليس فقط من الناحية البدنية وقوه العضلات، بل حتى من الناحية العرفية والشرعية التي تمنع جسد الأنثى من القيام بذلك، إذ تمتلك المرأة قدره على ممارسه بعض الأفعال ولا يحرمها الشرع، الا ان القمع الاجتماعي المتأني من الأعرف المنغلقة والتقاليد الباليه، هي ما منع المرأة من الظهور والمساهمة في الحياة حالها بذلك حال الرجل.

ومن صور جسد المرأة اجتماعيا ما تتعرض له من حاله اغتصاب يراد منها إشباع الغرائز، بعد الجسد الأنثوي وسيله لذلك، دون اعتبار لذات المرأة نفسها ومشاعرها، إذ شهدت المجتمعات وعلى اختلاف في مراحلها العمرية حالات كثيرة لاغتصاب كيان المرأة بالتعدي على جسدها، امتهانها لها لحرمتها في العيش بأمان في الحياة. وتختلف هذه الحالات من مجتمع لآخر بحسب النظرة المنطوية عليها للمرأة، وبحسب قوه الالتزام الديني والعرفي في تلك المجتمعات. ويمثل اغتصاب المرأة بعد أن يكون انتهاكا للعرف والقانون، انتهاكا لحرمة المرأة والتجاوز على كيانها والانتقاص منها، وباعتبارها الجنس الذي يباح التعدي عليه وفق تصوراتهم.

ومن صور قمع الجسد الأنثوي الأخرى ما تتعرض له المرأة بجسدها وكيانها من عنف بشتى صوره، فذلك العنف الجسدي الذي يستبيح جسد المرأة، ويجعله عرضه للضرب من قبل الآخرين سواء الزوج أو إنسان آخر، الأمر الذي يحمل المرأة تبعات نفسيه وصوره واضحه، منها ما يظهر على جسدها نتيجة العنف الممارس تجاهها، ومنه ما يندرج ويصبح أزمات نفسية تظل المرأة تعاني منها.

وتختلف صور العنف الجسدي الذي تتعرض له المرأة من ثقافة لأخرى، وبحسب طريقه العيش مع المرأة والتعامل معها، هذا فضلا عما يعنف المرأة من عنف لفظي وجنسي واقتصادي، والذي من المؤكد أيضا يلحق الأذى

بصوره جسد المرأة ويخلق لديها عده أنواع من الأزمات النفسية، التي قد تفتح المجال أمام التعرض عده أمراض أخرى (المعادي، 2004، صفحة 99).

3. قمع الجسد بالقتل والتشويه والانتحار:

ولما كان للفرد عده سلطات يمارسها على جسده، فله أيضا القدرة على فرض سلطته وسيطرته على أجساد الآخرين في كثير من الأحيان، فمن باب السلطة الفرد على جسده قد يعرضه لشقى أنواع الأضرار التي تؤذي الجسد بتهور منه، او لتحقيق غاية في ذاته. وبالمقابل قد يستخدم الفرد سلطاته ضد الآخرين فيعرض الأخر مثلا لضرر معين يلحق جسده. مثلا يقتل شخص آخر، وذلك الفعل بصورته الخارجية هو تصفيه الجسد وموت الروح، وبالتالي قمع الجسد والقضاء على حياة ذلك الشخص.

ولعل من صور قمع الجسد الأخرى ما يتعرض له الإنسان بجسده من تشويه وتعذيب، إذ تستخدم كثير من المجتمعات عده أنواع لإخضاع الأجساد بالتعذيب او التشويه. وعلى أساس ذلك تنتهك حرمة ذلك الجسد والمقصود منه هو مالك الجسد ذاته، إذ أن تصفية الجسد تلحق الأذى بروح الإنسان، التي لا يعد لها وجود في الحياة بعد ذلك. أيضا لا يمكن ان تختلف صور الانتحار عن سابقتها من خلال أنها تعرض الجسد الإنساني للانهزام وتقمعه اجتماعيا، وما ذلك إلا دليل على أن الإنسان يعد جسده ملوكا بشكل يمنحه الحرية، حتى في تصفيته والقضاء على حياته، وبالتالي تجريد وجوده من الحياة (العدواني، 2009، صفحة 97).

من ذلك كله يمكن القول أن من الجسد الإنساني مع رحله حياته الانسانيه التي طالت ام قصرت، ستهزمه عده حوادث منها المرض الذي قد شفي منه، أو الانتكاسات أو الأزمات وما ينحته الزمن عليه، لكنه يتعرض لهزيمه الكبرى وهي الأخيرة والشديدة له، وهي الموت الذي ينفذ ذلك الجسد ويذوبه من أصل الوجود في الحياة، وكل ذلك معناه ان سيره حياه الجسد تبدأ بخضوعها لعهده سلطات، التي تبني الجسد وتقمعه في أحيان أخرى، فضلا عن سلطات المجتمع التي لطلما تضع الجسد على الطريق الممنهج، الذي يروم المجتمع السير فيه، لكنها في الجانب الآخر تقمع الجسد الإنساني ولا تتركه للخروج او الحياد عنها، لان ذلك يعرض الجسد للعقاب والازدراء اجتماعيا وبذلك فان الجسد الإنساني معرض وبشكل دائم لكل ما يقمعه وهزيمه، سواء أكان المرض الذي ربما يهزيمه نهائيا بالقضاء عليه او يشفى منه، ام الموت الذي يعد الهازم الأقوى والأعنف، والصدمة الكبرى التي تفوض وجود الإنسان في الحياة، وتقطع دابر كل أدواره ومكاناته وسلوكياته التي كان يعيش فيها ولأجلها في المجتمع (العدواني، 2009، صفحة 98).

وعليه فما جسد الإنسان إلا عبارة عن رواسب المجتمع بصورته التي يظهر بها، إذ إن الإنسان قد تجسد في جسده بحوادثه وأزماته وأمراضه وتطوراته وتنظيماته ولا يظهر الجسد إلا انعكاسا لما مر به الإنسان خلال مراحل حياته العمرية، ومع ذلك كله يخرج الجسد على أنه ذلك الكيان الذي ليس له سلطه الدفاع حتى عن نفسه تجاه سلطات الفرد ذاته، وسلطات المجتمع والمرض والموت، وإنما يبقى ذلك الكيان الصامت أو الأصم الذي ينتظر الاهتمام به بشكل يعوض عليه كل معاناته في القمع والتعرض للهزيمة.

4. التنشئة الاجتماعية للجنسين:

1.4. التنشئة الاجتماعية الخاصة بالذكر:

يختلف نموذج التنشئة الاجتماعية المخصص للذكور في الأسرة الجزائرية التقليدية خاصة، عن نموذج التنشئة الاجتماعية المخصص للإناث، ويتم تطبيع شخصية الولد الذكر على أساس الأدوار المتوقع أن يقوم بها في الأسرة والمجتمع عندما يصبح راشداً، فدوره كرجل يقوم على قاعدة الاعتماد على الذات والاتزان والصلابة والسيطرة، ويعتبر الزوج /الولد المعيل الأساسي للأسرة وينتظر منه ان يؤمن احتياجاتها.

ويقترن إنجاب الطفل الذكر بالترحيب والفرح والسرور داخل الأسرة لأنه في نظر أبويه سيكون في المستقبل تأميناً لهما على العجز والكبر، وسوف يرث رأسمال الأسرة المادي والرمزي المتمثل خاصة في اسم العائلة. ويتميز تنميط سلوك الطفل في مرحلة حياته المبكرة بالتساهل والتراخي فتلبى جميع رغباته، ولا تمثل الأم بالنسبة لابنها الصغير العالم الأول الذي يتعرف الوليد عليه ومصدر الدفء والحنان والرعاية فحسب، بل تعتبر أيضاً مدرسته الأولى التي يتعلم منها قواعد السلوك الاجتماعي.

وعندما تكلف الأسرة أطفالها ببعض المهام المنزلية، فإنها تسند للذكر القيام بأعمال مثل شراء بعض الحاجيات من الدكاكين أو رمي النفايات أو مساعدة أبيه في بعض أعمال الإصلاح داخل المنزل... الخ، ومثل هذه الأعمال ترسخ في ذهنه صورة الرجل أو الأب (السباعي، 2001، صفحة 190).

وتميل الأسرة عادة إلى أن تغرس في نفسية الذكر، أن مكانته أفضل من مكانة أخته وان الحريات المخولة له أكبر بكثير من تلك المخولة لها " بل يروض على أن يسيطر على كل ما هو أنثوي داخل ذاته وخارجها" كما تقول فاطمة المرينسي فيبدأ بمراقبة تصرفاتها خارج المنزل، ويفرض عليها عقابه إذا انحرفت بسلوكها عن المعايير والحدود المرسومة لها.

غير أنه هناك عاملاً مهماً في تفسخ شخصية الطفل وعدم استقرارها وازدواجيتها أيضاً، فمن جهة يدرّب على الخشونة والسيطرة والمنافسة والاستقلال بتفكيره وسلوكه عن الآخرين، ومن جهة أخرى تغرس في نفسيته الطاعة والتبعية والخضوع لمن هم أكبر منه سناً.

2.4. الاجتماعية الخاصة بالأنثى:

إن أبرز ما يميز التكوين التربوي الاجتماعي للأنثى داخل الأسرة الجزائرية هو الحرص على تدريبها على القيام بالأشغال المنزلية وإتقانها والتأكيد على قيمة العفة والشرف وأخيراً التبعية والخضوع لجنس الذكر.

ففي سن مبكرة تبدأ البنات بالتدريب على القيام بالأعمال المنزلية كتنظيف البيت وترتيبه من غسيل الأواني والملابس وتحضير القهوة والشاي وطهي الطعام فإذا أنست الأم من ابنتها أنها حدقت هذه الأعمال بعد التلقين الطويل، تنتقل بعدها مباشرة إلى إشراكها في تسيير ميزانية الأسرة، فتعلمها أساليب الترتيب المنزلي والاقتصاد والتقشف، خاصة إذا كانت الموارد المالية شحيحة (السباعي، 2001، صفحة 192).

وتلقن الابنة أيضا قواعد السلوك والآداب المرتبطة بالحشمة والشرف، إذ يجب أن يتسم حديثها بالحياء والعفاف، فلا يعلو صوتها ولا تتلفظ باللفظ البذيء أو الخادش للحياء وان تجلس الابنة بطريقة محتشمة لا تظهر العورة أو مفاتن الجسد وان تحرص على ارتداء الملابس المحتشمة.

وما أن تصل البنت مرحلة البلوغ وتظهر عليها علامات النضج الجنسي (الأولية والثانوية)، حتى تشدد عليها الرقابة وتحاط علاقة الفتاة بالجنس الآخر بعدد من الموانع القوية، حتى أن بعض الأسر تتماهى إلى حد منعها من الحديث مع أي شاب غريب، وإذا سمح بالاختلاط فلا بد أن يكون في حضرة الكبار.

في هذه الأثناء يصبح تزويج البنت الهاجس الذي يسيطر على تفكير الأم، فتبدأ بذكر محاسنها في الأماكن التي تتجمع فيها النساء خاصة في الحمام أو المناسبات كالأعراس والولائم الأخرى فنعلن بذلك لنظيراتها بأن لها ابنة تستطيع القيام بالأشغال المنزلية والنهوض بالأعباء الزوجية.

كما تحرص الأم على إسداء النصائح والتوجيهات لابنتها قبل انتقالها إلى بيت زوجها فتعلمها كيف تحافظ دائما على علاقات حميدة بزوجه (اسماعيل، 2015، صفحة 69).

وهكذا وبالنظر إلى طبيعة التكوين التربوي الاجتماعي للذكر والأنثى في الأسرة الجزائرية، يتبين أن التنشئة الاجتماعية التقليدية تسير وفق نموذج اجتماعي محدد مسبقا، يستمد مضامينه وأساليبه وطرائقه ومشروعياته من العادات والتقاليد والمعتقدات الشعبية والدينية.

5.آليات التنشئة السيكو اجتماعية للجسد الأنثوي:

تبدأ التنشئة السيكو اجتماعية للفتاة من الجسد، لذلك نجدها تتغير بتغير معالمه ووظائفه ومختلف المراحل التي يمر بها، وترجع مسؤولية تنشئة الفتاة وتلقينها كيفية قراءة رموز جسدها وتكييفها والتكيف معها من اختصاص الأم، هذه الأخيرة تعلم ابنتها كيفية التأقلم مع مجتمع تسيطر فيه نظرة الآخر، من خلال تلقينها كيفية "زرع" المظهر الخارجي وكيفية استثماره، حيث تتمثل عملية "الزرع" كما تغرس فيها جسامة مسؤولية امتلاكها لجسدها لما يمكن أن يحدثه هذا الأخير من أخطار، والمساس بعرض وشرف العائلة، وهنا تستنتج كل أنثى أن لها جسدا وأن هذا الأخير ليس ملكا لها، وتدرك أن أساس انضباطها الفيزيولوجي هو أساس استقرار الجماعة وانسجامها إذ يمثل كل مؤشر دال على دينامية الأنثى وفعاليتها التي غالبا ما تستقيها من خليط من الخرافات وحكايات الأسر المحاطة بالتقاليد، وبناء على ذلك تنشأ الفتاة جاهلة لجسدها (السباعي، 2001، صفحة 195)، لكونها لم تهيأ بكيفية سليمة عبر التنشئة والقيم الاجتماعية لتعيش جنسها، فلقد نشأت على الخوف من كل ما هو جنسي، لذلك يتعين عليها أن تخفي جنسها، وأن اللذة من حق الرجل فقط هذا الأخير لا يرى في المرأة سوى شيء جنسي ووعاء للإنجاب، ولا تتم العناية بالجنس الأنثوي ورغبته إلا من خلال التعامل مع الجسد كراسمال، وبالنظر إلى طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الجزائري الذي يتميز بحشر البنات منذ سن البلوغ في عالم النساء فان كل المعلومات التي تخزنها الفتاة حول جسدها والرغبة الجنسية الأنثوية بصفة عامة تستقيها من عالم النساء، فالمجتمع الجزائري ينظر إلى المرأة على أنها يجب أن تتميز بالعفة والشرف والأخلاق وهي المسئولة عن شرف العائلة، كما يتميز المجتمع الجزائري بتنشئة اجتماعية خاصة قائمة على الشرف بين الذكر والأنثى حيث تتم تربية الذكر وفق أسس خاصة مستقلة عن تلك التي تغرس في ذهن الأنثى والحذر فيما

يتعلق بالتربية الجنسية، حيث مازال خاضعا للأفكار والمعتقدات التقليدية ويتميز بطابع متشدد ويترجم ذلك في منع أي كلام أو استفسار عن الجنس ترى في ذلك مجالا للتحريم والنهي ومجالا للعقاب وبمجرد تعبير عن الأفكار وسائر الاعتقادات والتقاليد حول التربية وهذا ما جعل معظم الفتيات يتعرض للاغتصاب ويرجع ذلك إلى الإهمال (السباعي، 2001، صفحة 195).

6. التفريق بين الجنسين في الأسرة الجزائرية:

تقوم التربية الأسرية في الأسرة الجزائرية على التفريق بين الجنسين فالذكر يبقى أحسن مكانة من المرأة لأنه يمثل القوة والحامل لاسمها والمرأة تشكل قوة خطرة يجب ردها فحسب "نفيسة زردومي" أن التفريق بين الجنسين يقوم على أنه لا يجب على المرأة أن تخرج إلى الشارع لوحدها ولا أن تكلم غريبا ولا أن تنزع الستار عن وجهها ولا أن يراها رجل غريب أو أن تظهر عارية اليدين أو أن تزين أمام رجل في حين أن الرجل يمنع أن يسلم على المرأة أو أن يكلمها أو أن يلح لها بحبه (بركات، 1986، صفحة 29).

وهكذا فالأنثى في الأسرة الجزائرية تفرض عليها قيود كبيرة وفروقا أكبر بينها وبين الذكر بدءاً من منعها من الخروج إلى الشارع "فبقاء المرأة في الداخل مدعم ومحكوم بعنف من الرجال الذين مكانهم في الخارج... وهدفهم هو الحفاظ على الانسجام الذي يضمن حياة المجموعتين " هي تبقى في البيت لضعفها النفسي والجسدي ولسهولة انقيادها وانصياعها فلذلك فهي تشكل خطرا فجسما يعتبر عيبا Tabou.

كما تتعلم الأنثى كيف تطيع وترضخ لرغبات أخيها حتى ولو كان اصغر منها فهو الرجل ويعلم هو كذلك انه توجب طاعته " يتعلم الصبي بسرعة جعل أخواته تحت تصرفه وتضمن له أمه ذلك فكل رغباته مجابة"، كما تتعلم منذ صغرها القيام بالإعمال المنزلية وتتعلم المحافظة على جسدها وخاصة على شرفها فلا يجب ان تحدث أحدا غير إخوتها وتتحمل الأم مسؤولية تربية الأنثى " فتقوم الأم بتعليم ابنتها الانصياع والخضوع مجبرة وقهر شخصيتها و كسر كل يقضة للتححرر" كما تعمل على تعليمها بأنها في خطر كلما كبرت في السن وأنها أيضا تمثل خطرا (بركات، 1986، صفحة 33).

وبهذه الطريقة تجعل الأم الأنثى ابنتها على قبول وضعها الذي تعيشه إلى أن يحين موعد زواجها أين تتغير وضعيتها والى أن يحين ذلك الموعد تصبح الأنثى تحت مراقبة صارمة خاصة بعد ظهور الحيض لديها الذي في الغالب لا تكون تعرف عنه شيئا والذي تعيشه بكثير من الخوف أو الهلع الناتج عن اعتقادها بأنها فقدت عذريتها وغالبا ما تتجه إلى إحدى صديقاتها أو جاراتها لتصحيح معلوماتها والاطمئنان على سلامتها ومنذ هذه اللحظة يبدأ التحذير المتكرر وبكل الأشكال تحذير الأنثى من أن يقترب منها أي رجل دون تحديد لهذا الاقتراب ونوعه فتتعلم أن تحف نفسها من اجل رجل هو زوجها والذي يعتبر العذرية حق من حقوقه فالعذرية وضعت تحت مراقبة اجتماعية صارمة.

ولأنها تحذر من كل شيء له علاقة بالجنس فهي تنشأ على ذلك إلى غاية زواجها وتبقى متأثرة به وفي الغالب زواجها هذا تبقى الوحيدة التي يكون من يعلم فغالبا ما ينسى أن يؤخذ برأيها في الموضوع وفي هذه اللحظة تتكفل إحدى قريباتها العممة أو الخالة أو الأخت الكبرى بإخبارها عن كل ما كان ممنوعا عنها طوال حياتها وتبدأ بإخبارها عن العلاقة الجنسية وكيف تحدث "ولكن هناك درس واحد وأساسي يغطي لها من طرف المحيطات بها وهو عدم الفاعلية أي عدم

المشاركة الإيجابية في العملية الجنسية "passivite" إذ ليس من اللائق أن تحس المرأة بأي إحساس وهكذا تعود وتكرر سيطرة الرجل على المرأة وبفضل المرأة نفسها المرأة يجب عليها الخضوع " فكل عل منها يؤدي إلى علاقة مع زوجها يعتبر غير لائق مثل هذا السلوك لا تقوم بها لا البغايا أو الزانيات".

ولا يتحقق نقاء المرأة وطهارتها إلا بعد فض البكارة التي هي موضوع امتحان أمام الجماعة وهكذا نجد المرأة تعيش تناقضا اجتماعيا فهي يجب أن تكون عفيفة طاهرة لا تحس ولا تشعر بالجنس ولكن يجب عليها أن تكون مطيعة لزوجها وترضيه، فجسدها عورة، يجب إخفاؤه بمقاييس الأخلاق ومباح بمقاييس الزواج.

وهذا وإن كان المجتمع والأسرة لا يفرضان مراقبة صارمة على جنس الرجل وحياته الجنسية كما يفرضها على المرأة، لكنه مع ذلك يجد كل الضغوطات موجبة نحوه ليلة زفافه، من حيث أنه مطالب بإثبات رجولته أمام الجميع. هذا ما تحاول التربية الأسرية أن تجعل عليه أفرادها في الأسرة الجزائرية من حيث أن الجنس شيء خاص بالكبار، والذين هم مقبلون على الزواج دون غيرهم. ومع حدوث تغيرات اجتماعية في المجتمع الجزائري وخاصة من حيث مجال الاتصالات فيما بين الأفراد واتساع دائرتها وبعد خروج المرأة للدراسة ثم العمل، وبعد ظهور وسائل الإعلام التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في نقل المعلومات، وأيضا على إعطاء نوع من الثقافة الجنسية، يمكننا أن نتساءل عن مدى نجاح هذه التربية الأسرية التقليدية في ترسيخ المفاهيم والمعتقدات الخاصة بها (بركات، 1986، صفحة 36).

7. الفطرة ومفهوم الذكورة والأنوثة:

إن للثقافة المجتمعية أوامرها ونواهيها وقواعدها السلوكية وقيمها الجمالية ومراسمها الاحتفالية والجنائزية لذلك فقواعد هذا المجتمع لا تلزم بالضرورة مجتمعا آخر ويرجع مفهوم الأنوثة والذكورة في المجتمعات إلى اختلاف الأدوار الجندرية لكل من الرجل والمرأة ولاختلاف الشخصيات واختلاف تصور الفرد لذاته عبر الثقافات المختلفة ولكن في مقابل هذا التأثير هناك قاسم مشترك بين الثقافات يتمثل في الاستجابة لحاجات الفرد النفسية والاجتماعية والمادية ذلك ان لكل ثقافة مهما كانت بساطتها لها قيمها الخاصة بها والمميزة لها.

يولد الإنسان وبداخله مزيج من صفات الذكورة والأنوثة فكل الأفراد لديهم الشدة واللين والقوة والضعف ولا مناص من تعليمهم أن يكونوا مثل هذا الجنس أو ذاك، فان العلاقة بين أوجه المطابقة والاختلاف هي الركيزة الكبرى للنظم الإيديولوجية التي تقابل القيم المعنوية بالقيم المادية من خلال ثنائيات ساخن/بارد، جاف/رطب، مرتفع/منخفض، أعلى/أدنى، فاتح/غامق،... الخ كلها قيم متضادة تصنف مثلها الذكورة والأنوثة (ايريتيه، 2003، صفحة 23).

8. تفضيل الذكر على الأنثى:

يتدرب الولد منذ صغره على دور الذكر الذي عليه الاعتناء بشرف العائلة، وذلك باعتناؤه بالجنس الأنثوي التابع للعائلة فيصبح وهو ولد صغير الحارس لأخته والمسئول على تصرفاتها كما أنه سيكتشف أكثر فأكثر أثناء تنشئته قيمته ووضعيته كولد وانتمائه للمجتمع الذكوري، وسيشعر باختلافه عن البنات بتمتعه بكل أنواع الحرية، فتصبح له سلطة على أخته التي لا ينبغي ان تخالفه الرأي، فإحساس الأخ بتفوقه على أخته وتصوره ضرورة حمل عبي حماية الإناث بالسيطرة عليهن، لم تأت وحدها وإنما هي ناجمة عن التشجيعات والتحريضات اللامتناهية" تربية البنات صعبة

على الام، فتعلم الولد ضرب أخته حتى وان كانت تكبره سنا، هكذا شيئاً فشيئاً تصب على الولد مهمة حماية العائلة والدفاع عن شرفها فيتشجع لكل ما ينتظره من المجتمع (علوان، 2002، صفحة 101).

تربى البنت وتتلقى من العائلة المحرمات التي حددها المجتمع، أولها كيفية الحفاظ على جسدها وحماية عضوها الجنسي أكثر من أي شيء، ويربى الولد باستيعابه بان العالم الخارجي تهديد دائم على الأنثى والوقاية من خطورته ضرورة حتمية، هكذا تبدأ البنت الشعور بالنقص أمام الولد وهذا ما يشير إليه "أدلر" وتنقله لنا "سامية الساعاتي": "الشعور بالنقص الذي يظهر على البنت ليس بسبب الفوارق البيولوجية بينها وبين الولد، وإنما عوامل اجتماعية تتمثل في الأحكام

التقويمية التي يصدرها الآباء والمجتمع" (حسن الساعاتي، 1983، صفحة 38) ونعني بالآباء الأم والأب أي العائلة ليأتي فيما بعد كل المجتمع.

9.النتائج العامة:

نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في جانبها الميداني في بصورة محددة كالتالي:

- ✓ يرسم المجتمع التبسي صورة شديدة التعقيد للجسد الأنثوي، صورة مليئة بالتفاصيل الثقافية، تحدد بدرجة كبيرة الوضع الاجتماعي للمرأة في هذا المجتمع، تبدأ هذه الصورة في التشكل منذ اللحظات الأولى في بطن أمها ثم تكتمل تفاصيل تلك الصورة عبر المراحل التي يعيشها الجسد الأنثوي بدء من مراسم وطقوس استقباله بعد الولادة مروراً بمراحل مختلفة (بلوغ، زواج، عذرية، إنجاب)، وصولاً إلى مرحلة التوقف عن الإنتاج البشري وهو ما يعرف بسن اليأس.
- ✓ الجسد الأنثوي جسد غير مرغوب فيه حيث تبدأ ملامح صورة الجسد الأنثوي في التشكل منذ اللحظات الأولى لوجوده في عالم المادة، حيث تسبقه تصورات وأفكار سلبية تعكس أمراً واضحاً وحاسماً >> انه جسد غير مرغوب فيه ولا مرحب به.<<.
- ✓ تكشف مجموعة التعابير السابقة عن سحق شخصية المرأة في مقابل إعلاء لقدرة الرجل باعتباره يمثل حماية للأنثى، ودرعا واقيا لها.
- ✓ المرأة (الجسد الأنثوي) فضاء يمارس فيه الرجل طقوسه المتفق عليها في قلاع السلطة البطريكية، وذلك بانتقالها من العذرية إلى الأمومة، كأن جسدها يصلح للحمل والإنجاب فقط.
- ✓ ان تربية البنت في الثقافة الجزائرية هدفها الأول هو تأهيلها لتكون زوجة نموذجية، حيث ترتبط مصطلحات (الحرمة، العيب، الحشمة) بالفتاة، ولعل الحشمة هي الأكثر أهمية لأنها ترمز إلى القيمة الأساسية للتربية النموذجية الكاملة، ذلك أن الحشمة تركز على الخجل الذي يحصل أمام فعل أو تصرف معين، وكذلك تركز على الممنوعات الاجتماعية المرتبطة بالأفعال المحكومة بالعيب أو الحرام، وبالتالي محرمة ومخجلة، أين ينصب مفهوم الحرام على الممنوعات الدينية المتعلقة بثقافتنا الإسلامية وكذلك الممنوعات الاجتماعية المتعلقة بمجتمعنا وهذه الممنوعات تأخذ جذورها من الأصل العربي الذي يقول (مقدّس=محرم).

- ✓ تحتل المرأة في الأسر التبسية وضعية تكاد تكون دونية ان لم نقل إنها كذلك، حتى أنها لا تستطيع ان تزعم أن عائلتها أو البيئة التي ولدت فيها قد أرادتھا وقبلتها وأحبھا واعترفت بذاتها واعتبرت وجودھا مفيداً ذلك أن المرأة منذ ولادتها أو منذ كونها جنينا في بطن أمها تواجه مجتمعا رافضا لوجودها يلقاها بوجه متجهم وحزين.
- ✓ تعتبر التعابير اليومية في المجتمع التبسي جزء من ثقافة ذكورية انتشرت فيما مضى وما زلنا نشاهد امتدادها حتى أيامنا هذه، فوضع المرأة يعكس حالة المجتمع الذي تعيش فيه بتخلّفه أو بتقدّمه، فالمرأة التي تعاني من الظلم والقهر والنقص في مجتمعها تكون في الغالب في مجتمع متخلف.
- ✓ استنتجنا من بحثنا ان الفارق بين الرجل والمرأة هو فارق إدلوجي وثقافي وتاريخي قبل ان يكون فارقا بيولوجيا وان كان لا يمنع ان يكون الفارق البيولوجي رافدا أساسيا في تدعيم هذه الإدلوجة، فالطبيعة البيولوجية والفيزيولوجية للأنثى والتي كانت وراء تخصصها الوظيفي من رعاية الأولاد والقيام بالأعمال المنزلية فكما يرى ليفي شتراوس انه حتى المهارات المنزلية هي مهارات ثقافية من ابتكار الرجل خاصة إذا ما تذكرنا أن أفضل الطهارة في العالم هم من الرجال.
- ✓ تحقير شأن المرأة في مقابل رفع شأن الرجل فالمرأة تأخذ قيمتها حسب معاملة الزوج لها، فان عاملها بطريقة جيدة اعتبرها المجتمع سيده محترمة، والعكس بالعكس.
- ✓ يعتبر جسد المرأة أول محدد في المخيال الاجتماعي مهما اختلفت الطبقات والمستويات الثقافية والاجتماعية فهي دائما تُختزل فيه (جسدها) فهو بالنسبة للرجل وعاء للمتعة ومجال لتحقيقها، فقيمة المرأة تكمن اذن في مظهرها الخارجي، فالرجل يفضل الزواج بامرأة جميلة، فان كانت ذات جسد ممشوق وممتلئ كانت جسدا مرغوبا فيه مما يعني طغيان البعد الجنسي وتحولها إلى أداة للمتعة، وان لم تكن كذلك ظلت معتّسة بغض النظر عن أخلاقها ومالها وعلمها وعملها، أو لنقل على الأقل صُنّفت في درجة بعيدة عن درجة المرأة جميلة الجسد.
- ✓ تفضيل الذكور على الإناث، إذ تفرح العائلة الصغيرة والكبيرة (الأجداد) بمولد الذكر أكثر من الأنثى، باعتبار ان المولود الذكر سيحمل اسم والده ويواصل نسله، وعليه تعامل أم الذكر بطريقة أحسن من الم المنجبة للإناث، وتعامل الأم المنجبة للإناث أحسن من العاقر.
- ✓ في الأخير تلعب المرأة نفسها دورا في نقل الموروث الشعبي لأطفالها وتلقينهم جميع النظم الاجتماعية حتى وان كانت مجحفة في حقها ومكرّسة لسلبيتها، لان المرأة هي المسؤولة عن التنشئة المبكرة واللاحقة للأطفال، فهي بمثابة قناة وصل مهمة في نقل الثقافة.

خاتمة:

إن أهم ما تميزت به التعابير والخطابات والمصطلحات الخاصة بهذا البحث والمرتبطة بالمرأة هو اتصافها بالسلبية في مجملها كونها تحطّ من مكانتها وتقلل من قيمتها وتختزل كيان المرأة في جسدها الذي يعتبر بدوره ملكية خاصة للرجل دون أن نجحد وجود بعض التعابير الايجابية – على قلّتها-تمجّد المرأة خاصة إذا تعلقّت بالمرأة "الأم" حتى أننا نصادف أحيانا تعايش التناقض في المثل الواحد " مرى تعليق و مرى تعريك" وتعكس هذه التعابير النظرة المتناقضة التي يحملها المجتمع تجاه المرأة، فهي موضوع للرغبة والرهبه في آن واحد.

هذه التعبيرات التي ترسم صورة سلبية للمرأة، ليست حكرًا على الثقافة العربية، بل تكاد تكون كونية، وتكاد تكون تاريخية، فهي عندما تتحدث عن دونية المرأة فهي تعكسها بكل أبعادها، حيث ترسم صورة أقل ما يقال عنها أنها قبيحة لا تكاد تفارقها عبر مراحل عمرها، ومن خلال أوضاعها وأدوارها الاجتماعية المختلفة (بنت، زوجة، أم، مطلقة،... الخ)، حتى أنها تشكل ما يشبه (طبيعة ثنائية) للمرأة، هذه الأخيرة التي تخضع لعملية تنشئة اجتماعية قائمة على التمييز بين الرجل والمرأة، وعلى تكريس هيمنة الرجل على المرأة، هذه الهيمنة التي تلعب المرأة دورا هاما في إعادة إنتاجها.

إن ذلك الاختزال للمرأة يعني في التحليل النهائي أن المرأة هي ذلك الجسد "العورة" الذي يختص بصفات وملامح معينة، وبالتالي ينبغي أن يحجب ويحاصر في نطاق محدد لا يتجاوزه، وتتمثل وظيفته الأسى في القدرة على إعادة الإنتاج البشري (الإنجاب) ويظل ذلك التصور المختزل محايا للمرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

ما يجب أن نفعله في هذه الحالة هو إعادة النظر في وضع المرأة داخل الفضاءات العامة والخاصة نظرا لما تعانيه المرأة في صمت من التمييز الجندري والعنف الممارس عليها بكل أشكاله، والمُخرج الوحيد في كل هذه المسرحية هو السلطة الذكورية التي تعتبر مغزيا لكل السلوكيات الهامشية وخاصة ما يرتبط بالمرأة رغم كل التغيير الذي حدث على مستوى ذهنية الأفراد، فظاهرة هيمنة الرجل على المرأة مازالت قائمة وبشكل كبير.

قائمة المصادر والمراجع:

- (1) ابن منظور. (1990). لسان العرب المحيط. بيروت: دار لسان العرب للنشر.
- (2) الصفا، إخوان. (د.ط.). اخوان الصفا وخلان الوفاء. مطبعة نخبة الأخبار.
- (3) الأصفهاني، الراغب. (د.ط.). مفردات القرآن الكريم. دمشق: دار العلم الشامية.
- (4) ابن عاشور، الطاهر. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
- (5) مرسليليا، الياد. (1988). المقدس والمدنس. دمشق: داردمشق.
- (6) الربيع، أمنة. (17 سبتمبر، 2008). المسرح بين المنجز والممكن. مجلة الثقافة .
- (7) عسو، بحاح. (د.ط.). الجيد بين اللغة وآليات الضبط والاختصاص.
- (8) بورديو، بيار. (2009). الهيمنة الذكورية. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- (9) بركات، حليم ب. (1986). المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوجدة العربية.
- (10) الشيخ، حمدي. (2005). جدلية الرومانسية والواقعية في الشعر المعاصر. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- (11) اسماعيلي، حمودة. (2015). لغز الانوثة وعقدة الجنس. المغرب: أفريقيا الشرق.
- (12) السباعي، خلود. (2001). الجسد الانثوي وهوية الجندر. بيروت: جداول للنشر والتوزيع.
- (13) حبيب، رفيق. (1998). المقدس والحرية. القاهرة: دار الشروق.
- (14) كايو، روجيه. (2010). الانسان والمقدس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- (15) جبرار، رينيه. (2009). العنف والمقدس. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (16) زينب المعادي. (2004). الجسد الأنثوي وحلم التنمية، قراءة في التصورات عن الجسد الأنثوي بمنطقة الشاوية.
- (17) الساعاتي، سامية حسن. (1983). الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي. بيروت: دار النهضة العربية.
- (18) صالح، سعد. (2001). الأنا - الآخر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- (19) عبد الباقي، سلوى. (1995). صورة المرأة المصرية. الأمم المتحدة: سلسلة دراسات عن الرمأة العربية في التنمية.
- (20) العدواني، عصام. (2009). الصحة والمرض، رؤية سوسيو انثروبولوجية. مجلة اضافات ، العدد التاسع.
- (21) فرانسواز ايريتيه. (2003). ذكورة وأنوثة، فكرة الاختلاف. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- (22) علوان، فريدة. (2002). النظام التقليدي من خلال ظاهرة جريمة الشرف. الجزائر.
- (23) الجوهري، محمد. (2007). لغة الحياة اليومية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.
- (24) بن عثمان، محمد. (1987). بيت المقدس وما حوله. الكويت: مكتبة الفلاح.
- (25) حاج محمد، محمد. (2003). جدلية الانسان والغيب والطبيعة. بيروت: دار الهادي.
- (26) اقبال، محمد عروي. (أفريل، 2009). مستويات حضور الجسد في الخطاب القرآني . مجلة عالم الفكر.
- (27) الكبسي، محمد علي. (1988). الجسد ولعبة الأسماء في كتاب تاريخ الجنون. مجلة الفكر العربي .

الهوية الجندرية في نظرية النفسية الاجتماعية عند إريك إريكسون Gender identity in Erik Erikson 's psychosocial theory

ط.د.رحال نور الهدى/جامعة محمد بن أحمد، وهران/الجزائر

PhD.Rahal Nour El Houda/ Mohammed bin Ahmed University, Oran / Algeria

د.كلفاح آمال / جامعة محمد بن أحمد، وهران/الجزائر

Dr.Kelfah Amel / Mohammed bin Ahmed University, Oran / Algeria

ملخص الدراسة:

يعتبر مفهوم الجندرة من المفاهيم الحديثة والتي تعني مجموع الصفات المميزة للذكورة والأنوثة، وهنا لا يقتصر الأمر على البناء التشريحي للإنسان فقط الذي يكون الفاصل في تحديد الجنس وإنما البنى الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وهي التي تساهم في تحديد الأدوار الجندرية والهوية الجندرية، والتي نعني بها الرؤية الخاصة بالشخص إلى جنسه وذلك من خلال الإدراك الشعور الخاص والاعتراف التام بانتمائه إلى أحد التصنيفين الرئيسيين من الناس سواء الذكور أو الإناث. وهذا التشكيل الجندري أو ما يطلق عليه أيضا بالنوع الاجتماعي كان مثيرا للجدل في العديد من المجالات العلمية من ضمنها علم النفس. وفي هذه الورقة البحثية سوف نسلط الضوء أكثر على أحد أهم النظريات التي وظفت المفاهيم الجندرية في علم النفس ألا وهي النظرية النفسية الاجتماعية لإريك إريكسون والتي تحدث فيها عن أزمة الهوية والأدوار الاجتماعية لمختلف الجنسين في كل مرحلة نمائية يمر بها الفرد، مركزا على الفروق بين الجنسين عند الأطفال أثناء اللعب.

الكلمات المفتاحية: الجندرة، الهوية الجندرية، الأدوار الاجتماعية، نظرية النفسية الاجتماعية، الفروق بين الجنسين

Abstract:

The concept of gender is one of the modern concepts, which means a sem of distanctive characteristics of masculinity and femininity, and here it is not limited to anatomical structure of the human being only that is the separation in determing gender , but rather the social structures to which the individual belongs. It contributes to defining gender roles and gender identity. Which means a person's vision of his gender through perception, the general feeling and general recognition of belonging to one of the two main categories of people, whether male or female. And this gender formation or what is also called gender, has been controversial in many scientific fields, including psychology, and in this research paper we will shed more light on one of the most important theories which employed gender concepts in psychology, namely the social psychological of Erik Erikson theory, in which he talked about the identity crisis and the social roles of the different sexes in every developmental stage the individual goes through. Focusing on the gender differences in children while playing.

Key words: gender , Gender identity , psychosocial theory ., Gender differences

مقدمة:

يعتبر الجنـدر أو ما يطلق عليه أيضا " النوع الاجتماعي " أحد أبرز المواضيع التي تنامي الحديث عنها في بداية القرن العشرين، والذي يشكل نقلة نوعية لتعزيز حقوق الانسان بوجه العام لاسيما في ظل المناداة بالمساواة بين الرجل والمرأة، وتبرز أهمية هذا المفهوم من أنه يتغلغل في كافة أنساق البناء الاجتماعي منذ ظهور المجتمعات البشرية، كما أنه يعمل على توجيه مسار حياة الأفراد، ويبرز كيفية التعامل بينهم من خلال تحديد هويتهم الجنسية أي الجنـدرية ومن ثم تحديد الأدوار الجنـدرية داخل مجتمع الذي ينتمي إليه الأفراد.

تناولت نظرية النفسية الاجتماعية بزعامة إريك إريكسون ، مفهوم الجنـدراد يرى صاحب النظرية أن الانسان بتعرض أثناء حياته لعدد كبير ومتلاحق من الضغوط الاجتماعية والمشكلات التي تترتب على الفرد حلها ، موضحا مراحل النمو النفسي الاجتماعي الذي يمر به الانسان و حسب اعتقاد ايركسون تتطلب حلها أن كل مرحلة بمثابة أزمة يمر بمها الإنسان، وركز على العلاقات النفسية والاجتماعية للمراحل أكثر من كونها إيجابيا، أو إحساسا بتميع الدور إذا كان سالباً وهذا ما أسماه بأزمة الهوية التي من شأنها أن تضطرب الهوية الجنـدرية والتي بدورها يضطرب دور الجنـدري معها .

1.أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الجنـدر في نظرية النفسية الاجتماعية لإريك اريكسون كمفهوم يتغلغل في كافة أنساق البناء الاجتماعي، باعتباره أداء يقوم به الفرد بشكل يومي متواصل، يستطيع من خلاله تحديد هويته الجنسية ومكانته ودوره في المجتمع ومن ثم اعترافه تام لانتمائهم لأحد الجنسين إما ذكراً أو أنثى.

2.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى مجموعة من الأهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ✓ التعرف على بدايات التاريخية لمفهوم الجنـدر.
- ✓ تقديم تعريف شامل وكامل لمفهوم الجنـدر.
- ✓ القدرة على التفريق بين مفهوم الجنـدر " النوع الاجتماعي " ومفهوم الجنس.
- ✓ إزالة الغموض والتشويش الذي يحيط بكل ما يتعلق بمفهوم الجنـدر وأبعاده.
- ✓ توضيح كيفية تناول الجنـدر من خلال النظرية النفسية الاجتماعية لإريكسون.
- ✓ تسليط الضوء على اضطراب الهوية الجنـدرية في نظرية النفسية الاجتماعية.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1. سياق نشأة وتشكل مفهوم الجنـدر:

لقد تطور مصطلح الجنـدر في سنوات الخمسينات و الستينات على يد المحلل النفسي روبرت ستولر (R. Stoller) (إلا انه تم الاستيلاء عليه من طرف الدراسات النسوية في بداية السبعينات مع المختصة الاجتماعية البريطانية آن أوكلي (Anne Okly) و التي ميزت من خلال مؤلفها بين الخصائص البيولوجية "الجنس" والخصائص السوسيوثقافية "الجنـدر" ، فالجنـدر بداية معرفة ، إنها طريقة لنقل التعارض الموجود بين الثقافة والطبيعة إلى ميدان الجنس . إلى التأكيد على أن الجنس هو بناء اجتماعي، وهكذا يلاحظ أن الأطروحة الأساسية للعلوم الاجتماعية " كل شي اجتماعي " والتي يمكنها إرجاعها لا يميل دور كايم طبقت على مسائل الجنسية كأداة نقدية لتحطيم الجنس والجنوسة الطبيعي ولنقد النظام القائم الذي يقدم نفسه دائما على أنه نظام طبيعي، فإذا كانت الطبيعية لا تبرر فكرة أن الرجل هو الرجل والمرأة هي المرأة إذن الأدوار المجنسة معرضة لان تكون محل مراجعة، تنازع ونقد.

وبما أن الفهم الأعمق لهذا المفهوم لا يأتي إلا من خلال معرفة تاريخ ونشأة وتكوينه، كيفية تشكل خلفيته وفي سياق المرتبط بظهوره والخصوصية الثقافية المرتبطة به، وكذا الأسباب والظروف التي ساهمت في إيجاده واستخدامه والتي تعبر عن أهم الرهانات التي أدت إلى تشكله ويمكن تصنيفها إلى سياقين مهمين سياق الاجتماعي وآخر منهجي أكاديمي (القريري، 2020: ص. 40)

➤ **السياق الاجتماعي:** إن تشكل مفهوم الجنـدر هو نتاج بوادر التفكير والنشاط النسوي في الغرب للدفاع عن الحقوق المرأة والمطالبة بمساواتها مع الرجل، حيث شهد القرن التاسع عشر عدة مؤلفات تنادي بتحسين وضع المرأة، مما أدى إلى إطلاق مصطلح النسوي لأول مرة سنة 1895 ليعبر عن تيار تتقاسمه عدة اتجاهات وتفرعات. شارك هذا التيار النسوي فيما يسمى بموجته الأولى والثانية في ظهور مفهوم الجنـدر الذي أصبح كأداة أو كجهاز مفاهيمي يساهم في تحليل النظري للمجتمع للثقافة والتاريخ، للعلاقات الهيمنة والسلطة القائمة بين الجنسين ولكيفية هندسة الفضاء الاجتماعي. (القريري، 2020 : ص. 40 – 41)

➤ **السياق المنهجي الأكاديمي (المعرفي) :** البحث عن المعنى الذي يعطيه الأفراد لتجارهم الاجتماعية والنفسية وكذا تقبل الفروق المعرفية كان من العوامل التي ساهمت في تشكل مفهوم الجنـدر في هذه الفترة التاريخية، خاصة بعد إدخال الدراسات النسوية بقوة الأساس النظري لدراسات المرأة في الجامعات الأمريكية من خلال النسوية والنقد النسوي واللذان شكلا استراتيجيتين متعارضتين، من جهة إرادة التأكيد على المساواة بين النساء والرجال و من جهة أخرى تبيين الفروق بين الجنسين واستخراج خصوصية الثقافة النسوية. هذه الدراسات حول المرأة ظهرت لتحقيق التوازن بين الجنسين في ظل تغييب للمرأة كموضوع للدراسات في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حتى ذهب البعض إلى اعتبار أن الكيفية التي يتم بها تصور العلم وتعريفه يتمثل من خلال صفات ذكورية ترتبط بالموضوعية العقلانية

، الانضباط والتحرر من تأثير القيم ولكن النقطة الأكثر أهمية التي تصف ذكورة العلم هي خاصية طابع انتاج المعرفة. (القردي، 2020: ص. 42)

1.1. تعريف الجنـدر:

➤ **التعريف اللغوي:** هو تعريف للكلمة الإنجليزية **gender** تقابل الكلمة **genre** بالفرنسية والتي تدل على النوع الاجتماعي بالعربية، والسبب في تبني المصطلح معرباً أن كلمة صيغت في سياق تاريخي -ثقافي يتمثل أساساً بتكريس وعي التمايز بين الانتماء البيولوجي الجنسي للشخص وبين هويته الاجتماعية كرجل وكإمرأة منها، وهذا الوعي برز في علم النفس والأنثروبولوجيا للتعبير عن وقائع ملاحظة، ثم ما لبث أن انتشر إلى ميادين أقرب وتلون باهتماماتها (بيضون، 2004: ص 18)

➤ **التعريف الاصطلاحي:** يشير إلى الخصائص والأدوار المحددة اجتماعياً للرجال والنساء على وفق عوامل جرى تشكيلها تاريخياً واقتصادياً ودينياً وحضارياً وعرقياً، فما تقوم به النساء في المجتمع ما يكن أن يقوم به الرجال في مجتمع آخر.

➤ كما يعني الجنـدر الصورة التي ينظر لها المجتمع إلينا كنساء ورجال، والأسلوب الذي يتوقعه في تفكيرنا وتصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية (الجنسية) بين الرجل والمرأة. (يونسي، 2020: ص. 83).

2.1. الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي (الجنـدر):

على الرغم من اختلاف مفهوم الجنـدر عن مفهوم الجنس إلا أنه مازال هناك خلط كبير بينهما، ففي حيث يبحث مفهوم الجنـدر عن كل ما هو متغير ومكتسب اجتماعياً وثقافياً يركز مفهوم الجنس على كل ما هو ثابت بيولوجياً، وتراوح وجهات النظر المختلفة التي تبني تفسير الاختلاف في القوة والامتيازات بين الجنسين في المجتمع ما بين الفروق البيولوجية والتنشئة الاجتماعية والثقافية.

إن مميزات الجنس والنوع الاجتماعي توضح الاختلافات الأساسية بينهما وبذلك يزيل الغموض والتشويش والخلط النفسي يحيط بكل ما يتعلق بالمفهومين والتي تأتي فيما يلي:

النوع الاجتماعي / الجنـدر	الجنس
عبارة عن ثقافة اجتماعية من صنع البشر امرأة / رجل	شيء من الطبيعة ذكر / انثى
ثقافة اجتماعية تعود لقيم الذكورة والأنوثة وأنمط السلوك والأدوار والمسؤوليات ... إلخ	خاصية بيولوجية تعود لاختلافات الظاهرة في الأعضاء التناسلية
مميزات اجتماعية / ثقافية / وضع / صورة -مكانة / أدوار / علاقات ...	متعلقة بعملية الانجاب ووظيفته مميزات جنسية: أولية / ثانوية
مجتمع / محيط / مؤسسات	أعضاء / وظائف
متغير، ويتحول من وقت لآخر ومن ثقافة إلى أخرى، بل حتى من أسرة أخرى يمكن أن يتغير	أفراد ثابت وضل ثابت في أي مكان لا يمكن أن يتغير

3.1. مكونات الجنـدر:

- الجنـدر كمؤسسة اجتماعية: يتكون الجنـدر باعتباره مؤسسة اجتماعية تنشأ أنماطا من توقعات للأفراد وتنظم العمليات الاجتماعية في الحياة اليومية، وهي مبنية على التنظيمات الاجتماعية في المجتمع مثل الاقتصاد، الايدولوجيا السائدة، الأسرة، السياسة كما يتكون من بنية لها كيانها الخاص على المستوى الفردي.
- ✓ العمليات الجندرية نعني بها تلك الممارسات الاجتماعية المستمرة، والسلوك وفق نمط معين ملائم لجنـدر الفرد يؤدي من خلال الممارسة إلى تكوين الهوية الجندرية والسلوك بشكل ملائم للمكانة الجندرية.
- ✓ الشخصية الجندرية فنقصد بها ذلك الخليط من الطباع والصفات المنمطة، بحيث تحدد العادات الجندرية للسلوك المتوقع من كل جنس في التفاعل.
- ✓ ضبط الاجتماعي الجندري قد يكون رسمي من خلال القوانين السائدة أو غير رسمي بناء على ما هو متفق عليه في الثقافة السائدة، وتكون النتيجة إما المكافأة على السلوك الممثل لما يتوقعه المجتمع من كل جنس أو العزل الاجتماعي، أو الوصم أو العقاب.
- ✓ الايدولوجيا الجندرية، فإننا نعني به وجود مكانات جندرية مختلفة.
- ✓ الصورة الذهنية الجندرية: فهي تعبر عن كل ما هو مطبوع في الدماغ عن الذكورة والأنوثة والتي يتم ترجمتها إلى سلوكيات وتتجسد في الثقافة السائدة بكل مكوناتها وبالذات في اللغة كوسيلة تواصل بين الثقافات.
- الجنـدر على مستوى الأفراد: ويتمثل في النمط الجنسي والذي يحدد جنس المولود منذ الولادة بالاعتماد على الجهاز التناسلي وقد يتحول لجنس آخر من خلال العمليات الجراحية. أيضا يتمثل في استعراض الجنـدر من خلال اظهار الفرد لهويته الجندرية من خلال اللباس، الماكياج والتزين وأية علامات جسمية دائمة أو مؤقتة (عيساوة، 202 : ص. 16 – 17).

4.1. أهداف الجنـدر (النوع الاجتماعي):

من بين الأوليات التي يسعى إلى دراستها علم الجنـدر هي طبيعة العلاقة المتداخلة بين كل من الرجل والمرأة من الناحية الاجتماعية، كما يسعى أيضا إلى تطرق لموضوع هذه العلاقة من زاوية الأدوار الاجتماعية والمكانة بطريقة موضوعية يراعي فيها تعدي مرحلة التمييز، ذلك أن تحجيم دور المرأة وعدم إعطائها الفرصة اللازمة للتعليم والعمل الجديين، واختزال أدوارها داخل اسوار البيت، فإنه يعرقل من مسار التنمية ويحدث شرخا في العلاقات بينها وبين الرجل.

✓ الغاية من هذا العلم هو تقديم رؤية متكاملة عما يجب القيام به كل من الرجل والمرأة في سبيل تحقيق استقرار الأسرة.

✓ كما يراعي أيضاً هذا العلم تحديد الإطار الذي يرسم للمرأة على حد سواء في عملية الحراك الاجتماعي. يحاول هذا العلم التركيز على العلاقة بين الجنسين كأداة لقياس الحركة الدينامية التي تجمع بين الرجل والمرأة.

✓ يتطرق إلى مواضيع أخرى ذات الصلة بالعنف والتهميش بين النساء والأقليات ويسعى إلى العدالة. (حبرش: 2018، ص. 178).

5.1. تعريف الدور الجنـدري:

نقصد بالدور هو ذلك نموذج لسلوك الفرد ، ولكل إنسان أكثر من دور واحد في مستويات مختلفة يتحدد من خلالها الواجبات والحقوق الذي يقوم بها ومن ثم تحديد المركز أو المكانة الاجتماعية ويتحدد هذا الدور على أساس لأن هي أدوار مرتبطة بتوقعات المجتمع من الفرد، ويبنى المجتمع من هذه التوقعات بناءً على الجنس فيحدد أدواراً خاصة بالذكور، وأدواراً خاصة بالإناث، ويرتبط كل دور من هذه لأدوار بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة في المجتمع معين، يُقيم المجتمع الرجال ونساء وفقاً لنجاحهم في تأدية الأدوار التي حددها لكل منها .

وتمثل أدوار الجنـدرية أو ما تعرف أيضا بالأدوار لنوع الاجتماعي تلك أدوار التي يقوم بها كل من الرجل والمرأة والتي تتشكل وتتغير وفقا للظروف وللمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية لبلد أو مجتمع ما، ويمكننا التمييز بين أربعة أدوار: انتاجية، أسرية، اجتماعية وسياسية، متغيرة بتغير الزمان والمكان وفقا لمجموع العوامل والمتمثلة بالأساس في التنشئة الاجتماعية والأعراف والتقاليد والمتغيرات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجيا (عيساوة، 202: ص. 12)

6.1. الهوية الجنـدرية واضطرابها:

بالإنجليزية **gender identity**: تشير إلى الرؤية الخاصة بالشخص إلى جنسه. أي أنه إدراك وشعور الشخص الخاص بكونه ذكراً أو أنثى، ويتضمن اعترافه بالانتماء إلى أحد التصنيفين الرئيسيين من الناس: الذكور والإناث

هي الطريقة التي يعرف بها كل منا نوعه. و(الهوية الجندرية أو الجنسانية_هوية جندرية) التي عليها كل منا قد تكون تلك التي وُلد عليها الإنسان، وقد تتغير فيما بعد في حياته كل المجتمعات وضعت بالفعل مجموعة خيارات من الهويات الجندرية للأشخاص الذين يعيشون فيها؛ حتى يختار منها الفرد الهوية الجندرية التي يستطيع من خلالها التعامل مع غيره من أفراد نفس المجتمع ويبقى التصنيف الرئيسي للهويات الجندرية ثنائياً أي أن يكون الفرد إما أنثى أو ذكراً.

وتشخيص اضطراب الهوية الجندرية قد لا يكون بهذه السهولة وقد يتطلب الأمر فريقاً طبياً يتضمن مجموعة من الأخصائيين النفسيين والأطباء لإجراء الفحوصات والتقييمات المطلوبة، عموماً يمكن القول أن تشخيص الإصابة باضطراب الهوية الجندرية عند الراشد يتطلب مبدئياً الشعور بالضيق لمدة تزيد عن 6 أشهر بسبب اثنين على الأقل من التالي:

- ✓ رغبة شديدة من التخلص من الخصائص الجنسية.
- ✓ رغبة قوية بالحصول على خصائص جنسية للجنس الآخر.
- ✓ رغبة شديدة بأن تكون من الجنس المقابل.
- ✓ رغبة عارمة بأن تُعامل كفرد من الجنس المقابل.
- ✓ اقتناع شديد بأن الشخص يمتلك المشاعر الطبيعية والنموذجية لفرد من الجنس الآخر.
- ✓ يعتمد الفريق الطبي إضافة لذلك على أعراض اضطرابا الهوية الجندرية والتي يمكن أن تختلف بناءً على العمر بحيث تكون

- ✓ الرغبة بأن يستخدم الآخرون الضمائر المخصصة للجنس المقابل لمناداتهم
- (<https://www.childrenshospital.org/>)

أما بالنسبة اضطراب الهوية الجندرية لدى الأطفال تتضمن تالية:

- ✓ الإصرار على كونهم من الجنس المقابل.
- ✓ الرغبة الشديد بأن يكونوا من الجنس الثاني.
- ✓ الرغبة في ارتداء الملابس الخاصة بالجنس المقابل أو رفض ارتداء ملابس مخصصة للجنس المعطى لهم.
- ✓ تفضيل الأنشطة المميزة للجنس المقابل.
- ✓ تفضيل اللعب مع الجنس المقابل بشكل كبير.
- ✓ الشعور بكره شديد لأعضائهم التناسلية. (<https://medlineplus.gov/>)

2.الجنردة وفقا للمراحل النمو النفسي الاجتماعي لإيريكسون:

تعتبر النظرية إريكسون نظرية تطويرية حيث تشير إلى نمو الشخصية والذي يكون على مراحل تستمر مدى الحياة، والنقطة المركزية في نظريته هي البحث عن الذات وتحقيق الهوية. وقد قسم إريكسون حياة الانسان إلى ثماني مراحل من التطور النفسي الاجتماعي وكل مرحلة تشير إلى صراع معين يتطلب الحسم. (شحاته، 2013: ص. 206)

ومما لاشك لتأمل في نظرية فرويد سوف يدرك أثارها واضحة في تفكير إريكسون حيث طور نظرية في التطور النفسي الاجتماعي معتمدا على نظرية فرويد النفس الجنسية، فجأة نظريته أوسع وأكثر شمولاً، حاول من خلالها فهم كيفية الارتباط بالآخرين. إن كل مرحلة من مراحل إريكسون الاجتماعية والنفسية ترتكز حول صراع أو التناقض انفعالي يواجهه الأطفال في فترات حرجة ومعينة خلال نموهم.

كما يرى إريكسون أن هناك متطلبات بيئية جديدة تغرس عناصر ومكونات انفعالية سلبية وإيجابية من خلال مراحل نمو الشخصية وتطورها. إن عناصر الانفعالية السلبية والإيجابية كلاهما مندمجين إلى حد ما في الشخص الموجود لكن إذا تم حل الصراع بصورة مرضية، نجد العنصر الإيجابي ينعكس على الشخص بدرجة عالية. أما إذا استمر الصراع بدون حل بالطريقة المناسبة، فسند العنصر السلبي هو المسيطر على الشخصية.

كما أننا نجد مراحل إريكسون الأربع الأولى تقابل مراحل فرويد النفسية الجنسية (من الشبقية – الكمون) بعد ذلك نجد إريكسون يقسم المرحلة التناسلية إلى أربعة أقسام تمثل كلها النمو والتطور الذي يكون بالنضج، ومن المؤكد أن مراحل إريكسون لا تظهر داخل إطار تاريخي دقيق فكل طفل له مواعيد الخاصة مع النمو إذا جاز لنا التعبير. حقيقة أخرى وهي إن مراحل إريكسون تتطور بأسلوب تراكمي وليس بطريقة طولية أو مستقيمة، لهذا فهو يطلب منا أن ننظر لهذه المراحل على أنها مخطط أرضي في كل مرحلة من مراحل الحياة قوة معينة تضاف لتشكيل تركيبها متكاملًا ومتناميًا، فهذه المراحل تمثل تفاعلات بين النمو البيولوجي والاستعدادات النفسية وتأثيرات الاجتماعية (بن دليم: 1991: ص.188)

وقد حدد إريكسون ثمانية مراحل عامة لنمو الشخصية. مؤسسة على عوامل وراثية بمعنى حتمية مرور جميع بني الانسان بها وفقا لبنيتهم البيولوجية الفسيولوجية النمائية الموروثة والذي سماها بمراحل النمو النفسي الاجتماعي، وتتميز كل مرحلة بأزمة تصحبها أي بنقطة تحول وتنشأ عن النضج الفسيولوجي وعن المطالب الاجتماعية التي على الشخص أن يستجيب لها في تلك المرحلة فإذا ما كان بمقدور الفرد معالجة مصاحبات تلك الأزمة النمائية بصورة مرضية تأكد نموه الصحي نفسيا واجتماعيا، أما إذا أخفق في ذلك كان الإحباط والشك وعدم الثقة من نصيبه.

وينفي إريكسون حتمية استمرار الآثار السلبية لتلك الإحباطات في المراحل الثمانية وإن لم يبلغ تأثيرها المتفاوت. ويرى إريكسون أن كل مرحلة نمائية هي بمثابة تحدٍ نفسي واجتماعي قد ينجح الفرد في مواجهته وقد يفشل، ويؤكد على أن نجاحه في اختيارها يكسبه الفضيلة النفسية الاجتماعية وهذه الفضائل تساهم في تحديد السمات الشخصية للفرد. (هريدي، 2011: ص. 146)

وسنلقي الضوء الآن على المراحل النمائية لنظرية اريكسون:

● المرحلة الأولى (الثقة مقابل عدم الثقة -مرحلة ما قبل المدرسة من الميلاد إلى سنتين :وهنا نتحدث عن الازدواجية الانفعالية والتي تكون الثقة مقابل عدم الثقة كصراع. فالسلوك الأساسي في هذه المرحلة هو أخذ كل شيء والاحتفاظ به عن طريق الفم والذي يعتبر مركب الخبرات المركزة على الفم يتطور من خلال علاقته بالأم أو عن طريق مقدم الرعاية له في الشهور الأولى من حياة الطفل وهذه المرحلة هي ليست عملية بيولوجية فقط وإنما هي عملية اجتماعية يكتشف الطفل فيما إذا كان بإمكانه الاعتماد على من حوله ، لذا يتطور لديه الاحساس بالثقة اذا ما اشبع لديه الحاجات الأساسية من الحب والعناية والاهتمام وبشكل منتظم فالطفل الذي تعودته أمه على الحب والرعاية والاهتمام تنشأ الثقة بينه وبين أمه ثم بعد ذلك بينه وبين المجتمع لأنه تربي على الثقة فيتوقع الفرد من الآخرين الثبات المستمر والثقة من العالم، إذن فالثقة تتضمن ترابطا مدركا بين حاجات الفرد وعالمه الذي يعيش فيه، وهذا يعتبر بداية الشعور بالهوية الجندرية ، كما أن حصول الرضيع على عناية غير مناسبة او غير مقبولة سيجعله ينظر إلى عالمه كعالم لا مبالى أو عدواني وبالتالي سوف يطور مستوى عالي من الشك والريبة وعدم الثقة بمن حوله.

إن التوازن المناسب بين الثقة والشك يؤدي إلى قوة الانا والذي وصفه بالأمل الذي هو أساس الإيمان ونرى انعكاساته في الالتزامات الدينية الناضجة، وتعتبر طقوس هذه المرحلة من طقوس المقدسة التي يعرف من خلالها الطفل مصدر الرعاية ودورها في وجوده ويتم تعبير عن ذلك بإخلاص الذي يأخذ أشكالاً مختلفة في الثقافات المتعددة ولكن رغم اختلاف النظم الاجتماعية إلا اننا نستطيع إدراكها. (بن دليم، 1991: ص. 189)

● المرحلة الثانية (الاستقلال مقابل الشك والخجل – ما قبل المدرسة من سنتين إلى ثلاث :يبدأ الطفل بالإحساس وبالسيطرة على الذات والثقة بالنفس (المرحلة الشرجية عند فرويد)، وعادة الأطفال يحققون بسرعة النمو على مستوى القدرات العقلية ويتحركون ويلعبون ويكونون سعداء بالاتصال مع الآخرين، وفي هذه المرحلة تتاح للطفل أول فرصة للاختيار بين السلوكيات المختلفة –في حدود سنه وخبرته – ويمارس الاطفال هوياتهم المستقلة بالرغم من أنهم لا يزالون معتمدين على ولدهم إلا أنهم يرون أنفسهم قوى مستقلة، وذلك تبعاً لسلوك الوالدين الذي يشجع على هذا الاستقلال أو يثبطه، والنقطة الأولى التي تثير التصادم بين الآباء والأبناء هي تدريب على المرحاض وضبط عملية اخراج البراز البول، بحيث يتعلم الطفل كيف يأتي ذلك في المكان والوقت المناسب وفشل الطفل في هذه العملية سوف يشعره بالخجل في علاقاته مع الآخرين . (شحاته، 2013: ص. 207)

● المرحلة الثالثة (المبادرة مقابل الشعور بالذنب – مرحلة ما قبل المدرسة من ثلاث الى خمس سنوات : وهي تماثل القضيبية عند فرويد حيث يصبح الطفل قادر على الأداء القدرات الحركية والعقلية وتنمو لديه القدرة على المبادرة ويكون للعب له دور هام في هذه المرحلة سواء مع الأقران أو عن طريق الخيالات ويكون الطفل واعياً بالفروق بين الجنسين، حيث يلعب الطفل الذكر ألعاباً يظهر فيها الدور الجنسي والجندري والمشاعر الجنسية، ولكن البنات تلعب الدور الأنثوي وتحاول أن تبدو جذابة أكثر من اهتمامها بالجنس . ويظهر الشعور (أو الضمير) في هذه المرحلة ويضع

قيود على أفعال الطفل وأفكاره وتخيلاته وتظهر في هذه المرحلة تطور المبادرة بهيئة تخيل هي رغبة الطفل في تملك الوالد من الجنس الآخر، يصاحبه شعور بالمنافسة مع الوالد من نفس الجنس والسؤال الرئيسي هنا كيف سيكون رد فعل الوالدين نحو هذه المبادرة والفعاليات الذاتية والخيالات الجديدة؟ فإذا عاقبوا الطفل ومنعوه من هذه المبادرات، يشعر بأن تلك المبادرات هي شيء سيء فسوف تتكون لدى الطفل مشاعر الذنب، فالشعور بالذنب يستمر ويلون كل أنشطة المبادرة الذاتية في الحياتية المستقبلية وفيما يتعلق بالعلاقات الأوديبية فإن الطفل سيفشل طبعاً، أما إذا قاد الوالدان هذا الفشل في مبادرة بأسلوب الحب والفهم فسيكتشف الطفل التمييز بين السلوك المسموح به أو غير المسموح به، ويمكن أن توجه مبادراته نحو أهداف أكثر واقعية وأكثر قبول اجتماعياً. وسيكون الطفل عندئذ على الطريق السوي في رحلة النمو التكويني مفهوم الكبار للمسؤولية والأخلاقية أي تكوين الأنا العليا وفي البداية يتضمن لعب الأطفال فقط اشباع الرغبة والخيال أكثر من الغرض الحقيقي ولكنه بالتدرج يبدأ الطفل في تصور الأهداف عندما يهياً لذلك من الناحية الحركية المكانية والناحية المعرفية ويبدأ الطفل في التفكير في كونه كبير، وأن يتوحد مع الناس وهنا ينمي قوة جديدة وهي الغرض (محمد السيد، 1998: ص. 283)

● المرحلة الرابعة (المثابرة مقابل الشعور بالنقص - مرحلة المدرسة من ستة الى أحد عشرة سنة: سنة تماثل مرحلة الكمون لدى فرويد وهي تبدأ عندما يذهب الطفل الى المدرسة فيواجه بيئة وضغوطات جديدة خارج المنزل تقود قوى الطفل الجديدة للاستدلال والقياس القدرة على التعامل وفق ضوابط لا تصرف عشوائياً، وتقود إلى النمو والتطور المعتمد على صقل وتهذيب المهارات التي تظهر في بناء الأشياء. وفي هذه المرحلة يظهر فروق بين الجنسين في الميول والاهتمامات، فعادة يعملون الأولاد نماذج السيارات والطائرات، أما البنات فتميل إلى اللعب بأدوات الطبخ والخياطة وكلها تنمي الدور الجندي والثقة لدى الفرد. طبعاً هذا إذا لقيت هذه الجهود التقدير والتشجيع، أما إذا قوبلت بإنجازاتهم بالاستهزاء والاحتقار والرفض فإنه من المحتمل أن يتنامى لديهم الشعور بالدونية والنقص وعدم الكفاءة، أما إذا قدم الدعم لطفل فإنه يواصل تأثيراً إيجابياً على سلوكه وإنجازاته التي صنعها بيده ويشعر شعوراً إيجابياً يتمثل في المثابرة والمنافسة على تقديم المزيد من الأعمال. (شحاته، 2013: ص. 207 - 208)

● مرحلة الخامسة الإحساس بالهوية مقابل تمييع أو انتشار الدور (مرحلة المراهقة): مع نمو القدرات والوصول إلى البلوغ تأتي الطفولة إلى نهايتها وتبدأ مرحلة المراهقة التي اعتبرها إريكسون من فترات المهمة بحيث أنها تمثل مرحلة الانتقال من اعتمادية الطفولة إلى الاستغالية الراشدين الكبار، ويجب على المراهق ان يتجاوب مع التغيرات الفسيولوجية المصاحبة للنضج الجنسي، ويضع الضوابط المحددة لخطورة الدوافع الجنسية والصراعات الداخلية التي يمكن حلها فقط عن طريق اكتساب المعرفة وتأييد من الآخرين المحيطين به، ويصف إريكسون المراهق بقوله " الشاب يكون في عنفوان حيويته، يجب أن يطلق العنان ويتخلص من مرحلة الطفولة، ويعتمد على ذاته ويخلق توازناً بين الحاضر والمستقبل، وأن يعرف متى يترك العنان لعواطفه كي تناسب، ومتى يتحكم فيها، وما الذي يمكنه من أن يحكم الدفاع عن عواطفه المتأججة ومتى يطلق لها حرية التنافس، ولذلك يجب على الفرد أن يتحين الفرص في عمله وفي حبه، ويجب أن يقتبس ويشتبه بأناس لهم مغزى في حياته ويقارن بين ما يراه في نفسه وما يخبره به الآخرون وان يحكم حكماً سليماً وأن يكون عند حسن ظن وتوقع الآخرين .

والمشكلة الحرجة في هذه المرحلة هي أزمة الهوية Identity crisis وهي أزمة يمر بها أغلب المراهقين في وقت ما ويعانون فيها من عدم معرفتهم ذاتهم بوضوح أو عدم معرفة المراهق لنفسه. (السيد، 1998: ص. 287-288)

أوضح إريكسون ثلاثة عناصر أساسية لتكوين وتشكيل الأنا وهي: أولاً: ينبغي أن يدرك الأفراد أنفسهم باعتبار أن لديهم نفس الاستمرارية الداخلية أو المماثلة. أي إنهم ينبغي أن يخبروا أنفسهم عبر الزمن باعتبار أنهم ما زالوا في الحاضر نفس الأشخاص في الماضي ثانياً: ينبغي أن يدرك الآخرون في نفس البيئة الاجتماعية المماثلة والاستمرارية في الفرد. وهذا يعني أن المراهقين يحتاجون إلى أن يدرك الآخرون وحدتهم الداخلية التي نموها في وقت مبكر، وبقدر ما يكون المراهقون في شك فيما يتصل بمفاهيم الذات لديهم وصورها الاجتماعية المختلفة بقدر ما تعوق مشاعر الشك والخلط وعدم الاكتراث إحساسهم البازغ بالهوى. ثالثاً: ينبغي أن يتوافر للأفراد ثقة تتزايد في التطابق بين خطوط الاستمرارية الداخلية والخارجية. أي ينبغي أن تثبت مدركاتهم للذات مصداقيتها بالتغذية الراجعة المناسبة من خبراتهم مع الآخرين. (جابر، 1990: ص. 177).

ولقد تكلم إريك إريكسون عن أزمة الهوية التي تحدث في هذه المرحلة والتي تشير إلى إخفاق المراهق في تنمية هوية شخصيته بسبب خبرات طفولية سيئة وظروف اجتماعية، فتؤدي على شعور بعجز عن اختيار عمل أو مهنة أو مواصلة تعليم، أو يعاني صراع العصور وشعوره بالتفاهة وعدم التنظيم الشخصي وعدم وجود أهداف للحياة. ونجد إريك إريكسون متفائلاً ويقرر أن معالجة المراهق من أزمة الهوية لا تعنى حكماً مستقبلياً بفشله، ويتحدث إريكسون عن مفهوم الرشد المبكر بوصفها فترات زمنية بين المراهقة والرشد، وتعد مهمة اجتماعية وفرصة إضافية يكتشف فيها الشاب ذاته وبيئته.

أما بالنسبة للولاء والإخلاص وهي الفضيلة يكتسبها الفرد إذا نجح في اجتياز هذه المرحلة النمائية بسلام، وهي الحل السليم لصراع الهوية الأنا الذي يصاحبه تمييع الدور، وفيها يتبنى الفرد أيولوجية المجتمع والتمسك بها من قبيل الفكر ديني وسياسي وقبيعي. وتبقى الهوية هي إحساس فردي واجتماعي ونطرح سؤال كيف؟ وجوابه هو أن شخصية بلا أيولوجية تعني تماماً شخصية بلا هوية. (هريدي، 2011: ص. 101).

● مرحلة السادسة مرحلة اكتساب الألفة مقابل العزلة (مرحلة الرشد المبكر): وهي المرحلة السادسة من تطور الشخصية وتمتد من نهاية المراهقة حتى بداية منتصف العمر من 18 إلى 30 سنة حيث يحقق الفرد الاستقلال عن الأسرة وغيرها من المؤسسات المسيطرة عليه بما فيها المدرسة ويتصرف كراشد ناضج مسؤول يجد لنفسه عملاً. يثبت من خلاله أنه شخص إنتاجي ويكون كذلك علاقاته مع الآخرين بما فيها العلاقات الجنسية ممثلة في الزواج. (شحاته، 2013: ص. 208)

- مرحلة السابعة مرحلة اكتساب حاسة الانتاجية مقابل الركود - الزعامة (مرحلة الرشد المتأخر): وفي هذه المرحلة يكون على الراشد أن يختار الإنتاج في مقابل الركود ، وقد وضع اريكسون مصطلح الانتاجية ليشير إلى الاستسلام للمستقبل وللجيل الجديد ، فإنه يعتقد أن اهتمام الناس النشط ورفاهيتهم وجعل العالم مكاناً أحسن ، يعد من الأمور التي تضخم وتزيد من تقدير الذات ، بينما يؤدي الانشغال الكامل بالذات فسوف يؤدي إلى الركود ، أما الفرد الذي استطاع الوصول إلى الإنتاجية فسوف يخرج من هذه المرحلة بسلام . (هريدى، 2011: ص. 152)
- مرحلة الثامنة مرحلة تكامل الأنا –مقابل اليأس (الشيخوخة): وفي هذه المرحلة يكون الفرد قد تقاعد عن عمله ومعرضاً لشعور الوحدة النفسية وذلك راجعاً إلى عمره فيما أفناه ومراجعة حياته بما فيها من سراء وضراء وإحباطات ونجاحات، وهنا قد يقبل الفرد نفسه وهذا القبول إشارة إلى تكامل الأنا وعلى العكس إن وجد الفرد حياته وكأنها ما هي إلا محاولات فاشلة وفرص ضائعة والندم على ما فات وتنتابه مشاعر الحسرة التي تؤدي إلى اليأس. (شحاته، 2013: ص. 209)

3. الفروق بين الجنسين في لعب الأطفال حسب إريكسون:

لقد لاحظ اريكسون أن الأطفال يكشفون عن مشكلاتهم على نحو الأفضل حيث يلعبون باللعب أكثر مما يفعلون حيث يستخدمون الألفاظ، ولقد أدت به هذه الملاحظة إلى بحث تشكيلات 150 بنتاً ومثلهم من البنين للعبهم، ولقد تراوحت أعمارهم ما بين 10 – 12 سنة وكانوا أفراد عينة دراسة طويلة عن النمو تجرى في جامعة كاليفورنيا. وكانت طريقتهم في البحث أن يدعو الطفل بمفرده ويطلب منه أن يتشكل ويبني باستخدام مجموعة من اللعب فوق منضدة منظرًا مثبها رآه في فيلم أو تخيله، ثم يطلب من الطفل بعدا ذلك أن يحكي حكاية عن المنظر الذي شكله وبناه ورتبه. ولقد أظهرت الدراسة وجود فروق واضحة بين البنات والبنين في استخدامهم لمساحة اللعب في إعداد المناظر، على وجه لتحديد لقد وجد اريكسون أن بنات يملن إلى إعداد مناظر داخلية هادئة باستخدام مجموعة من البنات ودمى لأشخاص وحيوانات وكان هؤلاء يتمتعن بأعمال وهن جلوس كالعزف على البيانو، وأن المساحات المصورة تتألف من حوائط منخفضة وبوابات وفي عدد من الحالات قد يؤدي دخول دخيل إلى مكان ويضطرن النساء على الاختباء ويظهر عليهن الخوف، وهذا الدخيل كان دائما في شكل حيوان أو رجل أو ولد ولم يكن إمراة وبنتا قط، مما يثير الاهتمام أن لبنات لم يحاولن إعاقه هذا الدخيل، عكس الأولاد مالو إلى بناء مناظر تتميز بأمنية عالية وأبراج وما يرتب على ذلك من استماعهم بانهميار المباني، وفي عدة حالات زينت الحوائط والواجهات في صورة أشكال مخروطية أو أسطوانية وقد لوحظ قدرا كبيرا في الأفعال والحركة كتدفق المرور في الشارع .

ويرى اريكسون أن هذه الفروق بين الجنسين في اللعب ترجع إلى اختلافات طبيعية لجسم الفتاة عن جسم الفتى، فتميل الأولى في لعبها إلى استخدام مجال الداخلي والحماية والتلقي، ويميل الآخر إلى تأكيد الانتصاب والنواحي الخارجية والحركة. ويحتمل أنهما يتأثران بالمفاهيم التقليدية عن التنميط الجنس أي عن اختلاف دور الذكر عن الأنثى (جابر، 1990: ص. 188- 189)

1.3. اضطراب الهوية الجندرية حسب إريكسون:

والمشكلة الحرجة في هذه المرحلة هي أزمة الهوية **Identity crisis** وهي أزمة يمر بها أغلب المراهقين في وقت ما ويعانون فيها من عدم معرفتهم ذاتهم بوضوح أو عدم معرفة المراهق لنفسه في الوقت الحاضر أو ماذا سيكون في المستقبل فيشعر بالتبعية والضياع بما يجب أن يفعله ويؤمن به، وهي علامات على طريق النمو يمكن أن تؤدي أما الاحساس بالهوية الجندرية أو الاثنيار الداخلي وتشتت الدور الجندري أو تمييع الهوية الجندرية، إن أزمة الهوية أو تمييع الدور كثيرا ما تتميز بعجز عن اختيار عمل أو المهنة أو المهنة أو عن مواصلة التعليم، ويعاني كثير من المراهقين من صراع العصر، ويخبرون إحساسا عميقا بالتفاهة وبعدم التنظيم الشخصي وبعدم وجود هدف لحياتهم، أنهم يشعرون بالقصور والغربة وأحيانا يبحثون عن هوية سلبية هوية مضادة للهوية التي حدد خطوطها الوالدين أو جماعة (محمد السيد، 1998: ص 292)

2.3. اضطراب الدور الجندري حسب إريكسون:

ويرتبط اضطراب الدور بفسل المراهق في خلق تكامل بين توحيدات الطفولة مما يؤدي إلى استمرارية التعليق وتحوله من مجرد فترة اختبار إلى نوع من الاضطراب المعيق لحل أزمة هوية الأنا وتبني الأدوار المناسبة، حيث يعاني المراهق فيه من الإحساس المهلهل بالذات وعدم القدرة على تحديد معنى لوجوده، مما يؤدي إلى فشلة في تحديد وتبني أدوار وأهداف ذات معنى أو قيمة شخصية واجتماعية. هذا إضافة إلى ضعف التزامه بما تفرضه الصدفة عليه من أدوار. وترتبط هذه السمات بدرجة عالية من القلق، ومشاعر عدم الكفاية، والسلوك الجامد المتعصب، وضعف القدرة على اتخاذ القرارات، وسوء علاقاته الاجتماعية، وضعف الالتزام بأهداف وأدوار ثابتة. تبني الهوية السالب **The adaptation of a negative identity** : لقد تحدث اريك إريكسون على هذا النمط واصفاً إياه بالوجه الأخطر لاضطراب هوية الأنا، حيث يرتبط بدرجة أعلى من الإحساس بالتفكك الداخلي Inner fragmentation والذي لا يقتصر تأثيره على عدم القدرة على تحديد أهداف ثابتة أو تحقيق الرضا عن دوره الاجتماعي ، بل ويلعب ذلك دورا أكثر سلبية في حياة الفرد بصفة عامة، حيث يدفع بالمراهق إلى ممارسة أدوار غير مقبولة اجتماعيا. (جابر، 1990 : ص. 182)

ثانيا: الإجراءات المنهجية:

1. منهج الدراسة:

في إطار المقاربة المنهجية تم الاعتماد على منهج التحليلي، لأنه الأكثر ملائمة في دراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها من أجل البدايات تاريخية في استخدام الجندر كمفهوم قائم بذاته وتعرف على الجندر في النظرية النفسية الاجتماعية لإريك إريكسون واضطراباتهما.

ثالثا: نتائج الدراسة:

- ✓ الجندر مفهوم قديم النشأة
- ✓ يوجد اختلافات بين الجنس والنوع الاجتماعي في عدة نقاط.
- ✓ عندما تضطرب الهوية الجندرية يضطرب معه الدور الجندري
- ✓ نستطيع ملاحظة تغيرات واضطراب الهوية الجندرية عند الطفل مبكرا بناء على مجموعة من الأعراض
- ✓ تظهر على راشد أيضا مجموعة من أعراض يمكن من خلالها تشخيصه باضطراب الهوية الجندرية.
- ✓ أشار أريكسون إلى وجود أزمات نفسية اجتماعية للنمو تتطلب حلها قبل أن يتمكن الفرد من الانتقال بسلام إلى مرحلة لأخر.
- ✓ ركز على العلاقات النفسية والاجتماعية للمراحل أكثر من كونها قوى فهي لا ترتبط المراحل النمو الاجتماعي بالنظام العضوي، بل تعزى ذلك وبشكل كبير إلى الخبرات التعلم التي يتعرض لها الفرد أثناء حياته.
- ✓ ويشير أريكسون على أن الإنسان يتعرض لعدد كبير ومتلاحق من الضغوط الاجتماعية التي تفرضها عليه المؤسسات الاجتماعية المختلفة (البيت، المدرسة، الجيران ...) وتشكل هذه الضغوط الاجتماعية مشكلات يتوجب على الانسان حلها ومن ثم التكيف معها حتى نظمن سلامة الدور الجندري وعدم اضطرابه.
- ✓ ويذهب أريكسون الى القول أن عملية التطبع الاجتماعي تتكون من ثمانية مراحل أو فترات عمرية، وأن كل مرحلة نمائية تنطوي على تحد نفسي واجتماعي قد ينجح الفرد في مواجهة وقد يفشل وعلى شخصيته أن تكافح وتتغلب على صراع خاص في كل مرحلة من مراحل العمر، ولا تظهر الشخصية نمو سويا إلا عندما تحل كل الأزمات بطريقة ايجابية وتكون لديها القوة على مواجهة المرحلة الحرجة التالية من النمو.
- ✓ تناول أريكسون الجندرية موضحا إياها في مراحل النمو النفس الاجتماعي الذي يمر بها كل فرد. وأن كل مرحلة من مراحل النمو تتطلب نقطة تحول وتغير بالسلوك والشخصية يواجه فيها الفرد خيارين بين طريقتين من الكفاح طريقة تكييف سيء وسلبي وآخر سوي وإيجابي.
- ✓ ركز أريكسون على أزمة الهوية الجندرية ومخلفاتها على الفرد في حالة لم يستطيع تجاوزها، مما يؤدي إلى اضطراب الدور الجندري وتمييعه.
- ✓ تكمن الاسهامات النظرية النفسية – الاجتماعية لاريك أريكسون في توضيح السمات الشخصية الإيجابية والسلبية بطريقة اجرائية وأكثر عملية مركزا على خبرات التنشئة النفسية والاجتماعية التي حصرها بين الإشباع والإحباط والتي يكون مسؤول عنها في المقام الأول الوالدين أو مقدمي الرعاية في مختلف المواقف التربية بإضافة على مختلف الضغوطات التي يتعرض لها الفرد من مختلف مؤسسات المجتمع.
- ✓ وهذا تكون نظرية ايرك أريكسون نظرية تطويرية وبمثابة دليل يساعد المختصين في مجال علم النفس والتربية على القيام بعملية التنبأ بالسلوك ومدى انحرافه، فهي نظرية شاملة للحياة الإنسانية منذ الولادة حتى الشيخوخة كآخر مرحلة من عمر الإنسان.

خاتمة:

ختاماً لما جاءت به هذه الورقة البحثية نقول أن الجنـدر أي النوع الاجتماعي بمثابة المسار الذي يحدد الفرد من خلال انتمائه الفعلي لأحد تقسيمات الثنائية إما ذكراً أو أنثى، ويكون في حسن ظن توقعات المجتمع وأفراده من خلال القيام بالأدوار الجنـدرية المطلوبة منه بغية تحقيق مكانة اجتماعية له وذلك من خلال تحقيق هويته الجنـدرية والاحساس والاعتراف بها.

المقترحات وتوصيات:

- ✓ ضرورة العناية الكافية بمرحلة الطفولة لما لها من آثار مستقبلاً.
- ✓ إجراء المزيد من الدراسات حول الهوية الجنـدرية عند إريك إريكسون في نظرية النفسية الاجتماعية وغيرها من النظريات.
- ✓ تعزيز الجوانب والمواقف التي تساهم في تحقيق الهوية الجنـدرية لدى مراحل عمرية أخرى للكشف عن العوامل المؤثرة في تحديد الأدوار الجنـدرية.
- ✓ توفير البرامج التربوية التعليمية والأنشطة الهادفة التي من شأنها أن تسهم في اكساب الطفل والمراهق ثقته بنفسه وتحقيق هويته.

قائمة المراجع:

- (1) بغداد حيرش، ليلي آمال (2018): مفهوم الجنـدر في الأطر النظرية. مجلة التدوين، ع 11، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر.
- (2) باربرا، نجلر (1991): بن دليم، فهد بن عبد الله (مترجمين): مدخل إلى نظريات الشخصية، دار الحارثي، مطبوعات نادي طائف الأدبي من مكتبة التراث مكة المكرمة، العزيزية
- (3) عبد الحميد، جبار جابر (1990): نظريات الشخصية: بناء _ ديناميات - نمو - طرق البحث - تقويم. دار النهضة العربية، القاهرة
- (4) عزة، بيضون (2004): الشباب الجامعي في لبنان: هويات والاتجاهات الجنـدرية (ثوابت والمتحولات)، المستقبل العربي. ع 30-41
- (5) عادل، محمد هريدي (2011): نظريات الشخصية، ط. 2، إيتراك لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة
- (6) عيسى، يونس، ونسيمة، تلي (2020): النوع الاجتماعي الجنـدر مقارنة سوسيوثقافية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 8، ع 12 - عدد خاص بالندوة الوطنية: المرأة في الخطاب السوسولوجي مقاربات الجنس والجنـدر - النوع الاجتماعي .
- (7) محمد، ربيع شحاته (2013): علم النفس الشخصية، دار المسيرة، عمان
- (8) محمد، عبد الرحمان السيد (1998): النظريات الشخصية، دار القباء، منتدى سور الأزيكية، القاهرة

- (9) ليلى، قريدي (2020): مفهوم الجنـدر وأشكال ترجمته. مجلة التمكين الاجتماعي، مجلد 2، ع 4، الجزائر.
- (10) وهيبة، عيساوة (2020): الجنـدر. مفهومه واستخداماته. مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص بالندوة الوطنية: المرأة في الخطاب السوسيوولوجي مقاربات الجنس والجنـدر (النوع الاجتماعي)، مجلد 8، ع 2، الجزائر.
- (11) <https://www.childrenshospital.org/> منشور على موقع [مقال اضطراب الهوية الجنـدى](https://www.childrenshospital.org/)، منشور على موقع <https://www.childrenshospital.org/>
- (12) مقال اضطراب الهوية الحندرية"، منشور على موقع <https://medlineplus.gov/>

مفهوم "الجنـدر" في السياق الاجتماعي

The concept of gender in a social context

ط.د.نبيل شيلي

جامعة الحسن الثاني/ الدار البيضاء/ المغرب

PhD. Nabil Chili

Hassan II University/Casablanca/Morocco

ملخص:

جاء مفهوم "الجنـدر" في السياق الاجتماعي الذي عرف العديد من التحولات في الفضاء العام؛ من فضاء تقليدي كلاسيكي إلى فضاء متعدد الأبعاد، من أجل خلق المناصفة بين الرجل والمرأة في صنع القرار. الكلمات المفتاحية: العدالة بين الجنسين، الهيمنة الذكورية، الاعتراف، الحركة النسائية، المساواة.

Abstract :

The concept of gender came in a social context that witnessed many transformations in the public space; from old spher to a multidimensional space in order to realise parity between men and women in decision making.

Key words : Gender justice , androcentrism, recognition, the women s mouvement, equality.

مقدمة:

لم يكن يوما الإصلاح بمعناه الشامل قائما على الهيمنة الذكورية، التي خلفها لنا التاريخ عبر نماذج ثقافية مجتمعية دينية. فالمرأة التي عاشت وتعيش في مجتمع منغلقي تحركها رغم ذلك دوافع وانفعالات سيكولوجية. من أجل الخروج من الهوية الأصلية إلى محاولة إدخالها في النقاش العمومي، وهذا الأمر لا يتحقق إلا عن طريق الصراع والاحتجاج ضد الثقافة المهيمنة في المجتمع، من أجل خلق التوازن في صنع القرار لتدبير الفضاء العمومي، بهدف خلق فضاء يتسع للجميع، ويقوم على التفاعل والنقاش لا على الهيمنة والانفرادية، لضمان العيش المشترك لكل الناس على أسس عادلة.

سنقوم في هذه الورقة على تسليط الضوء على مجموعة من القيم التي تهيمن في صنع المجتمع الذكوري، ما يخلق اللامساواة بين الجنسين، و سنتطرق بالتفصيل إلى أهم الأسباب الرئيسية في عدم خلق "الهوية الجنـدرية" في المجتمعات المعاصرة، وذلك من خلال الحديث عن مطالب النساء لتحقيق المساواة بين الجنسين، من وجهة نظر مختلفة؛ لفلاسفة وفيلسوفات نسويات أخذن على عاتقهن قضية الدفاع عن توزيع الأدوار بين الجنسين، وتفكيك القيم المجتمعية التي تحول دون إشراكهن في التفاعل العمومي، وفي هذا الصدد، سنحاول مناقشة آراء المفكرة الأمريكية "نانسي فرايزر" في شأن "الجنـدر".

من خلال العناصر التالية:

أولاً: المساواة بين الجنسين ومبدأ العنصرية

ثانياً: "الجنـدر من منظور نانسي فرايزر"

ثالثاً: خاتمة

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في مفهوم "الجنـدر" من خلال الانتشار الكبير للعولمة، وما خلفته من آثار في تعرية واقع المجتمعات؛ ومن ظهور مشاكل جديدة تتطلب الاهتمام بقضايا النوع، لتجسيد العدالة والمواطنة المتعددة في الفضاء المتعدد الجوانب، لبناء الدولة الحديثة التي تعترف بالرجل كما المرأة في مناقشة كل القضايا التي تتعلق بالشأن العام.

أهداف البحث:

- ✓ بيان تأثير الهيمنة الذكورية في خلق اللامساواة بين الجنسين.
- ✓ توضيح العلاقة التي تربط بين المرأة والأسرة والمجتمع.
- ✓ تسليط الضوء على أهمية المطالب النسائية في الفضاء العام.
- ✓ بيان وجهة نظر الفيلسوفة "نانسي فرايزر" في خلق الاعتراف بالمرأة.

أولاً: المساواة بين الجنسين ومبدأ العنصرية:

بات من الضروري التوجه لدراسة "الجنـدر" gender في وقتنا، وإعطاء له دلالات واضحة في المحيط السوسيو-سياسي، وتوسيع أفاق هذا المفهوم في تصور المجتمع مع محاولة إعادة اختراع بعض العناصر الأساسية "للنسوية" من أجل ضمان المساواة بين الجنسين عبر "الممارسة التحررية Emancipatory practice" في الواقع. وجعل الاهتمام متوجها بشكل كبير إلى القضايا المتعلقة بسياسة عدم المساواة بين الجنسين (Browne, 2007, P.137).

من أجل الدخول في عوالم "النسوية" لا بد من التمييز بين بعض المصطلحات الأساسية؛ مثلاً مفهوم "الجنـدر" الذي يشير إلى المميزات الاجتماعية كالأنوثة والذكورة، وكل ذلك متغير ثقافياً وليس مرتبطاً بجنس الفرد. في حين يقصد "بالجنس" الارتباط البيولوجي للفرد والوظائف البيولوجية، والجنس غير قادر على وصف الهويات الاجتماعية، ويشير كذلك إلى تحليل الرجال والنساء بناء على مجموعة من الافتراضات حول كيفية تصرف كل واحد منهما، فهذا الموضوع كان يعرف العديد من العشوائية من حيث التمييز الدقيق بين الباحثين، وأيضاً بين بعض الأفكار الإيديولوجية، لكن الحدث الذي حطم هذه المعتقدات هي التحولات التي جاءت بعد الحداثة، وزعزعت استقرار مفهوم "الجنـدر" مع دخول التقنية والتكنولوجيا، وأصبح من الضروري الحديث عن "هوية جنـدرية" متعددة لا تقوم على التقسيم الثنائي (الذكر والأنثى) (Browne, 2007, P.138).

عرفت النظرية "النسوية" السياسية المعاصرة عدة تغيّرات، سواء من حيث المنطلقات أو من حيث النتائج. كما أن المتأمل في التيارات "النسوية"، يجد أنها تنقسم إلى عدة أنواع؛ منها "النسوية" الليبرالية، النسوية الاشتراكية. لم تكن النظريات السياسية التقليدية تجيب على مجموعة من القضايا المتعلقة بالمرأة، في حين تعتبر بعض النظريات "النسوية" السياسية المعاصرة على أن جميع أفراد المجتمع سواسية وبالتالي يجب معاملتهم بدون تمييز، وترى هذه النظريات أن السبب في عدم المساواة يعود إلى العقلية الذكورية، التي لا تهتم بحاجيات النساء، أو محاولة دمج تجارب النساء في المجتمع (Kymlicka, 2003, P. 255-256)

كانت في العصور القديمة، معظم النظريات السياسية ترى أن فكرة إقصاء المرأة داخل الأسرة، والخضوع والطاعة للزوج، كانت حاجة طبيعية نظرا كون أن الطبيعة خلقت جنسا متفوقا على جنس آخر، ما صحة هذا القول؟ كما أن المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للنساء كانت تفسّر انطلاقا من التصور القائم على التفوق الطبيعي، وأن النساء غير قادرات على مزاولة الأنشطة الاقتصادية والسياسية خارج الإطار المنزلي. أما النظريات المعاصرة تركت هذا التصور الذي يهّم دور المرأة، واعتبرت أن جميع النساء مثلن مثل الرجال، وينبغي اعتبارهن ككائنات حرة ومتساوية في جميع الحقوق، لديهن الحق في تقرير المصير الذي يقوم على التصويت في بناء العدالة. وهذا ما يسمح لهنّ بالولوج للفضاء العام (Kymlicka, 2003, P. -257) .

ولكن مع ذلك، هذه التشريعات لم تؤسس بالضرورة المساواة بين الجنسين. ففي (وم أ) وكندا، ما زال لم يتم "تأنيث" بعض الخدمات العمومية، هذا فضلا عن العنف المنزلي والقمع الجنسي والعنصرية (Kymlicka, 2003, P. -258) . ينظر للرجال والنساء كونهما يشكلان أدوارا مختلفة في المجتمع، ولكنهما لا يحظيان بنفس القيمة الرمزية من حيث عملهما؛ إذ يحظى الرجل بمكافأة التي تغيب عند العنصر النسوي، كما أن هذا الأخير يقوم بعمل مضاعف مقارنة بالرجل، وهنا لا بد للحدّ من بعض الإجراءات التي قامت بها "دول الشمال Nordiccountries". كانت هذه الدول من بين الدول الأوائل الذين وضعوا بعض المعايير "للجنـدر" في الأمم المتحدة سنة 2005؛ من حيث الاختلاف في الثمن وتقسيم العمل (Browne, 2007, P. 36-37-38)

تعتبر الحركة النسائية أن الفلسفة والثقافة العامة كانتا مسؤولتين على صنع الرجل على الرغم من النجاحات المتعددة للنساء، فالرجال لا يزالون مهيمين على جميع القرارات والوضعيات سواء في المجال التربوي أو الثقافي أو المؤسساتي أو في وسائل الإعلام، وأنّ النظرة للعالم ما تزال تقوم على ما هو "ذكوري"، وأن معظم الأعمال يجب أن تكون على عاتق النساء، وتسمي النساء هذا التفكير "بالتفكير المشترك أو المعنى المشترك Common sense" (Browne, 2007, P.38-39)

تحدّث النسوة حول "النظام الأبوي" (Bryson, 1999-2003, P.176) الذي كان يمجّد صورة الرجل على اعتبار أنه يرمز للقوة والسلطة والفحولة، وكان نظاماً قاسياً على الأنثى، ويرجع هذا المصطلح إلى العديد من التمييزات بين الجنسين: أولاً؛ اللامساواة بينهما (الرجل، المرأة) هي في الأصل "بطريكية". المساواة لا يجب أن تكون في العمل ولكن أيضاً في النقاشات العامة التي تجري في ظروف غير مناسبة لهنّ، والسبب يعود إلى هيمنة القيم المجتمعية، وكانت هذه القيم محطة انتقادات لاذعة من طرف الحركة النسوية، وحتى إذا دخلت المرأة في النقاش العمومي فإن الأمر سيكون أمام مجموعة من الافتراضات والمرجعيات المجتمعية التي تقف أمامهنّ (Browne, 2007, P.39)

عندما نتكلم عن المساواة بين الجنسين، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي؛ من خلال الصراع القائم بين الطبقة الغنية والفقيرة، القوي والضعيف، الأبيض والأسود، فهذه اللامساواة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستغلال العمال (Browne, 2007, P.39)

يربط الفكر المجتمعي العنصر النسوي ببعض المهام التي لا تحتاج إلى الجهد أكبر، وإلى الذكاء كذلك على خلاف ذلك، تريد الحركة "النسوية" اختراق هذه العوالم الظالمة في حق المرأة، والمطالبة بتعديل هذا الفكر للتصالح مع الجنس الآخر الذي غاب عن العالم لسنوات عديدة، بسبب النظرة الدونية له من طرف المجتمع الذي كرس هذه الهيمنة.

كما يجهل الفكر المشترك مجموعة من مطالب النساء؛ من أهمها نسيان مفهوم "الجنـدر" في السياق الواقعي مع المساواة في الحقوق، وعدم ذكر الفضاء الخاص الذي تغيب فيه العدالة من خلال القيم الظالمة (browne, 2007, p. 41) وهذا سيدفعنا للحديث عن "الجنـدر" من خلال السياق الاجتماعي.

تدافع هذه الحركة على فكرة أساسية تتعلق "بجنـدر" الأدوار بين الجنسين في كل مواقع العمل، لتجاوز النظرة الدونية التي أتت من السياق التاريخي-الاجتماعي (الأُسرة، التربية، الإعلام، الدين). رغم ما يبدو من الصعوبة بمكان تغيير هذه الأدوار، كونها أصبحت تملك جذوراً عميقة في الفكر المجتمعي منذ اللحظة الأولى.

قامت المفكرة النسوية " كاثورين ما كينون (kymlicka, 2003, p. P.257) catherine mackinnon" بالعديد من البحوث على المساواة في الحقوق بقولها " لقد أثبتت المساواة أمام القانون أنها غير فعالة بشكل فردي في تلبية احتياجات المرأة وتزويدها بما يرفضه المجتمع عليها بحجة وضعها البيولوجي (kymlicka, 2003, p. 257). تطلب هذه المفكرة إمكانية الولوج إلى الحياة المهنية في شروط تتسم بالأمن الجسدي، وتحقيق الذات "النسوية" كفاعلة في المجتمع، وهذا يتطلب من منظورها القليل من الاحترام والكرامة.

¹ تعتبر "البطريكية" بأنها مؤسسة مكونة من الأسرة، ومجموعة من الحركات النسائية تعتبرها المحور الرئيسي في المجتمع، وتؤثر بشكل كبير هذه الأسرة على تفكير المجتمع، وفي الفضاء العام. كما أنها مصدر من مصادر القمع للنساء، وكل مظاهر الحرمان والقمع هي نابعة من هذا التنظيم الهرمي للمجتمع القائم على التمييز بين المجال الخاص والمجال العام، والذي يجعل المرأة حبيسة الأعمال المنزلية الشاقة ولا يحق لها المشاركة في الفضاء العام الذي هو من اختصاص الرجال.

تظن هذه الحقوقية أنّ معظم البلدان الغربية أعطت للنساء الحق في ولوج العديد من الوظائف؛ كحق التعلم وممارسة المهن العسكرية. لكن رغم ذلك، تبقى هذه الحقوق محدودة، لأنها تهمل اللامساواة الجنسية. في حين الرجال يقومون ببناء المؤسسات الاجتماعية، بهدف خدمة أغراضهم الخاصة (kymlicka, 2003, p. 258).

مجموعة من عروض العمل تشترط معايير معينة في توظيف الشخص في عمل ما؛ ومن بين هذه الشروط عدم التوفر على الأطفال، وهذا حسب الفكر "النسوي" يقصي العديد منهم في ولوج الخدمات بالمقارنة مع الرجال (1) (kymlicka, 2003, pp. 259-260). التمييز على أساس الجنس لا يوجد عند الرجال فقط، وإنما يمتد إلى المجتمع الذي يقلل من قيمة النساء. يتأسس المجتمع على قيم ثقافية "ذكورية" تحتقر دور المرأة سواء داخل المنزل؛ من حيث تهميش هذا العمل من الناحية الاقتصادية والرمزية، وفي الخارج تواجه المرأة عدة عراقيل مجتمعية مؤسسية.

لمناقشة الظلم القائم في البنيات المجتمعية، وجب إعادة "مفهمة" اللامساواة الجنسية ليس كمشكل يتعلق بالتمييز العنصري "Discrimination"، ولكن كمشكلة تتعلق بالهيمنة. كما أن تبعية النساء ليست سؤالاً متعلقاً بالاختلاف اللاعقلاني للجنس، ولكن السؤال مرتبطاً بالهيمنة الذكورية، وتحت تأثير هذا الاختلاف الجنسي تظهر النماذج المجتمعية التي تحتقر صورة المرأة، وهذه المشكلة لا يمكن حلها بواسطة القضاء على التمييز الجنسي، ولكن كذلك عن طريق توزيع السلطة (kymlicka, 2003, p. 163). هل يمكن القول أن مفهوم العدالة تغيّر عبر التاريخ وأصبح مفهوماً واسعاً يضمّ في طياته التغيرات الموجودة بين الجنسين، في نظريات العدالة؟ وهل ستتغير الأدوار بين الجنسين في المجتمع؟

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم "الجنـدر" حسب كل تخصص على حدة، فكان القاسم المشترك بينهما، هو الرغبة في تحرير الفضاء العام من الهيمنة، ومن الأفكار التي تقصي الطرف الآخر في عملية التفاعل، وهذا ما دفعت عنه المناضلة اليسارية والفيلسوفة نانسي فرايزر" في المناخ الأمريكي الذي عرف عدة تحولات على جميع المستويات، فكان النضال من أجل تحقيق الاعتراف هو الحل.

ثانياً: "الجنـدر من منظور نانسي فرايزر"

اهتمت الحركة النسوية بالسياسة الثقافية على اعتبار أنها حركة نسوية وليدة اليسار الجديد؛ (new left) حاولت خلق راديكالية نسوية جديدة، والتي كان من مطالبها التحرر من القوى المجتمعية، والتمرد عليها خصوصاً

1 تدافع النسوة عن فكرة "الحياد" في ولوج الخدمات العمومية أو الخاصة، ولا يجب أن تكون الشروط تخدم مصالح الرجال، وتقصي في نفس الوقت النساء بسبب تحملهنّ مسؤولية المنزل والأطفال. ولا ينبغي على المشغل أن يهتم بجنس العامل هل هو ذكر أم أنثى. جميع الخصائص التي تميز الرجال عن النساء يوجد تفسيرها في النظام الاجتماعي.

النظام الرأسمالي الذي وجهت له نقدا لاذعا، بالإضافة إلى الدعوة للمساواة بين الجنسين (gendre justice).
والديمقراطية الجنسية والمساواة والاختلاف في ظل الهيمنة الذكورية 1. (nancy, 2013, p. 2)

تعتبر هذه المفاهيم أساسية ومفيدة بالنسبة للمجتمع الديمقراطي، بحيث تركز المناضلة الأمريكية "نانسي فرايزر" على تحليل النظام الأبوي، والذي كان يتميز بإقصاء العنصر النسوي، ويمجد الصورة المقدسة للرجل، مما يرسخ لثقافة مجتمعية ذكورية (androcentrism) 2 (nancy, 2013, p. 3).

كما قامت هذه الحركة النسوية بتشخيص كل المعضلات أو المشاكل التي وقعت فيها النيوليبرالية، ونقد النظام الاقتصادي الرأسمالي بحكم أنه حاول السيطرة على كل شيء في المجتمع، في حين كان الهدف الأساسي لهذه الحركة هو فهم السياسات، وأيضا التوزيع العادل للاقتصاد، وتوسيع حقل الديمقراطية للرأسمالية، من أجل خلق تيار اجتماعي وسياسي وديمقراطي، والذي يجب عليه تحرير صورة المرأة، وإدخالها في صلب اهتمامات السياسات المتعاقبة على الحكومة، وفي هذا السياق تقول فرايزر: "النضال من أجل إعادة التوزيع من خلال النضال من أجل الاعتراف 3" (nancy, 2013, p. 4).

كما ترى فرايزر أن الدول الرأسمالية المتقدمة استبعدت الطوائف العرقية، وهذا يفرض ضرورة إعادة تصنيف طبقي للمجتمع، وفي هذا الإطار ظهرت العديد من الاحتجاجات التي عرفتها (وم أ) عندما نزل مجموعة من الشباب للشوارع رافضون لسياسة العنصرية، ومشككون في الحدائث الرأسمالية، راغبون في تشييد نظام جديد برؤية أكثر واقعية، يضمن الديمقراطية، وسياسة تسعى إلى ثقافة الاختلاف، والمساواة الاقتصادية، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بفضل توسيع دائرة التوزيع: من توزيع قائم على الطبقة إلى توزيع قائم على العدل. فقد حظي النضال النسوي بنصيب الأسد في فكر "نانسي فرايزر"، فهي كانت ترغب في ترسيخ ثقافة نضالية بواسطة النضال الاجتماعي. (nancy, 2013, p. 4) وأيضا الدعوة إلى تجاوز القواعد التقليدية.

2 يقصد بالمنهج "الذكوري" Androcentrism بأن الرجال هم الذين يصنعون العالم حسب تعبير أحد لنسوة، وليس هناك مساواة في السيطرة بين الجنسين في كل أمور الحياة، وهذه الهيمنة لها أبعاد تاريخية، خصوصا النظام الأبوي الذي كان يقدر صورة الرجل ويعطيه كل الحقوق في الحياة، مما يجعله مسيطرا على الأسرة والمجتمع، وفي هذا غياب البعد الآخر للإنسانية، المتمثل في الكائن الآخر؛ إذ كان التفاعل أحاديا وليس تفاعليا في العملية التواصلية، وهذا فيه العديد من القيل والقال بين مختلف العلوم الإنسانية وحتى العقائدية

من بين المطالب التي كانت تشكل الركيزة الأساسية عند النسوية، هي "التبعية" (nancy, 2013, dependency1 p. 8). إذ كانت هذه كلمة منتشرة ما قبل الصناعة، وذلك عبر النظام الأبوي، والذي يخول للذكر السيطرة على المرأة وجعلها تابعة له-أما في العصر الحديث -أصبحت تشكل وصمة عار عندهنّ، هذا مع ظهور الوعي بالاستقلالية في صفوف النساء اللواتي طالبن بنفس الحقوق التي تعطى للرجال على قدم المساواة.

تتطلب العدالة الدعوة إلى طريقة موحدة للعيش بين الرجال والنساء في تكافؤ تام في كل شيء، بحيث دافعت النسوية لضمان نظام يكفل الرعاية الكونية لكل نساء العالم اللواتي يعيش الظلم ومعالجة ظروف حياة المرأة كقاعدة، وتوفير الأمن للجميع. لهذا خلقت النسوية عالماً جديداً يقوم على رفض التعصب الذكوري، والنظام الهرمي، وإدخال النساء من أجل المشاركة في الحياة الاجتماعية² (nancy, 2013, p. 9).

كما تحلل الحركة النسوية التمييز العنصري على أساس "الجنس" sexism (nancy, 2013, pp. 9,10,11) من خلال بعدين للتبعية؛ وهي متجذرة في السياسة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي. ومن أجل التغلب على هذه التبعية الجنسية؛ يجب الجمع حسب "فرايزر" بين "سياسة الاعتراف وسياسة إعادة التوزيع" النسوية، رغم صعوبة تطوير هذه السياسة لكونها تتقاطع مع محاور أخرى للتبعية.

كان الهدف من النضال النسوي هو بناء تيار نقدي يقوم على أساس عدم الاستقرار مادياً وإيكولوجياً ومن ناحية الإنتاج الاجتماعي، ويمتد إلى الممارسة السياسية، مع تطوير قواعد ومطالب السياسات. وهذه النظرية حسب "نانسي" يجب أن تكون لها ثلاثة أبعاد: وهي دمج البعد السياسي جنباً إلى جنب في البعد الاقتصادي لإعادة التوزيع والبعد الثقافي للاعتراف؛ وهذه أهم العراقيل التي تواجه الإنسان في عدم المشاركة العادلة في السياسة في المجتمع الرأسمالي، في حين توجد أهم معيقات التوزيع في الاقتصاد السياسي وبالتالي لا بد من الكشف عن المشاكل التي تحول دون تكافؤ الفرص في السياسة للمجتمع³ (nancy, 2013, p. 12).

¹ إعتبرت فرايزر Linda Golden بأن ممارسة التمييز العنصري لعبت دوراً أساسياً في إعادة البناء التاريخي لمفهوم "التبعية". كما هو الحال في طريقة تقسيم العمل، لذا أضحت الدعوة لتجاوز التبعية مطلباً حيوياً بالنسبة للحركة النسوية. وفي ظل التحولات التي تعرفها الوضعية المعيشية من عدم الزواج وكثرة الطلاق في المجتمع، وجب على دولة الرعاية مأسسة العدالة بين الجنسين، وتسهيل المرأة للحصول على الأجر من خلال إصلاح سوق الشغل وتوفير الخدمات مثل الرعاية الاجتماعية ورعاية المسنين

³ تستعمل الحركة النسوية كلمة "heterosexism" وهي كلمة اختلف الباحثون فيها في الترجمات العربية، فهناك من يترجمها بالمغايرة الجنسية، أو الجنس المغاير الذي يجمع بين الذكر والأنثى كحالة طبيعية من أجل ضمان استمرارية الجنس البشري.. في حين النسوة يطالبن بحق الزواج أو ممارسة الجنس مع نفس الجنس خصوصاً عند المتحولين جنسياً والمثليين رغم تبقّي هذه الأفكار سواء من الناحية الأخلاقية أو البيولوجية أو القانونية وحتى الدينية في المجتمعات التي تحتكم لأعراف الدينية تطرح مجموعة من التساؤلات. ولكن إذا لم يتم الاعتراف بهذه الفئة التي تعاني من الظلم في المجتمع مما يدفعها إلى معارضة السياسة الاقتصادية في المجتمع. كما أن نضال المثليين يهدد مصالح الرأسمالية بحكم أنها تخلق عالماً طبقياً ولا تعترف بالجميع ولكن تنهج السياسة الأحادية.

كما أن "فرايزر" تعتبر أن العنصر النسوي سواء من حيث المشاركة في السياسة أو الفضاء السياسي العام تبقى ضعيفة جدا من خلال التمثيلية مقارنة بالعنصر الذكوري، هذا فضلا على أن هذا النمط من السياسة لا يهتم بالمشاكل العابرة للحدود ومشاكل الدول الفقيرة، لهذا تريد النسوة توسيع قواعد العمل السياسي، وجعله عملا كونيا يناقش كل القضايا الإنسانية بغض النظر عن طبيعة الإنسان ومكانته الاجتماعية، وهذا لا يكون إلا بدمج النسوة في القرار السياسي، بفضل خلق تغيير جذري في الفكر السياسي النسوي عن طريق النضال والتمرد على الفكر المتعصب والأناني. تقترح "فرايزر" مقاربة بديلة تعالج مسألة الاعتراف كسؤال المكانة الاجتماعية *statut social*. كما أنّ موضوع الاعتراف ليس هو "الهوية الخالصة" للجماعات أو المجموعات ولكن مكانة هؤلاء الأفراد باعتبارهم أعضاء في التفاعل الاجتماعي. فمشكلة عدم الاعتراف ليست هي مشكلة "سيكولوجية"، وليست ضررا ثقافيا مستقلا، لكنها علاقة تؤسس للتبعية الاجتماعية، وفي خضم المؤسسات الاجتماعية تتم عملية الحرمان من الحقوق بسبب المعايير الثقافية. وتذكر في هذا السياق الفيلسوفة الأمريكية نانسي فرايزر "قوانين الزواج التي تمنع الأفراد من الزواج من نفس الجنس (المرأة، المرأة) (الرجل، الرجل)، وتعتبر أن هذا النمط من الزواج لا يقبله الشرع في المجتمعات المعاصرة أو حتى القديمة (fraser, 2005.2011, p. 79). ألا يمكن القول أن هذه الأفكار تتعارض مع القوانين الطبيعية؟ هل البشر يحاول تجاوز الرغبات الطبيعية وتحويلها إلى العكس؟ ما هي الفائدة من هذا التحوّل الجنسي بالنسبة للبشرية؟ وهل طبيعة التوالد ستتغير مع هذا التحوّل الجنسي أم أنّ الأمر يتعلق فقط بتحقيق الرغبة المرضية للشخص وإذا كانت رغبة فردية هل يصحّ من الناحية الأخلاقية والتشريعية والدينية تعميمها على باقي فئات المجتمع؟

لا يمكن الحديث عن التفاعل بعيدا عن السياق الثقافي، وعبره تتكوّن الأنماط الاجتماعية: ما يعني أن المشكلة المجتمعية تدور في كواليس هذه الأنماط الثقافية؛ إذا مثلا أن تكون إنسانا سويا فهذا أمر عادي، ولكن أن تكون إنسانا مغايرا جنسيا فهذا لا يعتبر عاديا من المنظور الثقافي؛ والأسرة التي يرأسها رجلا فهي أسرة شرعية، في حين الأسرة التي تقودها المرأة لا شرعية لها. يصبح الهدف الأسمى من هذه الأمثلة هو إعادة التّظّر في طبيعة التفاعل، الذي يجب أن يكون تفاعلا قائما على المساواة في المشاركة (1) (fraser, 2005.2011, p. 80).

هذا الشكل من عدم الاعتراف يوجد في عدّة ميادين وحسب طبيعة وخصوصيات المجتمع: وهذه الميادين ممكن أن تكون قانونية؛ من خلال القانون الصوري، يذكر أن وظيفة القانون هي مساعدة المواطنين على تحقيق الاندماج في المجتمع (2) (fraser, 2005.2011, p. 80). لا أن يكون يشكل لهم تهديدا على حياتهم الخاصة، كان هذا نقاشا ساخنا بين فقهاء القانون حول طبيعة القانون والقصور التي يعرفها في نفس الوقت، ودور المشرّع والقاضي وصلاحيه كل منهما. هل دور القانون في كل بقاع العالم هو مواكبة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لتصبح شأنا عموميا أم أن

¹ من الأمثلة التي تعطيها فرايزر "فيما يخص عدم الاعتراف؛ نذكر قضية الأفراد الذين لديهم البشرة البيضاء، فهم حسب الفكر الثقافي يحترمون القانون خصوصا في المجتمع الأمريكي، على عكس السود الذين يصنفون في خانة الهمج ويشكّلون خطرا على الدولة والمجتمع، مما يجعلهم يحظون بمكانة غير محترمة

الشأن العمومي بعيدا عما هو قانوني على اعتبار القانون من اختصاص السلطة التشريعية (دووركين، 2015، صفحة 9)؟

حسب المنظور القانوني، عدم الاعتراف فهو شكل من أشكال التبعية "المأسسة" وبالتالي، خرق لمبدأ العدالة، والمشكلة العويصة هي أن هناك من يدعي الاعتراف ولكنه لا يعرفه في الواقع: لا يهدف الاعتراف إلى احترام هوية الجماعة، لكن التغلب على التبعية هو الشغل الشاغل حسب "فرايزر". فلا يمكن أن يكون تفاعلا اجتماعيا من طرف فرد يعاني التبعية، وتصير ضرورة تفكيك القيم الثقافية التي تكون عائقا أمام تحقيق المناصفة في الحياة الاجتماعية. ربطت "فرايزر" القضاء على عدم الاعتراف بواسطة تغيير المؤسسات الاجتماعية: أو بتعبير آخر تغيير القيم التي تنظم كل التفاعلات في جميع المؤسسات (fraser, 2005.2011, pp. 80-81).

لا يمكن مناقشة "عدم الاعتراف" من خلال الدوافع السيكولوجية للأفراد، بل المشكلة لها امتدادات واسعة في المؤسسات القانونية، فكيف ذلك؟

تعتقد المناضلة اليسارية "فرايزر" أنه يجب تغيير القانون، وتغيير الأشكال التي توجد في السياسات العامة، وإعادة النظر في القيم التي تمنع من تحقيق الاعتراف بمشاركة الجميع في تدبير الشأن العام. تتحدث هذه الفيلسوفة (فرايزر) على أن منع زواج المثليين (المثليين) هو راجع إلى القوانين التي تحرم هذه النوع من التعايش في مؤسسات الدولة، وهذه القوانين تؤيد الزواج الطبيعي (الرجل، المرأة). وبالتالي يصبح الظلم لا يوجد في الأفراد، بمعنى في التداول أو التفاعل بين الناس، بل في القوانين التي تتحكم في هذا الأمر. ويجب تفكيك أو تغيير هذه القوانين التي تمنع من المناصفة (1) (fraser, 2005.2011). من هنا نتساءل مع "فرايزر" هل يجب تغيير كل القوانين التي تمنع زواج المثليين في كل بقاع العالم أم فقط في ولايات المتحدة الأمريكية؟ وهل يجب احترام خصوصية كل مجتمع على حدة نظرا لأن القوانين تأتي من السياق الواقعي للمجتمع؟ وهل يصحّ تعميم هذا القانون على جميع البلدان رغم أنها لا تعرف هذا النمط من الزواج (خصوصا المجتمعات التقليدية التي تعيش تحت السلطة الدينية).

ثالثا؛ خاتمة:

عادت الذات "النسوية" إلى الساحة السياسية من جديد، راغبة في تأسيس مجتمع ينطلق من الاعتراف بمطالب المرأة، لتجاوز الفكر التاريخي القاضي بحصر أدوار المرأة في الجانب البيولوجي الطبيعي. والتحول إلى المجتمع، على اعتبار أنه يتطلب ضمان المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار السياسي، من أجل إدماج المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، للحديث بصوت مرتفع أمام صوت الرجل، لتحقيق العدالة بينهما.

¹ لا يبحث الاعتراف عن تحقيق الهوية، ولكن بالأحرى عن حلول مؤسساتية لكل الأضرار الناتجة عنه، للتغلب على التبعية التي تمنع التفاعل الاجتماعي، وبناء تفاعلا جديدا قوامه المناصفة في الحياة العامة

كما أن الانتقال الديمقراطي للدولة الحديثة، أصبح متعلقا بشكل كبير بتحرير صورة المرأة من جميع الجوانب. ولا ينبغي أن يكون هذا الانتقال مجرد حبر على ورق ولكن لا بد أن يكون مجسدا في مؤسسات الدولة، للمحافظة على هذه المكتسبات التي جاءت في سياق نضالي مستمر. ولا يمكن بناء الديمقراطية الحقيقية ما لم تزول كل الأنماط الثقافية التي تتعارض مع القيم الكونية؛ من بينها حقوق الإنسان في حرية تقرير المصير، وحرية التعبير، وحرية التصويت عبر المشاركة في بناء العدالة الاجتماعية.

وبات من الضروري أيضا الدعوة إلى الانفتاح أكثر من الانغلاق، لأن الهوية الإنسانية لا تتكون إلا عن طريق "التحاور" والخروج بها من عالمها الخاص إلى العالم المشترك، لتحقيق الاعتراف بالهوية المحلية، للتحاور مع باقي الهويات في فضاء يتسم بالأمن والاحترام والاعتراف بالجميع.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

(1) رونالد، دووركين. (2015). أخذ الحقوق على محمل الجد . تونس : دار سيناترا المركز الوطني للترجمة .

المراجع باللغة الأجنبية:

- 2) browne, j. (2007). the future of gender . New york: univercity press .
- 3) bryson, v. (1992, 2003). feminist political theory . london: palgrave macmillan .
- 4) fraser, N. (2005.2011). qu est ce que la justice sociale? paris: la decouverte .
- 5) kymlicka, w. (2003). les theories de la justice . paris: la decouverte .
- 6) nancy, F. (2013). Fortunes of feminism . New york : verso london .

التنميط الجنـدري: الأنوثة والذكورة والثقافة العربية

Gender Streotyping : Femininity, Masculinity and ArabCulture

د. سعيدة تاقـي.

جامعة الحسن الثاني/الدار البيضاء/المغرب

Dr. Saida TAQI

Hassan II University/Casablanca/Morocco

ملخص الدراسة:

تتحكم الثقافة منذ أزمنة غابرة في التمييز بين الصفات المؤنثة والصفات المذكورة، وفي المفاضلة بينهما، وفي تحديد معاني كل من الأنوثة ومن الذكورة. ولقد سعى الفكر النسوي ما بعد الحداثي ودراسات الجنـدر إلى توطين مفهوم الجنـدر في كل دراسة أو مبحث أو فرع علمي يتعلق عموما بمنظور الرجل ومنظور المرأة إلى العالم أو باختلاف تجاربهما، أو يتعلق خصوصا بالتشديد الثقافي والمأسسة الاجتماعية التي صاغت التمثيل الإنساني للذكورة وللأنوثة. لكن صيرورة تفعيل ذلك التوطين ما زالت بعيدة عن التحقق الكلي في تلك المباحث والأفرع العلمية، وما زالت بعيدة عن التحقيق الفعلي في واقع الحياة الاجتماعية العربية. في ضوء هذا المقترح الإشكالي تروم هذه الدراسة الخوض في بعض المداخل المعرفية والتحليلية والفكرية التي انتهجتها الدراسات الغربية في تناولها لقضايا المأسسة الاجتماعية للخضوع الأنثوي وللهيمنة الذكورية. وتتوخى عبر الإحاطة الواصفة ببعض منطلقات تلك المداخل التي تشمل علوم التاريخ والأنثروبولوجيا والبيولوجيا وعلم السلوك، استلهاهم فكر نقدي، لا يستحضر الواقع المعيش إلا عبر نواظم مسبقة للتحليل وللمقارنة وللاستشراف.

الكلمات المفتاحية: الجنـدر، الهيمنة، الإخضاع، التفاضل، ما بعد الحداثة، الثقافة.

Abstract:

Culture controls the distinction between feminine and masculine qualities, the discriminatory classification between them, and the determination of the meaning of both femininity and masculinity. Postmodern feminist thought and gender studies have sought to integrate the concept of gender into every study, research or scientific branch that is generally concerned with men's and women's perspectives into the world or with their different experiences, or with the cultural and social construction formulated by the prevailing representation of masculinity and femininity. However, the process of activating that stabilization is still far from total achievement in those scientific fields, and is far from actual achievement in the reality of Arab social life. Under this problematic approach, this study seeks to delve into some of the cognitive, analytical, and intellectual inputs that Western studies have made to social construction issues of female subjugation and male dominance. By describing some of the entry points, which include history, anthropology, biology and behavioral science, it is envisaged to inspire critical thought, reflecting on social reality with instrumental gender tools for analysis, comparison and exploration.

Key words ; Gender, Dominance, Subjugation, Dfferential, Postmodenism, Culture

تقديم:

تذهب ثقافات عديدة إلى التمييز بين المرأة والرجل من منطلقات بيولوجية مرتبطة أساساً بالأعضاء الفيزيولوجية الجنسية وبأدوارها في الإخصاب والتلقيح والحمل والإنجاب، وبأثار تلك الأطوار على حياة كل من الذكر والأنثى منذ الولادة إلى البلوغ، ومن النضج إلى الشيخوخة. لكن على الرغم من أن ظاهر ذلك التمييز يحتكم إلى الوعاء البيولوجي الذي يقدمه الجسد مفصلاً عن الممارسة الاجتماعية، فإن تحديد الوعاء البيولوجي أو الجسد ذاته ليس مفصلاً. حديثاً أو قديماً. عن التمثلات والتمثيلات الثقافية والاجتماعية التي تتدخل في بنائها الأعراف والقيم والعادات. إن الرجل الناجح، في التمثيل الثقافي، هو الكائن المنطقي العقلاني المستقل، المجهول على المغامرة والتحدي والتنافس. أما المرأة الحقيقية فهي الكائن العاطفي الهادئ والرقيق المجهول على العطاء، أو هي في أفضل الترميمات الأم الرؤوم الحنون المتفانية لأجل مصلحة أبنائها ومصلحة أبيهم. هكذا تحددت ذكورة الرجل وأنوثة المرأة اجتماعياً وثقافياً، وأحياناً قانونياً، فأطلقت يد الرجل وسطوته في غزو الحياة واستكشاف العالم، وتقيّد وجود المرأة بواجبات محدّدة لا يُلزمُ بها الرجل، وتقرّر مصيرها المحتوم منذ الولادة فيما يستطيعه جسدها من وظيفة الإنجاب، وسُلبتُ منها في المقابل حقوق عديدة وامتيازات كثيرة يتمتع بها الرجل بمفرده في الطبيعة والثقافة والعرف والمجتمع. (شيفرد، 2004، ص. 29، 30)

ولم يكتفِ الترميم بهذا المستوى في تحديد التمايزات بين الرجل والمرأة، بل حرص على المفاضلة بين الذكورة والأنوثة وفق ما حدّد مميزاتهما. وعمل على استصغار الصفات التي ألقبها بالمرأة وعلى تعظيم الصفات التي ألقبها بالرجل. وفي ضوء ذلك ورّع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والعلمية والفكرية بناء على ما ارتآه في تحديده للأدوار الجنسية وللصفات والسلوكيات المتفرعة عنها.

في ظل كل ذلك يغدو من المُلحّ التساؤل كيف تحقق الإجماع على هذا الترميم التمييزي لصالح الرجل والإقصائي ضد المرأة؟ وكيف تمكن الرجل من تحقيق الهيمنة والسيطرة وإحراقهما على جميع الأصعدة والخطابات التي ساد فيها أوسانده؟ وكيف استكانت المرأة للتبعية والإخضاع والخضوع؟ مثلما يحقّ البحث والتقصي حول: كيف تمكنت مباحث الدراسات النسوية ودراسات الجنـدر باعتماد التمثيلات الجنـدرية من أن تكشف سيرورات الهيمنة والترميم والإخضاع، وأن تعيد تشييد وبناء الأنظمة المعرفية والفكرية بعيداً عن التوطينات الجنـدرية؟

وهل ثمة إمكانية عبر البحث في كل تلك المساعي، لصياغة تصور يعالج الإشكال الأساس المتمثل في استمرار الترميمات الجنـدرية العربية للأنوثة والذكورة في العقد الثالث من الألفية الثالثة. فهل ثمة احتمال لتغيير أفعال التمثيل العربية للذكورة وللأنوثة، ومن ثم للتمثيل الثقافي لكل من المرأة العربية وللرجل العربي؟

للبحث في تلك الإشكالية عبر الإجابة على كل تلك الأسئلة ولتحليل مختلف المفاصل التي تستدعيها، تحددت محاور الورقة البحثية في خمسة محاور. تتدرج من تحديد الجنـدر والجنس في المحور الأول، إلى البحث في تاريخ النساء في المحور الثاني، عبر كشف آليات الهيمنة والإخضاع، وتبيين سيرورة الإطاحة بالأم. لتنتقل في المحور الثالث إلى كشف سيرورة التشييد الثقافية لتحديدات الأنوثة والذكورة. وتخصّص المحور الرابع لأجراً قراءة جنـدرية تنفتح على

التنميّطات العربيّة وعلى مساءلة ممارساتها الخطّابية. وتتختم مساراتها في المحور لأخير، بتجميع النتائج وصياغة المقترحات.

1. الجنـدر والجنس:

تنطلق دراسات الجنـدر والفكر النسوي ما بعد الحداثي عموماً من تصور عام يعيد النظر في كل التمثيلات اللغوية للإبـدالات الكبرى/الباراديغمات، وللمصطلحات وللكلمات. ويستمد هذا التصور قوته من مبدأ تدخل السلطة والهيمنة، عبر كل التاريخ البشري، في بناء المعرفة والتشييد العلمي والفكري. فالثابت أن المصطلحات والكلمات "مثلها مثل الأفكار والأشياء المقصود أن تدل عليها الكلمات، هي الأخرى لها تاريخ. فلا جهابذة أكسفورد ولا الأكاديمية الفرنسية استطاعوا إيقاف المد، عبر الإمساك بالمعاني وتثبيتها بصورة تخلو من ألعاب الابتكار والخيال الإنساني." (سكوت، 1996، ص39). لكن فضلاً عن ذلك فما بعد الحداثة تدور حول اللغة، وكيفية ممارستها للقوة، والكيفية التي تحدد بها المعنى. إنها "تدور حول الكيفية التي نتحدد بها داخل إطار تلك اللغة، وضمن مصفوفات تاريخية، واجتماعية وثقافية محددة. إنها تدور حول العرق والطبقة والجنـدر، والهوية الإيروتيكية، والممارسة، والقومية، والعصر، والسلالة. إن موضوعها هو الاختلاف، هو القوة، والعجز، وتفويض السلطة، وكل المراحل البينية، والماورائية والمسكوت عنها". وهكذا فالجسد ذاته ليس دالاً صامتاً أو مفرغاً من الدلالة في انتظار متأهّبٍ لما سترسمه عليه البيولوجيا أو ستحدّده به الثقافة.

وبناء على ذلك فإن مفهوم الجنـدر/الجنوسة الذي لم ينتشر في الدراسات النسوية إلى حدود تسعينات القرن العشرين، يرتبط بفكرة كانت شائعة تتمثل في أن الفروق بين الرجال والنساء ليست محسومة بالبيولوجيا فحسب. إن تلك الفكرة قد لخصتها سيمون دي بوفوار منذ الأربعينات، في عباراتها الشهيرة "نحن لا نولد نساء وإنما نصبح كذلك." وينسب إلى آن أوكلي (Ann Oakley 1972) فعل التمييز بين الجنس الذي يولد عليه الجسد والجنـدر الذي يكتسبه. فعرفت "الجنس بأنه السمات التشريحية والفيسيولوجية التي تحدد الذكورة والأنوثة البيولوجية. بينما عرفت الجنـدر بأنه الذكورية (masculinity) والأنوثة (femininity) المحددة اجتماعياً. وأن الذكورية والأنوثة لا تتحددان بيولوجياً وإنما من خلال صفات اجتماعية وثقافية ونفسية مكتسبة يصبح المرء من خلالها رجلاً أو امرأة في مجتمع محدد في وقت محدد." (جاكسون، 1988، ص.97)

وقد طورت جيبيل روبين (Gayle Rubin 1975) موضوع الجنـدر بالربط بين الجنـدر والجنسانية الإنجابية. فلئن كانت الجنسانية تشير مباشرة إلى الرغبات والممارسات والهويات الجنسية، فإن روبين قد صاغت مصطلح نظام الجنس/الجنـدر (sex/gender system). ففي منظور روبين كل مجتمع يمتلك نظام جنس/جنـدر خاص به. ويعني ذلك منظومة من الترتيبات تتشكل في إطارها المادة الخام البيولوجية للجنس والإنجاب البشريين بواسطة تدخل إنساني اجتماعي. وتلك الترتيبات هي طرق ثقافية مختلفة تنظم العلاقات الجنسية بين البشر، من خلال علاقات القرابة والزواج. أما الجنـدر فهو عند روبين، "تقسيم للجنسين مفروض اجتماعياً" وهو "نتاج العلاقات الاجتماعية للجنسانية". وكان لاشتغال شيري أورتنر (Sherry Ortner 1974) على دراسة مشكلة تدني منزلة النساء الأثر الكبير على تحليل البناء الثقافي للجنـدر. فأورتنر تؤكد أن تدني منزلة النساء وإن كان لا يرتبط بالفوارق البيولوجية بين الجنسين، إلا أنه شائع

في جميع أنحاء الكون. ولأجل ذلك فهي تثبت، في دراستها، أن عدم التساوي بين الجنسين إنما هو قائم على مستوى الأيديولوجيات والرموز الثقافية، وفق ما تكتسبه من أهمية في إطار نسق قيمة تحدده الثقافات. فلما وحدت الثقافات بين النساء والطبيعة وربطت بينهما رمزيا، بينما ربطت الرجال بالثقافة، وحيث أن الثقافة تسعى إلى التحكم في الطبيعة وتجاوزها، فقد صاغت الثقافة محدداتها وقيمها وأعرافها وقوانينها، على ضرورة التحكم في النساء واحتوائهن. (هور، 1988، ص.43)

في ضوء كل ذلك تطورت أطروحات عديدة حول التعالقات بين مختلف الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وبين مفهوم الجندر، الذي غدا مقولة تحليلية مسعفة في البحث فيما قبل وخارج سياقات تشكّل الدلالات والخطابات والممارسات والبنى الثقافية والاجتماعية والمعرفية التي تفضي إلى نشوء الظواهر. وتبعاً لذلك أعيد التفكير في الذكورة والأنوثة بوصفهما "متغيرات تاريخية وثقافية وليست أمورا ثابتة وقائمة بذاتها." (جاكسون، 1988، ص.98)

2. تاريخ النساء:

لقد عدت الثقافة التاريخية، حتى زمن قريب، النساء هامشيات، في صناعة الحضارة. فما عاشته النساء وشاركن به العالم في صناعة المجتمع والحضارة لم يدون ولم يفسر، وتعرض للإهمال وللإقصاء والتغيب. (لينر، 2013، ص.28،29) ولا يمكن عند مساءلة التاريخ المسجل من هذا المنظور الاكتفاء، في مواجهة هذا الخطأ المنهجي والجسيم الذي لحق فعل تدوين الماضي في كل العصور، مثلما تمّ ترسيخ ذلك في غالب الأحيان، بإظهار "أن مجموعات كبيرة من الرجال، وربما غالبيتهم، حذفوا أيضاً من السجل التاريخي عبر التأويلات المسبقة لمفكرين يمثلون اهتمامات نخب حاكمة صغيرة." (لينر، 2013، ص.28) فهذا الاحتجاج مردود عليه، لأن فعل الإقصاء أو التهميش أو التدجين أو الاستغلال أو الظلم أو الهيمنة لا يبرر بعضه بـكله. "إن خطأ واحدا لا يلغي آخر؛ ويحتاج كلا الخطأين المدركين إلى تصحيح. وكما صعدت المجموعات الخاضعة سابقاً، كالفلّاحين والعبيد والبروليتاريا إلى مواقع القوة، أو على الأقل دخلت في نظام الحكم، فقد صارت تجارها جزءاً من السجل التاريخي، أي تجارب ذكور مجموعتهم، إلا أن الإناث، كالعادة، أقصين. إن النقطة الجوهرية هي أنّ الرجال والنساء عانوا الاستبعاد والتمييز بسبب طبقتهم. إلا أنه لم يتم إقصاء أيّ رجل من السجل التاريخي بسبب جنسه، كما حدث لجميع النساء (لينر، 2013، ص.28)

في ظل هذا التناقض الصارخ بين حضور النساء في الحياة ومشاركتهن الجوهرية في تشييد المجتمع وإنجاح فاعليته، وبين غيابهن الكلي عن أفعال التأويل والتفسير المانحة للمعنى قوة ديناميّة، تعمقت الدراسات والفكر النسائي في إعادة كتابة تاريخ النساء من جديد. وسعت إلى تحقيق ذلك عبر البحث في المفاهيم والتعريفات التي يُفتقر إليها في شرح العلاقة الفريدة للنساء، ضمن السيرورة التاريخية، مع صناعة التاريخ وتأويل ماضيهن. كما سعت إلى تحيينه عبر الاشتغال على الأسباب الشارحة للتأخير الطويل (أكثر من 3500 سنة) لوصول النساء إلى وعي موقعهنّ الخاضع في المجتمع. (لينر، 2013، ص.30،31). "فما الذي يمكن أن يشرح "تواطؤ" النساء في دعم النظام الأبويّ الذي أخضعهنّ وفي نقل ذلك النظام، جيلاً بعد آخر، إلى أولادهن من الجنسين؟" (لينر، 2013، ص.31) وكيف حدث الخضوع الأنثوي؟

1.2 . الهيمنة الذكورية والخضوع الأنثوي:

تباين التفسيرات التي قدمت عبر التاريخ إزاء الخضوع الأنثوي، للهيمنة الذكورية، وتراوح بين النظريات التي تقرّ بكونية خضوع المرأة، وبين النظريات التي تنكر ذلك.

ويركز الموقف المتشبه بأن الخضوع الأنثوي هو أمر "كوني" على لازمة اللاتماثل الجنسي، وعلى القدرة التناسلية للمرأة ويجعلها الهدف الرئيس لوجودها في الحياة. وقد دحضت الأنثروبولوجيات النسوية الكثير من تلك التعميمات التقليدية الشعبية التي رأت أن الهيمنة الذكورية كونية، وألحقها بالفرضيات الأبوية لأثنوغرافي ومستكشفي الثقافات. فاعتمادا على مراجعات الأنثروبولوجيات النسوية للمعطيات ولبحوثهن الميدانية الخاصة، وجدّن مجتمعات لا يتضمن فيها اللاتماثل الجنسي معنى الهيمنة أو الخضوع، فقد كانت المهام التي يؤديها الجنسان متساوية وجوهرية لبقاء المجموعة. ودحضت كذلك نظريات الإنسان/ الصياد عبر إبراز المشاركات الثقافية الجوهرية والإبداعية التي قامت بها النساء في إبداع الحضارة (لينر، 2013، ص.44) وبينما تغيرت الدفاعات التقليدية عن التفوق الذكري المستندة على فكرة الحتمية البيولوجية، وبرهنت على أنها قابلة على التكيف بمرونة مع الزمن؛ فمع إضعاف الحجة الدينية في أوروبا القرن التاسع عشر، صار التفسير التقليدي "علميا" بحيث عزّزت الداروينية معتقدات أن بقاء الجنس البشري أكثر أهمية من التحقيق الذاتي للفرد.¹ وفكرة الانتخاب الطبيعي الداروينية هي ذاتها التي تم استغلالها أيدولوجيا في تمرير تمثيلات عديدة وترسيخها عبر التاريخ، فمثلا قد اعتمدها "الداروينية الاجتماعية" التي تتفق في مضامينها مع الممارسات الإمبريالية في تبرير الهيمنة. ويتمظهر ذلك في أن مفهوم التحسين العرقي يتوافق مع "رسالة التمدين" التي تشجعها القوى الكولونيالية في الأيديولوجية الإمبريالية لحمل "عبء الرجل الأبيض" أمام المستعمرين، ومن منطلق أن انقراض الأعراق الأدنى منزلة ليس نتيجة حتمية بل مرجوة للقانون الطبيعي. (تيفن، 2010، ص. 301).

ظل المستميثون في الدفاع عن النظام الأبوي يبرّون تعريف النساء عبر دورهن الأمومي وإقصائهن من الفرص الاقتصادية والتربوية والتوزيع غير المتكافئ للثروة وللامتيازات . حتى في المجتمع الأمريكي . على أن كل ذلك يخدم المصالح الأفضل لبقاء النوع. وهكذا عُدّ الطمئُ وسن اليأس وحتى الحمل حالات ضعف أو مرض أو تشوه تجرّد النساء من القدرة وتجعلهن أدنى. وغدا تكوينهن البيولوجي ووظيفتهن كأمهات السبب في تقييم النساء غير ملائمتين للتعليم العالي ولكثير من المهام والهوايات الأخرى. (لينر، 2013، ص. 49)

وعلى غرار ذلك قام علم النفس الحديث ببناء أنثى سيكولوجية مصمّمة بيولوجيا كما كانت سابقاً، محوّلاً بذلك الأدوار الجنسية بشكل لاتاريخي لتعزيز الهيمنة الذكورية. فالإنسان السويّ بالنسبة إلى سيغموند فرويد هو الذكّر، أما الأنثى بحسب تعريفه فهي كائن يفتقر إلى قضيب. ويفترض أن بنيتها السيكولوجية كلها تتمركز على الكفاح لتعويض هذا النقص (لينر، 2013، ص. 50)

وقدّمَت البيولوجيا الاجتماعية¹ مع إ. أ. ولسون تطبيقاً للأفكار الداروينية حول الانتخاب الطبيعي للسلوك البشري. فقد رأى ولسون وأتباعه "أن السلوك البشري، الذي هو "متكيف" مع بقاء النوع، أصبح مشفراً في الجينات، وتتضمن سمات معقدة من الإيثار والولاء والأمومة. ولا يستنتجون فحسب أن الجماعات التي تمارس تقسيماً للعمل قائماً على الجنس تعمل فيه النساء كمنجيات للأطفال ومربيات له ميزة تطورية، بل يزعمون أيضاً أن سلوكاً كهذا يصبح، نوع ما، جزءاً من إرثنا الوراثي، وأن الميول الجسدية والنفسية الضرورية لترتيبات اجتماعية كهذه طوّرت انقائياً، وانتقبت جينياً. إن الإنجاب ليس دوراً ممنوحاً من المجتمع فحسب، بل يلائم أيضاً احتياجات النساء النفسية والجسدية. مرة أخرى تصبغ الحتمية البيولوجية توجيهية، ودفاعاً سياسياً على الوضع القائم في اللغة العلمية." (لينر، 2013، ص. 51، 52) وعلى الرغم من أن العديد من الناقدين النسويات قد كشفن غياب الأدلة، والفرضيات اللاعلمية للبيولوجيا الاجتماعية الولسنية، غير أنه من وجهة نظر غير علمية، لا ينحصر الخطأ عند علماء البيولوجيا الاجتماعية أو علم النفس التحليلي أو الأفكار الداروينية أو حتى عند التفسير المحتكم إلى التأويل الديني أو إلى استبدال الرجل بتأويل الماضي وتدوينه وتأويله وفق منظوره ومصالحه، بل عند كل تشييد غير عادل يتخذ من اللاتماثل الجنسي والخواص البيولوجية مبرراً لتمثيالاته أو لأحكامه أو لأمجاده. إن الخطأ الأكثر وضوحاً هو لا تاريخية كل أولئك في "نبذ حقيقة أن الرجال والنساء الحديثين لا يعيشون في حالة فطرية. فتاريخ الحضارة يصف السيرورة التي أبعد بها البشر أنفسهم عن الطبيعة عبر إبداع الثقافة وإكمالها."² فضلاً عن كون الحقيقة التي تؤكد كل الحركة النسوية بأنّ العدد المحدود للفروق البيولوجية المثبتة بين الجنسين قد بالغت فيما التأويلات الثقافية، وبأنّ القيمة التي أسبغت على الفروق بين الجنسين هي في حد ذاتها منتج ثقافي، (لينر، 2013، ص. 52). يبدو أن التقليديينفي اللحظة التي يتوقعون فيها "أنّ تتبع النساء الأدوار والمهن نفسها التي كانت وظيفية وضرورية للنوع في العصر الحجري الحديث. يقبلون التغيرات الثقافية التي حرّز بها الرجال أنفسهم من الضرورة البيولوجية. إن حلول عمل الآلات مكان العمل الشاقّ عدّ تقدماً. والنساء، من وجهة نظرهم، مقدّر علميّ خدمة النوع عبر بنيتهم البيولوجية إلى الأبد. إن الزعم بأن رعاية المرأة هي الوحيدة، بين الأنشطة البشرية كلها، التي تُعدّ غير متغيرة وأبدية، يعني أننا ندفع بنصف السلالة البشرية إلى حالة أدنى من الوجود، إلى الطبيعة وليس إلى الثقافة." (لينر، 2013، ص. 52)

2.2. الأبوية والإطاحة بحق الأم:

لئن عدّ التقليديون، وفق تمثلاتهم وتمثيالاتهم. سواء كانوا يعملون داخل نسق ديني أو علمي، خضوع النساء أمراً كونياً طبيعياً أو ممنوحاً من الله، وبالتالي ثابتاً لا حاجة للتشكيك فيه، بقي على قيد الحياة لأنه الأفضل، ويجب أن يبقى على ما هو عليه. فإن الباحثات والباحثين في نقد الافتراضات المتمركزة ذكراً، تحدّوا القول بـ"كونية" الخضوع

¹. تذهب البيولوجيا الاجتماعية إلى أن السلوك الفردي والثقافات منتجة نهائية لعمليات الانتخاب البيولوجي. ولقد عزز الإحساس بالديمومة. الذي أوحى به التفسير البيولوجي من خلال الحتمية الجينية التي لا مناص منها. من مفهوم العرق، وأضفى الشرعية على الفكر العرقي، مما أفضى إلى تحقّق تقاطع كبير بين البيولوجيا الاجتماعية والعنصرية الحديثة والمعاصرة. يراجع أشكروفت، جريفيث، تيفين، ص. 304. 305.

الأنثوي، وسعوا إلى البحث فيما إذا كان لنظام الهيمنة الأبوية أصل تاريخي سيفضي به إلى أن ينتهي في ظل أوضاع تاريخية مختلفة، وتساءلوا عن النموذج البديل باحثين عن مجتمع أمومي في الماضي. (لينر، 2013، ص.44).
وتثبت الأدلة الأنثروبولوجية التي عُثر عليها عن وجود مجتمعات أمومية سابقة. لكن تلك الأدلة تتألف من مزيج من الحفريات الأثرية والأسطورة والدين وأثار ذات معان مشكوك فيها، ووحده التخمين يوحد فيما بينها. فما كان مركزيا لحجة النظام الأمومي يتمثل في الحضور للإلهة الأم في كثير من الأديان القديمة، الأمر الذي استنتج منه مناصرو النظام الأمومي واقعية وحقيقة السلطة الأنثوية في الماضي... ورغم وجود أدلة تاريخية على انتشار عبادة رمزية للنساء؛ مثل عبادة مريم العذراء في العصور الوسطى، وسيدة الزرع في أمريكا قبل الحرب الأهلية. فإن العقل يتردد في رفع أدلة كهذه إلى أدلة تاريخية." (لينر، 2013، ص. 68).

لقد قدم كتاب "أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة" لفريدريك إنجلز، حيث "درس أصول العائلة محاولاً تطبيق الماركسية على معطيات عصره الأنثروبولوجية" (مصطفى، 2009، ص.375)، نموذجاً رئيساً للتفسير الاقتصادي لتطور مجتمعات الهيمنة الأنثوية. تمّ اعتماده في تحديد الأسئلة حول المجتمع الأمومي.¹ (شوي، 1995، ص.38، 43) وسيطرت أفكاره على ما شيدته النظريات لوقت طويل حول العلاقات الطبقية والعلاقات بين الجنسين، والربط الذي أحدثه إنجلز بينها.² (لينر، 2013، ص. 68). فهو يصف "الهزيمة العالمية التاريخية للجنس الأنثوي" كحدث ناجم عن تطوّر الملكية الخاصة.³ (لينر، 2013، ص. 57) يقول إنجلز: "كانت الإطاحة بحق الأم الهزيمة العالمية التاريخية للجنس الأنثوي. تولى الرجل القيادة في المنزل أيضاً، حُطّ من قدر المرأة واختصر إلى الخدمة. صارت عبدة رغبتة الجنسية ومجرّد أداة لإنتاج الأطفال"⁴. (لينر، 2013، ص. 57).

وعلى الرغم من تقييم لينر بالغرابة لوصف إنجلز للتقسيم الجنسي البدائي؛ لأنه يبدو مشابهاً لوصف الأسر الفلاحية الأوروبية ما قبل التاريخ، وعلى الرغم من إقرارها بأن ما اعتمده إنجلز من معلومات إثنوغرافية قد تم دحضها

1 . يسلم إنجلز بوجود مجتمعات شيوعية تخلو من الطبقية قبل تشكل الملكية الخاصة، ربما كانت مجتمعات كتلك أمومية، أولم تكن، لكنها كانت تنعم بالمساواة. تراجع غيردا لينر ص. 55. 56. وتراجع كذلك أرزولا شوي في تحليلها للتعاقد المفترض الذي بناه إنجلز بين المجتمعات الأمومية/المتريكية والمجتمعات الأبوية/البيطريكية. أرزولا شوي، (1995)، أصل الفروق بين الجنسين، ترجمة بوعلي ياسين، الطبعة الثانية 1995، دار الحوار. سورية. اللاذقية، ص. 38. 43.

2 . عن التقسيم "البدائي" للعمل بين الجنسين، يقول إنجلز: "يقا تل الرجل في الحروب، يذهب إلى القنص وصيد السمك، يدبّر المواد الخام للطعام والأدوات الضرورية للقيام بهذا. تعني المرأة بالمنزل وتحضير الطعام واللباس، تطبخ، وتنسج، وتخيظ. كلّ منهما مُعلّم في مجاله: الرجل في الغابة، المرأة في المنزل. كل منهما يملك الأدوات التي يصنعها أو يستخدمها... ما يُصنع ويُستخدم بشكل مشترك هو ملكية مشتركة: المنزل والحديقة والقارب الطويل." غيردا لينر. ص. 56.

3 . قاد تطوّر الزراعة إلى التجارة والملكية الخاصة، التي استولى عليها الرجال وعملوا على تأمينها لأنفسهم ولورثتهم، عبر تأسيس أسرة قائمة على الزواج الأحادي. وبسيطرتهم على جنسانية المرأة عبر شرط العفة قبل الزواج وعبر تأسيس المعيار الجنسي المزدوج في الزواج، ضمن الرجال لأنفسهم شرعية نسلم وأمنوا مصلحة ملكيتهم. ومع تطور الدولة، غدت العائلة أبوية (بيطريكية)، حيث صار فيها عمل المرأة المنزلي "خدمة خاصة"، وصارت الزوجة كبيرة الخدم، وأقصبت من الإنتاج الاجتماعي. تراجع غيردا لينر. ص. 57.

4 . غيردا لينر. ص. 57. وتراجع في بيان ذلك وتفصيله سوزان ألس واتكنز، ميريزا رويدا، مارتا رودريجوز، (2005)، أقدم لك الحركة النسوية، ترجمة جمال الجزيري، الطبعة الأولى 2005، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص. 96. 97.

كليا¹، وعلى الرغم من تأكدها بأن تأملات إنجلترا حول طبيعة الجنسانية الأنثوية تعكس قيمه الجنسية المتعصبة، وبأن معايير القرن التاسع عشر حول الحشمة والعفة الأنثويين لا يمكن أن تفسر أفعال النساء ومواقفهن في فجر الحضارة². فإن غيردا لينر تؤكد أن إنجلترا ربطت بين التغيرات البنيوية في علاقات القرابة والتغيرات في توزيع العمل من ناحية وموقع النساء في المجتمع من ناحية ثانية. وبين الصلة بين الهيمنة الاقتصادية والسياسية للرجال وسيطرتهم على الجنسانية الأنثوية، فقد عرّف الزواج الأحادي مثلما تشكل في مجتمع الدولة الأولى بخضوع جنس لآخر. بحيث يؤكد: "يتزامن أول صراع طبقي ظهر في التاريخ مع تطور العداء بين الرجل والمرأة في الزواج الأحادي، وتزامن الاضطهاد الطبقي الأول مع اضطهاد الذكر للأنثى". (لينر، 2013، ص.60)

لقد كان ابتكار المرأة للزراعة ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد أهم حدث في تاريخ البشرية قبل الثورة الصناعية. وكان استنبات الحبوب اختراعا نسائيا شأنه شأن ابتكار الأوعية والأواني والقدر والأكواب والمشاعل والصناديق وصوامع الغلال وطواحين الحبوب والفرن والحظيرة والمخزن والصهرج. فكل هذه الأدوات ابتكرتها المرأة مثلما ابتكرت صناعة الفخار والنسيج والعصائر. فالاستقرار الإنساني كان اختراعا نسائيا. أما الرجال فالمرجح أنهم في المجتمعات البدائية قاموا بأنشطة الصيد، ولأجل ذلك ابتكروا الرمح والقوس والمطرفة والفأس والسكين، ثم السيف والمحرث، والعجلات الحربية. (أبو زهرة، 2007، ص.31، 32) فبحكم أن النساء كن أقل حركة من الرجال لانشغالهن بالحمل والولادة والإرضاع، كن أثناء خروج الرجال لصيد الحيوانات المتوحشة، ينشغلن باستنبات الحبوب وجمع البذور وثمار الفاكهة والبيض. لقد كان عمل المرأة يزود الجماعة بالقوت الضروري؛ فعمل الرجال رغم أنه يحمل قدرا أكبر من المغامرة والإثارة، إلا أنه لم يكن منتظما أو مضمونا. هكذا بينما طورت النساء عملية الزراعة اليدوية في العصر الحجري الحديث (8000 ق م . 3000 ق م) بأودية أنهار الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي أماكن أخرى من الهند والصين، سعى الرجال إلى ترويض الحيوانات المفترسة وحاولوا تدجينها والاحتفاظ بها في قطعان، ويعودونها على التكاثر ضمن مراعيهم. فروضوا الأغنام والماعز والأبقار والثيران والخيول. وبحلول عم 3000 ق م كانت تلك القطعان تشبع الحاجيات الغذائية للجماعات الكبيرة. واهتدى الرجال باستخدام الثيران إلى حرث حقول أكثر امتدادا من تلك التي كانت النساء يزرعنها يدويا، وقرنوا بين الحيوان والزراعة النسائية. وأنشؤوا المدن، وبدأت مقاليد الأمور تنتقل إلى الرجال، بينما كانت القرى سابقا مجالا لمكانتهم المميّزة والمنتجة والمرموقة. لقد تملك الرجل مع ثقافة المدن كل شيء، وشرع في إعالة المرأة وحولها هي الأخرى إلى جزء من ممتلكاته. وقلص إنتاجيتها في خدمته، وحصر مجالها لفترة طويلة في البيت.

وتقرّ غيردا لينر بأن هناك مجتمعات شاطرت النساء فيها الرجال السلطة في كثير من أوجه الحياة أو في بعضها، وهناك مجتمعات كان فيها للنساء سلطة مؤثرة في سلطة الرجال. وتاريخياً امتلكت نساء مفردات جميع سلطات الرجال أو مثلهم أو حللن محلهم مؤقتاً كالمملكات أو الحاكومات. وشاركت نساء الطبقات العليا رجال طبقتهم السلطة السياسية

¹. ففي جميع مجتمعات القنص والجني التي مازالت موجودة تقدم النساء ما يعادل 60 % من الطعام أو أكثر، ويفعلن ذلك منطلقا بعيدا عن المنزل وهن يحملن أطفالهن، فضلا عن كون افتراض الصيغة الوحيدة للتقسيم الجنسي للعمل أمر خاطئ، لأن العمل الخاص الذي قام به الرجال والنساء اختلف على نحو كبير في ثقافات مختلفة، اعتمادا على الشروط البيئية التي وجد فيها الناس أنفسهم. تراجع غيردا لينر. ص. 56.

². المرجع نفسه، ص. 58. وتراجع في هذا الأمر سوزان ألس واتكنز، ميريزا رويدا، مارتا رودريجوز. ص. 97. 98.

والاقتصادية. مما يجعل تلك المجتمعات أقرب إلى النظام الأبوي. فقد فند الأنثروبولوجيون الدليل الإثنوغرافي الذي اعتمده إنجلز، وتبين أنه ليس دليلاً كما طُرح على "النظام الأمومي"، وإنما على موقع الأم وتعاقب نسبها. بيد أنه من غير الممكن إظهار رابط بين بنية القرابة والموقع الاجتماعي للنساء. ففي معظم المجتمعات القائمة على تعاقب نسب الأم، يسيطر على الاقتصاد وقرارات الأسرة قريبٌ ذكّر، وعادة ما يكون شقيق المرأة أو عمّها. (لينز، 2013، ص.69) لكن لا يمكن الحديث بصدق عن النظام الأمومي "إلا حين تسيطر النساء على السلطة ويحكمن الرجال، وليس إلى جانبهم، وحين تتضمن تلك السلطة الحقل العام والعلاقات الخارجية، وحين تتخذ النساء قرارات جوهرية ليس حيال أقربائهن ولكن للمجتمع... ويجب على هذه السلطة أن تشمل القدرة والقوة لتعريف القيم والأنظمة التفسيرية للمجتمع، وتعريف السلوك الجنسي للرجال والسيطرة عليه (لينز، 2013، ص.74). هكذا تنهي لينز تحليلها للنظام الأمومي بالقول: "يمكن أن يلاحظ أنني أعرّف النظام الأمومي بأنه صورة طبق الأصل عن النظام الأبوي. باستخدام هذا التعريف، سأستنتج بأنه لم يوجد قط مجتمع أمومي". (لينز، 2013، ص.74).

وتؤكد غيردا لينز في ضوء كل الأفكار السابقة أن خضوع المرأة في كل المجتمعات لسطوة الرجل ولهيمنته، كان بدوره منوطاً بالأسرة بوصفها المنظومة المحددة لكل الأدوار الاجتماعية وفق ما تمليه قيم الثقافة السائدة والأعراف المتحكّمة في بناء التمثيلات وفي تشكيل الإنسان. إن ارتباط النساء بالبنى العائلية، جعل تطور أي شكل للتضامن الأنثوي أو لتماسك مجموعتهن، مثلما كان الحال في التضامن الذي وحّد العبيد وحفّزهم للنضال من أجل حريتهم وحقوقهم. أمراً إشكالياً إلى حد كبير. فقد رُبطت كل امرأة مفردة بقربها الذكر في عائلتها الأصل، عبر روابط تقتضي ضمناً التزامات محدّدة. وهكذا فإن تلقينها، منذ الطفولة، شدّد على التزامها ليس للقيام بإسهام اقتصادي فحسب لصالح قريبها ولأسرته، وإنما أيضاً لكي تقبل شريك زواج يتماشى مع مصالح الأسرة. في ضوء ذلك ارتبطت السيطرة الجنسية على النساء بحماية أبوية. (لينز، 2013، ص.422).

3. التشييد الثقافي للأنوثة وللذكورة:

تقر كل المجتمعات بشكل صريح أو موارد بوجود طبيعة أنثوية مميزة تماماً، وبوجود الطبيعة الذكورية. مما يعني "أن أعضاء الجنس البشري الواحد، بالإضافة إلى صفاتهم المميزة التشريحية أو الوظيفية، يتمتعون بقدرات وسلوكيات بوحسنات أو عيوب خاصة بجنسهم." (إريتييه، 2009، ص.19) وعلى الرغم من أن اختصاصيات علوم الإنسان وعلوم الأجناس قد أثبتن، مثلما أثبتت الأفرع العلمية والمعرفية المختلفة في الفكر النسوي، أن الثقافة وحدها هي التي تقود إلى الاعتقاد بوجود طبيعة أنثوية وطبيعة ذكورية. فالثابت أنه لا يوجد في تركيبة جنس ما يدعوه إلى الغيرة والتبذير والتفاهة، أو العكس إلى التسامح والاقتصاد والجدية، وغيرها. فلا توجد تركيبة طبيعية خاصة بعلم الحياة لنقل القدرات والسلوكيات التي تبرر سيطرة أحد من الجنسين على الآخر، حيث تأتي التبدلات بشكل فردي. أما فيما يتعلّق بالتغيرات المطابقة للنموذج لأحد الجنسين فقد أدخلتها الثقافة المتوارثة بشكل علي.

إن النظام الاجتماعي المتجسّد عبر التمييز بين الأنثى والذكر في الأدوار الاجتماعية من منطلقات السيادة الذكورية يرتكز على ممارسة عنف أصلي اقترف (ويُقترف) ضد الأنثى والمرأة، بينما الخصوبة وليس الجنس، هي التي تصنع الفارق الحقيقي بين الذكورة والأنوثة. والسيطرة الذكورية التي يصح الآن أن نسعى لفهمها تتمثل بصورة أساسية في

عملية التحكم في الخصوبة وانتسابها للمرأة. كل ما عدا هذا من مكونات نفسية وملكات خاصة تصنع ملامح الذكورة والأنوثة بحسب المجتمعات، وتبرر فيما يبدو سيطرة جنس على الآخر لا تعدو أن تكون نتاجا للتنشئة أي للأيديولوجية". (إريتييه، 2009، ص.19)

تؤكد كيت ميليت منذ 1969 في مقالها "نظرية السياسات الجنسية" أن الرأي العام والأديان الأبوية والعلوم الاجتماعية هي التي تفترض أن الاختلافات النفسية والاجتماعية بين الجنسين تستند إلى فروق بيولوجية. وهكذا يقال إن الثقافة لا تفعل أكثر من التعاون مع الطبيعة في تحديد السلوك، رغم أنه لا يبدو أن الاختلافات في المكانة والدور والمزاج بين الشخصية "الذكورية" وسمات الشخصية "الأنثوية" التي تولد في ظل الأبوية تنشأ من الطبيعة البشرية. وتؤكد ميليت أن العلوم الطبية كانت قد قبلت بتلك المعتقدات، ولكن منذ أواخر الستينات، أثبتت البحوث الطبية أن التنميط الجنسي لا أساس له في البيولوجيا. (ميليت، 1969، ص.25)

وهكذا فإن أسباب الفصل الجنسي في المهن في كل المجتمعات والثقافات التي تعتمد الفصل والتمييز بين الجنسين عموما، هي عوامل اقتصادية وسياسية. فيسود الرجال في المهن التي تمتاز بمكانة وسلطة ودخل أكبر على الرغم من أن طبيعة هذه المهن تختلف من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. بل إن التغيير في السيادة من الرجال إلى النساء في مجالات مثل التعليم والسكرتارية يرتبط أكثر بتخفيض مكانة تلك المهن وروايتها، وليس بالتغيرات الهرمونية أو الوراثة. (هابتر، 2004، ص.267)

وتفكك كيت ميليت التفسير الشائع للأبوية بالقوة الجسدية التي يمتلكها الرجل، تفكيكا شاملا يتجاوز المنطق البيولوجي إلى الحفر في تاريخ الحضارات. فالبنية العضلية الأثقل للرجل بوصفها خاصية جنسية ثانوية شائعة بين الثدييات بيولوجيا غير كافية لتفسير الهيمنة الذكورية، من منطلقات متعددة. فهي أولاً تلقى تشجيعا ثقافيا عبر التربية والغذاء والرياضة، ومن ثم تعزز اجتماعيا وثقافيا. وثانيا يفترض اعتمادها أساسا للتمييز الاجتماعي في المكانة والدور والمزاج بين الجنسين بوصفها "اختلافا حقيقيا" بينهما، أن التعرف عليها يستدعي أولا تغيير طريقة التعامل مع الجنسين لرصد الاختلافات بعيدا عن التأثيرات الثقافية. ثالثا لا يمكنها أن تحدد موازين القوى السياسية في أي من الحضارات، لأن تفوق قوة الزوج على زوجته أو الأب على أبنائه ليست أصل القانون، فسلطة الأب أو الزوج لم تكن السبب وإنما كانت النتيجة المستمدة من الدين والمؤسسة بفضله. ورابعا إن كان الاعتراف بالقوة الجسدية هو مبدأ السيادة فإن القوة الخارقة تكمن في إعجاز إنجاب الأطفال، ولعل ذلك ما أفضى بالأبوية إلى تحويل طقوس الخصوبة في لحظة ما في المجتمعات القديمة نحو الأبوية، مع التقليل من شأن ومحو وتبخيس دور الأنثى في الإنجاب وتكريس قوة القضيب. وخامسا تمكنت الحضارات دوما من استبدال القوة العضلية بوسائل أخرى مثل المعرفة والتسليح والتكنولوجيا، حتى لم تعد الحضارة المعاصرة في حاجة إليها، بل إن الجهد العضلي. حاليا ما كان في الماضي. عنصر مرتبط بالطبقة؛ بحيث أدنى الشرائح الطبقة هي من تقوم بالمهام العضلية، دون ان يكون في ذلك أي قوة. (ميليت، 1969، ص.26، 27)

3. 1. الجنـدر من الهرمونات إلى التنميط الثقافي:

تؤكد ميليسا هاينز في كتابها "Brain Gender" أن التمييز بين مصطلح الفرق الجنوسي gender difference الذي يستخدم للإشارة إلى الاختلاف بين الذكور والإناث بفعل القوى الاجتماعية أو الثقافية، وبين مصطلح فرق جنسي sex difference الذي يخص تلك الاختلافات المحددة بيولوجيا، تمييز مستحيل. فأولا: يفترض هذا التمييز أننا نعرف أسباب الفروقات السلوكية والسيكولوجية المختلفة بين الذكور والإناث. ثانياً: يشير ضمناً إلى أن الأسباب إما أن تكون بيولوجية وإما اجتماعية/ثقافية، في حين أنها في كثير من الحالات مزيج من الاثنين. ثالثاً: إنه يفترض أن العمليات البيولوجية والاجتماعية/الثقافية مستقلة ومفصلة فيما بينها. لكن لكل سماتنا السيكولوجية والسلوكية أساس بيولوجي في دماغنا. بغض النظر عما إذا كانت الهرمونات أو عوامل أخرى، بما في ذلك العوامل الاجتماعية هي التي تدفعنا إلى النمو بطريقة معينة. (هابتر، 2004، ص.255.256)، فهل يعني ذلك أن الهرمونات تؤثر في القدرات الإدراكية بين الرجال والنساء بحيث تبرز الفصل في المهن والأجرة على أساس الجنس، أو سيادة الرجال على تخصصات ومهن معينة؟ وهل الرجال. بالفعل. أقل قدرة فطريا على رعاية الأطفال؟ وهل هم مبرمجون فطريا على تعدد الزوجات؟ وهل تعزى مستويات السلوك العدواني في الرجال إلى مستوياتهم المرتفعة من الأندروجين؟ (هابتر، 2004، ص.266)

هل يصح الادعاء بأن الهرمونات هي التفسير البيولوجي للجنوسة؟ أنتحكم الهرمونات "الجبرة" في خريطة الحياة داخل المجتمعات وفي تقسيم الأدوار الاجتماعية ضمنها، بعد أن تتحكم في خرائط الأجساد المؤنثة والمذكورة؟

فيما يخص السمات الضمنية التي تربط الفرق الجنسي بسلوك الإنسان وفي ضوء البيانات التي تم التوصل إليها في علم الشخصية الاجتماعي التطوري وفي علم الأعصاب وفي العمل الإكلينيكي. فقد انتفى ما اقترحه السيكولوجية التطورية حول أن الفروق الجنسية في السلوك تطورت لأنها تمنح امتيازاً من حيث النجاح التكاثري reproductive success¹. وقد تم التوصل إلى نتيجة رئيسة عن دراسة التمايز الجنسي في دماغ الثدييات وسلوكها تتلخص في "أن الكروموسومات الجنسية في حد ذاتها تحمل قدراً ضئيلاً من المعلومات (هذا إن كانت تحمل أي قدر على الإطلاق) التي قد تحدد مباشرة الفرق الجنسي في السلوك. وإلى الحد الذي تؤثر فيه الهرمونات في السلوك، فإنها تقوم بذلك بشكل غير مباشر، بجعل العدد الجنسية تتطور إما إلى خصيتين وإما إلى مبيضين. حينها تشكل المنتجات الهرمونية الدماغ والسلوك بطريقة متميزة جنسياً. لكن هل يعني ذلك تأكيد أنه: إذا كان هناك ميل تطوري فطري إلى الاختلاف الجنسي في تعدد الزوجات، فإن سببه المباشر سيكون هرمونياً؟

تؤكد ميليسا هاينز أنه لا يوجد دليل على أن أولئك الذين ينشؤون ضمن وسط هرموني يشمل مستويات عالية من الأندروجينات يظهرون ازدياداً في النشاط الجنسي أو ازدياداً في عدد الشركاء الجنسيين. في الواقع يقترح القدر الضئيل من المعلومات المتاحة أن التغيير يحدث في الاتجاه المعاكس... فإن النساء اللاتي تعرضن لمستويات مرتفعة من الأندروجين ما قبل الولادة بفعل المتلازمة الكظرية التناسلية، يبدو أنهن يظهرن انخفاضاً وليس تعزيزاً في الاهتمامات

¹ يشير النجاح التكاثري إلى مدى نجاح الأفراد من الكائنات الحية في التناسل، ويقاس نظرياً على الأقل. بعدد الأبناء الذين ينجبهم الفرد عبر حياته. وفي ضوء ذلك تذهب إحدى الفرضيات إلى أن الرجال مبرمجين فطرياً على تعدد الزوجات في حين أن النساء لسن كذلك.

الجنسية... أما بالنسبة للرجال... فلا يوجد دليل على أنه يؤدي إلى الازدياد في التعددية أو عدد الشركاء الجنسيين. الاهتمام الجنسي قد لا يرتبط بالضرورة بعدد الشركاء، ربما لأن ذلك الازدياد في الاهتمام الجنسي قد يعبر عنه بعدد من الطرق بما فيها الخيال وازدياد النشاط مع الشريك الحالي أو ازدياد الاستمنااء... وقد يكون الفرق في الموقف من التعددية الجنسية بين الجنسين (الإعجاب بالرجال التعددين، وإدانة النساء التعدديات) هو السبب المؤدي إلى الفروق في السلوك. (هابتر، 2004، ص.268) إن العامل الحاسم لضمان الحفاظ على الاختلافات المزاجية بين الجنسين لا يكمن في الهرمونات أو في البيولوجيا، وإنما في عمليتي التعلم والتكيف اللتين تدوران في حلقة تحقيق الذات وإعادة الإنتاج. إن توقعات الثقافات من هوية الجنوسة تشجع الشاب الذكر مثلاً على اكتساب صفات عدوانية، وتدعو الأنثى إلى كبت تلك النزعات وتحويلها إلى الداخل. وهكذا "تتقبل الثقافة فكرة أن امتلاك الذكر للخصيتين والقضيب وكيس الصفن في حد ذاته يميز النزعة العدوانية، بل أحياناً تحتفي بفجاجة بهذا الأمر في مديح من قبيل "ولد ذكر"، بينما تتضح عملية التشجيع نفسها في إنتاج الميزة "الأنثوية" الرئيسة المتمثلة في السلبية." (هابتر، 2004، ص 271)

فهل يجعل التستسترون الرجال عدائين مقارنة بالنساء، أو هل يحد من قدرتهم على رعاية الأطفال؟ ترى ميليسا هاينز أنه من المشكوك فيه أن تحدد التأثيرات التنظيمية للهرمونات من الإمكانيات السيكلوجية بمثل هذه الدقة التي تجعل أحد الجنسين غير قادر على القيام بأي من الأدوار الاجتماعية في المجتمع. ويعزى ذلك أولاً وقبل كل شيء إلى أن التأثيرات المعروفة للأندروجين أو غيره من الهرمونات على سلوك الإنسان هي بالمطلق ليست محددة تماماً. فعلى الرغم من أن الهرمون قد يغير سلوك مجموعات من الأفراد، فإن بعض الأفراد ضمن هذه المجموعات يبدو أنهم لا يتأثرون بذلك. ومن جهة ثانية فالهرمونات ليست المؤثر الوحيد في سلوك الإنسان أو في قدراته الإدراكية بل إن مؤثرات أخرى من قبيل التحفيز وتوقع النجاح والتعليم في غاية الأهمية، حتى فيما يخص قدرات العناية بالأطفال ورعايتهم؛ بحيث تتدخل خبرة الفرد (الرجل الراشد) كطفل عن طفولته وخبراته السابقة مع الأطفال، والمرحلة العمرية. أما بالنسبة إلى السلوك العدواني فهناك الكثير من المؤثرات التي تستدعيه منها حالة الإثارة ومستوياتها والخبرات السابقة مع السلوك العدواني، والسمات الشخصية مثل الخصائص العصبية والهرجسية أو التقدير المهزوز للذات.

ولئن كان الاعتقاد السائد أن تناول الأندروجين يؤدي إلى تحفيز السلوك العدواني لدى الرجال، فإن أثر الاعتقادات والتوقعات في تجنيس الدماغ، بما يفرضي إلى إحداث تغييرات سلوكية جذرية يماثل إلى حد كبير تأثيرات مشابهة قد تم تحقيقها في الوسط الأكاديمي مع عرض روزنثال وجاكبسون.¹ أو في تأثيرات "البلاسيبو".²

إن الاستنتاج بأن كل الفروق الجنسية في السلوك والأدوار الاجتماعية والحالة المهنية تعود إلى عوامل فطرية، أفضى إلى الاعتقاد بضعف قدرة الذكور على رعاية الأطفال، أو بأن الرجال والنساء لن تتساوى نسبتهم أبداً في بعض

¹ في دراسات أُخبر فيها المعلمون أن طلاباً معينين قد اختبروا عشوائياً وصنفوا على أنهم قابلون للتطور، فأدى اعتقاد المعلمين بإمكانات الطلبة إلى تقدم هؤلاء الطلبة في تحصيلهم العلمي أكثر من غيرهم. ينظر المرجع نفسه، ص. 272.

² الأفراد الذين يقادون إلى الاعتقاد أنهم يتناولون علاجاً سيحدث تأثيرات معينة، سيظهرون في العادة تلك التأثيرات حتى لو كان القرص الذي يتناولونه يحتوي على مادة خاملة. "المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المهن. "لكن البيانات التجريبية حول تأثير الهرمونات في الدماغ والسلوك، التي تقترح مرونة وتبايناً في النتائج تجادل ضد هذه الاستنتاجات. إن تعميم هذه الاستنتاجات، من حالة معينة إلى تفسير أكثر عمومية، يتصل بترسيمات الجنوسة Gender schemas. هذه الترسيمات قد تقود إلى المبالغة في التعميم، فيتم الانتقال من جزء من الأدلة التي تدعم صورة نمطية Stereotype إلى الاستنتاج أن كل جوانب هذه الصورة النمطية دقيقة." (هاوتر، 2004، ص.273)

4. التنميط العربي للأنوثة وللذكورة: قراءة جندرية:

لا يختلف حال الواقع العربي على مستوى التنميط الجندري عما قد عاشته باقي دول العالم المتقدمة في أوروبا وأمريكا وغيرها من القارات في تاريخ ممتد منذ قرون. ولئن تمكن النضال النسوي والنسائي والأممي من تغيير واقع التنميط الجندري في الحياة الاجتماعية والثقافية والفكرية في تلك الجغرافيات، فإن إمكان التغيير ذاته ممكن ومتاح في كل بقاع العالم إن تحققت الإرادة الفاعلة وتضافرت الجهود لإحقاق التغيير المنشود.

لقد كان الأب، في النظام الأبوي زمن القبائل العربية ما قبل الإسلام، "الحاكم الوحيد والمطلق. أما الزوجات والبنات فقد كان يشار إليهن بكلمة 'عبيد'. وكان يمكن للأب أن يبيع زوجته أو أولاده أو يقتلهم أو يحبسهم. وقد كان بإمكانه طرد أحد أبنائه من البيت، معرضاً إياه لموت محقق بتركه دون حماية من قبيلته." (الحبري، 1982، ص.192) وشاعت عادة وأد البنات مخافة العار وضياع شرف الفتيات عند الأسر في الحروب وغارات القبائل، (ابن كثير، 1999، ص.361) أو لكراهة البنات (ابن كثير، 1999، ص.333) أو لخشية الفقر وكثرة العيلة. (ابن كثير، 1999، ص.72) فكان "الرجل إذا ولدت له بنت فأراد أن يستحيتها ألبسها جبة من صوف أو شعر ترعى له الإبل والغنم في البادية. وإن أراد قتلها تركها حتى إذا كانت سداسية فيقول لأمها: طيبها وزينها حتى أذهب بها إلى أحماؤها. وقد حفر لها بئراً في الصحراء فيبلغ بها البئر فيقول لها: انظري فيها، ثم يدفعا من خلفها ويهيل عليها التراب حتى تستوي البئر بالأرض." (الزمخشري، 2009، ص.182) وكانت عادة الوأد آخذة في الاختفاء وقت ظهور الإسلام. ولا يفهم من ذلك انحلالاً أو تراجعاً لسلطة الأبوية. فقد اكتشف العديد من الرجال العرب حينها "أن بيع بناتهم مقابل الحصول على صداق كبير يدر عليهم ربحاً أكبر من وأدهن في التراب. ويكشف ذلك في حد ذاته عن حس اقتصادي براغماتي كان غائباً عن القبائل في العصور الأقدم." (الحبري، د.ت. ص.189)

وكان يحق للأب/الرجل، تمييزاً لتمثيل الغطرسة والغلظة والقسوة فضلاً عن ذلك، الزواج حتى بمئة امرأة. وكانت الزوجات جزءاً من الميراث بعد موت الزوج. فيصبح من حق الابن/الرجل الوريث الاختياريين أن يتزوجهن (فيما عدا أمه)، أو أن يحبسهن حتى يتنازلن عن أي ممتلكات لهن مقابل الحصول على حريتهن، أو يزوجهن لرجل آخر ويحصل على الصداق الذي كان يدفع عادة الزوج في شبه الجزيرة العربية لأسرة زوجته، وكان عبارة عن إبل وجياد. فلم يكن من حق النساء الإرث. وكانت ممتلكاتهن الضئيلة تأتيهن من مقايضة سلع صغيرة مثل الدجاج واللبن والبيض. وكانت تلك الممتلكات الضئيلة بدورها تخضع لسيطرة الزوج (الحبري، د.ت. ص.190)

وهكذا متى اعفيت الفتيات من قرار الأب الذي يمتلكهن بالوأة ومواجهة الموت، فإنهن ينشأن بين أحضان القبيلة وينشغلن برعاية الغنم والإبل في البوادي. إلى أن يصدر الأب/الرجل القرار الآخر الذي سيحدد مصيرهن النهائي. فتقتضي

سلطة المجتمع الأبوي العربي أن تزوّج الفتاة/المراة وفق ما تمليه مصالح القبيلة العشيرة. فعملية تبادل النساء كانت تخضع لاستراتيجيات الغنى والهيمنة والحماية الذاتية. وكانت هذه الاستراتيجيات تتجاوز مصلحة المرأة، أي الشخص الذي ستم مبادلته. فالرجل لم يكن يترك العائلة أبداً. بينما تَمَرَّزُ المرأة، قصد عقد التحالفات بالزواج، من عشيرة إلى أخرى. ولأجل ذلك ضببت حرية النساء الجنسية. فقد قنَّها وضبطها قانون العرض والشرف، الذي ما يزال يفرض نفسه في مجتمعات متوسطة عديدة، سواء كانت ذات إرث مسيحي أو إسلامي. (أركون، 2012، ص. 127) وساعد ظهور الإسلام على تغير الأوضاع الجندرية، رغم استمرار أركان المجتمع الأبوي وسلطة النسب الأبوي، وقوامة رب الأسرة. وبهذا الصدد " لم يدع الكتاب المسلمون فرصة تمر إلا وذكروا النساء العربيات بالطرق الممتدة التي سعى بها الإسلام منذ ظهوره إلى الدفاع عن حقوق النساء وتحسين أوضاعهن. " (الحبري، د.ت. ص. 193) لكن يشير ابراهيم محمود إلى أن اللافت للنظر في المدوّن عن المرأة والمقروء عنها . فيما أُلّف عنها من حكايات وأقاصيص وأدبيات السمر، وما تناوله المفسرون أثناء تفسيرهم للآيات القرآنية، وما سجلته أدبيات الفقه الإسلامي، وما كتب عن المرأة من كتب مختلفة حديثة ومعاصرة . " هو وجود كم كبير من الأقوال والأحاديث التي تبرز مكانتها (الإنسانية)، وتفصح عن قيمتها في الإسلام خاصة (وكان ذلك منحة ومكرمة تُعطاها)، وكم أكبر من الأقوال والأحاديث النبوية المسندة، والموضوعة بشكل لافت للنظر (عند الغزالي نموذجاً)، والحكايات المؤلفة تظهرها بؤرة الشر والشيطان تجسيدا". (محمود، 1999، ص. 207، 208)

فالمراة . فقهياً . هي في أحسن الحالات نصف رجل أو أقل، وفي أسوأها هي "أوضعُ الجنسين". فالزَمْخَشْرِي يورد هذا التحديد للنساء بـ "أوضع الجنسين" في تفسيره للآيتين 149 و150 من سورة الصافات "فَأَسْتَفْتِهِمُ أَلرِّبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ. أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ." يقول: "أمر رسوله باستفتاء قريش... عن وجه القسمة الضيزى التي قسموها حيث جعلوا لله الإناث مع كراهتهم الشديدة لهنّ ووآدهن واستنكافهم من ذكرهنّ ولقد ارتكبوا في ذلك ثلاثة أنواع من الكفر أحدها التجسيم لأنّ الولادة مختصة بالأجسام والثاني تفضيل أنفسهم على ربهم حين جعلوا أوضع الجنسين له وأرفعهما لهم كما قال "وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَانِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ" ... والثالث أنهم استهانوا بأكرم خلق الله عليه وأقربهم إليه حيث أنثوهم ولو قيل لأقلمهم وأدناهم: فيك أنوثة أو شكلك شكل النساء للبس لقائله جلد النمرولانقلبت حماليقه وذلك في أهاجهم مكشوف... " إلى آخر حديث الزَمْخَشْرِي. (الزَمْخَشْرِي، 2009، ص. 914)

وتكشف العودة إلى فصل "آداب النكاح" . على سبيل التمثيل . من كتاب إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي (450 . 505 هـ = 1058 . 1111 م) الذي يعتد بتأملاته الفكر الأبوي الباطرياركي المتشبهت بأدوات الهيمنة والإخضاع والنظرة التصغيرية والتحقيرية للمرأة، موقع كل من المرأة والرجل ضمن الأسرة والمجتمع، والأدوار التي يفترضها الفقه الإسلامي " لكل منهما . فالمرأة مملوكة لزوجها بموجب المهر وعقد الزواج، يقول في ذلك الغزالي: "النكاح نوع رق، فهي رقيقة له، فعليها طاعة الزوج مطلقاً في كلّ ما طلب منها في نفسها ممّا لا معصية فيه." (الغزالي، 2005، ص. 497) ولأنّ الفقه إنما تم تشييده ذكوريا فإنه ينبي على مصلحة الرجل وتصوره الخاص والمنفرد للحياة فإن فوائد النكاح " خمسة: الولد، وكسر الشهوة، وتديبر المنزل، وكثرة العشيرة، ومجاهدة النفس بالقيام بهن." (الغزالي، 2005، ص. 459)

و"الولد يحصل بالوقاع بباعث الشهوة، وذلك أمر لا يدخل في الاختيار، إنما المعلق باختيار العبد إحضار المحرك للشهوة، وذلك متوقع على كل حال؛ فمن عقد فقد أدى ما عليه وفعل ما إليه، والباقي خارج اختياره، ولذلك يستحب النكاح للعنين أيضاً، فإن نهضت الشهوة خفية لا يطلع عليها، حتى أن المسحوح الذي لا يتوقع ولدا لا ينقطع الاستحباب أيضاً في حقه.." (الغزالي، 2005، ص.461)، بينما يراعى في أحوال المرأة عند العقد أن تكون سالحة، ذات دين وحسن خلق، وحسن الوجه، خفيفة المهر، ولوداً؛ فإن عرفت بالعقر فليمتنع عن تزوجها، بكاراً، نسبة: من بيت الدين والصلاح، ألا تكون من القرابة القريبة فإن ذلك يقلل الشهوة. (الغزالي، 2005، ص.474،479)،

والنكاح فضلاً عن كونه ترويحاً للنفوس، والنفوس "إذا رَوّحت بالملذات في بعض الأوقات قويت ونشطت، وفي الاستئناس بالنساء من الاستراحة ما يزيل الكرب ويروّح القلب، وينبغي أن يكون لنفوس المتقين استراحات بالمباحات، ولذلك قال الله تعالى (لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا) [الأعراف: 179]. فإنه "تفريغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والكنس والفرش وتنظيف الأواني وتهيئة أسباب المعيشة، فالإنسان لو لم يكن له شهوة الوقاع لتعذر عليه العيش في منزله وحده؛ إذ لو تكفل بجميع أشغال المنزل لضاع أكثر أوقاته ولم يتفرغ للعلم والعمل، فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عون على الدين بهذه الطريقة." وفي موضع آخر يستفيض الغزالي شارحاً آداب المعاشرة المديمة للنكاح فيقول: "... قال الشافعي رضي الله عنه: ثلاثة إن أكرمهم أهانوك وإن أهنئهم أكرموك: المرأة، والخادم، والنبطي. أراد به إن محضت الإكرام ولم تمزج غلظك بلينك وفضاظتك برفقك... فإن كيدهن عظيم وشهرن فاش، والغالب عليهن سوء الخلق وركاكة العقل، ولا يعتدل ذلك منهن إلا بنوع لطف ممزوج بسياسة... وقد زبر عمر رضي الله عنه امرأته لما راجعته وقال: ما أنت إلا لعبة في جانب البيت؛ إن كانت لنا إليك حاجة وإلا جلست كما أنت..." ومن آداب المرأة ملازمة الصلاح والانقباض في غيبة زوجها، والرجوع إلى اللعب والانبساط وأسباب اللذة في حضور زوجها¹ ويقول: "... وينبغي ألا تخرج إلا لمهم... فإذا خرجت فينبغي أن تغض بصرها عن الرجال، ولسنا نقول إن وجه الرجل في حقها كوجه المرأة في حقه، بل هو كوجه الصبي الأمرد في حق الرجل فيحرم النظر إليه خوف الفتنة فقط، فإن لم تكن فتنة فلا؛ إذ لم يزل الرجال على ممر الزمان مكشوف في الوجوه والنساء يخرجن منتقبات، ولو كانت وجوه الرجال عورة في حق النساء لأمروا بالتنقب أو منعوا من الخروج إلا للضرورة" (الغزالي، 2005، ص.486)، و"العقيقة عن الذكر بشاتين، وعن الأنثى بشاة." وغير ذلك كثير يستدعي دراسات مفصلة عن جنوسة الفقه، وعن تمثيلات الجندرية للمرأة وللرجل وللحياة ضمن المجتمع الإسلامي أو العربي بشكل عام.

وحتى عند الانفتاح على ما قد دَوّن حديثاً، ضمن المجتمعات العربية، لا نجده يراوح الخلفيات المستضمرة ذاتها، بعيداً عن واقع التصنيف التمييزي لصالح الرجل ضد المرأة، أو عن فعّاليات التفاضل التي تمت مأسستها ضمن الثقافة العربية عموماً، في مستوياتها الاجتماعية والدينية والقيمية. إن الرواية والقصة العربيتين، من منطلق أنهما إبداع أدبي حديث، أفضت إلى تخليقه وتطويره وإلى محاوراته التجريبية لمعالجات الجنس الروائي عبر محترفات الكتابات النصية الفريدة والمتميّزة، لا تنفلتان من أسر تلك التمثيلات الجندرية بشكل أو بآخر. وذاك أمر واضح وثابت في الروايات

والقصص التي راهنت . مثلاً. على تصوير العلاقات الحضارية والثقافية بين الشرق والغرب. من قبيل "الحي اللاتيني" لسبيل إدريس أو "قنديل أم هاشم" ليحيى حقي، أو "عصفور من الشرق" لتوفيق الحكيم، أو "موسم الهجرة إلى الشمال" للطيب صالح، وغيرها. فتشترك جميع تلك الروايات "الحضارية"، وفق جورج طرابيشي، في كون: "أبطالها هم رجال مثقفون حضروا إلى باريس أو لندن طلباً للعلم، يقيمون علاقة تساوي بين الثقافة والذكورة؛ فإحساسهم بالخصاء الثقافي لن يزيدهم إلا تشبهاً بالذكورة ومعاناة العنة الفكرية ستؤجج الفحولة... وهذا معناه أن رد هذا المثقف على عملية مثاقفته سيكون بقضيبه، سيجمله منتعظاً، معربداً، أينما حل وارتحل، وعلى الأخص في الأماكن التي تثور فيها الشكوك حول رجولته، أي في أماكن الثقافة: في مدرجات الجامعة، في دور السينما، في صالات المعارض، وقاعات السينما. ولن يرى في محراب هيكل الثقافة إلا المرأة... ولا يكفيه أن يعكس المثاقفة ويقلبها إلى مجامعة؛ وإنما يريد أن يثبت أن الغرب، على الرغم من تفوقه الثقافي الذي يكاد يكون ساحقاً، هو الذي يمثل المبدأ المؤنث والطرف المتلقي في عملية المثاقفة... وشأنه شأن بطل نجيب محفوظ حسنين في "بداية ونهاية"، سيساوره شعور مزهوب بأنه يركب أوروبا بكاملها كلما ركب فتاة أوروبية." (طرابيشي، 1997، ص.12-15)

ولعله من الجدير بالبحث -في سياقات أخرى- ما يثيره توصيف النسوي أو النسواني أو النسائياً وتحديات الجنـدر أو الجنوسة أو النوع الاجتماعي في التلقي العربي، من ريبة أو رفض أو هلع. ولا يقف حد هذا التلقي الخاص على زمن سابق أو على عموم الجماهير، بل ما يزال يثيره اليوم، وأحياناً بين صفوف من ينتسبون إلى الفئة المثقفة من الجنسين معا ذكورا وإناثا. مما يجعل التفكير في تفعيل المقاربات الجندرية في قطاعات مفتوحة وممتدة ضمن المجتمع العربي ترفاً في عرف الكثيرين، لا يحظى بأولويات التفكير أو الانشغال أو التخطيط أو التدبير، ولا يستحق أن يحظى بها. بيد أن الانتماء إلى اللحظة الإنسانية الراهنة بما تقتضيه من انفتاح عنكبوتي على الكونية وعلى الرقمية والتواصل عبر الذكاءات التفاعلية، وانخراط الأجيال اليافعة من فتيات وفتيان وشابات وشباب في هذا العالم الجديد يفترض تألق المنظومات الاجتماعية والثقافية مع هذا النبض الجديد من جهة أولى. ويفترض كذلك الحرص على تخليص الناشئة التي في طور التشكل من كل الأعطاب التي عطّلت لزمناً طويلاً التكامل العادل بين الجنسين ضمن المجتمع العربي دون تفاضل تمييزي أو تحقيري أو هيمنة وإخضاع أبوي من جهة ثانية.

لكن كيف لهذا المسعى أن يتحقق؟

فمثلما لم تكتف أفعال النضال وفعالياته في الجغرافيات التي استطاعت أن تعيد التفكير والمأسسة لبنيات الدول والمجتمعات خارج التمييز التفاضلي، بإقرار مقاربات الجنـدر، في كل العقود والقرون الممتدة، بطور سَنّ التشريعات وتعديل القوانين وتعميم إعلاء حقوق الإنسان في تفعيل العدالة والإنصاف والإنسانية، وإنما واكبت ذلك بالحرص على الانفتاح على مخلف تمثيلات الحياة في المجتمع ومؤسساته ودوائر التسيير والتدبير والحكم، يُفترض بكل نشدان للتغيير أن يتجاوز المنابر إلى الأزقة والشوارع والبيوت.

خاتمة:

في ضوء كل ما قد قدمته هذه الورقة البحثية من مقترحات ومدخل للإحاطة بآليات اشتغال التمثيلات الجندرية، وبأطوار مأسستها وتشبيدها التنميطي الثقافي والاجتماعي والرسمي المغرقة في التاريخ الممتد، وفي ضوء ما قد شيدته تصور الورقة من منظور تحليلي يتجاوز منطوق الخطابات المختلفة إلى أدوات ممارستها للهيمنة والسيطرة عبر ترسيخها للتمثيلات والتمثيلات الجائرة، يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات.

وعلى الرغم من كون الوضع يتعلق بجبهات متنوعة على مستويات مختلفة ومتعددة، لا يمكن للبحث العلمي أن يفعل فيها مقترحاته وتوصياته دون تدخل الإرادة السياسية والتوعية الاجتماعية والانخراط المؤسساتي والمدني لكل هيئات المجتمع والدول. فإنه قبل وبعد وأثناء سنّ القوانين وتغيير التشريعات وتعديل الدساتير ومدونات الأسرة لا بد من المراهنة على تغيير الفرد والجماعات والأسر، ويقتضي ذلك سيرورة تعديل قد تستغرق زمناً أو أجيالاً لكنها ستفضي إلى تثبيت منظورات مغايرة نواكب الأفق الجديدة التي تلاحقها الحياة في كل العالم.

إن أولى حلقات التنميط الجندري تشكلها الأسرة بالتربية. فهي التي تنتج الإنسان ذكراً وأنثى، وتشكل شخصيته وتنشئه وفق منظورها التربوي والقيمي والاجتماعي. لأجل ذلك فإن التوجه لتغيير تمثيلات الأسر والأفراد ضمن المجتمع قبل الزواج وتشكيل الأسر يقدم الدعامة الأولى للتغيير بضمان نوع التربية الذي ستلقاه الأجيال الناشئة. ولا يمكن لهذا المسعى أن يتحقق دون تضافر كل المتدخلات في بناء التصورات والتمثيلات والأفكار.

ينطلق ذلك من توجيه البرامج والمناهج في المدرسة في جميع أسلاك التعليم نحو إقرار العدالة والمساواة والاجتماعيين، والحرص على تعديل كل التمثيلات الجائرة أو التنميطية أو التمييزية أو الإقصائية التي تحملها الكتب المدرسية والمقررات والنصوص المختارة في كل المناهج. فيحق للطفلة وللفتاة وللمراهقة أن تجد ذاتها وشبهاتها في النماذج المدرّسة في صورة مكتملة إنسانية موازية للرجل تخترع وتبتكر وتكتشف وتغامر وتؤنث كل العالم، وترود الفضاء والكواكب والمجرات، بعيداً عن المطبخ والمجلى وترتيب الأسرة وتحضير الطعام وجلب الحاجيات إلى المنزل، وخدمة الزوج والأبناء، والتفاني لإرضائهم.

وتأتي في الدور الثاني ضمن حلقات التنميط الجندري كل مواد التسلية والثقيف والتوعية والإخبار، التي تحاصر بها الوسائل الإعلامية وقنوات البث الإذاعي والتلفزيوني والإشعاري والرقبي والتواصلية والافتراضية، الأطفال القاصرين والمراهقين ومن هم في طور النشوء قبل الناضجين والحكماء. فعلى كل تلك المؤسسات والقطاعات أن تنخرط. تحت إشراف الهيئات العليا للسمعي البصري أو إشراف الوزارات الوصية. في فاعلية وطنية أو عربية أو محلية تتوخى تشذيب ما يروج عبر وسائلها، وتطعيمه بما يدعم مقاربات النوع والإنصاف في تمثيل الذكورة والأنوثة في البرامج أو الأعمال التلفزيونية وفي الوصلات الإشهارية وفي الإنتاجات الدرامية أو الوثائقية أو التخيلية أو الافتراضية. إن أثر الصورة المرئية التي يواجهها المشاهد والمشاهدة مهما كانت طبيعة تلقيمها أو فهمها أو تأويلها لدلالاتها تطبع الذاكرة وترسخ في الوعي وتباشر لاحقاً في بناء التمثيل حول الذات وحول الآخر فتى أو فتاة أو رجلاً أو امرأة. ومن ثم تغدو حاسمة في تهذيب التمثيلات وتغييرها وتطويرها، أو في تكرسها وإعادة إنتاجها وتكرارها.

وتلتحق بهذا النطاق، في المستوى الثالث، كل الفعاليات الفنية والأدبية والثقافية والفكرية والاجتماعية وغيرها. فالروايات والإنتاجات السينمائية والتلفزيونية والدرامية والغنائية والمسرحية والفنية هي من توقيع نخبة مبدعة تندرج ضمن فيالق الرائدات والرائدات، أي من يفترض منه ومنها أن يبادرا لرؤية ما لا يراه الآخرون من الجماهير وأن يسارعا إلى تعديله والدعوة إلى تغييره، فلم يعد مقبولا من المبدعات والمبدعين أن يصوروا أو أن يصورن الواقع مثلما هو بمقصد نقده. بل غدا من الملح أن ينبذوا كل تصالح مع الواقع أو إعادة إنتاج، تمجده الفطرة السليمة وترفضه القيم الإنسانية السامية وتعارضه حقوق الإنسان. وأن يُعْمَلْنَ ويعْمَلوا خيالهن وخيالهم وفكرهن وفكرهم في البحث عن طرائق فنية تنويرية للارتقاء بذائقة الجماهير ودفعها إلى تطوير تمثيلاتهما عن الكون والحياة والوجود والإنسان.

قائمة المراجع:

- (1) ابن كثير، (1999)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد سلامة، ط.2، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض
- (2) أبو زهرة، عادل، (2007)، "المقاربة الأولى"، طبيعة المرأة: مقاربات، تحرير أميمة أبو بكر، الطبعة الأولى 2007، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة.
- (3) أركون، محمد، (2012)، الفكر الإسلامي، نقد واجتهاد، ترجمة وتعليق هاشم صالح، ط6، دار الساقي،
- (4) إريتييه، فرانسواز، (2009)، "فجر الإنسانية"، أجمل تاريخ للمرأة، إريتييه، وأخريات، ترجمة نرمين عمري، مراجعة محمد دبس، أكتوبر 2012، أكاديميا، بيروت
- (5) أشكروفيت بيل، جريفيث جاريت، تيفين هيلين، (2010)، دراسات ما بعد الكولونيالية، المفاهيم الرئيسية، ترجمة أحمد الروبي، أيمن حلمي، عاطف عثمان، تقديم كرمة سامي، المركز القومي للترجمة، القاهرة
- (6) إريتييه، فرانسواز، (1996)، ذكورة وأنوثة. فكرة الاختلاف، ترجمة كاميليا صبيحي، طبعة 2003، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- (7) جاكسون، ستييفي، (1988)، "مقاربات حول الجندر والجنسانية"، النسوية والجنسانية، تحرير هالة كمال، آية سامي، ترجمة عائدة سيف الدولة، سلسلة ترجمات نسوية عدد 3، الطبعة الأولى 2016، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة
- (8) الحبري، عزيزة، (1982) "دراسة في 'تاريخها الإسلامي'، أو كيف وصلنا إلى هذا المأزق؟"، النسوية والدراسات الدينية، تحرير أميمة أبو بكر، ترجمة رندا أبو بكر، الطبعة الأولى 2012، سلسلة ترجمات نسوية العدد 2، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة

- (9) الزمخشري، (2009)، تفسير الكشاف، تعليق خليل مأمون شيخا، الطبعة الثالثة، 1430. 2009، دار المعرفة، بيروت.
- (10) سكوت، جون، (1996)، "النوع: مقولة مفيدة في التحليل التاريخي"، النسوية والدراسات التاريخية، تحرير هدى الصدة، ترجمة عبير عباس، سلسلة ترجمات نسوية، العدد 3، الطبعة الأولى 2015، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة
- (11) شوي، أرزولا، (1995)، أصل الفروق بين الجنسين، ترجمة بوعلي ياسين، الطبعة الثانية 1995، دار الحوار، دمشق،
- (12) شيفرد، لينا جين، (2004)، أنثوية العلم، العلم من منظور الفلسفة النسوية، ترجمة يمنى طريف الخولي، أغسطس 2004، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت، عالم المعرفة، العدد 306.
- (13) طرايشي، جورج، (1997)، شرق وغرب، رجولة وأنوثة، دراسة في أزمة الجنس والحضارة في الرواية العربية، ط4، 1997، دار الطليعة . بيروت.
- (14) الغزالي، أبو حامد، (2005)، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت،
- (15) لينر، غيردا، (2013)، نشأة النظام الأبوي، ترجمة أسامة إسبر، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية.
- (16) مارشال، براندا، (2010)، تعليم ما بعد الحداثة، المتخيل والنظرية، ترجمة السيد إمام، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- (17) محمود، إبراهيم، (1999)، الفتنة المقدسة، عقلية التخاصم في الدولة العربية الإسلامية، رياض الريس، بيروت.
- (18) مصطفى، حسية، (2009)، المعجم الفلسفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان
- (19) ميليت، كيت، (1969)، نظرية السياسات الجنسية، ترجمة عايدة سيف الدولة، ضمن النسوية والجنسانية، تحرير هالة كمال وآية سامي، 2016. سلسلة ترجمات نسوية، العدد 7، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة
- (20) هاينز، ميليسا، (2004)، جنوسة الدماغ، ترجمة ليلى الموسوي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 353.

- (21) هور، هنرييتا، (1988)، "النوع والمكانة شرح موقع النساء في المجتمع"، دراسات النوع والعلوم الاجتماعية، تحرير هانيا شلقامي، ترجمة سهام سنية عبد السلام، سلسلة ترجمات نسوية، العدد 4، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة
- (22) واتكنز، سوزان ألس، رويدا، ميريزا، ورودريجوز، مارتا، (2005)، أقدام لك الحركة النسوية، ترجمة جمال الجزيري، الطبعة الأولى 2005، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

موقع كل من الجسد الأنثوي والذكوري داخل الأديان

مقاربة أنثروبولوجية مقارنة (المسيحية والإسلامية أنموذجا)

The Position of the Male and Female Body in Relegions:

an Anthropological Comparative Approach (i.e Christianity and Islam)

ط.د.ادريس الدعيقي/جامعة الحسن الثاني/المغرب

PhD.Idris Daaifi/ Hassan II University/Morocco

ملخص الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن مبحث أنثروبولوجيا الجسد والجنـدر، واستهدفت مساءلة كل من الجسد الأنثوي والذكوري في المسيحية والإسلام، من خلال الغوص في النصوص الدينية وتفكيكها واستنطاقها وتبيان كفيات تعاملها مع الجسدين الذكوري والأنثوي، على اعتبار أن الخطاب الديني يساهم بشكل كبير في تحديد رؤية الإنسان لنفسه وللآخرين وللحياة وللعالم. ومن أجل تحقيق هذا الهدف؛ فقد حاولنا المروحة منهجيا بين منهج تحليل المضمون من جهة، والمنهج المقارن من جهة أخرى؛ من خلال تقديم نماذج تطبيقية من النصوص الدينية المسيحية والإسلامية (الكتاب المقدس، القرآن، الحديث النبوي...). وفي هذا السياق فقد أظهرت النتائج، أن الجسد الأنثوي هو الأكثر خضوعا لمسألة المراقبة والضبط، مقارنة بالجسد الذكوري، على اعتبار أنه مصدر للفتنة والشهوة، بل الأكثر من ذلك هو رمز للخطيئة والشر والضعف والدناسة كما صورته المسيحية.

الكلمات المفتاحية: الجسد الأنثوي، الجسد الذكوري، قضايا الجنـدر، المسيحية، الإسلام.

Abstract:

This study goes under the anthropology of the body and Gender, it aimed at questioning both the male and female bodies in Christianity and Islam through diving into the religious texts, analyzing them, making them speak and showing how they dealt with both the male and female bodies, taking into consideration that the religious speech contributes to a high extent in pointing the vision of the human to himself, to the others, to life and the world. To achieve this goal we have tried to use the analysis method and the comparative method through presenting practical samples of the Islamic and Christian texts (the Bible, the coran, hadith...). In this context, studies have shown that the female body is more submissive to discipline compared to the male body, as it is considered a source of lust, what's more it's a symbol of sin, evil, weakness, and dirt as Christianity has conceived it.

Key words: Female body, Male body, Gender issues, Christianity, Islam.

مقدمة:

تحاول هذه الدراسة من منظور سوسولوجيا الجسد، إبراز موقع كل من الجسد الأنثوي والذكوري داخل الخطاب الديني؛ وتحديدًا داخل الديانتين المسيحية والإسلامية، مع تعيين الحدود القائمة بينهما. أقصد وضع مقارنة بين الخطاب المسيحي والخطاب الإسلامي حول الجسد، من خلال تفكيك النصوص الدينية (الكتاب المقدس، القرآن، الحديث النبوي...).

من هذا المنطلق، فدراستنا للجسد في الخطاب الديني أملت أهمية الكبيرة التي بات يحظى بها هذا الجسد في الحياة اليومية للأفراد. كما لفت انتباهنا أيضًا، الاهتمام الذي يحظى به الجسد في المنظومة الدينية، سواء المسيحية أو الإسلام، حيث استأثر باهتمام رجال الدين وعلماء الكلام وغيرهم. كما تم تخصيص له الكثير من النصوص التي ترسم كيفية التعامل معه. علاوة على الجدال الذي بات يرافق حضور الجسد في الاجتماعي والثقافي، ضمن رؤية خلافية جعلت من العلاقة بين الجسد الأنثوي والجسد الذكوري، يشوبها الإقصاء والعنف التبادلي. لذا حاولنا البحث في الخطاب الديني حول الجسد (الأنثوي والذكوري)، بغية الكشف عن مستويات حضوره في كل من الخطابين المسيحي والإسلامي، بحيث أن كل خطاب من هذه الخطابات تناوله وفق منظوره الأخلاقي والميتافيزيقي.

إشكالية البحث:

تنطوي إشكالية البحث على دافع ينشغل بدراسة القصدية والفهم، أي أننا نستهدف بالدرجة الأولى معرفة الكيفية التي يحضر بها الجسدين الأنثوي والذكوري داخل الخطاب الديني (المسيحي والإسلامي)، والحال أن هذا الانشغال التفهيمي ينبني على الأسس التي وضع لبناتها الأولى الباحث الألماني ماكس فيبر، والذي يرى في السوسولوجيا علما يروم الكشف عن المعنى والدلالة التي يحملها الإنسان حول العالم؛ لهذا فبحثنا يرنو إلى فهم معنى الجسد كما يحظر في النصوص الدينية لكل من المسيحية والإسلام، سواء تعلق الأمر بالجسد الذكوري أو الجسد الذكوري.

تقوم الإشكالية في كنهها على المفارقات، وأهم المفارقات التي تثير فينا التساؤل باعتباره محركا لكل انشغال بحثي هي مفارقة: هل الجسد الأنثوي يحضر في الخطاب الديني (المسيحي والإسلامي) بنفس حضور الجسد الذكوري ويخضع لنفس التقنين؟

وتنبثق عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ كيف يحضر كل من الجسد الأنثوي والذكوري في كل من الدين المسيحي والإسلامي؟
- ✓ هل هناك تساوي القوانين الدينية التي تؤطر حرية التصرف بين الجسدين الذكوري والأنثوي؟
- ✓ هل يحظى الجسد الأنثوي بهامش من الحرية في الخطاب الديني؟
- ✓ هل تعتبر المسيحية والإسلام أديانا ذكورية تعلي من شأن الجسد الذكوري وتحترق الجسد الأنثوي؟
- ✓ ما حدود المباح والممنوع عندما يتعلق الأمر بالجسد والتصرف فيه؟
- ✓ وما هي أوجه التشابه والاختلاف بين المنظورين المسيحي والإسلامي حول كل من الجسد الأنثوي والذكوري؟

أهمية البحث:

تُعَدُّ الدراسات الأكاديمية المكتوبة باللغة العربية في مبحث سوسولوجيا الجسد عامة نادرة وضئيلة، بحيث قادتني الملاحظات الأولية لنوعية الدراسات السوسولوجية الصادرة بالمغرب منذ مطلع سنوات 2000، إلى استشفاف الاهتمام المعبر بمسألة الجسد في علاقته بالمنظور الديني والتغيرات القيمية المتسارعة الناجمة عن العولمة، زيادة على الحضور الكمي الوزن للدراسات التي تتناول ظاهرة المرأة والوضعية الجنسانية، سواء من ديني أو من منظور سوسيو-أنثروبولوجي؛ إلا أن توجه الباحثين إلى تناول موضوع الجسد في علاقته بالمنظور الديني من منطلق مقارنة النوع يكاد مع ذلك يكون معدوماً. وعلى هذا الأساس، فأهمية هذا العمل تكمن في كونه يمثل إسهاماً في مبحث سوسولوجي بَكر. كما تكمن أهمية بحثنا أيضاً، في كونه يمثل محاولة لمعرفة العلاقة الملتبسة في كثير من الأحيان بين الإنسان وجسده من جهة، وبينه وبين أجساد الأغيار من جهة أخرى، ضمن سياق اجتماعي صار فيه الجسد رأساً لأمزيا واجتماعيا، بشكل يصعب معه تفكيك الترابط الجدلي بين الجسد وما يحمله من دلالات ومعاني دينية، اجتماعية...

أهداف البحث:

إن القصد المؤسس لهذه الدراسة يكمن في إرادة التعرف على المنظور الديني وتحديد المسيحي والإسلامي تجاه الجسد، وكذا التعرف على مستويات حضور كل من الجسد الأنثوي والذكوري داخل هذا الخطاب من خلال تفكيك النصوص الدينية المسيحية والإسلامية (الكتاب المقدس، القرآن، الحديث النبوي...). ويمكن إيجاز أهداف البحث فيما يلي:

- ✓ معرفة الكيفية التي يحضر بها الجسدان الأنثوي والذكوري داخل الخطاب الديني (المسيحي والإسلامي)
 - ✓ التعرف على مستويات حضور كل من الجسد الأنثوي والذكوري في كل من الدين المسيحي والإسلامي
 - ✓ معرفة ما إذا هنالك مساواة على مستوى القوانين الدينية التي تؤطر حرية التصرف بين الجسدان الذكوري والأنثوي.
 - ✓ حدود المباح والممنوع عندما يتعلق الأمر بالجسد والتصرف فيه
 - ✓ كشف أوجه التشابه والاختلاف بين المنظورين المسيحي والإسلامي حول كل من الجسد الأنثوي والذكوري
- مستويات حضور الجسد في المسيحية (دراسة نصية):

المتأمل في تاريخ الفكر الغربي، يلاحظ أن موضوع الجسد استأثر باهتمام الفلاسفة ورجال الدين وعلماء وغيرهم، منذ الفلسفة اليونانية، حيث تناوله كل صنف من هؤلاء بالقراءة والتحليل. وبمجيء الديانة المسيحية ظهر الامتداد الجسدي واضحاً للمراحل السابقة، خاصة الفلسفة اليونانية وتحديد فلسفة أفلاطون التي أعجب بها رجال الدين، نظراً لاقتراب نظريته الفلسفية من تعاليم المسيح. فالتصور الأفلاطوني بالغ في التوجه الروحي وحارب المبدأ المحتفي بالجسد، حيث أكد على انشطار الكيان الإنساني إلى نصفين متناقضين متصارعين هما الجسد/ الروح وبمقتضاها اعتبر الجسد موطن الشرور وسبب الدنس والرذيلة، فهو عبارة عن وحل يشوّه الصورة النقيّة والأصلية للنفس الخالدة. وليس إقصاء الكنيسة للجسد سوى التأكيد على هذا التوجه، فقد نظرت الكنيسة إلى الجسد على أنه مولد الشر

وعين الخطيئة، بينما الروح هي الشعلة التي تنير الطريق نحو السماء. وكان لهذا التصور تأثير واضح على نظريات الفلاسفة في النفس وعلاقتها بالجسد ومكانتهما في الوجود.

بوسعنا القول، أن أفكار أفلاطون حول الجسد؛ لقيت عناية بالغة من قبل رجال الكنائس، ورهبان الأديرة... وذلك لما نصت عليه فلسفته من أحكام توافق تعاليم الدين المسيحي ومقاصده، التي حوّاها الكتاب المقدس بأسفاره وأناجيله.

إذا كانت اليهودية هي أول ديانة فرقت بين الجسد والروح، فإن هذا الفصل سيبلغ دروته مع المسيحية التي ترجمته بالتحقير، والتجاهل، والإماتة والإحصاء، وكل مرادفات الإبادة والإعدام التي طالت الجسد باسم الدين في القرون الوسطى، بدعوى إنقاذه وتطهيره من تلبس إبليس.

إن النظرة السلبية للجسد التي سبق أن سادت مع الميتافيزيقا اليونانية، سوف تتكرر مع المسيحية، فوجدت طريقها إلى السلوك الفعلي في الممارسات الصارمة للكنيسة. فكل ما يتعلق بالجسد صنف في خانة الأشياء المستفزة والمخلة بالحياء. وانطلاقاً من هذه النظرة نفسها، اتهم فن المسرح، على غرار الاحتفالات الشعبية وما يتخللها من ضروب الرقص، بأنه تحريض على الخطيئة والرذيلة. (شواف، 1994، ص.76).

وفي ذات السياق حث القساوسة الناس على حياة التمسك والإكثار من الصوم، وبالغوا في تحسيسهم بالذنب تجاه أجسادهم، وإقصائهم. يشير "جاك لوغوف Jacques Le Goff"¹ في هذا الإطار، إلى أن "طريق التدرج الروحي، يمر بقهر وتعذيب الجسد [...] عندما يضحى بجسده" ويضيف "لوغوف" أن تكريس توزع الإنسان بين روحه وجسده، لم ينحصر عند الأفعال الإرادية أثناء حالة اليقظة فقط، وإنما تعداها ليشمل حالة النوم أيضاً، إذ ميز الأساقفة بين أحلام صالحة آتية من الله (الروح)، وأخرى شيطانية ناجمة عن دخيلتنا الوثنية التي تقدر الجسد والجنس، وحتى لا يلتبس الأمر على المؤمن العادي في شأن تأويله لنوعية أحلامه، أمر بكتبها، والتزام الصمت بصددها لأن الخطر كله يكمن في تداولها (شواف، 1994، ص.86).

يمكن القول، أن هذا الموقف المعادي للجسد الذي كان سائداً خلال العصور الوسطى، قد اقترن أكثر بالجسد الأنثوي إذا ما قورن بالجسد الذكوري، حيث تم احتقار المرأة وجسدها، على اعتبار أن التمثيل المسيحي يرى أنه إذا كان عيسى هو ابن الله فإن حواء وبنات جنسها من خلائل الشيطان، ومزارته المختارة، بل إن ثنائية الذكر/ الأنثى، كانت تقابل ثنائية الروح/ الجسد. يقول القديس "أغسطين": الرجل هو الروح السامية، والأنثى هي ذات الجسد والشهوة الجنسية. (السعداوي، 1990). يتضح إذن، أن احتقار المسيحية للمرأة مرتبط بخطيئة حواء الأولى، باعتبارها خطيئة جسدية في الأساس. فأصبح ينظر إليها على أنها الحلقة الأضعف، والأقل عقلانية والأكثر عرضة للرذيلة². هناك مظاهر

¹ جاك لوغوف Jacques Le Goff (1924-2014)، مؤرخ فرنسي ينتمي إلى مدرسة الجوليات، اهتم بتاريخ القرون الوسطى.

² كان يعتقد أن الألم المصاحب للولادة هو عقاب لخطيئة حواء.

عديدة لمعاداة الجسد الأنثوي في الحياة المسيحية، (على سبيل المثال حصر السلطة الروحية برجال الدين) وفي المواقف (مثل تصنيف المرأة على أنها أكثر شهوانية) وغيرها من التظاهرات الأخرى.

بناء على ما سبق، يمكن القول إن الفكر المسيحي يهشم الجسد ويدنسه، ويعتبره مصدر الشهوة والرغبات وجالب للخطيئة، فمع المسيحية برزت صورة الجسد الضعيف، المولد للخطايا والمتواطئ معها، وراسيا من مخلفات العهود البدائية، دائم الحنين إليها، لذلك جاء صلب المسيح رمزياً للإنسانية من هذه التركيبة القديمة، واستئصالاً للجسد الشهوي الفاني، الذي يبشر موته بولادة جديدة. وفي المقابل تم الاعتراف بعلوية الروح وطهارتها وقدسيتها باعتبارها أسى شيء في الإنسان. هكذا فثنائية الجسد/ الروح تفترق عند الموت، الموت، هو موت الجسد، حيث يعود الجسد إلى التراب، وتصعد الروح إلى السماء لتواجه مصيرها، إما مكافأة الفضيلة أو عاقبة الخطيئة.

فحينما نراجع "الكتاب المقدس" نجد في كذا إصحاح تعبيراً عن كل الأفكار السابقة حول الجسد ومنها:

✓ "لَأَنَّ اهْتِمَامَ الْجَسَدِ هُوَ مَوْتُ، وَلَكِنَّ اهْتِمَامَ الرُّوحِ هُوَ حَيَاةٌ وَسَلَامٌ" (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 8).

✓ "أَمْ لَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ جَسَدَكُمْ هُوَ هَيْكَلٌ لِلرُّوحِ الْقُدْسِ الَّذِي فِيكُمْ، الَّذِي لَكُمْ مِنَ اللَّهِ، وَأَنْتُمْ لَسْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ؟" (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 9)

✓ "بَلْ أَقْمَعُ جَسَدِي وَأُسْتَعِيدُهُ، حَتَّى بَعْدَ مَا كَرِهْتُ لِلْآخِرِينَ لَا أَصِيرُ أَنَا نَفْسِي مَرْفُوضًا"1.

✓ "ثَمَرَةَ جَسَدِي عَنْ خَطِيئَةِ نَفْسِي" (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 6)

✓ "اسْلُكُوا بِالرُّوحِ فَلَا تُكْمَلُوا شَهْوَةَ الْجَسَدِ. لِأَنَّ الْجَسَدَ يَشْتَبِي ضِدَّ الرُّوحِ وَالرُّوحُ ضِدَّ الْجَسَدِ، وَهَذَانِ يُقَاوِمُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، حَتَّى تَفْعَلُونَ مَا لَا تُرِيدُونَ. وَلَكِنْ إِذَا انْقَدْتُمْ بِالرُّوحِ فَلَسْتُمْ تَحْتَ التَّامُوسِ. وَأَعْمَالُ الْجَسَدِ ظَاهِرَةٌ، الَّتِي هِيَ: زِنَى عَهَارَةٌ نَجَاسَةٌ دَعَارَةٌ، عِبَادَةُ الْأَوْثَانِ سَخَرٌ عِدَاوَةٌ خِصَامٌ غَيْبَةٌ سَخَطٌ تَحَرُّبٌ شِقَاقٌ بِدْعَةٌ. حَسَدٌ قَتْلٌ سُكْرٌ بَطْرٌ، وَأَمْثَالُ هَذِهِ الَّتِي أَسْبِقُ فَأَقُولُ لَكُمْ عَنْهَا كَمَا سَبَقْتُ فَقُلْتُ أَيْضًا: إِنَّ الَّذِينَ يَفْعَلُونَ مِثْلَ هَذِهِ لَا يَرْتُونَ مَلَكَوَتَ اللَّهِ. وَأَمَّا تَمَرُ الرُّوحِ فَهُوَ: مَحَبَّةٌ فَرَحٌ سَلَامٌ، طَوْلٌ أَنَاةٌ لُطْفٌ صِلَاحٌ، إِيمَانٌ، وَدَاعَةٌ تَعَقُّفٌ". (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 5)

✓ "لَأَنَّ مَنْ يَزْرَعُ لِجَسَدِهِ فَمِنْ الْجَسَدِ يَخْصُدُ فَسَادًا، وَمَنْ يَزْرَعُ لِلرُّوحِ فَمِنْ الرُّوحِ يَخْصُدُ حَيَاةً أَبَدِيَّةً". (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 6)

✓ "لَأَنَّ نَحْنُ الْخِتَانُ، الَّذِينَ نَعْبُدُ اللَّهَ بِالرُّوحِ، وَنَفْتَخِرُ فِي الْمَسِيحِ يَسُوعَ، وَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى الْجَسَدِ". (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 3)

✓ "فَالَّذِينَ هُمْ فِي الْجَسَدِ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُرْضُوا اللَّهَ". (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 8)

✓ "وَأَمَّا أَنْتُمْ فَجَسَدُ الْمَسِيحِ، وَأَعْضَاؤُهُ أَفْرَادًا" (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 12)

✓ "وَلَكِنَّ الَّذِينَ هُمْ لِلْمَسِيحِ قَدْ صَلَبُوا الْجَسَدَ مَعَ الْأَهْوَاءِ وَالشَّهَوَاتِ" (الكتاب المقدس، رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية، الإصحاح 5)

يتضح من خلال هذه النماذج وغيرها أن الدين المسيحي يحتقر الجسد وينتقص من قيمته على حساب الروح، وما كان على الرهبان المسيحيون والقساوسة إلا تطبيق الأوامر التي جاءت في الكتاب المقدس، فنادوا بالعمل بما ورد فيه بصرامة تامة، وبذلك طال الجسد اضطهاد كبير وقمع وتشدد؛ ينطبق هذا على معظم الممارسات الجسدية في الحياة اليومية مثل الحركة، اللباس، طرق الغذاء، النشاط الجنسي، الزواج، الدفن، وهلم جرا... لتتلاءم تماما مع تعاليم الدين المسيحي التي تنظر إلى الجسد على أنه فان وعرضة للخطيئة والفساد. في حين أن الروح كانت روحانية، ومقدسة وخالدة¹ (روب، وهاريس، 2018، ص 334)، وبذلك كانت الدعوة إلى تطهير الجسد من هذه الخطيئة من خلال قمع رغباته وشهواته، وتحرير الروح منه، والإكثار من التنسك والصوم والزهد...

نستشف مما سبق، أن الفكر المسيحي يتقاسم مع النظريات الفلسفية اليونانية وخاصة النظرية الأفلاطونية مسألة تهميش الجسد، وتم اعتباره مصدر كل المصائب والشورور، إنه يمثل كافة الاهتمامات الدنيوية، بل إن شهواته ورغباته حولته إلى آثم، ومدنس. وخاصة الجسد الأنثوي. وبذلك نظر إلى الجسد باعتباره جهازا منحطا ولا قيمة له، إنه على حد تعبير رجل الدين البروتستانتي، وليم شارلوك²، عدو للروح وفي صراع دائم معها. ولذلك فهو للتطهير من الخطيئة، وبحاجة أيضا للضبط من طرف الروح، من أجل الحد من نزواته وإغراءاته.

مستويات حضور الجسد في الإسلام (دراسة نصية):

لقد احتل موضوع الجسد حيزا هاما داخل المنظومة الدينية الإسلامية، بمختلف مرجعياتها (القرآن، الحديث النبوي، الفقه...)، ولقي جدلا وسجالا كبيرا تأرجح ما بين الدعوة إلى قمعه وتطويعه وإخضاعه، والدعوة إلى الاعتراف بمكانته وأهميته. لكن هذا الجدل والنقاش حول موضوع الجسد، بوصفه موضوعا لغويا، وشرعيا وأديبيا... لا بوصفه موضوعا اجتماعيا، بمعنى أن هذا الاهتمام، لم يوازيه اهتمام علمي، بحيث ظل الجسد الإسلامي مغيبا داخل الحق السوسيولوجي والأنثروبولوجي. ولعل ذلك من أحد العوامل التي دفعتني إلى الاهتمام بالمسألة. من منطلق أن المرجعية الدينية للجسد تشكل أحد أهم موجبات الفعل الاجتماعي ومحددا جوهريا للهندسة الاجتماعية للجسد في سياق تحولاته عبر التاريخ. لذلك كان من الضروري مساءلة مفهوم الجسد في هذا الخطاب، والكشف عن دلالاته الثقافية المتعددة. وتجدر الإشارة إلى أن الخطاب الديني حول الجسد؛ عرف العديد من الاختلافات العقائدية والفقهية المتصلة به. مما يعني أنه ثمة هناك صعوبات منهجية ومعرفية كبرى ثقف وراء كل تعامل تحليلي مع الجسد في الإسلام.

² وليم شارلوك (1707-1641) رجل دين بروتستانتي إنجليزي، كان قائدا للكنيسة الإنجليزية (سانت جورج).

فما هو التصور الذي يقدمه لنا هذا الخطاب حول الجسد؟

من الثابت أن الحديث عن الخطاب الديني حول الجسد، يستدعي بالضرورة العودة إلى المصادر الدينية المقدسة (القرآن والحديث النبوي). في هذا السياق، قمنا بالرجوع إلى النص القرآني من أجل رصد مختلف المؤشرات المتصلة بالجسد.

فكيف حضر الجسد في القرآن وما الدلالات التي حملها؟

من خلال عودتنا إلى النص القرآني، نجد مجموعة من الآيات ذكرت عبارة الجسد بشكل صريح، نذكر منها:

- ✓ "وَاتَّخَذَ قَوْمٌ مُّوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ خُلَيْبِهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خَوَازِمٌ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ" (سورة الأعراف، الآية 148)
- ✓ "وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ" (سورة الأنبياء، الآية 8)
- ✓ "وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ" (سورة سورة ص، الآية 34)
- ✓ "اليوم ننجيك ببدنك" (سورة يونس، الآية 92)
- ✓ "وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم". (سورة المنافقون، الآية 63)

بالاستناد إلى عدد من التفاسير، ومن خلال تمعننا في الآيات أعلاه، والتي ذكرت فيها لفظ "جسد" بطريقة مباشرة، فإن هذه اللفظة اتخذت في الآية الأولى: معنى الجسم، حيث اتخذ الجسد هنا صورة جسم حيوان (العجل)، وبدون روح، حيث هو أبعد ما يكون أن يهدي أو أن يهتدى به (لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا). وبالنسبة للآية الثانية، فقد وردت لفظ "جسد" في صفة خصاص، بمعنى أنه في حاجة للتغذية للحفاظ على الحياة، كما ورد أيضا في صفة الجسد الميت (وما كانوا خالدين)، بمعنى لا بد لهذا الجسد أو الخلق من الموت. وفي الآية الثالثة؛ أتت لفظ "جسد" في صفة الجسم الذي ليس فيه حياة وموضوعه التجربة، بحيث جرب الله سليمان بوضع جسد على عرشه. كما ورد أيضا للدلالة على الشر المتجسد في رمز الشيطان. وفيما يتعلق بالآية الرابعة، ذكر الجسد فيها في صفة البدن. وبالنسبة للآية الأخيرة فجاء في صفة الجسم.

نستخلص انطلاقا مما سبق، أن الجسد يتحدد من خلال مجموعة من المفوضات اللغوية الدالة على وجوده المتعدد والمتنوع، ينتقل استعماله من (الجسد/الجسم والجسم/البدن). وتجذر الإشارة إلى أنه يصعب تبين المعاني والفروق بين العبارات في القرآن بشكل دقيق، وما يؤكد ذلك هو اختلاف التأويلات وتنوعها.

كما يتحدد الجسد أيضا من خلال ثنائية (الجسد/الروح)، حيث توضح الآيات التالية أن الله خلق الإنسان مؤلفا من الجسد والروح، وقد أتى خلق الجسد مقترنا بالروح:

"الذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ" (سورة السجدة، الآية 07).

تؤكد الآية على الطبيعة المادية التي خلق منها الإنسان، أو بالأحرى للجسد، الذي خلق من تراب وطين، وفعل الخلق هذا يرجع إلى الله، وهنا يتجلى الطابع المقدس للجسد. ويبدو من خلال الآية أن الإنسان لم يخلق من الجسد فقط، بل ومن روح أيضا: (ونفخ فيه روحه)، إضافة إلى باقي الحواس (السمع، البصر...).

كما يتبين أيضا من خلال الآية، أن الروح مقدسة باعتبار أنها فعل إلهي، وهذا ما تؤكد عليه أيضا الآية التالية من سورة الإسراء:

"وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا" (سورة الإسراء، الآية 85).

يتضح من خلال الآية أن ماهية الروح ترجع إلى الله، ويصعب على الإنسان معرفة حقيقتها (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا).

كما رأينا أن الجسد في النص القرآني يتحدد من خلال عدة استعمالات (الجسد/الجسم والجسم/البدن)، وما دام أن وجوده جاء مقترنا بالروح، فإن هذه الأخيرة بدورها وردت في إطار ثنائيات فرعية أخرى، من بينها (الروح/ النفس والنفس/البدن)، وفي هذا السياق نورد بعض الآيات الدالة على ذلك:

- ✓ "ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا أنفسكم".
- ✓ "يا أيها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي".
- ✓ "ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها".
- ✓ "يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة". (سورة النساء، الآية 1).
- ✓ "وما خلقكم ولا بعثكم إلا كنفس واحدة إن الله سميع بصير" (سورة لقمان، الآية 28).
- ✓ "الله يتوفى الأنفس حين موتها" (سورة الزمر، الآية 42)
- ✓ "يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها" (سورة النحل، الآية 111)
- ✓ "وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد" (سورة ق، الآية 21).

نستخلص من الآيات أعلاه التي ذكرت فيها النفس؛ أنها مرتبطة بالبدن الفاني، فقد رأينا أن أكثر من آية تتعلق بموت النفس، فهي لا تعني النفس بمقدار ما تعني الكائن الإنساني. (الحكيم، 1989، ص. 22-23)

ومن جهة أخرى، فرغم كون أن النفس جاءت مرتبطة بالكائن الإنساني، أو بالبدن، بمعنى أنها مرتبطة بالدينيوي، فيما الروح جاءت مرتبطة بالعالم العلوي، ورغم محاولات الفقهاء التفرقة بينهما، فإن ذلك لا يمنع من القول بصعوبة التمييز بينهما. كما أن "الاستعمال الكثيف للنفس في القرآن (295 مرة)، مقابل استعمال ضئيل لكلمة الروح (14 استعمالا)" (الزاهي، 1999، ص. 46) تؤكد على هذه الصعوبة. ورغم ذلك، وكما يرى الباحث الفرنسي "جوزيف شلحد"، هذا لا يلغي طابع الثنائية بين النفس والروح (Chelhad, 1964, P.165).

هكذا يتبدى أن الجسد الإسلامي تم تناوله ضمن عدة ترانبيات (ثنائية النفس والبدن أو النفس والجسد، أو الروح والجسد)، والتي أفضت في كل أشكالها لصالح النفس وعلى حساب الجسد، على اعتبار أن هذا الأخير يظل ناقصا بدون النفس أو الروح. عموما وكما يقول الباحث المغربي "فريد الزاهي": "لا يمكن الحديث عن الجسد الإسلامي من دون ربطه بالصورة القدسية التي أضفاها عليه الإسلام. عبر تقنين حركاته وسكناته ومنحها دلالات علوية تدخلها مباشرة في علاقة مع النظام الإلهي للكون" (الزاهي، 1999، ص.56) ويتمظهر الطابع المقدس في الإسلام في شكلين متعارضين هما: ثنائية الحلال/الحرام، أو "الطاهر أو الطيب، والدنس الخبيث، ليكون المقدس الإسلامي مقدسا طاهرا"(مرسيا، 1998، ص.48) وفي ذات السياق يقول الغزالي: "اعلم أن الحرام كله خبيث لكن بعضه أخبث من بعض والحلال كله طيب ولكن بعضه أطيب من بعض وأصفى من بعض..." (سورة لقمان، الآية 18-19). لذلك كان من البديهي أن نجد القرآن يركز على تهذيب هذا الجسد، ويصف الطريقة التي ينبغي أن يكون عليها هذا الجسد في الحياة اليومية للمسلم: أثناء الصلاة، والصيام وفي لحظات العمل، اللباس المظهر، الجماع والحياة الجنسية... وغيرها من الاستعمالات التي تجعل من الشخص يظهر فقط ما هو مقبول شرعا، فيبدو جسده علامة على امتثاله إلى ما يأمر به الدين أو ينهى عنه، وهنا يكف الجسد عن كونه ملكا خاصا بصاحبه، وهذا ما أبقى الجسد مكبوتا.

وفيما يلي نورد بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، التي ترسم الطريقة التي ينبغي أن يكون عليها جسد المسلم:

✓ "وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ، وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْظُمْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ" (سورة لقمان، الآية 18، 19)

✓ "قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون" (سورة النورة، الآية 30)

✓ "يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنبا فاطهروا وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون" (سورة المائدة ، الآية 6)

✓ "يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين" (سورة الأعراف، الآية 31)

✓ "يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كذلك يبين الله لكم الآيات والله عليم حكيم"

✓ "يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سواتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون". (سورة الأعراف، الآية 26).

- ✓ "إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا" (حديث نبوي للرسول، 1987، ص.109)
- ✓ "لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء". (رواه البخاري من حديث ابن عباس، 1936، ص.123)
- ✓ "إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوء فإنه أنشط في العود" (أخرجه الترمذي وابن ماجه، ص.9)
- ✓ "يا غلام سمّ الله وكل بيمينك، وكل مما يليك" (رواه عمر بن أبي سلمة، وأخرجه أبو داود والترمذي، صحيح الجامع، ص.251)
- ✓ "إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله". (رواه عبد الله بن عمر، سنن أبي داود، محمد بن فارس، 2019، ص.394)

انطلاقاً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المبينة أعلاه، يتبين أن الجسد الإسلامي يخضع لمجموعة من الواجبات التي بموجها يتم تدييره اجتماعياً، ثقافياً... ومن خلال الأوامر التي عليه الامتثال لها، والنواهي التي عليه اجتنابها، حتى فيما يتعلق بالمظهر الجسدي الشخصي من زنة ولباس، وحركة، وكذا مختلف الوضعيات التي يوجد فيها (الجسد الذي يتحرك، الجسد الذي يتجه للصلاة، الجسد الذي يتجه للجماع، الجسد الذي يتجه للأكل...). إضافة إلى ما سبق، فإن الجسد الإسلامي يظهر حاملاً للتناقضات، فكما جاء في الحديث النبوي: الجزء الأيمن هو في مرتبة أسى من الجزء الأيسر، حيث اعتبر هذا الأخير قاسماً مشتركاً مع الشيطان.

نستنتج مما تقدم، أننا إزاء استراتيجية مراقبة الجسد وتوجيهه، إما مراقبة عامة، وإما مراقبة جزئية من خلال التركيز على بعض أعضاء الجسد. وتختلف هذه المراقبة أيضاً باختلاف الجنس، وفي هذا الصدد نجد الإسلام قد شرع واجبات خاصة لجسد المرأة ولحضورها في المجال العام، من أجل ضبط السلوك الجسدي الأنثوي ومراقبته، ورسم الطريقة التي يجب التعامل بها مع هذا الجسد، كما دعا في غير ما آية وحديث إلى جعل جسد المرأة ملكاً للعائلة أو الزوج، كما هو مبين في الآية التالية:

✓ " قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهم ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نساءهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون" (سورة النور، الآية 31).

✓ "يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفوراً رحيماً" (سورة الأحزاب، الآية 59).

✓ "ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين" (سورة البقرة، الآية 222).

✓ "لعن الله الواشمات والمستوشمات والنامصات والمتنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله" (حديث نبوي، أخرجه البخاري في صحيحه، فتح الباري، حديث رقم 4886).

خاتمة:

هكذا إذن حاولنا من خلال هذه الدراسة، تناول الجسد باعتباره موضوعا دينيا، وهنا ارتأينا العودة إلى مختلف النصوص الدينية سواء في المسيحية أو في الإسلام (الكتاب المقدس، القرآن، الأحاديث النبوية)، باعتبارها المؤطر الأساسي للتشريع الديني، فقمنا بتفكيكها واستنطاقها وتبيان كفيات تعاملها مع الجسدين الذكوري والأنثوي، وقد توصلنا من خلال هذا الجهد البحثي إلى النتائج التالية:

بالنسبة للمسيحية أولت الروح مكانة أعلى من الجسد، واعتبرت الجسد بشكل عام، هو ذلك الجسم الحامل للذة والمتعة المحظورة، ومصدرا للخطيئة (قياسا على الخطيئة الأزلية لأدم) وحسب هذا المنظور فقد دعي الإنسان إلى كبح وكبت جسده لدرجة احتقاره. ويزداد هذا الاحتقار إذا ما تحدثنا عن الجسد الأنثوي، حيث أظهرت قراءتنا المتأنية لما ورد في الكتاب المقدس؛ نوع من المعادة لهذا الجسد إذا ما قورن بالجسد الذكوري، ويرتبط احتقار المسيحية للمرأة-كما رأينا-بخطيئة حواء الأولى، باعتبارها خطيئة جسدية في الأساس.

وبالنسبة للإسلام، فبدوره أعطى للنفس أو الروح مرتبة أعلى على حساب الجسد. كما ظهر الجسد بشكل عام، كمجال للفعل والتشريع الديني، من خلال مجموعة من الوضعيات (الحركة، اللباس، التزيين، الصلاة، الصيام، الجنس، الأكل، الشرب...)، حددت شكل حضوره في العالم عبر تقنين مجمل حركاته اليومية، واستعمالاته. ويزداد هذا التقنين بالنسبة للجسد الأنثوي، حيث أظهرت النتائج أن هذا الأخير؛ هو الأكثر خضوعا لمسألة المراقبة والضبط، مقارنة بالجسد الذكوري.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- (1) الزاهي، فريد، (1999)، الجسد والصورة والمقدس في الإسلام، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- (2) الغزالي، أبو حامد، (2005)، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت
- (3) السعداوي، نوال، (1990)، دراسات عن المرأة والرجل في المجتمع الغربي، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- (4) روب، جون، وهاريس، أوليفر، (2018)، تاريخ الجسد، أوروبا من العصر الحجري القديم إلى المستقبل، ترجمة: جمال شرف، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت
- (5) شوافشانثال، (1994)، الجسد والكلمة اللغة باتجاه عكسي، مجلة مواقف، العدد 73-74.
- (6) مرسيا، إلياد، (1998)، المقدس والمدنس، ترجمة: عبد الهادي عباس، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق
- (7) J. Chelhod, (1964), Les structures du sacré chez les arabes, G.P. Maisonneuve et Larose, Paris.

قراءة تحليلية في المعوقات السوسيو-ثقافية للبحث في ظاهرة العنف الزوجي

Analytical reading in Socio-cultural Obstacles to research on marital violence

د. لخضر غول/جامعة قلمة/ الجزائر

Dr. Lakhdar Ghou/University of Guelma/Algeria

د.غزالة ابن فرحات/ جامعة قلمة/الجزائر

Dr. Ghazala Ibn Farhat/ University of Guelma/ Algeria

ملخص الدراسة:

حظي موضوع العنف بين الزوجين في الآونة الأخيرة باهتمام علمي واسع، جاء كنتيجة لاهتمام الدول والهيئات الحكومية وغير الحكومية بهذه الظاهرة ولتزايد حالات هذا النوع من العنف ودخوله بقوة الى دائرة الحياة اليومية. فقد تحول العنف الزوجي إلى ظاهرة شديدة الخطورة، تخيف المجتمع بكامله خاصة في ظل فشل الحل الأممي، لذلك كان من الضروري التفكير ويجدية من قبل الباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية لدراسة وتحليل هذه الظاهرة من أجل فهمها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وتبقى الدول العربية ومن بينها الجزائر في مؤخرة قائمة الدول التي أولت العناية الكافية لهذه الظاهرة، وذلك لعدة أسباب منها المنهجية ومنها ما هو مرتبط بالواقع الثقافي والاجتماعي، وهذا ما سنحاول الكشف عليه من خلال هذا المقال، الذي يهدف إلى الكشف عن أهم المعوقات المرتبطة بالواقع السوسيو ثقافي لهذه المجتمعات، والتي تسببت في تأخر البحث في العنف بين الزوجين. حيث سنعمل على إبراز حجم انتشار هذه الظاهرة وأهم دواعي البحث فيها والاهتمام بها، خاصة وأنها قد أصبحت تشكل خطرا مجتمعيًا يحرق بهذه المجتمعات. ويبقى العامل الثقافي من فهم منقوص للتعاليم الدينية وتجذر لبعض الأفكار والتقاليد الموروثة المكرسة للنظرة الدونية للمرأة والرؤية النمطية لطبيعة العلاقة بين الذكر والأنثى، تشكل أهم المعوقات التي تعرق الباحث وتحول دون حصوله على المعلومات الدقيقة والصادقة التي يحتاجها والتي تمكن من بناء استراتيجية تدخل فعالة...

فالتكتم والتستر اللذان يحيطان بالظاهرة يمنعان المبحوث من الإدلاء بالمعلومات التي تتطلبها الدراسات العلمية، تحت أعذار مختلفة: فمنهم من يطرح مشكلة خصوصية الأسرة وضرورة احترامها للمحافظة على كيانها، وآخرون يخافون ردة فعل المحيط إذا ما تطرقوا لهذا الموضوع وأجبروا به لما يثيره من الحساسية لدى الأسرة العربية.

الكلمات المفتاحية: العنف، الزوجين، الثقافة المجتمعية، التستر، التكتم.

Abstract:

This article aims to reveal the most important obstacles related to the socio-cultural reality of Arab societies, which caused delays in research on the phenomenon of marital violence. We will try to demonstrate the extent of its spread and discuss the main reasons for research on it. We will also discuss the cultural factor due to the lack of understanding of religious teachings rooted in certain inherited ideas and traditions, which consecrate the inferiority of women and the stereotypical vision of the relation man / woman, and which constitute the major obstacles hindering the researcher and preventing him from obtaining the exact information allowing the construction of an effective intervention strategy. Finally, the concealments surrounding this phenomenon, emerge various excuses: some raise the need to respect privacy and the preservation of the family identity and others fear the reactions of those around them if they address this subject openly.

Key words : concealment, discretion, societal culture, spouses, violence.

مقدمة:

تعتبر الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع فهي بطبيعة تكوينها تشكل جماعة لما لها من المقومات ما يجعلها قادرة على التأثير في أفرادها، وتعد من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في اكتساب الشباب لأدوارهم الاجتماعية، وستظل الأسرة هي الخلية الأولى لتكوين المقومات الشخصية للفرد. (الخشاب، 1986، 130) كما ستظل الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات الاجتماعية والجنسية. فالأسرة تعتبر أقوى النظم في المجتمع، فهي النظام الذي عن طريقه نكتسب انسانياتنا. وقد خص الله الأسرة بعناية فائقة لأهميتها، فتولى بنفسه ضبط علاقاتها وسلوكياتها وأسبغ عليها بذلك قدسية لم يعطيها لأية خلية مجتمعية أخرى. ويقيم الإسلام الأسرة على قاعدتي المودة والرحمة ويعتبرها بيت السكينة، كما ضمن لها أحكامها بنفسه بما جاء في القرآن مفصلاً عن علاقة الزوجين وعلاقة الآباء بالأبناء. وقد أعطى القرآن للزوج حق القوامة على ميزانية ماله الذي ينفقه على بيت الزوجية، كما سمح بالطلاق إذا ما أصبحت العلاقة الزوجية متعذرة، وفرض على الزوج المطلق واجب الانفاق على أولاده بعد الطلاق وأوجب عليه اعطاء زوجته متعة لم يقيد بها بأجل. (عبد الهادي، 2001، ص.159-167)

رغم كل التعاليم التي حاولت توجيهه وتسهيل الحياة الزوجية، إلا أن الواقع يؤكد لنا أن الأمر ليس بالسهولة التي نظن وأن الحياة الزوجية عادة ما يشوبها التعقيد خاصة إذا امتزجت بسلوكيات هجينة كالعنف سواء صدر عن الزوج أو الزوجة، ليشكل بذلك (من المنظور الاجتماعي) خلافاً وظيفياً في توازن العلاقات الاجتماعية بين الزوجين، ينتج من اعتبارات ثقافية واجتماعية سائدة في المجتمع. (الخولي، 2006، ص.38) وقد ظل العنف بين الزوجين لمدة طويلة من الموضوعات التي يجب أن تكون في الظل، وظلت خلف الأبواب حتى وقت قريب، ليتحول إلى طريقة حياة وأداة من أدوات الضغط الاجتماعي التي يستعين بها أفراد الأسرة في سلوكهم اليومي وفي حياتهم الاجتماعية المشتركة. (رشوان، 2003، ص.149) فشأننا أم أبينا أصبح العنف بين الزوجين يشكل حقيقة تاريخية ومشكلة اجتماعية خطيرة، فقد تعدى الحدود الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية ...

لقد تأخر علماء النفس والاجتماع في دراسة العنف القائم بين الزوجين الذي لاحظته باحثوا الخدمة الاجتماعية في القرن التاسع عشر الميلادي، حيث لم يحظ بالاهتمام الكافي حتى عام 1970م، لأن الموضوع يعد مشكلة أسرية تحاط بكثير من السرية والكتمان، ولأنه يثير قدراً كبيراً من الحساسية عند التطرق إليه، وبشكل خاص عندما يخرج الحديث من حيز الدراسات والأبحاث إلى مجال الدعوة لتفعيل المجتمع والمؤسسات التشريعية والعمل على تغيير القوانين والآليات التشريعية. وبدأ مصطلح العنف بين الزوجين أو العنف الزوجي في الظهور والتداول كمصطلح خلال الثمانينات والتسعينات مصاحباً لنشاط الحركة النسوية وحركات تحرر المرأة المعاصرة.

إن العنف بين الزوجين حقيقة اجتماعية نفسية قائمة، فهي ظاهرة موجودة فعلاً وتعدّ من أكثر الأنشطة أو الأفعال التي لا يمكن حصرها بصورة دقيقة، لأن الغالبية العظمى منها غير مسجلة ولا يوجد لها أي أثر ملموس

(إحصائيات). ومع ذلك كان اهتمام الغرب بالموضوع سابقا في طرح الظاهرة وتحليلها، فيما تأخر عند المجتمعات العربية فهو حديث جدا ولا يزال محدودا. هذا التأخير الذي يربطه المهتمون بصعوبة تقبل المجتمع العربي لتحليل ومعالجة مثل هذه الظواهر، وأن ظاهرة العنف بين الزوجين وتحليلها والوقوف على العوامل المؤدية إليها يعتبر شيء من الطابوهات في المجتمع العربي والجزائري على حد سواء، نظرا لخصوصية الأسرة الجزائرية التي في غالبيتها أسر محافظة لا تريد الكشف عن أسرارها، خاصة وأن العنف بين الزوجين من وجهة النظر المجتمعية شيء يخص الأسرة بذاتها، لا دخل للآخرين للغوص فيها والبحث عما يجري بداخلها من مشاكل ومسببات ونتائج، الأمر الذي يدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما المقصود بالعنف بين الزوجين وما مدى انتشاره عبر العالم؟
- ✓ ما هي دواعي وأسباب الاهتمام والبحث في ظاهرة العنف بين الزوجين؟
- ✓ هل للثقافة المجتمعية تأثير على دراسة العنف بين الزوجين؟
- ✓ كيف يؤثر التستر والتكتم على دراسة العنف بين الزوجين؟

سنحاول من خلال هذا المقال الإجابة عن هذه الأسئلة مبرزين أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون فهم طبيعة العلاقات الأسرية وما يعترها من مشكلات تهدد كيانها وخاصة تلك التي تتعلق بالعنف بين الزوجين أو العنف الزوجي، من خلال إبراز تأثيرات كل من الثقافة المجتمعية وما يصاحبها من تستر وتكتم على هذه الظاهرة، في حصول الباحثين على المعلومات الصادقة والدقيقة التي تتقاصها دراساتهم.

أولا: العنف بين الزوجين وانتشاره في المجتمع:

اختلفت التسميات والمحددات لظاهرة العنف الذي يقع بين الزوجين: فهناك من يعتمد المعنى العام للظاهرة وينعته بالعنف الأسري كما جاء في تعريف منظمة الأمم المتحدة ONU التي تعتبره "كل فعل قائم على سلوك عنيف ينجم عنه إيذاء أو معاناة جسدية أو نفسية أو حرمان نفسي من الحرية في الحياة العامة أو الخاصة".⁽¹⁾ (الشيب، 2007، ص.22) وهناك من يفضل استخدام عبارة "العنف الزوجي" Violence Conjugale التي تشير حسب الإدراك العام إلى العنف الذي يحدث في إطار علاقة زوجية خلال المشاجرات المختلفة التي تقع بين الشريكين. وبالطبع فإن هذه الوضعية وبهذا المعنى تشمل التبادل والتناظر في الاعتداءات (الاعتداء في الاتجاهين)، كون التفاعل بين الزوجين في العلاقات اليومية يمكن أن يأخذ أشكالا مختلفة.

ومن الباحثين من اهتم في تحديده للمفهوم بالجانب العلائقي للظاهرة حيث يحدده دوريففارمبو-Varembont].P.Durif بأنه علائقي يتميز عن غيره من أنواع العنف الأخرى والتي لا يعرف فاعلها بوضوح، ففي الأولى يصدر الفعل العنيف عن شخص نعرفه مما يستتبعه - وبالضرورة - صدمة وهلع كبيرين، كونه ينتهك قوانين القرابة والروابط، فيجر معه آثار تتسم بفقدان الثقة بالذات وبالأخر وبزعزعة بيان الهوية الداخلية. حيث تدخل عدة عناصر سيكولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية، مما يستدعي معالجة الموضوع من عدة جهات نظر.

(مكي، والعجم، 2008، ص.47) وهناك من اعتبر العنف بين الزوجين كنتيجة للوضع الاجتماعي القائم الذي يرسخ فكرة تقسيم الأدوار والتباين بين الجنسين، حيث ترى ليلي عبد الوهاب " أنه أحد أنماط السلوك العدواني الذي ينتج عن وجود علاقات قوة غير متكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين المرأة والرجل داخل الأسرة، وما يترتب على ذلك من تحديد لأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، وفقا لما يمليه النظام الاقتصادي الاجتماعي السائد في المجتمع ". (عبد الوهاب، 1994، ص.10) ويذهب البعض الآخر إلى حصر هذا الشكل من العنف في الاستخدام العمدي والفاحش لعلاقة القوة، كونه يشكل إضرارا عمديا لتكيف الآخر داخل المجتمع، وهذه الوضعية عادة ما تؤدي إلى فقدان الذات والشخصية وعدم الثقة في القدرات الخاصة واللاتوازن. أما من نتائجها فنذكر الانغلاق على الذات والانطواء، ونمو الإحساس بالخوف والذنب وكذا الحتمية (Fatalisme)، وخاصة إحساس الضحية بالخجل والفضيحة. P. 1998, (MONNIER, 47)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا ملاحظة مدى الاختلاف في وجهات النظر بين المهتمين في تحديدهم للظاهرة، مما يشكل في حد ذاته عائقا منهجيا كبيرا في القيام بدراسات حول هذا الموضوع وتوجيهها بشكل يضمن الحصول على نتائج ممثلة للواقع الاجتماعي. وعموما يمكن تعريف العنف بين الزوجين بأنه كل وضعية في إطار العلاقات الأسرية يستخدم فيها أحد الزوجين علاقة القوة من أجل المراقبة والتحكم في الطرف الآخر. وعليه فإن الحركة العنيفة في هذا الإطار تصبح عبارة عن استراتيجية لها هدف. فالعنف في هذه الحالة يمثل تجاوزا للسلطة على مستوى النية والأهداف المرجوة (إرغام الآخر والتحكم فيه)، وكذا على مستوى الوسائل المعتمدة (الإذلال، الشتم، التهديد... إلخ). فهو لا يظهر نتيجة للصدفة، بل موجود دائما ضمن علاقات أسرية مميزة. وحسب هيريقويان يمكن ملاحظة شكلين للعنف بين الزوجين: عنف فعلي (actionnelle) وعنف رد فعلي (réactionnelle) وعادة ما يكون الثاني مشروع لأنه يقع للرد على اعتداء تعرض له صاحبه. أما الشكل الأول فيتمثل في الفعل العمدي الذي يهدف إلى السيطرة على الآخر وإذلاله ومن ثم إيداعه. (ابن فرحات، 2017، ص.135)

ثانيا: انتشار مظاهر العنف بين الزوجين عبر العالم:

تؤكد التقارير الدولية الخاصة بسنة 2008م أن امرأة من بين 3 نساء في جميع أنحاء العالم تقع ضحية للعنف الجسدي أو الجنسي وغالبا ما يكون المعتدي هو الزوج. أما فيما يتعلق بمختلف أشكال العنف المमित، تظهر البيانات الخاصة بأوروبا أن " نصف الضحايا الإناث قُتلن في عام 2008م على أيدي أفراد الأسرة، 35٪ منهم هو الزوج أو الطليق. (1) (ONUDC, 2011, P. 58) ويشير تقرير المكتب الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية OMS لسنة 2013م، أنه في كل سنة يسجل 1.5 مليون وفاة ضحية العنف. كما تعرضت ما يقدر بنحو 36.6٪ من النساء في المنطقة الأفريقية لأعمال عنف جسدي و / أو جنسي ارتكبتها شريك حميم، الأمر الذي ينجر عنه مشاكل صحية جسدية أو عقلية أو جنسية لها آثار

فورية أو طويلة المدى (Bureau régional de l'OMS pour l'Afrique, Violence exercée par le partenaire intime et violences

sexuelles faites aux femmes. In : <https://www.afro.who.int/fr/news/violence-exercee-par-le-partenaire-intime-et-violences-sexuelles-faites-aux-femmes> Consulté le : 25/11/2018.)

أما فيما يخص الجزائر، فتشير مصالح الدرك الوطني الجزائري أنه تم تسجيل ما مجموعه 7061 حالة عنف ضد المرأة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2018م، وهي بالطبع أرقام خاصة فقط بالنساء اللاتي تقدمن بشكوى لدى المصالح المعنية. وتشير المتحدثة باسم الدرك الوطني أن هذا الرقم يؤكد تراجع بالنسبة لهذه الظاهرة مقارنة بنفس الفترة لسنة 2017م التي سجلت 7586 حالة. ويبقى العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف شيوعاً وانتشاراً، حيث تم تسجيل 5150 ضحية مقارنة بـ 5272 حالة خلال نفس الفترة من عام 2017م. كما تم التركيز في هذا الصدد على أنواع أخرى من العنف بما فيها الاعتداءات الجنسية التي بلغ عددها 105 حالة مبلغ عنها، مقابل 193 حالة في عام 2017م. (APS, Violence faite aux femmes/ Plus de 7000 cas enregistrés entre janvier et septembre. In :5. <https://www.algerie-focus.com/2018/11/violence-faite-aux-femmes-plus-de-7000-cas-enregistres-entre-janvier-et-septembre> Consulté le : 25/01/2019.)

يظهر من خلال الأرقام مدى انتشار ظاهرة العنف بين الزوجين دون تمييز في المستوى الاجتماعي، الاقتصادي أو الثقافي أو حتى العرقي، فكل المجتمعات متشابهة أمام هذه الظاهرة ولا مجال للتمييز بينها لا على أساس التمدن أو التحضر كما يذهب إليه البعض. من جهة أخرى فإنه إذا أخذنا بالمفهوم القائل أن هذا النوع من العنف يقع بين الزوجين (دون تحديد لجنس المعتدي أو الضحية) وفي الاتجاهين من باب التناظر في العلاقة. يصبح كذلك الرجل عرضة للعنف حسب الجنس، حتى وإن كانت الإحصائيات الخاصة بهذا النوع من العنف تبقى ضعيفة إلى حد ما مقارنة مع ذلك الممارس ضد الزوجات. وفي هذا الصدد ترى الباحثة الفرنسية ماري فرانس هيري قويان Hirigoyen M.F. أنه " لا يوجد جنس للعنف، فالنساء كذلك يلجأن إليه عندما يستطعن ذلك، وهن كالرجال يستخدمن أدوات ووسائل للسيطرة على الآخر." (Hirigoyen 2005, P.131) كما تشير الإحصائيات الخاصة بدول أمريكا الشمالية وحتى تلك الصادرة عن المنظمة العالمية للصحة OMS أن عنف المرأة ضد زوجها ليس بالظاهرة الجديدة. وتؤكد نتائج الدراسات التي يقارب عددها 100 دراسة علمية ذات العينات الممثلة للمجتمع، تساوي الجنسين في المبادرة بالعنف الزوجي (Yvon, 2001, P.56)

رغم أنه من الصعب تقبل فكرة تعنيف المرأة لزوجها لأن ذلك يخالف التصورات الاجتماعية والنموذج الاجتماعي للمرأة الضعيفة التي تحتاج إلى حماية الرجل، إلا أن الإحصائيات قد أشارت إلى انتشار هذه الظاهرة منذ سبعينيات القرن الماضي. ففي البدايات الأولى للاهتمام بهذه الظاهرة، كانت الباحثة سوزان شتاينمتر قد أطلقت سنة 1978م عبارة " أعراض الزوج المضروب Syndrome du mari Battu" للدلالة على الرجال الذين يشكون من عنف

زوجاتهم، حيث أتم إحصاء سنة 1977م وجود 250.000 رجل أمريكي تضربه زوجته في كل سنة، وما لبث أن تطور هذا الرقم بتدخل الصحف غير المتخصصة ليصل حسب منشورات "ميامي هيرالد" Miami Herald إلى اثني عشر (12) مليون زوج مضروب (Demers1987, P.66). وقد أكدت دراسة حديثة أجرتها مصلحة الطب الشرعي بمستشفى Hôtel dieu بفرنسا سنة 1997م، أن 3 إلى 5% من حالات التدخل العلاجي نتيجة عنف زواجي، كان ضحاياها هم من الرجال (Hirigoyen 2005, P.131). وفي تحليل للإحصائيات التي قدمتها "الجمعية الفرنسية لحماية الرجال ضحايا العنف الجسدي" SOS Hommes Battus للفترة الممتدة بين سنتي 2010م و2012م، تبين أنه قد تم التعامل مع 3.300 اتصال هاتفي و3.600 رسالة إلكترونية لرجال هم ضحايا للعنف الزوجي، من بين هذه الاتصالات 6.750 تحتوي معلومات يمكن اعتمادها (Battus, 2012)

أما عن انتشار الظاهرة في مجتمعاتنا العربية، فهي محاطة بالكتمان والسرية نظرا للحرج الكبير الذي ينتاب الأزواج المعنفين. وقد جاء في دراسة لمركز بحوث الجرائم التابع للأمم المتحدة أن مصر تحتل المركز الأول عالمياً في قائمة أكثر النساء في العالم اعتداءً على الأزواج بنسبة 28%. والتي وصفها المركز في دراسته بأنها "نسبة كبيرة"، واعتبرتها الدراسة "ظاهرة جديدة على المجتمع المصري". لكن الواقع يكشف أن هذه الظاهرة ليست جديدة تماماً في مصر، ففي عام 2006م، كشفت دراسة للملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان أن إجمالي جرائم العنف التي تعرض لها الرجال في مصر خلال النصف الثاني من عام 2005م، وصلت إلى 111 جريمة 65% منها كانت عنفاً أسرياً. وحسب دراسة أخرى لمركز الأقصر للدراسات والحوار والتنمية، في نوفمبر 2015م، فإن أكثر من نصف الرجال المتزوجين في مصر، معرضون للعنف الجسدي من قبل زوجاتهم. ووصلت نسبة عنف الزوجات ضد أزواجهن إلى 50.6% من إجمالي حالات الزواج، وثلاث النساء اللواتي يمارسن العنف ضد أزواجهن لا يشعرن بالندم على هذا السلوك. (1) (نبيل ، عبد الرحمن ، المستضعفون في صمت. ماذا تعرف عن العنف ضد الرجال في مصر؟ : Consulté le : <https://www.ultrasawt.com/%> , 14/01/2019)

أما في المغرب وحسب رئيس " الشبكة المغربية لحماية حقوق الإنسان "، فإنه في الفترة الممتدة بين 28 فيفري 2008م (تاريخ إنشاء الشبكة) وديسمبر 2011م، سجلت 4.000 حالة لرجال يعانون العنف الزوجي، 20% منها حالات عنف جسدي، ينتمون إلى مختلف الفئات العمرية من 26 إلى 75 سنة بنسبة 80%، كما أنهم يشغلون مختلف المهن من أساتذة جامعيين ورجال أعمال وأطباء ورؤساء مؤسسات وإطارات وعمال... إلخ. (http://www.beladi.net/forum/members/ould-khadija.919841, Consulté le : 25/12/2018)

وبالطبع في غياب وسائل لقياس مثل هذا العنف، تبقى الإحصائيات والأرقام المتعلقة بهذه الظاهرة مبتورة بشكل كبير، ويبقى أكبر عائق أمام الحصول على أرقام تعكس مدى الانتشار الفعلي لهذه الظاهرة هو الكتمان، حيث نلاحظ أن كلا الطرفين من زوجة معتدية أو زوج ضحية يحاولان نفي وجودها بالتقليل من أهميتها أو تجاهلها. لذلك تبقى هذه الإحصائيات غير معبرة على ما يحدث في الواقع، ويجب التعامل معها بنوع من الحذر والانتقاء الشديدين،

كون المعطيات المستقاة لها قيمة إعلامية وعلمية محدودة خاصة وأن الموضوع يعد من الطابوهات ولا يعرف إلى حد اليوم مدى اتساعه وانتشاره.

ثانيا: دواعي الاهتمام والبحث في ظاهرة العنف بين الزوجين:

يظل العنف بين الزوجين عموما وضد الزوجة خصوصا من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان سرا في المجتمعات العربية والجزائر بالتحديد، وإن كانت مؤسسات الدولة قد بدأت في الاعتراف بهذه القضية والتصدي لها، تبقى الجزائر من بين الدول العربية القليلة التي اهتمت بمسألة العنف بين الزوجين، مما جعل حكومتها تنجز تحقيق وطني أشرف عليه المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية والمعهد الوطني للصحة العمومية، بمساعدة عدد من الجمعيات العاملة في مكافحة العنف ضد المرأة بصفة عامة، إضافة إلى مصادقتها على أهم الاتفاقيات الدولية في هذا الميدان. (مجموعة من الباحثين، 2004) ورغم كون الموضوع قد تم تناوله بالدراسة إلا أن هذه المشكلة بقيت بعيدة نسبيا عن الفهم الحقيقي لها، كون البحوث التي تناولتها لا تزال تفتقر للإطار المفهومي المحدد، مما يؤثر على النتائج ومن ثم المساعي لمكافحتها والحد منها. ومن بين العوامل التي تستدعي الاهتمام بالعنف بين الزوجين نذكر ما يلي:

✓ تزايد صور العنف ودخوله بقوة الى دائرة الحياة اليومية للناس، فقد تحول العنف إلى ظاهرة عالمية ولم يعد مقتصرًا على العنف السياسي الموجه ضد النظم السياسية، بل إنه أصبح جزءا لا يتجزأ من تفاعلات الأفراد في حياتهم اليومية. ومع هذا الانتشار الواسع لموجات العنف، طال العنف بصوره المختلفة وأشكاله المتعددة حياة معظم الأفراد والشرائح الاجتماعية المختلفة.

✓ شيوع ظاهرة العنف بين الزوجين في كل مجتمعات العالم وبدون استثناء، حيث تشير نتائج البحوث الغربية وحتى العربية إلى انتشاره بشكل متسارع و رهيب، لدرجة أصبح يقال أن الأسرة أصبحت من أكثر مؤسسات العنف في المجتمع. فقد أصبحت الظاهرة تشكل مسألة اجتماعية مقلقة في المجتمعات الشرقية والغربية على حد السواء، حيث أنها أصبحت تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين للأسرة والمجتمع. كما أن انتشارها يمثل حالة أسرية مرضية باثولوجية، لا ترتقي بالأسرة إلى مستويات متنامية ومتطورة يفتخر بها المجتمع المتمدن، لأنها تؤول إلى تفككها وانحراف أبنائها) (بوعلاق، 2017، ص.11)

✓ صعوبة اكتشاف العنف الذي يحدث بين الزوجين والذي زاد من خطورة الوضعية، خاصة وأن الظاهرة تتميز بالتكتم والتستر عليها، كونها مرتبطة بتماسك الأسرة، الأمر الذي لا يدفع أفرادها على البوح بها إلا للمقربين جدا من الأسرة، وعادة يكونون من كبار السن من الأسرتين بهدف الصلح وتصحيح مثل هذه السلوكات. الأمر الذي من شأنه أن يخلق عقبات أمام الحصول على معطيات موثوق فيها وممثلة للمجتمع.

✓ التدايعات السلبية لهذه الظاهرة على كل من الفرد والمجتمع، حيث لا يمكن الحديث عن العنف دون التطرق إلى آثاره وعواقبه الفورية أو البعيدة المدى، سواء أكانت على المستوى الفردي (الضحية أو المعتدي أو أبنائهم)، أو كذلك على المستوى الجماعي والمجتمعي وما تكلفه مثل هذه السلوكات بالنسبة للمجتمع.

✓ التأثيرات السلبية على النسق القيمي للمجتمع. فالعنف بين الزوجين وإن كان يبدو أقل حدة عن غيره من أشكال العنف السائد، إلا أنه أكثر خطورة. وتكمن خطورته في أن نتائجه غير المباشرة المترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة، غالبا ما تحدث خلافا في نسق القيم واهتزاز في نمط الشخصية خاصة عند الأطفال مما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المهتزة نفسيا وعصيبا.

ورغم كل هذه الأسباب والدواعي التي تدفعنا إلى الاهتمام بظاهرة العنف بين الزوجين، يجب الاعتراف بأن هذه الظاهرة تظل من أكثر الظواهر غموضا في المجتمعات العربية ومن بينها الجزائر، نظرا لتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية التي تحد من رصد الظاهرة والتعامل معها. وما يؤكد ذلك قلة الدراسات الميدانية نتيجة للصعوبات التي يواجهها الباحثون في الحصول على بيانات احصائية يمكن تحليلها وتفسيرها. فعلى الرغم من التحولات الاجتماعية والثقافية السريعة التي طرأت على مجتمعاتنا بصفة عامة، وخاصة زيادة فرص التعليم وانتشار وسائل الاتصال المسموعة والمرئية وخروج المرأة للعمل، إلا أن منظومة التراث الاجتماعي المتمثل في العادات والتقاليد مازالت تشكل عائقا أمام بعض الفئات الاجتماعية كالمراة والطفل. (القرني، 2005، ص. 34) مما يؤثر حتما على القدرة على الكشف على ظواهر حساسة كالعنف الزوجي وغيره من الظواهر التي تمس الأسرة على وجه الخصوص. الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل حول تأثيرات العوامل السوسيو-ثقافية على البحث في ظاهرة العنف بين الزوجين، وما هي مظاهر هذا التأثير؟

ثالثا: تأثير الثقافة المجتمعية على دراسة العنف بين الزوجين:

لا يمكن لأحد أن ينكر تأثير ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وتصورات مجتمعية على سلوك الأفراد. فعندما يكون العنف بين الزوجين وخاصة ذلك الموجه ضد الزوجات سلوك طبيعي مسموح به اجتماعيا ومقبول، لا يعتبر سلوكا منحرفا أو شاذا أو اجراميا، بل أكثر من ذلك يصبح نمط من السلوك المرغوب في ظل النظام الأبوي، يصير أي تنديد علني بظاهرة العنف بين الزوجين أمر مستهجن اجتماعيا (هذا إذا لم يعاقب صاحبه). فالمرأة وكل المواضيع التي تخصها لم تكن ذات حضور مؤثر في الثقافة التوارثية، بل كانت ولا تزال موضع التبخيس والعنف مصيرها إذا اهتمت أو أخطأت أو فرطت بجسدها الذي يعتبر عنوان وجودها وملكية للذكر، في حين لا يعامل الذكر كذلك. فالضحية وعادة ما تكون المرأة مطالبة بالرضوخ تقبله أو تسكت عليه ربما حفاظا على أطفالها وبيتها وصورتها في المجتمع، وكثيرا ما ترضاه دون شعور بالدونية لأنه في المجتمعات الشرقية قد ترى أن ضرب الزوج لزوجته عادي وتأكيدا لرجولته المحببة وتطهيرا لها من العصيان أو الخطأ، واثبات محبتها وتعلقها به. (أحمد، 2010، ص. 18)

تعتبر عدم المساواة الاجتماعية أبرز السمات المتكررة في تراث العنف في المجتمعات، وتشكل عدم المساواة في صور متعددة منها، عدم المساواة الاقتصادية والتعليمية والجنسية والدينية، وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، وكل هذه الأشكال ترتبط ببعضها البعض وتشترك مع الثقافة الذكورية في اعطاء الأولوية (وتكاد تكون مطلقة) للرجل (الذكر) مع تهميش دور المرأة وعدم الاعتراف به، أو على الأقل التهميش من شأنه وفاعليته في حياة

المجتمع، لذلك يتم تنشئة أفراد المجتمع منذ الميلاد وسنوات الطفولة المبكرة على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضاها.⁽¹⁾ (إبراهيم، 2006، ص.38) وبالتالي يصبح أي عنف تتعرض له المرأة أمر طبيعي لا يستحق التهويل أو حتى الحديث فيه.

إن تفشي الأمية والموروث الاجتماعي المتخلف، من العوامل التي تساهم في خلق الفضاء المناسب لوجود هذه الظاهرة واتساعها، كما أن الأسلوب الخاطئ في تربية الأطفال والتميز بين الذكر والأنثى في التعامل اليومي ساهم في ترسيخ عقلية السلطة الذكورية في الأسرة الجزائرية. (قنيفة، 2010، ص.117) فالتربية الخاطئة التي يتلاقها الزوج من بيئته ومجتمعه وأسرته والتي تصور له بأن في ضرب الزوجة اصلاحا لها، أو لأن ضرب الزوجة يرتبط بإثبات الرجولة وفرض الهيبة، وأن استخدام الضرب سيجعل المرأة أكثر طاعة للزوج وتنفيذا لأوامره، وكذلك استهانة الزوجة بزوجها والتقليل من شأنه ومجادلته وتحقير أفكاره، وانتقاد تصرفاته وخاصة أمام الناس مما يثير سخرية الحاضرين من جهة ويؤدي إلى احساس الزوج بالدونية من جهة أخرى ويدفعه إلى الانتقام من زوجته بشكل عنيف. (الحلي، 2009، ص.48) ثم يسعى إلى تبرير سلوكه بدعوى أن الزوجة هي المذنبة وبالتالي لا توجد أمامه أي طريقة لإصلاحها سوى الضرب وعذره في ذلك مسوغات شرعية وفي بعض الأحيان أراء دينية تؤسس لهذا السلوك وتعطيه الحق في تأديب زوجته.

يعد الخوف من اللغط الاجتماعي من أقوى الضوابط الاجتماعية العرفية في المجتمع العربي والجزائري بالتحديد: فالعلاقات الزوجية وخاصة ظاهرة العنف بين الزوجين، عادة ما تكون الموضوع المفضل لهذا اللغط، حيث يتحدث فيها الآخرون مما يؤدي إلى التشهير والفضيحة ونشر الأقاويل عن سمعة وعلاقة الزوجة بزوجها، وهذا في حد ذاته رادع قوي في الثقافة العربية ويمنع الزوجة من الإفصاح عن مشاكلها مع زوجها وإساءاته، لأن ذلك يعني عدم احترامها وتقديرها منه، وهذا بالطبع لا يرضيها. (بوعلاق، 2017، ص.12).

مما سبق نلاحظ مدى تأثير الثقافة المجتمعية بكل مقوماتها على أفراد المجتمع في تصوراتهم وبالتالي تعامله مع ظاهرة العنف بين الزوجين، هذه الظاهرة التي تعتبر لدى الكثير من أفراد الأسرة الجزائرية شأنا خاصا لا يجوز الخوض فيه علنا أو التنديد به أو الاعتراف بوجوده أو تناوله خارج نطاق العائلة، فهو متخفي خلف حواجز كثيرة منها ما هو نفسي كالخوف من تعليقات الآخرين والشعور بالذنب والإهانة، وما هو اجتماعي كالحفاظ على كيان الأسرة وصون وحدتها، ومنها ما هو ثقافي يرتبط بنظرة لكل من الزوج والزوجة للعنف، والتعامل معه على أنه ضرورة لا بد منها تفرضه العادات والتقاليد داخل هذه الأسرة. فما هي إذن مظاهر هذا التأثير يا ترى؟

رابعاً: مظاهر تأثير الثقافة المجتمعية على تعامل الأفراد مع العنف بين الزوجين:

تختلف مظاهر تأثير الثقافة المجتمعية على مواقف الأفراد، سلوكياتهم وردود أفعالهم تجاه موضوع العنف بين الزوجين، وسنحاول فيما يلي عرض أهم هذه المظاهر:

✓ رفض التعامل مع الباحثين والإجابة على أسئلتهم بسبب حساسية الموضوع: فقد قال 43% من المستجوبين في دراسة روسية أجريت في عام 2002م أن ضرب الزوج لزوجته أمر جدا وخاص لا يجوز لأحد التدخل فيه، كما اعتبر الأطراف المتضررين بأن قضية العنف بين الزوجين في غاية الحساسية مما يستوجب إخفاؤها حسب وجهة نظرهم. (Moreau, 2018) فإذا كان هذا هو موقف الروس فما بالك عندما يتعلق الأمر بمجتمعات تقليدية محافظة كالجزائر تعتبر الحياة الأسرية من المقدسات التي لا يصح للغرباء الاقتراب منها.

✓ انخفاض معدلات الإبلاغ عن حوادث العنف: عادة ما لا تبلغ السلطات إلا بقسط صغير من حالات العنف الذي يحدث بين الزوجين وخاصة ذلك الذي يستهدف الزوجة. فقد كشفت معدلات الانتشار في المسح الوطني لعام 2006م، أن حوالي نصف مليون امرأة في الجزائر تتعرض للاعتداء البدني بانتظام بل حتى يوميا، ويتناقى هذا الرقم بشكل صارخ مع العدد المتدني نسبيا للحالات المسجلة لدى السلطات القضائية. فحسب المعلومات التي وردت من الحكومة وصلت 18373 حالة اعتداء بدني على النساء إلى علم السلطات في 2006م. (باكينايورتورك، 2008، ص16) فغالبية النساء المعنفات في الجزائر يتجهن إلى المصالح الاستشفائية ويحجمن عن الذهاب إلى الشرطة أو المحاكم للإبلاغ عن أزواجهن العنفين، أو رفع شكوى ضدهم. والملاحظ أن غالبيةن يحضين بمتابعة طبية ولكن بدون مساعدة نفسية. أما في تونس فإن ثلثي المعنفات لم يطلبن شهادة طبية بعد تلقي العلاج وهو ما ينم عن عدم رغبة في الإبلاغ عن الزوج أو القريب المعنف. كما أن غالبية المعنفات جسديا يتجهن إلى المستشفيات وفي حالة العنف النفسي أو الجنسي يتجهن إلى مراكز الأصدقاء والاستقبال دون غيرها. (بوعلاق، 2017، ص.11) وتجدر الإشارة هنا إلى أن المصالح الأمنية والقضائية تعتبر المصدر الوحيد للمعطيات الرقمية الخاصة بالعنف بين الزوجين في الكثير من الدول، فإذا علمنا أنه حسب تقديرات المهتمين مجموع الإبلاغ لا تمثل إلا 1% من مجموع الحوادث التي تقع في المجتمع، فإن ذلك يعطينا صورة حجم الظاهرة وصعوبة اعتماد هذه الأرقام في بناء أي بحث علمي جاد يخص الظاهرة.

✓ تحيز العينات وعدم تمثيلها للفئات التي تعاني من العنف: وفقاً لليونيسيف UNICEF: "في أكثر من نصف البلدان التي لوحظ فيها العنف الزوجي، نجد النساء ضحايا العنف هن أكثر تبريرا لعنف أزواجهن من شركائهن الذكور. ففي بوروندي في عام 2013م، تعتقد 73% من النساء مقابل 44% من الرجال أنه يحق للزوج ضرب زوجته إذا أحرقت وجبة الطعام أو تشاجرت معه أو خرجت دون إذن منه أو أهملت الأطفال أو رفضت ممارسة الجنس معه. وينطبق الشيء نفسه على إثيوبيا حيث تري 68% من النساء أن هذا العنف مشروعاً ضد 45% من الرجال، ونفس الشيء بالنسبة لكمبوديا (46% من النساء مقابل 22% من الرجال)." (UNICEF, 2015) والحقيقة أن التنشئة الاجتماعية التقليدية التي خضع لها هؤلاء الأفراد هي التي جعلتهم لا يدركون واقعهم العنيف وبالتالي يصبح من الصعب إقناعهم بوجود "عنف" بينهم. وكما يقول معن خليل عمر: "لا يمثل الطرف المعنف حالة الجاني ولا تمثل الزوجة حالة الضحية

من زاوية أدوارهما الزوجية التقليدية، إنما يمثلان ذلك من زاوية الأدوار الزوجية العصرية الحديثة" (العمر، 2010، ص.182) هذه الظاهرة تزيد من صعوبة إدلاء هؤلاء الأفراد عن واقعهم، خاصة إذا كانوا (غير مدركين) لواقعهم".

✓ إنكار حدوث العنف: رغم كون العنف الذي يحدث بين الزوجين ما هو إلا مظهر من مظاهر علاقات اجتماعية غير متوازنة، إلا أن هذه العلاقات تبقى مستمرة لأن الزوجة هي من تتحمل تكاليف العلاقة، فتخفي ما يقع عليها من عنف إرضاء للمجتمع الذي يحملها المسؤولية وكأنها هي المقصرة في حق الرجل، وهي بذلك تخدم رغبة المجتمع في التستر على هذه الظاهرة. وتؤثر أسرار المنشأ التي ينمو فيها الفرد على الأفكار والاتجاهات والسلوكيات التي يحملها تجاه العنف الزوجي، لتصبح الزوجة (التي مُنعت من التمرد) مطيعة تعفي المعتدي عليها بإضفاء الشرعية على العنف الذي يصدر عنه، ويصبح الزوج المتأثر بالضوابط العرفية الراسخة في ذاتيته مضطراً إلى إخفاء عنفه عن الآخرين. من جهة أخرى ما يميز هذا النوع من العنف كونه ظاهرة مستترة ومتخفية لا تمارس أمام الآخرين بحيث لا يمكن مشاهدتها، فهي تقع داخل الجدران ولا يتم إبلاغ الجهات الأمنية عند وقوعها، وبالتالي لا يخضع أصحابها إلى الإجراءات القانونية والعقابية.

الملاحظ مما سبق ذكره أن الثقافة المجتمعية تمارس ضغوطاً اجتماعية على الأفراد بشكل تدفعهم إلى اتخاذ مواقف وسلوكيات محددة تجاه موضوع العنف الزوجي، وقد تختلف هذه الأخيرة بين رفض التعامل مع الباحثين والإجابة على أسئلتهم بسبب حساسية الموضوع والخوف من ردة فعل المجتمع، وبين امتناع عن الإبلاغ عن حوادث العنف تحت حجة الحفاظ على كيان الأسرة أو خوفاً على مصير الأبناء، كما قد يكون في شكل تحيز الضحايا وانكارهم لوجود العنف من أصله. كل هذه العوامل تجعل من العسير على الباحثين إنجاز دراسات علمية جادة وممثلة للواقع. فالبحث في هذه الحالة يواجه عراقيل كبيرة، لكن يبقى التستر والتكتم أحد أخطر وأقوى هذه العوامل والتي يجب التأكيد عليها. فكيف إذن يؤثر التكتم والتستر في دراسة العنف بين الزوجين؟

خامساً: تأثير التستر والتكتم على دراسة العنف بين الزوجين:

تبقى أكبر عقبة أمام الحصول على أرقام وإحصائيات تعكس مدى الانتشار الفعلي لظاهرة العنف الزوجي هو التكتم والتستر أي عدم التبليغ بالاعتداء. حيث نلاحظ أن كلا الطرفين من زوج معتدي أو زوجة ضحية والعكس، عادة ما يحاولان نفي وجود الظاهرة بالتقليل من أهميتها أو تجاهلها. ومع ذلك تبقى الأسباب التي تمنع ضحايا العنف الزوجي عن البوح بسرهم كثيرة ومتعددة يمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ الخوف من السخرية والاحتقار:

عادة ما تتجنب المرأة الضحية البوح بما يحدث لها من عنف داخل أسرتها، تخوفاً من ردة فعل المحيط وخاصة الأسرة. فمن المعتاد أن تحمل المرأة مسؤولية ما يحدث لها تحت مختلف الأعذار والحجج: فمنهم من يعتبرها فاشلة في بناء أسرة مستقرة، ومنهم من يعتبرها المتسبب الرئيسي لما يحدث لها كونها غير قادرة على إرضاء رغبات زوجها، ومنهم من يتهمها بعدم الوعي بالنعمة التي بين يديها، وغيرها من ردود الأفعال التي تدفع بها في معظم الحالات إلى قبول الوضع

الذي تعيشه دون أي محاولة للتغيير. كما أن الخوف من لوم الآخرين بعدم نجاحها في اختياراتها، يجعلها تستمر في العلاقة الزوجية حتى وإن تميزت بالعنف. وكما يقال في المورث الشعبي "الرضا بالقسم".

والحال يكاد يكون نفسه بالنسبة للزوج الضحية حيث يعتبر تعرض الرجل للعنف من طرف زوجته أمراً منافياً تماماً للتصور العام حول قوة الرجل وسيطرته. كما أن وسائل الإعلام والرأي العام عادة ما تعالج هذه الظاهرة بالسخرية وحتى السخط على رجال يقبلون أن يوصفوا بالضحايا (ضحية زوجته). وعندما تصل درجة خطورة هذا العنف إلى حد القتل كما هو معروف وكما يحدث في كثير من الأحيان، فإننا نجد هذه الجهات تحاول التقليل من حدة الظاهرة وتعتبرها استثنائية إلى درجة أنها تصبح تبحث عن الأعذار للمرأة التي قامت بالجريمة. أما المؤسسات الأخرى سواء كانت حكومية كالأمين أو المؤسسات الخدمانية وحتى المتدخلين الاجتماعيين من أطباء وخصائيين نفسانيين وغيرهم، فإنهم عادة ما يقللون منشأن الظاهرة وقد يتجاهلونها تماماً. وفيهم حتى من يطلق بعض الملاحظات المخرجة كقولهم: حتما إنك فعلت شيئاً خطيراً حتى تعاقبك زوجتك بهذه الطريقة. وعليه يصبح التكتّم بمثابة الحل الوحيد لتجنب مثل هذه الملاحظات الساخرة.

➤ الخجل:

تختلف ردود أفعال كل من الزوج والزوجة أمام العنف الذي يتعرضان له، فنجد الزوجة عادة ما تبحث عن أساليب للتقليل من حجم ما يحدث لها، الأمر الذي يثير غضب ونقمة المحيطين بها ممن يعرف معاناتها. وقد توصلت مجموعة من الباحثات الهولنديات من خلال المقابلات التي أجريتها مع ضحايا للعنف الزوجي، إلى استنتاج هام مفاده أن المبحوثات اللواتي انفصلن عن أزواجهن كن أكثر بساطة وقبولاً لسرد وتوضيح وضعيات العنف التي صادفهن مع أزواجهن، لأن ذلك أصبح ضمن حكايات الماضي. عكس المبحوثات اللواتي لازلن يعشن مع أزواج عنيفين، إذ كن يملن إلى إخفاء أو تجاهل العنف الذي تتعرضن له وإنكاره. وحتى عندما لم تستطعن ذلك فقد لجأن إلى تحجيم العلاقات العنيفة التي تربطن بأزواجهن (Jaspard, 2005, P. 37).

أما عن رد فعل الأزواج أمام العنف الذي يتعرضون له، فالملاحظ أنه يختلف: فمنهم من يؤكد صعوبة التعامل مع زوجته دون أي محاولة منه لاثامها، وهناك من يؤكد أنه قد تعود على هذه الوضعية. لكن نسبة كبيرة من الضحايا يفضلون السكوت على البوح بما يتعرضون له من عنف من طرف (نساء ضعيفات). فالضعف الفيزيولوجي الذي يميز جسد المرأة، يقلل من خطورة آثار العنف الجسدي الذي تتسبب فيه مقارنة مع العنف الصادر عن الرجل. وهذا ما أشارت إليه المفكرة الفرنسية إليزابيث بادنتار (Elisabeth Badinter) في كتابها "الطريق الخاطئ" (la fausse route) عندما قالت: "إن الرجال المعرضين للعنف الجسدي عادة ما يلجؤون إلى كتمان وإخفاء الوضعية التي يعيشونها وذلك تحت تأثير الخجل وأملا منهم في إمكانية تغيير وضعيتهم إلى الأحسن". (Badinter, 2003, P. 88) فالرجل في هذه الحالة يصبح تحت وطأة الخجل لأن كل من صورته الاجتماعية، شخصيته وذاته قد تحطمت. فهو لن يستطيع أن يفتخر بنفسه ولا يستطيع الاعتماد على أي جهة أو طرف (شخصي أو جمعي) يساعده على تخطي هذه الوضعية الحرجة.

كيف ذلك وهو الرجل القوي الذي لم يعرف أبدا صورة أخرى غير التي غرسها فيه المجتمع على أنه هو القوي والمرأة ضعيفة وعليه حمايتها والسيطرة عليها.

➤ التعامل الاجتماعي المزدوج مع الظاهرة أو التعامل بمكيالين:

كثيرا ما نجد الحركات الجموعية الخاصة بحماية النساء ضحايا العنف تندد بأسلوب المجتمع في التعامل مع الضحايا. وقد تمكنت الباحثة البرازيلية سوزا دي ألميدا سويلي (Souza de Almeida Suely) من الوقوف على هذه الوضعية والتعبير عليها بدقة حين قالت: "في كثير من الحالات تجد المرأة نفسها في مواجهة العديد من الضغوطات المتنافرة والمتناقضة، فمن جهة ضغوطات عائلية من أجل المحافظة على العلاقة الزوجية، ومن جهة أخرى ضغوطات اجتماعية معبر عنها وفق منظورين مختلفين: الأول يتمثل في التساؤل الدائم التكرار والذي يحمل في طياته تلميحات اتهامية عن سبب إبقائها على هذه العلاقة، ومنظور ثاني يشمل مجموع العراقيل الاجتماعية التي تقف حاجزا أمام المرأة عند رغبتها في إحداث القطيعة، مما يزيد من تعقيد الأوضاع بالنسبة لها. (Suely, 1998, P.30)

من جهتها نجد الحركات الجموعية الخاصة بحماية الرجال ضحايا العنف (حتى وإن كان عددها قليل مقارنة بتلك الخاصة بالنساء) تندد هي الأخرى بنفس القضية المذكورة أعلاه، إذ عادة ما ينظر إلى الرجل العنيف من باب الوحشية والقسوة والرغبة في السيطرة على زوجته، في حين المرأة العنيفة عادة ما ينظر لها من باب حماية النفس وحماية حقوقها. كما أن التحكم في الرجل العنيف يحتاج إلى القوة وحتى الحبس إن تطلب الأمر ذلك، في حين فإن المرأة التي تضرب الرجل وتعنفه هي امرأة تحاول فرض نفسها. (Yvon, 2001, P. 58)

أو كذلك حماية نفسها، مما يؤثر حسب الملاحظين على رغبة الأزواج المعنفين في الإشهار بالعنف الذي يتعرضون له من قبل زوجاتهم. فقد أظهرت الدراسات الاجتماعية أن معظم أفراد المجتمع ينظرون للعنف على أنه أكثر أو أقل خطورة اعتمادا على جنس الضحية والجاني. فعندما يكون المعتدي هو الزوج عادة ما يكون الأمر أقرب إلى القبول عنه من الاستهجان عكس ما إذا كانت المعتدية هي الزوجة حيث تصبح قضية رأي عام. فالرأي العام عادة ما يكون أكثر تعاطفا مع الضحية الضعيفة ولا يقبل أن يكون الرجل ضحية بسبب تأثير المفاهيم الاجتماعية عن الذكورة وبالتالي فلا يعترف بمثل هذا العنف.

➤ تأثير النسق الثقافي على الضحية.

قد تتأثر الزوجة الضحية بمختلف الأفكار والتقاليد المرتبطة بالموروث الثقافي، خاصة وأنه قد جرت العادة على تحميلها مسؤولية نجاح أو فشل العلاقة الزوجية ومن ثم استقرار الأسرة. وبالتالي فإن أي عنف يصدر عن الزوج يجعلها تحس بالخجل والفشل أمام عدم قدرتها على تغيير الوضع إلى الأحسن، إضافة إلى خوفها من نظرة الآخرين السلبية والمتهمة لها بأنها غير قادرة على بناء بيت سعيد. كل هذه المخاوف تدفع بها إلى عدم البوح بحقيقة الوضع الذي تعيشه في بيتها والعلاقة التي تجمعها بزوجها، ويصبح بذلك هذا الخوف عائقا إضافيا أمام إمكانية البحث في هذه

العلاقة أو الحصول على معلومات كافية عنها. وقد فسرت الباحثة الفرنسية زبرينسكا (Zebrinska) هذه الوضعية قائلة: "إن المرأة تستمر في هذه الوضعية لأن زوجها يكون قد تمكن من تحقيق هدفه في إخضاعها لرغباته من خلال حرمانها من سلطة أخذ القرارات والاستقلالية في مجالات عديدة، مما يحد بشكل كبير من حريتها وقدراتها. فالكثير من النساء المعنفات يصلن إلى درجة إقناع أنفسهن أنهن من يسبب ويثير عنف الزوج عليهن. (Zebrinska , 2003, P.45)

من جهة أخرى فإن الخوف من كسر رباط الأسرة وأثاره على الأولاد، وكذلك الخوف من رد فعل الأهل والأقارب والأصدقاء، كلها عوامل تدفع بالضحية إلى الصمت ورفض الحديث عنه. والحقيقة فإن تأثير النسق الثقافي لا يقع على الزوجة الضحية فحسب، بل نلاحظ تأثيره كذلك على الزوج الضحية أيضا وقد يكون في هذه الحال أشد وأقوى. فحسب الباحث الاجتماعي المغربي عياد أبلال، فإن المجتمع عامة والعربي على وجه الخصوص، لا يمكنه التخلي أو تجاهل طبيعة نسقه الثقافي الذي يمنع ظهور الرجل في المشهد العام بمظهر التبعية والخضوع للزوجة. ناهيك بمظهر الممارس عليه العنف أو كما يسمى في المشهد العامي المغربي بـ "راجل مرتو". فالمرأة وفق النسق الثقافي العربي عامة (ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى الثقافة الشعبية)، هي موضوع للرغبة وحجر سلطة الزوج والأب. فهي مجرد موضوع للسلطة البترياركية لا حق لها في الحوار والسلطة. وفي المشهد العام تمثل موضوعا محجورا عليه، مكانه الأفضل والطبيعي في تصور البترياركية هو بيت الزوجية أو بيت الأب. إذن هذه الثقافة تجعل من إفصاح الرجل الضحية في بيته مسألة مستحيلة إلى حد ما. فهو غير قادر على البوح والتعبير عن معاناته الأسرية مع الزوجة، لأنه سوف يصبح في النهاية موضوعا للسخرية. وسخرية المجتمع بالنسبة لهذا الزوج أو ذلك أفضح من عنف الزوجة، طالما أن هذا العنف يتم في السروفي بيت الزوجية بشكل عام. (زوان، 2008)

يتضح مما سبق كيف أن ظاهرة التكتم والتستر على العنف بين الزوجين تميز الكثير من المجتمعات خاصة العربية منها، حيث يعمل كل من المعتدي والضحية على تحجيم أو تقزيم الظاهرة بحجة المحافظة على سمعة الأسرة وتماسكها كـرغبة أو أمنية في نفوسهم. عادة ما يغلب التكتم على الأمر وتمنع الحواجز الاجتماعية من ظهور هذه الأخبار، لأن الأسر تعتبرها من أسرارها الداخلية. لكن ذلك لا يمنع تدخل عوامل أخرى لها نفس التأثير كغياب الثقافة القانونية وطول إجراءاتها ودورها في التقليل من احتمال خروج تلك القضايا إلى العلن، أو كذلك خوف الضحايا من انتقام المعتدي مما يمنعهم من التبليغ، أو قد يرجع السبب ببساطة إلى نقص الشجاعة. والحقيقة أن مثل هذا السلوك من تكتم أو رفض الضحية الإشهار بما يحدث لها، ما هو إلا نتيجة لتعرضها الدائم والمستمر للعنف. فمعكس ما يظن البعض، إن العنف بين الزوجين لا يحدث مرة واحدة ليتوقف نهائيا، بل هو دائم، مستمر، يخضع لميكانيزمات محددة ومنظمة تحدد أشكاله ومراحله.

خاتمة:

تعد ظاهرة العنف بين الزوجين من الظواهر التي تعاني منها الأسر في كل دول العالم، فهو ظاهرة عالمية لا تقتصر على نمط ثقافي معين أو فئة اجتماعية محددة أو منطقة معينة، إلا أنها تختلف من مجتمع لآخر بحسب المفاهيم

السائدة ووعي المجتمع المحلي ودرجة عدالة القيم الاجتماعية وسيادة مبدأ القوانين وحقوق الإنسان. ويعتبر موضوع العنف بين الزوجين من أكثر المواضيع حساسية وغموضاً في العلوم الاجتماعية نظراً لارتباطها بالأسرة. ولا يعني هذا أن نلتمس عذراً لوجود هذه الظاهرة في مجتمعنا، ولكن يعني أنه ينبغي إعطاؤها أهمية أكبر، وأن تتعاون كل المؤسسات المعنية لمكافحتها واستئصالها.

إن مشكلة مثل العنف بين الزوجين لا يكون حلها بصيغة الطرح النظري، لأن التعامل الفعلي معها يجب أن يكون في الميدان حيث الحقائق المادية الملموسة، التي ينبغي مواجهتها بعمل جاد ومستمر عن طريق الاتصال والحوار. ولأن هذا الشكل من العنف ينشأ في بيئة من الوعي الزائف والإدراك المشوّه وبالتالي ضرورة تصحيح هذه البيئة، وتعديل الخطاب المجتمعي والإعلامي. حيث تظهر الحاجة ماسة إلى دراسة هذه المشكلة وفهم مظاهرها وأبعادها الظاهرة والخفية منها، لأن الحل لا يقف عند إدراك السلوك العنيف، بل يجب تجاوز ذلك إلى تغيير مثل هذا السلوك.

إن الحل لن يكون إلا بتطوير موقف جماعي من العنف وبتنسيق سلوكيات الأفراد والجماعات حسب استراتيجية تجعل العنف شيئاً منبوذاً ومستهجناً مهما كانت أسبابه، وهذا لن يتحقق إلا عبر الاتفاق على وضع مفهوم أو تصور موحد لسلوك العنف يمكننا من صياغة منهجية للتدخل الاجتماعي تعمل على مستويين: ويشمل المستوى الأول تغيير المفاهيم الأفكار والتقاليد الموروثة المكرّسة للنظرة الدونية للمرأة، والرؤية النمطية لطبيعة العلاقة بين الذكر والأنثى. أما المستوى الثاني فيتمثل في الجانب العملي الميداني. وبالطبع فإن ذلك لن يتأتى إلا بإجراء دراسات تحليلية معمقة للظاهرة حسب قيم وثقافة كل مجتمع. وفي الختام يمكننا التأكيد على أن الباحثين في هذا الموضوع يعانون الكثير من الصعوبات في الحصول على المعلومة الدقيقة والصادقة بسبب تأثير الثقافة المجتمعية بكل ما تشمله من أفكار وتصورات وتقاليد موروثة تقف كعائق بين المبحوث والباحث. وبالتالي فإن أي تغيير لهذه السلوكيات والممارسات يكون بتغيير الأفكار المتخفية وراءها، من خلال تجاوز الأطر الثقافية والتصورات التي تسوغ العنف بين الزوجين وتؤصل لثقافته في اللاوعي الاجتماعي.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- (1) إبراهيم، روح الفؤاد محمد. (2006). اضطرابات الشخصية وعلاقتها بالإساءة للمرأة في العلاقات الزوجية والعمل. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، القاهرة
- (2) ابن فرحات، غزالة. (2017). إشكالية العنف الأسري داخل الأسرة الجزائرية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، الجزائر.
- (3) أحمد، لحسن إبراهيم، (2010)، المرأة في دوائر العنف. دمشق: دار بدر للنشر والتوزيع
- (4) باكينايورتورك. (2008/02/13). المقرر الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة في الجزائر، الدورة السابعة، مجلس حقوق الإنسان.

- (5) بوطالب، عبد الهادي، (2001)، مفهوم الأسرة ووظيفتها ومسؤوليتها في الديانات والإعلانات ومواثيق الأمم المتحدة، أسيسكو، الرباط.
- (6) بوعلاق، كمال. (2017). العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران 2، الجزائر
- (7) الحلبي، خالد بن سعود. (2009). العنف الأسري، أسبابه، ومظاهره وأثاره وعلاجه. الرياض: دار الوطن للنشر والتوزيع
- (8) الخشاب، سامية مصطفى. (1986). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة. القاهرة: دار المعارف
- (9) الخولي، محمود سعيد إبراهيم. (2006). العنف في مواقف الحياة اليومية: نطاقات تفاعل. دمشق: دارالأسراء للنشر والتوزيع
- (10) زوان، حسناء. (2008). العنف بين الزوجين من منظور سوسيولوجي. مجلة النجمة
- (11) الشيب، كاظم. (2007). العنف الأسري قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم. بيروت: المركز الثقافي العربي
- (12) عبد الوهاب، ليلي. (1994). العنف الأسري: الجريمة والعنف ضد المرأة. دمشق: دارالصدى للثقافة والنشر
- (13) العمر، معن خليل. (2010). علم اجتماع العنف. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- (14) القرني، محمد بن سفر. (2005). تأثير العنف العائلي على السلوك الانحرافي لطالبات المرحلة المتوسطة بمكة المكرمة: دراسة ميدانية، جامعة أم القرى، الرياض
- (15) مجموعة من الباحثين. (2014/11/15). تحقيق وطني حول العنف ضد المرأة: النتائج الأولية، المعهد الوطني للصحة العمومية، الجزائر.
- (16) قنيفة، نورة. (2005). المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.
- (17) نبيل، عبد الرحمان. المستضعفون في صمت. ماذا تعرف عن العنف ضد الرجال في مصر؟ (14/01/2019) ، Consulté le : <https://www.ultrasawt.com/%> ,
- المراجع باللغة الأجنبية:

- 18) Badinter E. (2003). Fausse route. Paris : Librairie générale de France
- 19) Battus, Sos Hommes. (Novembre 2012). Les hommes victimes de violences conjugales et leur compagne violente 2010 – 2012
- 20) Jaspard M..(2005). Les violences contre les femmes. Paris : La découverte
- 21) Hirigoyen M.F.. (2005). Femmes sous emprise : Les ressorts de la violence dans le couple. Paris : OH édition

- 22) Moreau, Guilhèm.(2015). Violences envers les femmes dans le monde: l'état de la situation, Consulté le : 25/01/2019, in: <https://atlasocio.com/revue/societe/2015/violences-envers-les-femmes-dans-le-monde-l-etat-de-la-situation.php>
- 23) Sueley, Souza de Almeida .(1998).Violence de genre au Brésil, in : Sociologie santé : Violences en couples. Lamaison des sciences de l'homme d'aquitaine, n °18
- 24) UNICEF.(2015). State of The World'sChildren – Country Statistical Information
- 25) Zebrinska N..(2003). La guerre Secrète : Vaincre la violence conjugale, L'harmattan, Paris
- 26) Yvon, Dallaire. (2001). Homme et fier de l'être, Québec :Option santé

النسوية والجنرد: مقارنة في المفاهيم وتأسيس لممارسة لغوية

Feminism and gender : approach in concepts and the establishment of linguistic practice

د.سمراء جبايلي / جامعة باتنة 1/ الجزائر

Dr. Jabaili Samra/University of Batna 1/ Algeria

ملخص الدراسة:

نسى من خلال هذه الدراسة تقديم قراءة لمفاهيم النسوية والجنرد، هذا الأخير الذي دار حوله سجال كبير بخاصة الدراسات النسوية، لأن الاهتمام بالكتابة النسوية يستدعي المعرفة بقضايا النوع الاجتماعي (الجنرد)، فالأمر يتعلق هنا بالتفكير في اللغة، التي بها تنتج المعاني والدلالات المتحجرة في الثقافة الذكورية، وبدورها تنتج صراعا بين الذكورة والأنوثة فتجعل من المرأة هامشا في اللغة والخطاب، وبهذا تتكون لدينا عدة تساؤلات، كيف نفكك الهيمنة الذكورية لبناء أسس نسوية للممارسة اللغوية؟

أهم النتائج لمتوصل إليها إن قضية الفصل بين المصطلحات التي تمهد لنشوء أدب نسوي أو أدب تكتبه المرأة لهي من أكبر التحديات التي يمر بها القارئ الناقد وفيما يخص مفهوم الجنرد، فقد خلصنا من خلال قراءتنا لهذا المفهوم، أنه عمل على تأكيد خصوصية الأنثى واختلافها عن الذكر، وإن الأدوار الاجتماعية تحدد سابقا، إذ تلقن لهم فتوضع المرأة في الهامش والذكر المركز.

الكلمات المفتاحية: النسوية، الجنرد، الهوية الجندرية، الجنسانية، الممارسة اللغوية.

Abstract:

Through this study we seek to provide a reading of the concepts of feminism and gender, the latter of which has been the subject of a great debate, especially feminist studies, because interest in women's writing calls for knowledge of gender issues, It's about thinking about the language, in which it produces fossilized meanings and connotations in male culture., In turn, it produces a conflict between masculinity and femininity, making women a margin in language and discourse, In this way, we have several questions, how do we deconscree male domination to build feminist foundations for language practice? The most important results to be reached The issue of separating the terms that pave the way for the emergence of feminist literature or literature written by women is one of the biggest challenges that the critical reader faces., With regard to the concept of gender, we concluded, through our reading of this concept, that it worked to confirm the specificity of the female and its difference from the male, and that social roles were determined previously, as they were indoctrinated to them, placing the woman in the margin and the male center.

Key words: feminism, gender, gender identity, sexuality, language practice.

مقدمة:

فموضوع النسوية من الموضوعات التي أثارت الجدل والاهتمام لدى النقاد، وتعددت الرؤى حولها، لأنها تسعى إلى القضاء على المركزية الذكورية وتأكيد مكانتها الأنثوية كذات فاعلة لها هويتها النسوية. وهنا تتبين أهمية هذا البحث في الكشف عن التّوهّمات الذكورية وفضح البيولوجية الزائفة للذكر. لأجل إثبات الحق النسوي والاعتراف به فكريا وابستمولوجيا. ومدى كونها تكتب بمرجعية لغوية مغايرة لإثبات أنوثتها، وإظهار مقدرتها الفكرية في مجتمع تحكمه السلطة الذكورية. والاشكالية المطروحة تتجلى في هل النسوية أسس ترتكز عليها لبناء هوية تعبر عنها؟ هل تمتلك الأنثى لغة محايدة أم تنحاز للمذكر؟ هل أثبتت الدراسات الجندرية فاعليتها في الحفاظ على خصوصية المرأة وبخاصة أنّ التصنيفات اللغوية اعتمدت جنس الذكر والأنثى كتقسيم؟

إنّ غيّاب الحرّية هو غيّاب للإبداع وركوده. كما إنّ تجربة الكتابة ليست سوى رهان مع الذات على قول مالا تستطيع لغات الآخرين تشكيله، والعمل على نقل الأفكار، والأحداث إلى رموز تترجم ما كان الإنسان عاجز عن وصفه أو قوله وهو ما سعت إليه المرأة الكاتبة لترجم واقعها.

تري الناقدة "لويس إيريغاراي Luce Irigaray" (ليتشه، 2008، ص.329) في كتابها "نظرة تأملية للمرأة الأخرى Speculum of the other woman" «إن جنسانية الأنثى أو الصفة الجنسية للأنثى قد تم تصورها دائما على أساس حدود ومقاييس ذكورية» (ليتشه، 2008، ص.331) أي إنّ الذات الأنثوية تبقى خاضعة للأخر باعتبار أن القوانين التي ترسمها نابعة عن السلطة الذكورية.

وتعرّف "سيمون دي بوفوار Simone de Beauvoir" * المرأة «بأنها كائن إنساني وحرية مستقلة، وهي تكتشف نفسها وتصطفي ذاتها في عالم حرص الرجال فيه أن تلعب دور جنس آخر» (بوفوار، 1977، ص.11)، فالمرأة تبحث عن الإنعتاق والحرية في مجتمع يعتبر الرجل «كائنا مستقلا يتصل مع العالم اتصالا حُرّا خاضعا لإرادته هو... بينما يعتبر جسم المرأة حافلا بالقيود التي تُعزّقل حركة صاحبه». (بوفوار، 1977، ص.6) ما نلمسه من هذا الكلام أن الرجل يجمع بين حرية الذات، وامتلاك السلطة في حين أنّ المرأة مخلوق ممنوع مقيد خاضع على الدوام، وهو ما يعزز سيادة الرجل على المرأة، ولأجل الاعتراف بها -المرأة- يجب أن تبني لنفسها كيانا خاصا يرسم معالم تفردّها من ناحية الانتاج الأدبي الفكري.

* لويس إيريغاراي: محللة نفسانية وعالمة اللسانيات الفرنسية ذات أصول بلجيكية أهم كتاب لها نظرة تأملية للمرأة الأخرى، الذي أثار جدلا كبيرا بين أصحاب نظرية التحليل النفسي

* - سيمون دي بوفوار: ولدت بباريس، (1908 - 1986) كاتبة ومفكرة فرنسية، وفيلسوفة وجودية صحابة أهم كتاب "الجنس الاخر 1949 - The Second Sex. ينظر: مجموعة من الأكاديميين العرب، 2013، الفلسفة النسوية، إشراف وتحرير علي عبودي المحمداوي، ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، ص. 339.

كما خضعت المرأة للاضطهاد باعتبارها ذات أنثوية و«ذلك لأن المرأة كي تتكلم يجب أن تتكلم كالرجل». (ليتشه، 2008، ص. 329) في هذا تقليد ينجم عنه بقاء المرأة في موقع التّابع الخانع للآخر، ومهما كانت مكانة الرجل في المجتمع، ومهما كان انتماؤه إلى المؤرخين، أو حتى إلى الشعراء، فلن يتمكن أبدا من القبض على حقيقة المرأة، فهي تتسم بالقوة

1. قراءة في المصطلح: نسوي/ أنثوي/ نسائي:

كانت عدة محاولات للنقد النسوي لتحديد ماهية "النسوي"، وتحديد الفرق بين كتابة (أنثوية، نسوية، نسائية)، نتيجة «أن مظاهر التشابك والالتباس بين النصّ المؤنث والكتابة النسائية واردة أيضا، ويعزى ذلك إلى صعوبة تمثيل المؤنث منفصلا عن النساء، رغم أن المؤنث يبدو أقرب للبيولوجي بينما يبقى مصطلح نسائي منفصلا عن النساء رهين صفة التخصيص، وتعيين مبدأ ارتباط النص بجنس كاتبه، أي من الخارج» (بن بوزة، 2008، ص. 43، 44) وعليه سنعمل على تحديد المصطلحات حسب تعدد المفاهيم.

اعتمدت الكاتبة "زهرة الجلاصي" النصّ المؤنث بديلاً عن مصطلح "الكتابة النسائية"، باعتبار أن هذا المصطلح -المؤنث- يركز على آليات الاختلاف لا الميز، فمصطلح النصّ المؤنث لا يمثل حقا مكتسبا للمرأة الكاتبة، فليس بالضرورة أن تكون كتابة المرأة "نصا مؤنثا" يحكم عليه من الخارج؛ أي بالاحتكام لجنس مبدعه كما تحيل عليه «لفظة "نساء" التي تشتغل على نوع الجنس بينما حقل المؤنث لا يقف عند الأوحده، أي كصفة مميزة لجنس النساء، فالمؤنث حقل شاسع يمتلك عدة سجلات، فإلى جانب المؤنث اللفظي والمجازي، إضافة إلى ما يمتلكه من قابلية الاشتغال في مستويي الرمز والعلامة» (بن بوزة، 2008، ص. 44)

لفظ المؤنث واسع كما أوضحت "الجلاصي"، ولا يحيل بالضرورة على محمولات إيديولوجية تشتغل على آليات نوع الجنس مؤنث/ مذكر، امرأة/رجل، فالنصّ المؤنث من صميم الإبداع الذي لا يمكن أن يخضع لشرط مسبق كالهوية الجنسية.

ترفض الناقدة العراقية "نازك الأعرجي" توظيف مصطلح الكتابة الأنثوية، لأنّ الأنوثة كمفهوم تعني لها «ما تقوم به الأنثى، وما تتصف به، وتنضبط إليه، ولفظ الأنثى يستدعي على الفور وظيفتها الجنسية، وذلك لفرط ما استخدم اللفظ لوصف الضعف والرقّة والاستسلام والسلبية». (نجم، 2005، ص. 89) فالناقدة هنا تدعو لاستخدام مصطلح النسوي بدل الأنثوي الذي يُعنى بالجنس البيولوجي، كما للفظه أنثى من حمولات إحتقار ودونية في المجتمع البطريكي.

ويتمتد مجال الاختلاف والتباين في المصطلح إلى مفهومي "النسوي والنسائي"، وهو ما ذهبت إليه الكاتبة "شيرين أبو النجا"* في كتابها "نسوي أو نسائي" أين طرحت إشكالية التمييز بين المفهومين منذ العنوان، وهي تُطالب بضرورة التمييز بين مفهومي نسوي ونسائي عند الحديث عن الأدب الذي تكتبه المرأة لكيلا يتم تصنيف ذلك الأدب على أساس

* شيرين أبو النجا: ناقدة وروائية مصرية تعمل أستاذة للأدب الإنجليزي بجامعة القاهرة، ولها مساهمات بارزة في مجال النقد والكتابة النسوية، لها كتاب نسائي أم نسوي سنة 2002..

هُويّة مُنتجِه الجِنسية، ولهذا «تُلزم التفرقة دائماً بين نسوي (أي وعي فكري ومعرفي) ونسائي (أي جنس بيولوجي)» (نجم، 2005، ص.90). لفظة نساء تحيل على التكوين البيولوجي غير الثابت، وهو متغير ينصهر ويذوب نتيجة التأثير الذي تمارسه المقتضيات الاجتماعية والثقافية على الفرد.

وتُعرف لفظة النِّسوية على أنّها «منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء، وداعية إلى توسيع حقوقهن (مجموعة من الأكاديميين العرب، د.ت. ص.204) أي الحفاظ على مبادئ الحرية التي هي جزء من حقوق المرأة. وتذهب "سارة جاميل Sara Gambel" (بعلي، 2009، ص.45)، في كتابها "النسوية وما بعد النسوية" إلى أن النسوية تعني «كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة واستجواب، أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنيات الاجتماعية الذي يجعل الرجل هو المركز هو الإنسان والمرأة جنسا ثانيا أو الآخري في أنثوية أنثى» (القرشي، 2008، ص.63). وقد ظهرت هذه الفكرة نتيجة الخلفية المعرفية لنظام الأبوي "البطريكي Patriarchy" (القرشي، 2008، ص.63) حيث تصبح المرأة كل ما لا يميّز الرجل، ومحاولة لإكساب المرأة المساواة في عالم الثقافة التي سيطر عليها الرجل. وعليه كان اختيارنا لمصطلح النسوي باعتباره الأصح والأشمل.

2. إشكالية التجنيس:

أدخل النسوي خاتمة الهامش لاعتبارات أهمها كون «المرأة تعيش على هامش عالم الذكور» (بوفوار، 1977، ص.6) والنسوي يشير ألبا إلى آخر ذكوري، وهذا الأخير يشير إلى وجود اختلاف وخصوصية في طرق التفكير، وبالتالي تعددت الآراء بين مؤيد يرى في هذا الاختلاف والمغايرة ما يكسب هذا الصوت-النسوي-مشروعيتها وهويته، وآخر معارض يحاول تجريد مشروعيتها في الكتابة، والإبداع كونه تجاوز حدود السلطة الأبوية الذكورية ذلك «أن إنتقال المرأة إلى مستوى إنتزاع بعض شروط الكتابة من الرجل عن ذاتها، وعن إختلافها بدون وصاية أو إرتهاق يدخل ضمن صراع الأقوى». (خليل، ومشقوق، 2011، ص.262) وكأن المرأة بفعل الكتابة قد أخذت ما ليس لها، فالكتابة عندها خطيئة كما أن أصل الخطيئة المرأة.

ولم يأت تهميش النِّسوي تهميشا اعتباطيا، وإنّما استند إلى اعتبارات وخلفيات منها ما يتعلق بالمصطلح نسوي/ أنثوي/ نسائي، ومنها ما يتعلق بالتركيب البيولوجي للمرأة، والرجل، ومنهم من همّش هذا الأدب لمجرد أن كاتبته امرأة، كما أنّ القول بأدب نسوي وأدب ذكوري يُحيل على وجود هوية جنسية للنص ويطرح إشكالية التجنيس.

إنّ القول بكتابة ذكورية، وكتابة نسوية، يُفضي بنا للدخول في اختلافات محورها الأنا (الرجل)، والآخر (المرأة)، و«إن الإنسانية في عرف الرجل شيء مذكر، فهو يعتبر نفسه يمثل الجنس الإنساني الحقيقي... أما المرأة في عرفه تمثل الجنس الآخر» (بوفوار، 1977، ص.6) فالذكر هو الذات الإنسانية بينما المرأة/ الأنثى هي الموضوع، الذكر هو العقل أما الأنثى هي الجسد.

كما أن دلالة مصطلح الآخر «كل ما هو نقيض الذات أو الأنا، وهو يقتضي إقصاء كل ما لا ينتمي إلى نظام فرد أو جماعة أو مؤسسة»¹. وإن الاختلاف بين الأنا والآخر هو سبب نشوء فكرة البحث عن هوية الآخر/ الأنثى، وهو ما أدى إلى «التقليل من قيمة الآخر، وإعلاء قيمة الذات أو الهوية»². فالآخر هو نقيض الأنا، وإعطاء هوية للذات يقلل من سيطرت المجتمع الأبوي.

وتعد سيمون دي بوفوار «تعريف المرأة، وهويتها تنبع دائما من ارتباط المرأة بالرجل، فتصبح المرأة الآخر، (وموضوعا ومادة). يتسم بالسلبية بينما يكون الرجل ذاتا سمتها الهيمنة والرفعة والأهمية»³. من هنا كان السؤال الذي يُورق المرأة الكاتبة، وإحساسها بأنّ ثمة ما يهدد وجودها، ويُندر بخطر الهلاك، والشعور بالاعتراب وعدم القدرة على تحديد كينونتها، والسؤال من "أنا" من "أكون"؛ أي سؤال الهوية المتمركز حول الذات «أن أعرف من أكون يعني أن أعرف الموقع الذي أحتله» (مجموعة من الأكاديميين العرب، د.ت.، ص342). وهو ما يُعني بتحديد هوية جديدة نابعة من الذات.

3.الجنـدر والهوية الجنـدرية:

إن تحديد معنى مصطلح "النسوي" هو تحديد للهوية وإثبات لها، كما أن هذه الأخيرة -الهوية- تُفرض حالها في كتابات المرأة لتبحث عن هويتها وإثبات إختلافها عن الرجل، فالبحث في إشكالية التجنيس والمصطلح النسوي/ الأنثوي/ النسائي، تفقد بالضرورة إلى سؤال الهوية والهوية الجندرية، الذي كلما احتدت المواجهة مع الآخر بخصوصه زاد المرء تمسكا بهويته وخصوصيات تميزه. فالجنس Sex يتحدد بيولوجيا، والجنوسة Gender مفهوم ثقافي مكتسب. فماذا نعني بالهوية وبالهوية الجنـدرية؟

1.3. مفهوم الجنـدر/ النوع الاجتماعي:

صاغ مصطلح الجنـدر Gender عالم النفس "روبرت ستولر"، والجنوسة ليست معطى بيولوجيا، إنما سيرورة اجتماعية (النوع الاجتماعي)، الجنس Sex يعتبر معطى بيولوجيا (بعلي، 2009، ص.44)

اشتق مصطلح جنوسة من المفردة اللاتينية التي تعني النوع أو الأصل genus ثم انحدرت في اللغة الفرنسية من مفردة genre التي تعني بدورها النوع الاجتماعي، وقد توسع استعمال هذا المفهوم في الأدب لتقسيم وتصنيف الأجناس الأدبية، كما تم تحديد النوع البشري عبره من حيث التذكير والتأنيث. لقد ظهر الجند كمقولة جديدة بالتحليل والقياس عليها إبان الموجة النسوية الثانية التي أعلنت رفضها اللجوء إلى حجّة الاختلاف البيولوجي بين الجنسين تسويغا لمشاركة المرأة في المواطنة (إدريس، 2013، ص.93) إنّ للجانب اللغوي نصيب واسع في تحديد مفهوم الجنوسة، باعتبار اللغة كانت تكريسا للهيمنة الذكورية، وبها يتم تحديد موازين القوة والسلطة.

أما الجنسية تذهب ستيفي جاكسون S.Jackson في مقالها مقاربات حول الجنـدر والجنسية إلى أن هناك اختلافا بين ما تطرحه النسويات في استخدام مفهومي الجنـدر والجنسية وتحديد العلاقة بينهما، حيث يعبر الجنـدر عن «المنظومة الثقافية التي تشكل الأنوثة والذكورة في مقابل الفروق البيولوجية بين الجنسين. في والرغبات الهويات الجنسية مفهوم يُضمن العادة ومغايرا مميّزا مفهوما باعتبارها الحسية والممارسات للجنـدر وإن كان مرتبطا به والمفهوم، الجنـدر والجنسية، ينطلقان من مفهوم الجنس (بوحناش، 2020، ص.443) تدخل الجنسية في خانة الرغبات والميولات.

أما مصطلح الهوية الجنـدرية الذي ارتبط بمدى شعور الفرد بتكوينه الجنسي ذكرا كان أم أنثى، فهي "تتعلق بإحساس الفرد بجنسه بغض النظر عن الخصائص الفسيولوجية أو البيولوجية، وتتمحور أساسا حول ما تقدمه الأنثى أو الذكر من دور في عالم الواقع" (بوحناش، 2020، ص 94) بهذا يتم تحديد الاختلاف بين الجنسين (ذكر/ أنثى) وخصوصية كل منهما في طرح أطروحاته الفكرية، وبالنسبة للمرأة كان بُغية إثبات فاعليتها ومحاولة كسر تلك القواعد النمطية التي تمنح الذكر الهيمنة المعرفية وبخاصة اللغوية التي كرّست منطق الذكر أصل المؤنث.

1.3. الهوية:

نستطيع أن نعثر على هوية تميز كل فرد عن الآخر لأنه «لدى كل فرد وعي بهويته الخاصة التي تجعله مختلفا عن غيره» (Dorais, 2004, P.2)؛ وهذا يعني أن الهوية ظاهرة فردية تحيل على أنها «هي الوسيلة التي يمكن للشخص من خلالها أن يبني علاقاته مع الوسط البيئي الذي يعيش فيه» (Dorais, 2004, P.2,3)؛ يعني أنها ليست نوعية متأصلة وموجودة في الذات، هي علائقية في المقام الأول، وهذا ما يجعلها عرضة للتغيير مع تغيّر الأنساق المختلفة المكوّنة لبنية الهوية.

إذا الهوية هي ما يصمد من الإنسان عبر الزّمن إذ تلازمه مكوّنة شخصيته ومحدّدة معالمه بشكل ثابت، مما يمنح إبداعه طابعا خاصا فلا يكون مسخا للآخرين، فالهوية تحقق شعورا غريزيا بالانتماء إلى الجماعة والتباهي بها (حمود، 2013، ص.15). وهو ما تحاول المرأة الوصول له من خلال إثبات ذاتها.

إنّ الكتابة النسوية لا تشير فقط للمعارضة الثنائية بين الذكور/الإناث، واستخدام اللغة إنّما «هي المكان المناسب لإعادة بناء هوية» (ALONS, 2004, P.11) بمعنى تسمح بأمور أخرى كالإحساس بالثقة والقوة، وتشكيل هوية خاصة في الكتابة الأدبية. كما يعرف "إدوارد جليسننت Edouard Glissant*" الهوية «بوصفها مجموعة انتماءات غير ثابتة، متغيرة تبعا للأمكنة وللحظة التاريخية». (ALONS, 2004, P.11) فالمرء محكوم بالجنـدر وبالذاكرة.

وتؤكد الناقدة "لويس ايرلغاراي" حاجة المرأة لتمثيل ذاتها وتكوينها لتتغلب على عجزها «أنه ينقصها شيء ما (سواء بالمعنى الاجتماعي أو الجنسي)، وهو ما يمتلكه الرجال، وتستحق النساء بكل إنصاف أن تحصل عليه المكانة

*- إدوارد جليسننت Edouard Glissant: ولد يوم 21 سبتمبر 1928. في سانت ماري مارتينيك وتوفي في 3 فيفري 2011، في باريس، هو كاتب وشاعر فرنسي، وكاتب قصة، حصل على جائزة رينودو الأدبية عام 1958. أهم أعماله رواية la lézarde عام 1958.

الاجتماعية، والحياة العامة، والحكم الذاتي والاستقلال والهوية المنفصلة». (ليتشه، 2008، ص.330) لأن المرأة حسب -ايرلغاراي- تحمل ذاتا منكرا ومجموعة في الخطاب الأبوي.

أما المنظرة الفرنسية "هيلين سيكسو Hélène Cixous" * لا تتقيد «بالهوية المحددة للجنس، فهي ترتبط بالمرأة وتعتبر بنية إيديولوجية تحكم الأنوثة لا الذكورة». (بعلي، 2009، ص.107).

الملاحظ أن وجهة نظر-سيكسو- إنَّ التركيز على –الذات الكاتبة-وما تحمله من حمولات الأنوثة أفضل من الجدل العقيم في النظر إلى نوع المؤلف (ة) ذكر/ أنثى.

تكشف "جوليا كريستيفا" عن عملية التهميش التي تتعرض لها المرأة في منظومة التصورات السائدة في الرؤية الأبوية للعالم معلنة رفضها لمفهوم الهوية نفسه، بما ذلك القول بهوية نسوية وأخرى رجالية لما يحمله المفهوم من انتماء لما قبل التفكيكية، ورافضة لأي نظرية لعلاقات القوى تعتمد على مفاهيم (التهميش، التخريب، الانشقاق)... وترى أن صياغة مفهوم الأنوثة، مفهوم خلقته بنية الفكر الأبوي. (حافظ، 1996، ص.35-36)، فالناقدة -كريستيفا- ترى أن اختلاف الجنس راجع إلى منظومة علاقات القوى داخل المجتمع، ولا علاقة لها بأي أساس بيولوجي أو طبيعي أو نفسي.

أما ما أشارت له "خالدة سعيد" * هي الأخرى لمسألة الهوية الجنسية «أليس في تغليب الهوية الجنسية (رجولية أو نسائية) على العمل الإبداعي تعييبا للإنساني العام، والثقافي القومي من جهة وللتجربة الشخصية والوعي بها من جهة ثانية، وللخصوصية الفنية والمستوى الفني من جهة ثالثة». (سعيد، 2009، ص.186) هي تقرباً هناك اختلافات تاريخية بين الرجل والمرأة بيولوجيا، أما ثقافيا فكل منهما له وعي كتابي خاص مكمل للآخر.

وعليه هل القول بأن المرأة تختلف عن الرجل بيولوجيا وثقافيا؛ يعني للمرأة لغة أنثوية وخطاب وضمير وسرد أنثوي بطابع رومانسي خاص يختلف عن لغة الرجل؟ وهل الفرق التكويني بين الجنسين من حيث التكوين العقلي ينعكس في إبداعاتهما؟

4. الأسس النسوية للممارسة اللغوية:

يقول الغدامي: أنه لا يكفي المرأة أن تكون أنثى حتى تُؤنَّث اللغة، «هناك نساء كثيرات كتبن بقلم الرجل وبعقليته ولغته، وكن ضيفات أنيقات على صالون اللغة، إتهن نساء استرجلن، وبذلك كان دورهن دورا عكسيا إذ عزز قيم الفحولة في اللغة، وهذا ضاعف من غياب المرأة عن الفعل اللغوي» (الغدامي، 2006، ص.181-182) وكأن المرأة في

* هيلين سيكسو: من مواليد 1937 بوهرا في الجزائر، وهي كاتبة مقالات وكاتبة مسرحيات وشاعرة وناقدة أدبية فرنسية، مهتمة بالقضايا النسوية.

* سعيد خالدة: ناقدة سورية مقيمة بفرنسا، لها العديد من المقالات في مجال النقد الأدبي، من مؤلفاتها حركة الإبداع

حقل الإبداع هذا عززت من قوة الرجل في اللغة ولم تضيف شيئا لها، ولا لتأنيث اللغة وعلى المرأة أن تكتب بوعي وبفيض من المشاعر والهواجس المتأثرة بنبض قلب أنثى، فكتابة المرأة هي تشكيل لوعي جديد خاص بها.

وعى المرأة/الكاتبة يقيها بين حدود الذات، وتُخوم الكتابة ومن هنا «تصبح كتابة المرأة-اليوم-ليست مجرد عمل فردي من حيث التأليف أو من حيث النوع، إنها بالضرورة صوت جماعي، فالمؤلفة هنا وكذلك اللغة هما وجودان ثقافيان فهما تظهر المرأة بوصفها جنسا بشريا ويظهر النص بوصفه جنسا لغويا، وتكون الأنوثة حينئذ فعلا من أفعال التأليف، ومن أفعال القراءة والتلقي» (الغدامي، 2006، ص. 182) وهو تغيُّر في وعي الكتابة لدى المرأة من الفردية/الجماعية، ومن الفحولة/الأنثوية، ومن العبودية إلى الحرية.

يقول الغدامي: «إن المرأة معنى والرجل لفظ، فهذا يقتضي أن تكون اللغة للرجل وليست للمرأة» (الغدامي، 2006، ص. 8) وكأن: يعني إن دخول المرأة عالم الكتابة كان من خلال لغة صنع دلالتها، ومعانيها، وإيحاءاتها الرجل.

وهذا ما جعل سيمون دي بوفوار تنتقد الطبيعة النرجسية* للفكر الذكوري تقول: «إن الرجل حرك العالم بأنانيته وكبريائه ثم سكن مسيطرا عليه... لم يترك منفذا للمرأة» (بوفوار، 2006 د.ت، ص. 20) وكأن هي تؤرخ لمعاناة المرأة وطيف وقّع اغتصاب حُرّيّتها واضطهاد وجودها، كما تنتقد النسوية الإبيستمولوجية* (علوش، 1985، ص. 20) الذكورية التي تقوم على قمعها واستغلالها.

نجد أنّ المرأة ما لبثت أن قامت بتقويض هذه الأحكام القاطعة-الخاصة باللغة- بحيلة وبمراوغة لتهدم تلك القطعية، وتعتبر الكتابة النسوية أحيانا شمعا يذيب بحرارته حروف السخرية والتهكم، ولكن لما نفكر جيدا برأي الغدامي فالقول بـ"اللغة الفحولية" هو غير صائب، لو نحن أخرجناها من منطقتها التاريخي، فهو يتحدث عن النص الذي كُتب في مرحلة معينة، وارتبطت تحديدا بالنص العربي الذي أسّس كيانه الشاعر العربي حرفا، ونغمة مُنقطعة النَّظير، في حين كان الصوت النسوي مُغيّبا تماما أمّا الآن، فالأمر يختلف كثيرا ذلك أنّ المرأة أصبحت ذات حضور لا يُمكن لأي ناقد غضُّ البصر عنه، كما أنّ آراءه تُدين الكتابة الأنثوية من حيث اللغة، وكأنّ المرأة لا يُمكنها الخروج من قوقعتها، ومن تحت جناح الرجل في الكتابة بحكم توظيفها لحروف المخاطب الذكوري؛ أي تذكير اللغة وترسيخ القيم الذكورية، والاعتراف بالفحولة.

كما لم تتجاوز لغة الكتابة فكرة الذكورة في كل حرف تخطه المرأة، فلو أرادت التعبير لاستعملت حروفا تخبرنا عن حضورها كيف لها ذلك، وهي تُمارس حقها الشرعي في الكتابة تماما مثل الرجل، بنهلها من عين اللغة ذاتها، فهل لها أن تخلق لغة خاصة بها لا يمكن للرجل الاقتراب منها؟ هذا ما جعل جل -إن لم أقل كل- الكاتبات ينتحلن شخصيا جديدة تكتب في مكائهن وكأئهن يتعمدن الغوص في نهر لا يمكن للرجل الإبحار فيه، ويبدأ الكلام بمنطق ليتجه إلى تحيُّز

* النرجسية: هي حب مفرط للذات،

* الإبيستمولوجية: نظرية المعرفة (بالإنجليزية: Epistemology) هي فرع من فروع الفلسفة تهتم بطبيعة ومجال المعرفة. وهي تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي المعرفة؟ كيف يمكن امتلاك المعرفة؟

جارف يُغيب الحُضور النسوي على طول الطريق الإبداعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لماذا نحن مازلنا نقوم بتقويم اللّغة على أساس أنّها ترتبط بمسميات ذكورية، فإذا كان الشعر مذكر فالكتابة برمّتها أنثى، والحديث عن الأمر من وجهة نظر مماثلة يجعلنا نخرج من على قارعة الطريق النقدي المحايث للنص لندخل في متاهات التاريخ، والأنساق التي شكّلتها ماضيا لا يمكن له الإنبعاث من جديد من خلال النظرة المماثلة.

خاتمة:

نصل في نهاية هذا البحث إلى جملة من الاستنتاجات المتعلقة بأسئلة الأساسية، فيما يخص النسوية، الجنـدر، الهوية الجندرية، وهذه النتائج نقدمها فيما يأتي:

- ✓ إنّ أدب نسوي بامتياز تكتبه ذات أنثوية لها مقومات عديدة كالتحدي الذي تعقده ضمن نصها ضد الرجل والفجولة المطلقة التي تسود المجتمع.
- ✓ الكتابة الذكورية والنسوية تمثل إبداعات كل واحد وتزيد في رصيدها، حيث تقوم رؤية المتلقي الحداثية على أساس من المعتقدات التالية: أن الطبيعة الانسانية رشيدة وتبحث عن المساواة الأساسية بين البشر، وأن كل فرد إنساني، ذكرا أو أنثى له حقوق إنسانية فطرية بصرف النظر عن إبداعاته الثقافية.
- ✓ فالمرأة الكاتبة اتخذت لنفسها مضمارا خاصا بها يعبر عن وجودها وكيانها، وهو ما حدث تحديدا مع كثير من الكاتبات العربيات، فهن حققن مقولة سيمون دي بوفوار " المرأة لا تولد امرأة وإنما تصبح كذلك"، فالأنثوية التي تميزت بها هي وليدة الثقافة والمجتمع، ومضادة له في الآن ذاته.
- ✓ ما يثبت إمكانية تشبّع المرأة من الأفكار الذكورية، وتشبع الرجل من الفكر الأنثوي. فالمجتمع هو في نظر الكاتبة هو من أثار هذا الاضطهاد، إلا أن المرأة لم تولد تابعه له ولم تختَر ذلك، فما كان للكاتب إلا أن يصلن إلى أن الحكم على الكتابة من جانب تذكير وتأنيث اللغة مجحف نوعا ما.

قائمة المراجع:

- (1) مجموعة من الأكاديميين العرب.(د.ت). الفلسفة النسوية.
- (2) إدريس، عبد النور.(2013) النقد الجندري تمثلات الجسد الأنثوي في الكتابة النسائية. عمان: دار فضاءات
- (3) بعلي، حفناوي.(2009). مدخل في نظرية النقد النسوي وما بعد النسوية. الجزائر: منشورات الاختلاف
- (4) بن بوزة، سعيدة.(2008). الهوية والاختلاف في الرواية النسوية في المغرب العربي. أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة1، الجزائر
- (5) بوحناش، عائشة.(2020). الجنـدر في النّظرية النسوية-قراءة في المفهوم وآليات اشتغاله. مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي غليزان، 03
- (6) بوفوار، سيمون دي.(1966). الجنس الآخر. مجموعة من الأساتذة الجامعيين، (مترجمين) (ط.4). القاهرة: منشورات المكتبة الأهلية،

- (7) حافظ، صبري. (1996). أفق الخطاب النقدي (دراسات نظرية وقراءات تطبيقية)، القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع
- (8) حمود، ماجدة. (مارس، 2013). "إشكالية الأنا والآخر (نماذج روائية)". عالم المعرفة
- (9) خالدة سعيد. (2009). في البدء كان المثني. بيروت: دار الساقى
- (10) خليل، سليمة، ومشقوق، هنية. (2011، 9، 10 مارس). "الأدب النسوي بين المركزية والتمهيش". قدم إلى الملتقى الدولي الأول في المصطلح النقدي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر
- (11) علوش، سعيد. (1985). معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة. الرباط الدار البيضاء
- (12) الغدامي، عبد الله محمد. (2006). المرأة واللغة (ط3). الرباط: المركز الثقافي العربي
- (13) القرشي، رياض. (2008). النسوية قراءة في الخلفية المعرفية لخطاب المرأة في الغرب. اليمن: دار حضرموت للدراسات والنشر
- (14) ليتشه، جون. (2008). خمسون مفكرا أساسيا معاصرا - من البنيوية إلى ما بعد الحداثة (فاتن البستاني، مترجم، محمد بدوي، مراجع). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- (15) نجم، مفيد. (2005). الكتابة النسوية إشكالية المصطلح التأسيس المفهومي لنظرية الأدب النسوي. مجلة نزوى، 42
- (16) بوفوار، سيمون دي. (دت). كيف تفكر المرأة. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع
- 17) A LONSO, Josefina BUENO.(2004) . Femme, identité, écriture dans les textes francophones du Maghreb, Thélème, Revista coplutense d'estudios Franceses.
- 18) Dorais, Louis Jaques. (2004). la construction de l'identité. S.L. : Les Presses de l'Université Laval

مقاربة الجنـدر في العلاقات الدولية بين الفهـوم النظرية والاستعصاءات التطبيقية في العالم العربي

Gender Approach to International relations between theoretical understanding and intractability in the Arab World the

د.وليد شملال /جامعة الجزائر 3/ الجزائر

Dr. Walid Shamlal/ University of Algiers 3/ Algeria

د.سليم بوسكين/جامعة الجزائر 3/ الجزائر

Dr.Salim boussekin/ University of Algiers 3/ Algeria

ملخص الدراسة:

في محاولة بحثية متعددة المستويات نعالج تقويميا ونفحص تجريديا أحد أهم الاسهامات النظرية في مجال التنظير في حقل العلاقات الدولية وهي مقاربة الجنـدر باعتبارها أهم المقاربات الاجتماعية ما بعد الحداثية التي حاولت تقديم عدسات تحليلية مغايرة للطروحات التقليدية خاصة مجال السلطوية الذكورية، وتزامن معها اهتزازات امبريقية خاصة في العالم العربي الذي كان يتصف باتساع الهوة بين الفكر والممارسة في اعطاء قوة تمثيلية أكثر للمرأة في مختلف القطاعات.

تم الاعتماد على خطة منتظمة أمكن من خلالها الاجابة عن الاشكالية وفحص واختبار فرضية الدراسة من خلال محاولة الربط بين المستوى المعرفي والمنهجي والنظري قصد اعطاء هوية معرفية أكثر اتضاحا لموضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مقاربة الجنـدر، العالم العربي، المشاركة السياسية، الأمن ، السلام.

Abstract:

In A Multi-Tiered Research Effort, We Examine Orthographically And Abstractly One Of The Most Important Theoretical Contributions In The Field Of International Relations: The Gender Approach As The Most Important Post-Modern Social Headquarters, Which Attempted To Provide Different Analytical Lenses To Traditional Proposals, Especially Male Authoritarianism.

A Systematic Plan Was Adopted Whereby The Problem Could Be Answered And The Hypothesis Examined And Tested By Attempting To Link The Level Of Knowledge, Methodology And Theory In Order To Give A More Clear Knowledge Identity To The Subject Of The Study.

Key words: Gender Approach, Arab world, Political Partnership, Security, Peace.

مقدمة:

شهد حقل العلاقات الدولية دخول أجنـدات بحثية جديدة ومتنوعة تزامنت مع تطورات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم، ولعل أبرز هذه الأجنـدات البحثية التي شهدتها الحقل في أواخر القرن العشرين هي دراسات الجنـدر "النوع الاجتماعي"، خاصة مع ظهور الحركة النسوية خاصة في المجتمعات الغربية

كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والتي عملت على تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا وتحقيق المساواة داخل المجتمعات بعيدا عن التمييز على الأساس الجنسي (ذكر/أنثى)، فهدف أبحاث دراسات الجنـدر هو البحث عن تحقيق المشاركة والمساواة بين الجميع بدون تمييز على أساس النوع، وظهرت عدة تيارات فكرية واتجاهات نظرية في هذا الإطار حاولت تقديم اضافات فكرية وعملية في شأن السياسة الدولية، وإذا كان هدف هذه الأبحاث والنقاشات هو تحقيق المساواة بعيدا عن كل تمييز هو واضح رغم ما يعتريه من اختلافات في جوهر كل تيار فكري ونظري، فإن ما هو أصعب من الاتفاق النظري هو تكريس ذلك في الواقع العملي والتطبيقي، فإذا كانت بعض الدول والمجتمعات أخذت خطوات متقدمة بثبات في سبيل تعزيز المساواة فإن بعض المجتمعات الأخرى لا تزال تعاني الكثير من المعوقات والصعوبات في ايجاد أرضية فكرية متكاملة من جهة وإيجاد الأسس العملية والتطبيقية من جهة أخرى كما هو موجود في العالم العربي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إزالة بعض اللبس الذي يعترى مفهوم الجنـدر في العلاقات الدولية، وهذا من خلال تبيان الجانب الايتمولوجيوالسيমানطقي للجنـدر، والاسهامات الفكرية والنظرية التي شهدها هذا الطرح في حقل العلاقات الدولية في إطار التيارات ما بعد الوضعية وما بعد الحداثة لتسليط الضوء على أطرابستمولوجية وانطولوجية جديدة تكون لها اسهامات معرفية وعملية في العلاقات الدولية.

وفي زاوية أخرى نناقش معيقات وصعوبات تطبيق الفهوم النظرية للجنـدر في العالم العربي، من ناحية الاختلافات الفكرية والثقافية لهذا المصطلح، ومن ناحية أخرى خصوصية المجتمعات العربية التي تنعت بالذكورية، فدراسات الجنـدر تهدف بالأساس إلى هدم اللامساواة بين الأنواع الاجتماعية وجسرهوة الاختلافات في إطار تكامل البنى الاجتماعية وتناسق الأدوار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية في إطار تمكين الجميع من أداء دوره بعيدا عن التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي أو البيولوجي.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى النقاط التالية

- ✓ توضيح مفهوم الجنـدر "النوع الاجتماعي" بمختلف اشتقاقاته اللغوية ودلالاته الاصطلاحية؛
- ✓ قراءة في أهم الاسهامات الفكرية والتنظيرية لهذا الطرح المعرفي الحديث في حقل العلاقات الدولية؛
- ✓ تبيان الصعوبات والمعيقات التي تقف أمام تطبيق الفهوم النظرية للجنـدر في العالم العربي،
- ✓ الإشارة إلى سبل تجاوز هذه المعيقات التطبيقية في العالم العربية وضرورة بناء طرـح ذاتي عربي للجنـدر يوفق بين الخصوصية الثقافية العربية والأطروحات النظرية العالمية.

المشكلة البحثية: تكمن مشكلة البحث في الجدل العلمي والأكاديمي في مفهوم ودلالات الجنـدر "النوع الاجتماعي" في العلاقات الدولية وأسسـه الفكرية والنظرية، والصعوبات والمعيقات التطبيقية في العالم العربي، فإذا كان الجنـدر يهدف

إلى المساواة بين الأنواع الاجتماعية وبشكل خاص بين الرجال والنساء وباعتبار أن العالم العربي يوسم بأنه مجتمع ذكوري تغلب عليه الهيمنة والمركزية الذكورية في هيراركية البنى الاجتماعية، فإن السؤال الذي يطرح:

ما هي أهم المعوقات والاستعصاءات التطبيقية للمساواة الجندرية داخل المجتمعات في العالم العربي؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية في الموضوع مثل:

- ✓ ما هي دلالات مفهوم الجندر في العلاقات الدولية؟
- ✓ ما هي أهم الإسهامات الفكرية والنظرية في العلاقات الدولية التي تناولت مفهوم الجندر بالتفسير والتحليل؟
- ✓ هل يمكن تجاوز العقبات والعوائق التي تواجه تحقيق المشاركة والمساواة بين النوع الاجتماعي في العالم العربي؟

بنية الدراسة: قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية؛ المحور الأول تناولنا فيه الجانب اليتمولوجي لمفهوم الجندر في العلاقات الدولية أي الضبط الدلالي والتأصيلي للمفهوم، ثم في المحور الثاني تطرقنا إلى أهم الاسهامات الفكرية والنظرية للجندر في العلاقات الدولية، وفي الأخير تناولنا في المحور الثالث الاستعصاءات التطبيقية في العالم العربي

المحور الأول: ايتمولوجية الجندر في العلاقات الدولية:

مفهوم الجندر (Gender) من المفاهيم الحديثة نسبيا ويعنى بالفوارق الاجتماعية بين الجنسين بعيدا عن الفوارق البيولوجية، ونحاول في هذا المحور تبيان الدلالات اللغوية والاصطلاحية لهذا المفهوم.

أ/ التأصيل اللغوي:

الجنـدر أو النوع الاجتماعي هي كلمة انجليزية (Gender) ذات أصل لاتيني (Genus)، وتقابله بالفرنسية (Genre)، ويدل على النوع الاجتماعي في اللغة العربية، والسبب في تبني المصطلح معربا أن الكلمة صيغت في سياقات تاريخية وثقافية معينة تمثل أساسا بتكريس وعي التمايز بين الانتماء البيولوجي الجنسي للشخص وبين هويته الاجتماعية.

وكانت آن أوكلي (Ann Oakly) هي التي ادخلت المصطلح إلى علم الاجتماع سنة 1972 عبر كتابها "الجنس والنوع والمجتمع"، بحيث ذكرت أن "كلمة الجنس تحيل إلى الفوارق البيولوجية بين الذكور والإناث، وإلى الفرق الظاهر بين الأعضاء الجنسية.. أما الجندر فإنه معطى ثقافي، فهو يحيل إلى التصنيف الاجتماعي وترتيبه للمذروالمؤنث"، وقبلها كتاب روبرت ستولر (Robert Stoller) "الجنس والنوع" (Sex and Gender) الصادر عام 1968، بحيث يقول فيه أن جوانب الجنسية التي نسميها بالجنـدر (النوع الاجتماعي) تحددها الثقافة في المقام الأول مما يعني أننا نتعلمها بعد الميلاد، في حين أن الخصائص التي تميز الذكر عن الأنثى هي خصائص تشريحية وجسدية. فمصطلح الجنـدر تختلف دلالاته عن تلك التي يعطيها مصطلح الجنسية (Sex/ Sexualité) الذي يدل على الجنس البيولوجي أي مجموعة الخصائص

النفسية والفيزيولوجية التي تحدد جنسانية شخص ما، بينما الجنـدر يدل على النوع الاجتماعي كاتولوجية ثقافية اجتماعية. (Casskn, 2004)

وكانت سيمون دو بوفوار الفيلسوفة الفرنسية الوجودية قد ذكرت الجنـدر في كتابها "الجنس الآخر" أين قالت أنه: "لا يولد الانسان إمراة، وانما يصنع كذلك"، وهذا لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، خاصة أن هناك اختلافا بين الشعوب والثقافات في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة، وأن الفصل بين مفهوم الجنس ومفهوم الجنـدر يختلف من ثقافة إلى أخرى. (عيساوي، 2019، ص.11)

ويعرف الجنـدر بأنه: "الوجه الاجتماعي الثقافي للانتماء لواحد من الجنسين البيولوجيين، وهو ينطوي على اسباب صفات نهائية لا تاريخية أو ظرفية على ذلك الانتماء ويتحقق ذلك الانتماء بالتنشئة أساسا، لكن لا يليق أن يصبح عملية من التدبير الذاتي تجري عبرها مراقبة الذات". (حيرش بغداد، 2018، ص.176)

ب/ الدلالات الاصطلاحية للجنـدر:

يشير مصطلح الجنـدر إلى الأدوار والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للمرأة والرجل، فهو الصورة التي ينظر لها المجتمع بوصفنا رجال ونساء، والأسلوب الذي نتوقعه في تفكيرنا وتصرفاتنا ويرجع ذلك إلى أسلوب تنظيم المجتمع وليس إلى الاختلافات البيولوجية بين الرجال والنساء، ويطلق على العلاقات والأدوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين الرجال والنساء، وتتغير هذه الأدوار والعلاقات والقيم وفقا لتغير المكان والزمان والعرف... وبالرغم من أن هذه العلاقات متغيرة في مؤسسات المجتمع المختلفة إلا أن جميع هذه المؤسسات تقاوم التغيير، فالجنـدر عبارة عن فروقات اجتماعية يتكفل المجتمع بنشأتها وتشكيلها وتداخلها مع علاقات اجتماعية أخرى وهو ما يضفي عليها ميزة التغيير المرتبطة بتغير الزمان والمكان. (حيرش بغداد، 2018، ص. 176-177) فهو التشكيل الثقافي والاجتماعي الذي يخضع له الفرد ليكتسب صفات تدرجه في خانة جنس معين.

وتتحدد وتتأثر علاقات الجنـدر "النوع الاجتماعي" بمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما أن مختلف الأدوار الاجتماعية يتم تمريرها ضمنا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. فجذور النوع الاجتماعي تعود بالأصل إلى الثقافة لا الطبيعة، والتمييز بين الرجل والمرأة هو تمييز ثقافي اجتماعي لا طبيعي فيزيولوجي. (حيرش بغداد، 2018، ص. 176-177)

فالجنـدر لا يغفل أو ينفى الفات البيولوجية التي تصنف الجنسين إلى ذمر أو أنثى ولكنه يهتم إلى جانب الاقرار بوجود هذا الاختلاف الطبيعي إلى وجود فروق اجتماعية وثقافية، حيث أصبح ما هو طبيعي منمط لاحقا، لتغدو معايير تصنيف الجنسين هي معايير اجتماعية وثقافية يتم مراعاتها لحظة توزيع الأدوار وتقسيمها بين الرجل والمرأة، وبالتالي فالنوع الاجتماعي يحدد تاريخيا وثقافيا. (بوحناش، 2021، ص. 438)

وهو يبحث في العدالة الاجتماعية بين الجنسين (الرجل والمرأة) وتساهم التنشئة الاجتماعية في خلقه فالجنـدر يكتسب ويلقن في شرطه الثقافي، إذ هو بناء ثقافي اجتماعي للأفراد يعمل على تحديد الأدوار وطرق التصرف وأنماط

التفكير، فالفرد سواء كان فاعلا أو غير فاعل داخل الجماعة يتحدد دوره انطلاقا من ثقافة مجتمعه. والجنـدر باعتباره عملية فإنه ينتج ويعاد انتاجه في سيرورة دائمة، ويحدث على مستويات مختلفة في البناء الاجتماعي، وهو بذلك يمثل نسقا من الممارسات المتداخلة بعضها مع بعض ويدخل في تنظيم علاقات اللامساواة بين الأفراد، وبه نفهم العمليات الاجتماعية ومؤسساتها لتجسيده وانتاجه. (بوحناش، 2021، ص. 438)

المحور الثاني: الاسهامات الفكرية والنظرية لقضايا الجنـدر في حقل العلاقات الدولية:

لا يزال ميدان العلاقات الدولية متأرجحا في دراسة النوع الاجتماعي "الجنـدر" ولا يوجد سوى عدد محدود من الدراسات التي تتناول هذه الأجندة البحثية، وكانت سنوات الاربعينيات من القرن العشرين بداية لتحولا فكريا من التركيز على دراسة قضايا المرأة واهتماماتها، إلى دراسة الجنـدر أو النوع الاجتماعي من حيث الأبنية الفلسفية والاجتماعية والثقافية والسياسية المعقدة للاختلافات البينية بين الرجال والنساء. (حاتم، 2010، ص. 9) فخلال القرن الماضي نجد أن الباحثين في العلوم السياسية أصدروا عددا قليلا من الكتب والدراسات المتعلقة بالنساء، وفي الفترة الممتدة بين 1901 إلى 1966 لم تكتمل سوى احدى عشر 11 أطروحة فقط حول النساء.

وكان لنشأة الحركة النسوية في منتصف الستينات من القرن العشرين دورا مهما في بعث الأبحاث والدراسات المتعلقة بقضايا الجنـدر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كإنشاء لجنة المرأة في العلوم السياسية، وهي عبارة عن قسم صغير انتظم في اطار الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية عام 1971، والذي قام برعاية مجموعة من الأوراق البحثية التي تقدم سنويا للمؤتمرات التي تتناول دور النساء في الميدان السياسي، وبمرور الوقت أدى إلى الاهتمام المتواصل بهذا المبحث إلى الارتقاء بدراسة النساء والسياسة كأحد المجالات الفرعية المهمة لدى الرابطة، وقامت هذه اللجنة بنشر مجموعة من الكتب التي تشق طريق البحث في موضوعات الجنـدر مثل دراسات كل من:

(Amundsen 1971, Kirkpatrick 1974, Jaquette 1974, Freeman 1975)،

وتطورت دراسات الجنـدر خلال سنوات السبعينات والثمانينيات من القرن العشرين مع اصدار مجلة (Women&Politics) عام 1981، وإنشاء قسم بحوث النساء والسياسة داخل الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية سنة 1981، إضافة إلى تخصيص قسم العلوم السياسية في جامعة روتجرز RUTGERS عام 1986 موضوع النساء والسياسة كمادة رئيسية عند الحصول على درجة الدكتوراه، وفي سنة 1988 نشرت المجلة البريطانية ميلنيوم عددا خاصا حول المرأة والعلاقات الدولية،

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي كثرت الأوراق البحثية والكتب والمقالات والدراسات في مجال العلوم السياسية التي تركز على موضوع الجنـدر في السياسة والعلاقات الدولية، أين قدمت ستون 60 ورقة بحثية مرتبطة بالجنـدر إلى الاجتماع السنوي الذي عقدته الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في سنة 1992، وفي سنة 1991 قامت مجلة وومن اند بوليتيكس (Women&Politics) بنشر أربعة وعشرون 24 مقالا وإحدى وعشرون 21 عرضا لكتب تتناول موضوعات النساء والسياسة والنظرية النسوية. (حاتم، 2010، ص. 17، 18)

كما نجد حالياً أن أقسام العلوم السياسية الكبرى تضم متخصصين في دراسات الجنـدر وقضاياها، وتقديم الأقسام مواد عديدة لدراسة الجنـدر كجزء من المنهج الدراسي لطلاب الجامعات.

2.2. المساهمات النظرية: تعد النظرية النسوية بكل مشاربها واتجاهاتها الفكرية والتي ظهرت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين أبرز المساهمات الفكرية والنظرية في إبراز دور الجنـدر وأهمية في حقل العلاقات الدولية.

1.2. النظرية النسوية:

تعد من أهم النظريات التي دخلت حقل العلاقات الدولية في ثمانينيات القرن العشرين، والتي انضوت مع نظريات أخرى في إطار النظريات النقدية أو نظريات ما بعد الوضعية، ولا تزال تشكل أحد أهم محاور الجدل بين التيارات الوضعية والتيارات النقدية ما بعد الوضعية، وكان لها اسهام مهم في تسليط الضوء على قضايا مهمشة في حقل العلاقات الدولية كدور المرأة وواقعها ومواقفها من القضايا التي تدرس. (المصري، 2015، ص. 263)

وتسعى النسوية إلى توسيع التحليل النقدي وعملية التنظير لتشمل مفاهيم العرق والطبقة والجنـدر والهويات، من خلال وضع الخبرات والتجارب والنشاطات والأفكار المتعلقة بالنساء في بؤرة الاهتمام والدراسة، والاعتراف أن البنى والهياكل الاجتماعية الخاضعة لمحدد الجنـدر توجد على مستويات مختلفة من المستوى المحلي إلى الوطني والدولي (عديلة، 2017، ص. 450، 451) فهي لا تقف عند تفسير الواقع فقط بل تتعداه إلى إعادة تكوين وبناء الواقع وبالتالي تحدي الأسس العلمية للاستمولوجية الوضعية.

وتتمثل أهم افتراضات النظرية النسوية في:

- ✓ يعد الجنـدر نقطة أساسية في تحليل العلاقات الدولية، فهو يشكل المحور الأساسي لأتباع هذه النظرية كونه يفسر العلاقات الاجتماعية التي أسست هذا المفهوم وجعلته حقيقة متداولة في المجتمعات
- ✓ يمثل الجنـدر نمطا من علاقات القوة في المجتمعات، فهو بناء اجتماعي ناتج عن علاقات الهيمنة الذكورية داخل المجتمعات، فحسب النظرية أن المعرفة هي وليدة القوة
- ✓ الهدف الأساسي للجنـدر في العلاقات الدولية هو تحرير المرأة والانسان بشكل عام، ومنه لابد من إعادة النظر في مفهوم الجنـدر ووظيفته وتغيير النظرة الاجتماعية له (المصري، 2015، ص. 266)

ويريد أنصار هذا الاتجاه إلى لفت الانتباه إلى القصور والإقصاء الموجود أو المقصود في جل الدراسات والأبحاث في حقل العلاقات الدولية، حيث تفادت هذه الدراسات والأبحاث التطرق إلى مسألة التقسيم على أساس النوع الاجتماعي أو الجنـدر (رجال/ نساء)، وما يترتب عنه من إعادة النظر في كيفية دراسة السياسة الدولية. (عديلة، 2017، ص. 451) ويخلص النسويون إلى أن منظري العلاقات الدولية هم بحاجة ماسة إلى استخدام عدسات الجنـدر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية.

ولا تقدم النسوية رؤية واحدة منسجمة حول العالم بل هي متعددة الأبعاد ويوجد تنوع في المفاهيم والمقاربات المشسكلة للفكر النسوي، لذلك نجد اختلاف في تصنيفها وتسمياتها فهناك من يرى بوجود نسوية ليبرالية وأخرى ماركسية وما بعد ماركسية وما بعد حداثة، ويميز جاكوي ترو (Jacqui True) بين ثلاثة أشكال أو أصناف من الفكر النسوي حول العلاقات الدولية هي:

1. النسوية التجريبية: وتركز على استغلال الجندر كبعد تجريبي في العلاقات الدولية؛

2. النسوية التحليلية: وتستعمل الجندر كمنط أو صنف نظري لكشف التحيز الذكوري الموجود في العلاقات الدولية؛

3. النسوية المعيارية: وهي انعكاس لعملية التنظير كجزء من الأجندة المعيارية للتغيير السياسي والاجتماعي. (عديلة، 2017، ص. 454)

كما قدم ستيف سميث (Steve Smith) وباتريسيا أونس Owens Patricia تصنيف للتيار النسوي إلى خمس مقاربات هي: النسوية الليبرالية والنسوية الماركسية/الاشتراكية ووجهة النظر النسوية والنسوية ما بعد الحداثية والنسوية ما بعد الكولونيالية؛ (Smith , & Owens, 2001, P.281,282)

4. النسوية الليبرالية (Liberal Feminism):

وظهرت خلال ثمانينيات القرن العشرين وتعرف ذلك بالنسوية التجريبية، وتنطلق هذه المقاربة من سؤال: أين هي مكانة النساء في السياسة الدولية؟ وحول دور النساء في النشاط الاقتصادي العالمي وفي التفاعلات بين الدول، أي أنها تعنى بإبراز دور النساء وأهميتهن في مجالات متعددة. ويرى اتباع هذا التيار أن المرأة والرجل متساويان ولهم نفس القدرات العقلية والعطاء الفكري من أجل تقدم المجتمع، وكلاهما يتصرف بعقلانية ولدا يجب أن تشارك المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية في المجتمع. (المصري، 2015، ص. 269)

وتؤكد النسوية الليبرالية على وجوب المساواة في كل الحقوق بين النساء والرجال، ولا يجب تجاهل وإهمال دور النساء وتأثيرهن على الحياة السياسية، ولا يجب إقصائهن بسبب الجندر، أو النظر إلى دورهن ومكانتهن على أنها أقل أهمية من نشاطات وأفعال الرجال في السياسة الدولية، وتسعى إلى اثبات قدرات النساء في تقديم فهم أفضل للسياسة الدولية.

5. النسوية الماركسية/الاشتراكية (Marxist/SocialistFemenism):

وتركز على دور القوى المادية والاقتصادية في تحديد نمط حياة النساء في العالم ولذلك تعرف بـ (النسوية المادية)، وترجع سبب التمييز بين النساء والرجال إلى النظام الرأسمالي الذي يجب اسقاطه لتحقيق المساواة، وتقدم هذه المقاربة نظرة معيارية للسياسة العالمية باستهداف النماذج التي يقود بواسطتها النظام الرأسمالي العالمي والنظام الأبوي البطريكي النساء إلى وضع اللامساواة بين النساء والرجال.

2.2. وجهة النظر النسوية (Stand- Point Femenism):

يحاول اصحاب هذا الاتجاه كشف الانحيازاتالجنـدرية الموجودة في النقاشات الموجودة في حقل العلاقات الدولية، ويجادلون بأن خبرة النساء على هامش الحياة السياسية تمكنهن من انشاء منظورات خاصة بهن حول المسائل الاجتماعية التي تقدم رؤى مهمة لفهم السياسة الدولية، فالنساء بإمكانهن تقديم تصورات مختلفة ومتنوعة وأكثر دقة حول كيفية عمل وسير العالم والقواعد التي تحكمه. ومنه امكانية بناء نماذج تحليلية ونظرية تمكن من اعطاء فهم وتفسير بديل لمسائل العلاقات الدولية.

وجهة النظر النسوية لا تنطلق في رؤيتها وتحليلها من وضع المرأة وكيفية تغييره، إنما تربط تبعية النساء كطبقة خاصة أو فئة من المجتمع بتأثير من جنسهن لا من مقامهن ومرتبتهم الاقتصادية، وهو ما يجعلهن يمتلكن وجهة نظر خاصة بهن في مجال السياسة الدولية، وهو ما يمكن أن يغير فهمنا للعالم إذا نظرنا للسياسة الدولية من خلال وجهة النظر النسوية. (Smith , & Owens, 2001, P.281,282)

1. نسوية ما بعد الحداثة (Post Modern Femenism):

وتستلهم في تحليلاتها من أعمال ما بعد البنيوية خاصة في تحليل الجنـدر أين انتقدت التمييز بين الجنس والجنـدر الذي وجدته النظريات السابقة مفيدا في التفكير حول أدوار الرجال والنساء في السياسة الدولية، ويتند رفضها لتقسيم (ذكر/ أنثي- ورجل /إمرأة) إلى الاعتقاد بكونه مصطنعا ويهدف بشكل مقصود إلى تكريس علاقات غير متكافئة ومنه الحفاظ على تصور ذكوري للعالم. (عديلة، 2017، ص. 458)

2. النسوية ما بعد الكولونيالية (Post Colonial Femenism):

ينتقد هذا الاتجاه النسوية الليبرالية التي ركزت على المساواة بين الرجال والنساء في الغرب ذي الأنظمة السياسية الديمقراطية وتجاهل نساء دول الجنوب المتخلف بسبب تبعات النظام الرأسمالي العالمي، فمخاوف ومصالح النسويين في الغرب ونظرائهم في باقي العالم ليست نفسها ومنه لا يمكن تحقيق أهداف متباينة بطرق متشابهة.

إن مشكلة النساء في دول الجنوب التي خضعت للاستعمار هي جزء من المشكلة العامة التي تعانيها هذه المجتمعات من رجال ونساء، ومنه فالهدف هو التحرر من تبعات الاستعمار وفق رؤية متكاملة تشمل النساء والرجال في عملية التحرر، وتعتبر غاياتريسبيفاك (GayatruSpivak) أبرز مفكري نسوية ما بعد الكولونيالية تأثيرا أين جمعت بين الماركسية والنسوية والتفكيكية لتفسير الامبريالية والصراع الدائم لأجل التحرر من الاستعمار. (عديلة، 2017، ص. 460)

المحور الثالث: مقارنة الجنـدر في العالم العربي بين الفكر والممارسة:

أ/ تفعيل دور المرأة في العمليات التنموية بين الفرص والقيود:

يتعلق الأمر بالإصلاحات التي تزيد من الفرص الاقتصادية أمام المرأة وتحد من عدد القوانين التي تقلص دورها، فثمة تحسينات تشهدها البلدان في مختلف أنحاء العالم كل عام. ووفقاً لتقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2016" الذي أصدره البنك الدولي مؤخراً، فإن نحو 65 بلداً من بلدان العالم قامت خلال العامين الماضيين بسن 94 إصلاحاً من شأنها أن تساعد في تحسين الأحوال المعيشية للمرأة. ويبين التقرير أن معظم هذه الإصلاحات لم تحدث في البلدان "المتقدمة" بل في بلدان نامية في أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا. ومع هذا، فإن أفريقيا-والتي لم تزد على 12- كانت أقل من أي منطقة أخرى. هذا على الرغم من أن الحواجز القانونية والتجارية التي تحول دون التحاق المرأة بالقوى العاملة في المنطقة تسبب في خسائر تقدر بنحو 27% من الدخل. وفيما يلي موجز بأبرز الإصلاحات التي شهدتها حقوق المرأة فضلاً عن الإجراءات التمييزية التي اتخذت ضدهن بالمنطقة (د.م. 2016).

الإجراءات الحكومية:

أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تخصص حصصاً للنساء في البرلمان. إلا أن الأردن ومصر وجيبوتي خصصت بشكل قانوني 10% من مقاعدها البرلمانية للنساء، فيما خصص المغرب 15% والعراق 25%. مصر طبقت مؤخراً قانوناً يفرض على المجالس المحلية تخصيص 25% من مقاعدها للنساء بالإضافة إلى 10% من مقاعد البرلمان.

القانون الانتخابي الجديد في تونس يخصص 50% من المرشحين في قوائم الأحزاب السياسية للنساء، كما تشكل النساء 50% من القوائم الحزبية للمرشحين في الجزائر.

ومع هذا، فإن تمثيل المرأة في الأجهزة القضائية بالمنطقة أقل بكثير من تمثيلهن في السياسة. فعلى المستوى الإقليمي، يقل عدد القضاة من النساء كثيراً عن نسبتهم من السكان. ولا توجد بالمنطقة امرأة ترأس محكمة (أو في جنوب آسيا)، وتميز القوانين في العادة ضد النساء. ومن أبرز تلك القوانين:

لدى كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قيد واحد على الأقل على نوع العمل الذي يمكن أن تمارسه المرأة.

المغرب وجيبوتي هما البلدان الوحيدان اللذان يفرض فيهما القانون المساواة بين المرأة والرجل في الأجر والعمل وعدم التمييز بينهما في التوظيف بسبب نوع الجنس.

■ الجزائر تضمن المساواة القانونية في الأجر والعمل:

ب/ دور المرأة كحلقة مكملة في عملية المشاركة السياسية بين المستوى المعياري والمعوقات التطبيقية:

إن المحور الرئيسي في تلك الدراسات هو عرض لتجارب عدد من الدول العربية في مجال المشاركة السياسية وتركز تلك الدراسات على دور المرأة في الانتخابات بشكل خاص. ونرى أن الدراسات قد أجمعت تقريبا على أن هناك حضور هزيل للمرأة على مستوى المؤسسات التمثيلية المحلية وغياب تام في البرلمانات إلا فيما ندر من الحالات في بعض الدول العربية بالرغم أن القانون والدستور في معظم هذه الدول يكفل للمرأة المساواة بالرجل في الحقوق السياسية. وأثبتت الدراسات، أيضا أن هناك اهتمامًا خاصًا بقضايا المرأة في البلدان العربية، وذلك عن طريق تعزيز مشاركتها على أوسع نطاق في عمليات التنمية. وقد حققت المرأة في هذه البلدان تقدماً نسبياً في معدلات التعليم والمستوى الصحي، وفي ميدان العمالة، وانعكس هذا التقدم على زيادة مشاركة المرأة في الانتخابات بالتصويت وبالترشيح للبرلمانات. وكان توقيع الكثير من البلدان على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1976 مقدمة لتحسين وضع المرأة في العالم العربي. ومع هذا نجد أن التجارب الانتخابية العربية لا تعكس كلها بالضرورة تقدماً في مكانة المرأة، فهناك تراجع في بعض الحالات ونستعرض هنا بعض التجارب العربية. (بيبرس، د.ت. ص. 11، 12) فعند تناول طبيعة المشاركة السياسية للمرأة الليبية، نرى تأكيداً على مساواة المرأة بالرجل من الناحية الإنسانية وفي التشريعات كما انضمت ليبيا إلى جميع المواثيق والعهود والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي تقرر المبادئ والسياسات المختلفة لمشاركة المرأة، وضمان حقوقها المختلفة، بل أن ليبيا تتفوق من الناحية الحقوقية بوجود تشريعات وترتيبات إجرائية خاصة بضمن وتعزيز مركز المرأة، ومساواتها بالرجل في الحقوق. إلا أن الدراسة تؤكد أنه نتيجة لاستقصاء التقرير الليبي للتنمية البشرية لعام 1999 إن مكانة المرأة الليبية مازالت رهينة تأثير عوامل التقاليد والموروث الثقافي. والنمط التربوي مازال نمطاً أبويًا ذكوريًا يؤكد خضوع الأنثى للذكر. وقد بين التقرير الوطني للتنمية البشرية من أن حصة المرأة في الحصول على فرص مهنية وإدارية وتولي مسؤوليات قريبة من صنع القرار مازالت متدنية ولا تبدو ذات أهمية إلا في مجالي التعليم والصحة وهو ما يتفق مع التحديد الثقافي لدور المرأة في المجتمع الليبي.

وقد عرضت قطر والبحرين، كأمثلة واضحة على مشاركة المرأة المتدنية في مراكز صنع القرار، والدليل على ذلك كان في الانتخابات التشريعية لعام 1998 والتي تقدمت فيها ست نساء للترشيح في المجلس البلدي، ولم تفز أي منهن رغم أن مشاركة المرأة القطرية في الانتخابات كانت 45% بمعنى أن المرأة القطرية لم تساند أختها القطرية المرشحة.

وفي البحرين تم تعيين أربع نساء في مجلس الشورى عام 2001، وفي عام 2003 ارتفع عددهن إلى ست نساء بينما ترشحت 31 امرأة لانتخابات المجالس البلدية و8 مرشحا تمل نيابة لم تصل أي منهن.

كما نرى عدة نماذج لتجارب ومحاولات سياسية قامت بها المرأة في عدد من الدول العربية: في المغرب، أشار الباحث إلى أن التجارب الانتخابية المغربية، سواء المحلية أو البرلمانية، حتى عام 1997 تعكس تقزيم حقوق المرأة. ففي عام 1977 وصلت مشاركة المرأة في الانتخابات 6.47% وفي المحلية 31.52% في التشريعية بالنسبة إلى الرجال،

في الوقت الذي وصل فيه عدد المرشحات في الانتخابات التشريعية في 1984 إلى 15 مرشحة من مجموع 1332 مرشحاً، أي بنسبة 9.1% وهي نسبة هزيلة إذا ما قورنت بالكتلة النسائية الناخبة. وهذا ينطبق على انتخابات أما في لبنان، فنرى أن طبيعة النظام السياسي الطائفي تؤثر على دور ومكانة المواطن اللبناني رجلاً كان أم امرأة. فبعض مواد الدستور تعطي الطوائف والمذاهب حق تنظيم الأحوال الشخصية وحرية إنشاء مدارسها الخاصة، كما تقسم الوظائف العليا بين الطوائف والمواطن لا يسعه أن يخاطب الدولة أو يتعامل معها، أو يشترك في حياتها وأنشطتها إلا من خلال طائفته هذه الصيغة الطائفية تحول، مع أسباب أخرى دون وصول المرأة اللبنانية إلى مواقع السلطة السياسية. (بيبرس، دت. ص. 11، 12)

ج/ دور مقارنة الجندر في عمليات بناء السلام والأمن:

من المعروف أن النزاعات التي تنطوي على عنف تلقي بتأثيرها غير المتكافئ على السيدات والفتيات، وتضاعف من حدة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين القائمة مسبقاً. كما أن السيدات عوامل فاعلة أيضاً في إحلال السلام في النزاعات المسلحة، لكن أدوارهن كلاعبات أساسيات ووكيلات للتغيير وإحلال السلام لم يعترف به بشكل كافي. إن الإقرار بالفهم المختلف للمرأة وخبراتها وإمكانياتها ودمج كل ذلك في جميع جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هو أمر جوهري لنجاح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

يفوض مجلس الأمن إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتطبيق قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع أعمال حفظ السلام (كان أول قرار يقر بالأثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على السيدات والفتيات، وكذلك أقر بالإسهامات التي تقدمها السيدات والفتيات لمنع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، كما أشار إلى أهمية مشاركتهن الفعالة والمتكافئة، كعوامل فاعلة في السلام والأمن. تم تبني 8 قرارات متتالية بعد ذلك حول المرأة والسلام والأمن) 1820، 1888، 1889، 1960، 2106، 2122، 2242، (2467 تشدد على أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها؛ وتواجه آثار العنف الجنسي؛ وتشجع على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام والأمن؛ وتدريب وتبني القدرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسلام والأمن لدى قوات حفظ السلام؛ وتؤكد على الاندماج مع المجتمع المدني بصورة أكثر شمولية وزيادة الفهم لديناميكيات النزاع على الجنسين. إن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن هو التزامٌ سياسيٌ ضمن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام التي تؤكد من جديد على أن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة في عمليات السلام وفي الحلول السياسية أمرٌ ضروري لنجاح حفظ السلام.

أولاً: مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية:

لم يكن للمرأة أي تمثيل رسمي في مؤتمر جنيف 1 في العام 2012 لا على طاولة الحوار، ولا على جوانبها- من حيث إعطاء مساحة أو صوت لها أو لقضاياها؛ على الرغم من بعض المبادرات التي سعت إلى بناء تحالفات نسائية، ثم قبيل انعقاد مؤتمر جنيف 2 في العام 2014: نظمت مجموعة من نساء المجتمع المدني السوري بدعم من منظمة الأمم

المتحدة للمرأة اجتماعًا موازيًا، ونتج عن هذا اللقاء شبكة تدعى "مبادرة النساء السوريات من أجل السلام والديمقراطية". وقد سعت الشبكة منذ إنشائها إلى لعب دور أساسي في السعي نحو السلام؛ من خلال المناصرة، والضغط على الأطراف المحلية والدولية لإحلال السلام. ويعتبر هذا الملتمق التحالف النسائي الأوسع، وقدم فيما بعد كوادر مؤهلة للمشاركة بالمجلس الاستشاري للمرأة السورية وقد تضمن المؤتمر جلسات مشحونة، غير أن المشاركات توصلن إلى إصدار بيان مشترك؛ يدعو إلى جهود أكثر جدية نحو الحل السلمي ووقف العنف، ويطالب بتمثيل أوسع للنساء في محادثات السلام الرسمية (حيث تخصص الكوتا الحالية من 20% إلى 30% لهن)، كما يشدد على دور المجلس الاستشاري. (نصراوي، وآخرون، 2018، ص.122، 134)

ثانيًا: مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والأمن في اليمن:

منذ بداية الفترة الانتقالية في اليمن في عام 2011؛ فرضت المرأة اليمنية لنفسها دورًا أساسيًا في العملية السياسية والسلمية؛ وذلك في كل من التنظيمات المدنية والمحافل الرسمية؛ رغم وجود تحديات مضاعفة أمام مشاركة المرأة بسبب العادات والتقاليد، وقد سعت المرأة لأن تكون عنصرًا فاعلاً في مؤتمر الحوار الوطني؛ والذي كان المنصة الأساسية لوضع إطار الجمهورية اليمنية فيما بعد الثورة؛ وذلك منذ مشاركتها في توقيع المبادرة الخليجية للتسوية السياسية.

ثالثًا: مشاركة المرأة في مساعي السلام في ليبيا:

لا شك أن الواقع الليبي الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ يطرح تحديات أمام المرأة على كافة الأصعدة، إلا أنها أكدت- من خلال مثابرتها على متابعة الحوار الوطني، ومساعي السلام، والمشاركة من خلال أكثر من نافذة- عزمها على تعزيز دورها في بناء مستقبل السلام في ليبيا. وتتعدد أشكال مساهمة المرأة في مساعي السلام الليبية، وتنوع ما بين وفود مفاوضة، ومبادرات حوار مجتمع مدني. ونستعرض أمثلة عنها فيما يلي:

■ منبر المرأة الليبية من أجل السلام:

تأسس منبر المرأة الليبية من أجل السلام في تشرين الأول/أكتوبر عام 2011، بعضوية 35 امرأة من مدن وخلفيات متنوعة؛ وذلك بهدف تأكيد دور المرأة في صلب بناء الدولة في المرحلة الجديدة، وتركزت أهداف المنبر منذ تأسيسه على تأمين مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية، وعلى تعزيز الشمولية في المرحلة الانتقالية وحقوق المرأة، ودور الشباب في القيادة، وتم توسيع المنصة لتضم 100 منظمة وفرد.

وقد نظم المنبر منذ تأسيسه سلسلة حوارات تشاورية موازية للحوار السياسي الليبي؛ جمعت سياسيين ونشطاء مدنيين، وقيادات نسائية وشبابية، وساهمت في تعزيز أبعاد الحوار الأساسي؛ من خلال طرح نقاشات أعمق بالموازاة معه، ومناقشة مستجداته بشكل دوري لتقديم اقتراحات استراتيجية مشاركة المرأة في عمليات المصالحة المحلية كثيرًا ما تلعب النساء دورًا محوريًا في المصالحة على الصعيد المحلي بشكل غير رسمي؛ لاسيما في ظل الانقسامات القائمة على تقسيمات اجتماعية أو قبلية؛ مثال على ذلك الدور الذي لعبته النساء في مساعي المصالحة بين قبيلتي أولاد سليمان والقذافي عام 2017؛ فقد اجتمعت ممثلات عن كلٍّ من القبيلتين برعاية وتنظيم من "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طرابلس؛ وذلك على مدى يومين. وقد سعى الحوار بشكل أساسي إلى

تبديد الخلافات بين القبيلتين، وبناء سلام شامل ومستدام في جنوب ليبيا، وتكريس دور المرأة في المفاوضات السياسية. (نصراوي، وآخرون، 2018، ص.134-138)

خاتمة:

في ختام الدراسة يمكن القول أن هناك خلط وتداخل بين مفهوم الجندر والجنسانية وهذا يرجع إلى ضبابية فهم مقصدية ما طرحه العقل المعرفي للجندر "النوع الاجتماعي" وما كانت تهدف إليه، وزاد من هذا التداخل والضبابية تعدد الاتجاهات الفكرية والبيئات الثقافية والاجتماعية لمفكري ومنظري هذا الطرح في العلاقات الدولية من ليبراليين ويساريين ماركسيين واشتراكيين، والمزج بين الطرح الابستمولوجي الوضعي وما بعد الوضعي وما بعد الحدائي، إلى اسهامات فكرية من بيئات غير غربية، فإذا كانت غايات ومقاصد تيارات الجندر بكل مشاربها هي تحقيق المساواة بين الأنواع الاجتماعية داخل المجتمعات في العالم فإننا نجد اختلاف الدلالات بين المجتمعات والثقافات ومنها العالم العربي، وهو ما ينتج كثير من الصعوبات والمعوقات التطبيقية للمساواة الجندرية داخل هذه المجتمعات.

وتمثل النسوية أحد الاسهامات النظرية التي دخلت حقل العلاقات الدولية منذ ثمانينيات القرن العشرين، حيث اعتمدت على مفهوم الجندر كأداة تحليلية متميزة، وعملت على ابراز الهيمنة والمركزية الذكورية في الحقل، وبالتالي تهيمش دور النساء فكرياً وتنظيراً وممارسة، وترى أن الانحياز للقيم والصفات الذكورية يقدم معرفة مجزأة وغير حيادية في فهم وتفسير السياسة الدولية. كما يمكن القول أن النسوية بمختلف توجهاتها قد قدمت أعمالاً مختلفة ومتعددة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية ركزت حول فكرة رئيسية هي أن للجندر "النوع الاجتماعي" دوراً مهماً في فهم سيرورة حقل العلاقات الدولية.

تمثيل المرأة في الممارسة السياسية في العالم العربي يكاد يرتبط بنظام الكوطة "المحاصصة" دون تفعيل دورها في دوائر صنع القرار السياسي، خاصة فيما يتعلق الأمر بالمناصب العليا، ومنه فتحقيق المشاركة والمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة في العالم العربي يبقى عصي عن التحقيق في المدى القريب والمتوسط.

قائمة المراجع:

- 1) بوحناش، عائشة. (2021). الجندر في النظرية النسوية قراءة في المفهوم وآليات اشتغاله. مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية، 03، الجزائر
- 2) بيبرس، إيمان. (ب، س، ن). المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. دم. جمعية نهوض وتنمية المرأة،
- 3) حيرش بغداد، ليلي أمال. (2018). مفهوم الجندر في الأطر النظرية. مجلة التدوين، 11.
- 4) نصراوي، شهر زاد، وآخرون. (2018). مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي. القاهرة: منظمة المرأة العربية
- 5) عديلة، محمد الطاهر (نوفمبر، 2017). المقاربة النسوية للعلاقات الدولية. مجلة المفكر، 13

- (6) المصري، خالد موسى. (2015). النظرية النسوية في العلاقات الدولية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 31(2)
- (7) حاتم، ميرفت. (2010). نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة
- (8) عيساوة، وهيبية. (جويلية، 2019). الجنـدر: مفهومه واستخداماته. مجلة العلوم الاجتماعية، 02
- (9) (ب، ن)، تمكين المرأة والسلام والأمن، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، (ب، س، ن)، تمت الزيارة يوم 2021/12/05. نقلا عن: <https://peacekeeping.un.org/>
- المراجع باللغة الأجنبية:
- 10) Caakn, Barbara. (2004). vocabulaire Européen des philosophies.dictionnaire des intraduisibles . Paris, Seuil/Le Robert, in : <http://fr.scribd.com>
- 11) Smith, Steve, & Owens, Patricia. (2001). Alternative Approaches to International theory, in: John Baylis and Steve Smith, (2001), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations(2nd), UK. Oxford University Press

التفكيك والجنرد: الكتابة معبر لإلغاء مركزية الرجل

Decostrucion and Gender – Writingis a wayto de-centralize of men-

د. خديجة سعيدي/جامعة تلمسان/ الجزائر

Dr. Saidi Khadija/ University of Tlemcen/ Algeria

ملخص الدراسة:

يهدف هذا المقال إلى معالجة مسألة جوهرية داخل الفكر والكتابة وهي مسألة الجنرد الذي تأسس على فكرة الاقصاء التاريخي المتعمد للمرأة داخل المجتمع وداخل النصوص، وهو عمل نريد من خلاله الالتفاتة إلى أهمية استراتيجية التفكيك لصاحبها جاك دريدا، التي ساهمت في خلخلة الكثير من اليقينيّات وهدم العديد من الأزواج الميتافيزيقية التي كان يعتبرها الغرب يقينا لا يمكننا زحزحته كيقيّن امرأة/ رجل. لقد ساهم التفكيك من خلال اسسه كالكتابة والاختلاف والهامش في إثراء مصطلح الجنرد من خلال اعطاه سلطة الحديث وحرية الاختلاف في الكتابة.

الكلمات المفتاحية: الجنرد، التفكيك، المرأة، الرجل، الكتابة.

Abstract :

This article aims to address a fundamental issue with thought and writing, which is the issue of Gender, which is based on the idea of the deliberate historical exclusion of women within society and within texts. Decostrucion has contributed to enriching the term Gender by giving it the authority to speak and the freedom to defer in writing.

Key words: Gender, Decostrucion, Women, Man, Writing

مقدمة:

إنّ الاقصاء التاريخي للمرأة اقضاء متوارث في الفكر الغربي، وهو اقضاء مبني على أسس اجتماعية ولغوية واعتقادية وسياسية...، ويعتبر دريدا¹ من بين الفلاسفة الذين التفتوا إلى فكرة الالغاء المتعمد للمرأة وكانت هذه الالتفاتة

¹ Jacque Derrida فيلسوف فرنسي ولد بالجزائر، 1930 في حي البيار، تعلم بمدرسة بن عكنون، وفي التاسع عشر من عمره جاء لفرنسا من أجل الدراسة، التحق دريدا بدار المعلمين العليا سنة 1950 في باريس، قبل أن يصبح مساعد للتدريس في جامعة هارفارد الأمريكية عين عام 1965 أستاذا بدار المعلمين العليا حيث شغل منصب مدير دراسات، وبعدها مارس دريدا نشاطه التعليمي لفترة طويلة بين باريس وعدد من ابرز الجامعات الأمريكية منها جامعة (بيل وجون هوبكنز)، انشأ دريدا معهدا للفلسفة وهو معهد دولي وكان ذلك عام 1983، كانت أول أعمال دريدا مقدمة نقدية طويلة وترجمة لكتاب هوسرل أصل الهندسة، ثم قراءة نقدية لنظرية المعنى عند هوسرل في كتابه الصوت والظاهرة ثم ظهر كتابه في علم الكتابة، ثم جاءت أعماله الأخرى مثل عمله، الكتابة والاختلاف صيدلية أفلاطون، في علم الكتابة، هومش الفلسفة، المهماز، وأعمال أخرى متعددة ومختلف

من خلال طريقة تفكيكية وظفت داخل كتاباته، ولعل فكرة الهامش والاختلاف في فلسفته تخدم كثير هذا المصطلح- الجنـدر-. والمواضيع التي قدم لها دريدا كان يرى الفكر الغربي بأنها مواضيع هامشية، أي أفكار تقيم بالهامش لا يمكن أن تصل إلى المركز، ولا تستدعي النقاش والتحليل، ونذكر منها: (الكذب والعنف، التسامح، الإرهاب الرسم الموسيقي، الخ) وهي هوامش بحث دريدا عن أصولها وقام بتفكيكات تاريخية لها بغية إعادة صياغتها وبنائها ومساءلة أسبابها. مامعنى التفكيك؟ ما معنى الجنـدر؟ كيف ساعدت أسس التفكيك اللغوية الجنـدر في التعبير عن نفسه داخل النصوص؟

ونحن نفكك نبداً أولاً بتحديد النّسق المفاهيمي للموضوع الذي نرغب في دراسته قد يكون هذا الموضوع (الدين أو الميتافيزيقا أو السياسة، وقد يكون ظاهرة أخلاقية أو سياسية)، (يقوم التفكيك على زوج أو عدة أزواج متعارضة غير قابلة للاختزال، ثم يلقي الضوء ثانياً على النظام التراتبي لهذه الثنائيات، ويقوم التفكيك بعدها بقلب أو (يخلبطة) هذا النظام، وذلك بإيضاحها إنّ مصطلحات: المادي، الخاص، والطارئ، والأنثوي، والموضوعي، الموضوعية في أدني الترتيب (...)) تُظهر عملية القلب أنّ التنظيم التراتبي، يعكس بعض الخيارات الاستراتيجية والإيديولوجية أكثر من توافقه مع الصفات الجوهرية للثنائيات، فإنّ الإجراء الرابع والأخير الذي تقوم به التفكيكية يتكوّن من إدخال مصطلح ثالث على زوج من الأزواج المتعارضة الأمر الذي يعقد البنية الحاملة الأصلية جاعلاً منها بنية غير واضحة المعالم. (بورادوري، 2013، ص. 217)

فيقوم المبدأ الأول والثاني على وصف نظام البنية في حين يقوم المبدأ الثالث والرابع بقلب هذا النظام وتغييره وفي الأخير نخلص إلى بنية جديدة تختلف عن البنية الأصل.

التفكيك Déconstruction المصطلح والمفهوم:

لقد فرض التفكيك نفسه كاستراتيجية قائمة على فكرة تفكيك الميتافيزيقا الغربية. أي تفكيك التاريخ الذي ينظم الفكر الغربي منذ أكثر من ألفي سنة، والذي يمتد من (أفلطون) إلى (هيجل). فكان الهدف من ورائه نقد (للميتافيزيقا) الغربية وتمركزها حول الصوت، وكذلك استعانتها في فهم العالم على فكرة الثنائيات (فالتفكيك في معناه الواسع نقد للميتافيزيقا بدءاً من أفلطون حتى آدموند هوسرل وبول ريكور، والميتافيزيقا فرع من فروع الفلسفة يفترض وجود علل وأسس أولية ونهائية تصدر عنها الموجودات على اختلافها فتقدر على تفسيرها وخلع معنى عليها)¹ (ريان، وآخرون، 2008، ص. 25) تلك الميتافيزيقا التي يصفها دريدا بأنها (مبحث للقيم التراتبية).

ولو أردنا اعطاء مفهوماً للتفكيك فإنّ الأمر يكاد يكون مستحيلاً فالتفكيك شيئاً لا يمكن القبض عليه أو تعريفه ووضعها في قوالب معلومة فقط لان التفكيك مثله مثل الاختلاف الراديكالي شيء يحفز وكامن في التركيبة الانطولوجية

لوجود ... ونفهم ذلك من خلال الاجابة التي قدمها دريدا على سؤال فرنسول إيفالد. هل يمكن القول بأن التقنيات وأساليب التي نستعملها في القراءة والكتابة هل هو هذا التفكيك؟

دريدا: (أقول بالأحرى إحدى الأشكال والتجليات. يبقى هذا الشكل بالضرورة محدوداً ومحدّداً بمجموعة من السمات السياقية المفتوحة (اللسان التاريخ، المشهد الأوربي الذي أكتب وانخرط فيه بمجموعة من المعطيات العشوائية نوعاً ما والتي ترتبط بتاريخها الخاص...) لكن، كما قلت لك، ثمة تفكيك أو تفكيكات في كل مكان. الشيء الذي، في فرنسا أو في الغرب عموماً، وفي البحوث الفلسفية والقضائية والسياسية والجمالية يتخذ صيغة التقنيات والقواعد والإجراءات، مظهرها محدّد جداً. إنه بالأحرى موجّه ومتجاوزة من طرف مسارات واسعة. مهمه، قوية، بين الأرض والعالم). (الزين، والباروكي، 2017، ص. 51، 52)

ويعرّف جون سيرل التفكيك كما يلي: (مجموعة من المناهج الخاصة بتناول النصوص أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى تقويض ميولنا النابعة من مركزية اللغوس، ويحدد من بين هذه الاستراتيجيات ثلاثاً بوجه خاص، الأولى تتمثل في تعين كل المعارضات الزوجية التقليدية والتي تشكل جزءاً من التاريخ الثقافي الغربي على سبيل المثال: كلام/كتابة، الذكر/ الأنثى، الحقيقة/ الخيال، الحقيقي/ المجازي، المدلول/ الدال، الجوهر/ الظاهر، ويرى المفكك في مثل هذه المعارضات أنّ الطرف الأول الموجود إلى اليمين يحظى بمرتبة أرق من الطرف الشمال الذي ينظر إليه على أنّه تقييد أو نفي أو تجلي للطرف الأول (...)) وهدف المفكك هو تقويض هذه المعارضات ليقوض بذلك مركزية اللوغوس ولذلك عليه أولاً بقلب هذه التراتبية، وهذه المحاولة تسعى لبيان أنّ الطرف جهة الشمال، هو في الحقيقة الطرف الأول، والطرف اليمين ليس إلا حالة خاصة له، وأنّ الطرف جهة الشمال هو شرط إمكانية الطرف جهة اليمين (...)) والهدف هو إعادة تحديد أو تدمير أو إزاحة مجمل نسق القيم الذي يعبر عن نفسه في التعارض التقليدي. في حين تتمثل الاستراتيجية الثانية في البحث داخل النص عن كلمات مفتاحية تخون لعبة النص إن جاز القول، فبعض هذه الكلمات تنتهي لتعارضات جوهرية في مضمون النص، ولكنها تعمل بطريقة تقوّض هذه المعارضات. والأمثلة التي يعينها كلر في نصوص دريدا هي مصطلحات الفارماكون عند أفلاطون، والمكمل عند روسو وغشاء البكارة عند ملارميه (...)) وتتمثل الإستراتيجية الثالثة في توجيه اهتمام خاص لجوانب هامشية في النص: نوع الاستعارات المستخدمة على سبيل المثال، لأنّ هذه الجوانب الهامشية تشكل مؤشرات على ما هو مهم بالفعل (دريدا، 2000، ص. 42-43)

إذن التفكيك يقوم على استراتيجية في القراءة تقوم على فكرة التضاد مع مفاهيم الأصل، الهوية والكلية استراتيجية يحرف دريدا من خلالها كل شيء باتجاه الاختلاف... استراتيجية تتضاد مع الأزواج المفهومية أو المفاهيم التي يتمحور حولها الفكر الميتافيزيقي الغربي، والتي تحيل إلى طابق وعلاقات مترابطة محكومة بالتوزع إلى أعلى/ أسفل واقعي/ خيالي والواقع/ الحلم، والخير/ الشر، والباطن/ البرانية، والكلام/ الكتابة، والمثال/ المادة، والشرق/ الغرب والمذكر/ المؤنث، والمدلول/ الدال.

مفهوم الجنـدر Gender:

استخدم لفظ الجنـدر Gender من قبل أن أوكلبي وغيرها من المهتمات في السبعينات، لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعيا مقابل الخصائص المحددة بيولوجيا، وقد رأت Ann Oakley أن الشعوب والثقافات تختلف بشكل كبير في تحديدها لسمات الذكورة والأنوثة وبالتالي فإن الفصل بين مفهوم الجنس والجنـدر يختلف من ثقافة إلى أخرى، ولقد ظهر مفهوم الجنـد على الساحة الدولية منذ إعلان العام الدولي للمرأة (1975)، وترسّخ هذا المفهوم خلال العقد الدولي للمرأة (1976-1985)، فبرزت اهتمامات في العديد من الدول النامية بضرورة معالجة الفجوات النوعية القائمة بين الرجال والنساء في العديد من المجالات التشريعية والصحية، والتعليمية والمهنية. والحياة السياسية وغيرها من أجل تحقيق ما يسمى بعدالة النوع الاجتماعي (حوسو، 2009، ص. 62)

تعرفه منظمة الصحة العالمية على أنه المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، بمعنى أن التكوين البيولوجي سواء للذكر أو الأنثى ليس له علاقة باختيار النشاط الجنسي الذي يمارسه، فالمرأة ليست امرأة إلا لأن المجتمع أعطاها ذلك الدور وكذلك الذكر، ويمكن حسب هذا التعريف أن يكون الرجل امرأة وأن تكون المرأة زوج تتزوج امرأة من نفس جنسها وبهذا تكون قد غيرت صفاتها الاجتماعية وهذا الأمر ينطبق على الرجل أيضا. (الكرديستاني، ومحمد، 2004)

ولهذا المصطلح الكثير من المقابلات مثل: النوع، النوع الاجتماعي، والجنوسة، وهي مقابلات عربية للكلمة ابدعتها ناشطات عربيات في هذا المجال، فمصطلح (النوع) يحاكي الظهور الأول لمصطلح الجنـدر في بدايته ففي الستينات كان الجنـدر مفهوما في النحو، ولم يكن له أي دلالة نسوية كما هو الحال الآن، استخدم من طرف النسوية في السبعينات لخلق معان جديدة للتأكيد على فكرة التمييز بين الرجل والمرأة لا علاقة له بالطبيعة، أي أنه ليس مسألة بيولوجية، وإنما مسألة ثقافية واجتماعية، وبالتدرج اكتسب مفهوم الجنـدر معان ودلالات مستحدثة الى أن استقر في اللغة ودخل القاموس الإنجليزي (...). أما مصطلح النوع الاجتماعي يعبر عن محاولة للتأكيد عن فكرة أن الاختلافات بين الجنسين متعلقة بالتنشئة الاجتماعية (...). أما الجنوسة فهو مستمد من جذر عربي يسمح بتصريفه وهو أيضا على وزن أنوثة وذكورة...¹(الصدّة، 2010، ص. 13، 14)

الكتابة معبر لإلغاء مركزية الرجل:

ولقد ارتأت المرأة، أن أفضل وسيلة لا عادة النظر في مكانتها وإعادة الاعتبار لها يكون من خلال الكتابة، فقد اعاد دريدا النظر في أهمية الكتابة وتدوين الحقائق ذلك ان الفلسفة الغربية جعلت الكتابة تابعة للكلام أي في مرتبة أقل من ذلك من خلال التشكيك في مركزية الصوت...ومن ثم لجأت المرأة للكتابة وبذلك حققت نقل نوعية في حياتها وانتقلت من الكتمان والصمت إلى البوح والتعبير (بوشرة، 2020، ص. 48).

يقول دريدا: (ما الكتابة؟ والذي يعني "أين ومتى تبدأ الكتابة؟" وتأتي الإجابات بوجه عام متسارعة. إنها تجري داخل مفاهيم ينذر انتقادها وتتحرك داخل بدايات تبدو دائماً واضحة بذاتها، وينتظم حول هذه الإجابات علم لأنماط وتصور مستقبلي لصيرورة الكتابة (...)(دريدا، 2008، ص. 99)، فالكتابة تتجه دوماً الى كل حقل ممنوع وتمنح الفرصة لكل من يريد قول الحقيقة، كل من يريد اسقاط ظلم أو فضح عنف، الكتابة أيضاً عنف هي عنف ضد عنف ثورة ضد التمييز والالغاء.

إنّ الدور الذي يلعبه علم الكتابة هو دور هائل ولائهائي وهو نوع من التجاوز للمشروع الكلاسيكي أي خرقاً له فعلم الكتابة يقوم على زحزحة كل ما له رابطة بالمفهوم والقواعد العلمية التي تدخل ضمن تركيب النصوص اللاهوتية وما يرتبط بالعلاقة بالمركزية العقلية والصوتية، (لا توجد هوية ذاتية للكتابة) (Wiser, 1768, P147) هذه الاساسيات التي خلقها التفكيك الدريدي جعل النصّ الجندي يخرج من الدائرة الاجتماعية الضيقة، ويجد متنفسه في الكتابات، فأضحت الكتابة نوع من التحرر والانعقاد والمجازة.

الكتابة لا جنس لها فهي تحمل سمة العلمية والابدية، ونحن نكتب لا نحدد جنس النص أو مركزيته أهمية أي نص من النصوص نجدها في هامشه، هذا الهامش الذي ضل مغيباً على معر عصور كثيرة.

(الفالوسنتريسم)مركزية القضيب:

تتدخل الأعضاء الجنسية حسب دريد اللجسد وتصبح ذات دلالات لغوية تحدد معنى معين للكتابة وتوجّه تاريخاً فكرياً بأسره يحكمه تمرکز عقلياً أو صوتياً. في حديثه عن العلاقة بين أسلوب نيتشه والمرأة، يتطرق دريدا إلى مفهوم القضيب وكيف فرض سلطته الذكورية في المجتمع، وجعل المرأة في مرتبة أدنى منه لأنها لا تملكه يقول: (من خلال مهمازه الذي يحرك النصّ يصيبه دائماً برجفة جسد، وعرشة داخلية لإظهار مدى مقدرته على تحمل الوخز (...)) لتكون علامة ذكوره أداة كتابته الجسدية ليكون القرطاس ذاته ممثلاً مجازياً لجسد المرأة (...)) محركا لولبيا يركز فيه الرجل قوته (...)) ومن هنا كان التّمرکز حول القضيب (الفالوسنتريسم) تاريخ السّيطرة الذكورية وثقافتها (...)) حيث يصور القضيب هو أسلوب الرجل أو خاصيته في التّمايز (حبطة، دت، ص. 212)، فمركزية القضيب والتي فيها اشارة الى سلطة الرجل فرضت هيمنها على الكتابة أيضاً، فالنّص أصبح يميل إلى طرف على حساب الآخر، ونجح هو أيضاً في الغاء المرأة واعتبرها أقل قيمة من الرجل وتابعة له لأنها لا تملك هذا العضو.

يقول دريدا: (إنّ الحقيقة-الخصاء هي شأن الرجل وهي الانشغال الذكوري، الذي لم يكن قديماً ولا مثار ارتياب ولا يحتجب كفاية، والذي، في سذاجته وبلاهته (بلاهته، الجنسية بلاهة تهب لنفسها عند الحاجة تمثيل الهيمنة البصرية) يفرز خديعة الحقيقة الخفاء) (دريدا، وديمان، 2013، ص. 99)،

ومادامت مسألة المرأة تتأرجح أو بالأحرى تقوم بتعليق التّعارض بين الحقيقة واللاحقيقة، فهي تؤسس بذلك لنظام الأقواس الذي يرتبط بنسق الإقرارية الفلسفية (وتنزع الأهلية عن المشروع التأويلي ملتزمة المعنى الحقيقي للنّص تحرر قراءة أفق معنى الكينونة أو حقيقة الكينونة لقيم إنتاج المنتج أو لقيم حضور الحاضر، وما انفلت من

القيد هو مسالة الأسلوب أو مسالة الكتابة مسالة مسار مهمز. eperonnante الأقوى من كل محتوى وكل معنى) (دريدا، 2010، ص. 143)،

قائمة المراجع:

- (1) بورادوي، جيوفانا. (2013). الفلسفة في زمن الإرهاب. (خلدون النبواني، مترجم). بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات
- (2) بوشرة، عبد الوحيد. (2020، 12 فيفري). أليات بناء الخطاب النسوي في تفكيكية جاك دريدا بين المركزي والمهمش/ مجلة دراسات انسانية واجتماعية، جامعة وهران، 9(2)
- (3) حبطة، سماح. (2020، 12 فيفري). سؤال الاختلاف الجنسي: تفكيك مركزية الفالوس عند جاك دريدا. مجلة دراسات، جامعة قسنطينة 2، 8(7)
- (4) حوسو، عصمت محمد. (2009). الجندر. عمان: دار الشروق للنشر
- (5) دريدا، جاك. (2010). المهماز أساليب نيتشه. عزيز توما، إبراهيم توما (مترجم). دمشق: دار الحوار
- (6) دريدا، جاك. (2008). في علم الكتابة. تر: أنورمغيث-منطلبة (مترجم). القاهرة: المركز القومي للترجمة
- (7) دريدا، جاك، وديمان، بول. (2013). مداخل إلى التفكيك، تر: حسام نايل. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب
- (8) دريدا، جاك . 2000. الكتابة والاختلاف. كاظم جهاد (مترجم). الرباط: دار تبال
- (9) دريدا، جاك. (2008). في علم الكتابة. أنورمغيث-منطلبة (مترجم). القاهرة: المركز القومي للترجمة
- (10) رايان، ميشال، وآخرون. (2008). مدخل إلى التفكيك. حسام نايل (مترجم). القاهرة: الهيئة العامة للقصور الثقافية
- (11) الزين، محمد شوقي الزين، والباروكي، دريدا. رؤية في الانعطاف الدردي داخل النص الفلسفي الغربي، ضمن كتاب، جاك
- (12) الصدة، هدى. (2015). النسوية والدراسات التاريخية. عبير عباس (مترجم). القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة
- (13) الكردستاني، مثنى أمين، ومحمد، كاميليا حلبي. (2004). الجندر: المنشأ المدلول، الأثر. عمان: جمعية العفاف الخيرية
- (14) Wisser, Antonin. (2017,9mai). L'espace du style: sur les trois versions d'Eperons(1973-1976-1978)de jacques derrida, Genesis, OpenEdition journals., [http://journals OpenEdition.org/ genesis/](http://journals.OpenEdition.org/genesis/)

الهوية الثقافية في البيئة الحضرية
مقاربة جندرية للتمثلات والممارسات اليومية
.Cultural identity in the urban environment

A gendered approach to everyday representations and practices

ط.د. حطاب حطاب/جامعة وهران 2/الجزائر

PhD.Hatab Hatab/ Oran University 2/Algeria

ملخص الدراسة:

يبدو أن أكثر من 50% من سكان الأرض يعيشون في المناطق الحضرية وعددهم في تزايد، كما ان الإنسان المعاصر يسعى جاهدا إلى التأقلم مع هذه الوضعية المتسارعة والممتدة، وربما قد تصبح المناطق الريفية في تقلص مقابل المد الحضري، وتختلف تلك الإشكالات التي يتعايش معها السكان الحضريون من منطقة إلى أخرى، فالمدن الكبرى مثل: القاهرة، واسطنبول ونيويورك وطهران ذات الكثافة السكانية العالية تختلف عن تلك المدن الريفية ذات الكثافة السكانية الأقل مثل: المدن المغاربية كتونس والجزائر وغيرها، وهذا ما يجعلنا نقف على الأبعاد المختلفة في تحديد وجه الإشكالات المحورية، ولعل المدن الحضرية مثل: وهران، الجزائر، قسنطينة كمثال تحمل في طياتها عدة انشغالات بيئية حضرية ومدنية وتربوية وسلوكية وتكنولوجية، وهذه هي الاهتمامات الانثروبولوجية المتمحورة حول البيئة الحضرية و البناء الثقافي-الاجتماعي للهوية الفردية والجماعية داخل النطاق الحضري المدني.

الكلمات المفتاحية: الجندر. الهوية الثقافية، الهوية العمرانية. الفضاء العمومي. المدينة.

Abstract:

More than 50% of the earth's population appears to be living in urban areas and their number is increasing. Modern humans are also striving to cope with this rapidly growing and long-term situation. Rural areas may be shrinking relative to urbanization, These problems are different for the urban population to live in different regions, Major cities such as Cairo, Istanbul New York and Tehran with high population density, They differ from those rural cities with lower population density, such as Maghreb cities as Tunisia, Algeria, and others This leaves us at different dimensions in determining the face of central problems Urban cities such as Oran, Algeria and Constantine are examples of several urban environmental concerns A civil, educational, behavioral and technological concern, perhaps one of the most important anthropological concerns of the study Is the relationship of social and cultural building to individual and collective identity within urban areas?

Key words: Gender, cultural identity, Al-Omran identity (urban areas), Public space. The city

مقدمة:

يتشكّل العالم اليوم بصورة مختلفة عما كان عليه في السابق وتوالت العوالم الحضرية والثقافية تباعا جراء هذا التسارع، وان التحولات والتغيرات التي مست الأبنية الاجتماعية اليوم في الوقت المعاصر أصبحت أكثر تأثرا وتأثيرا مما كانت عليه في السابق، وان المدن اليوم من حيث حيّزها المادي تطورت عما كانت عليه في السابق، فالمدن اليوم أصبحت أكثر كثافة من حيث السكان ومن حيث العمران والهندسة المعمارية، ووسائطها الذكية، وان العلاقة بين المدينة والمناطق الحضرية والمجتمع وأفراده هي علاقة تبادلية تفاعلية، وهذه العلاقة تطلبت مستوى من النظر والعناية

بخصوص الإشكالات المفردة والتي نراها حتمية، أي هي حاصلة لا محالة لما في ذلك من مكون ثقافي وسلوكي ومعاش يومي داخل هذا الحيز المديني، يبدوا أن الفضاء العمومي المديني، والبيئة الحضرية في مجملها تشكلت بصورة مختلفة من حيث تاريخ المدينة للمجال المغربي-الجزائري، فتاريخ مدننا يختلف عن باقي المدن الأخرى في العالم لما تملكه من خصوصية جغرافية وسكانية وحضارية، فالمدينة العربية البغدادية مثلا: ليست هي مدينة روما و أثينا، فالامتداد الثقافي يختلف من حيث الاصطلاح والتصوير، فمدينة أساسها السياسي والمواطن تكون مختلف عن مدينة أساسها ثنائية البداوة والحضارة ولسنا هنا لنعنى بالاصطلاح بالقدر الذي ننوه فيه إلى الحتميات الثقافية المؤثرة على مستوى التفاعل والتبادل بين البيئة الحضرية والهوية الثقافية ذات الامتداد التاريخي، وهذا الذي نراه جليا من خلال تلك الفجوة الظاهرة في تطور المدن الحديثة العالمية، والسبب نفسه الذي يجعل المناطق الحضرية هي مناطق صراع بين القيم الريفية والقيم الحضرية على عكس إشكالات المدن الغربية التي تزحف إلى ثنائية حضارية وسياسية، وهنا تبرز الإشكالية التي نحن بصدد طرحها: هل الهوية الثقافية هي امتداد للبيئة الحضرية أم هي شكل من اشكال من الصراع؟ هل حياتنا اليومية بالمدينة لزلت تركز هيمنة أبوية على الفضاء العمومي المديني؟ وهل الهوية الجندرية اليوم داخل مدننا قائمة على إعادة إنتاج نفس الأدوار الذكورية والأنثوية؟ ما هو الأفق العمومي للممثل الجندري؟

أهمية البحث:

تندرج أهمية البحث من خلال التركيز على الترسيمات الثقافية والاجتماعية من خلال الحقل والمجال الحضري في صيغته التفاعلية والدينامية المؤثرة والمتأثرة به، فيقترب بناء النوع الاجتماعي وترسيماته الاجتماعية من خلال الكم الهائل للتداخل بين هذه العوامل الحضرية المادية والغير المادية، فالدراسة تلاحظ طبيعة الرابطة العلائقية بين المجال الحضري والمديني والهوية الجندرية للفرد والجماعات من خلال التفاعل المكثف.

أهدافه البحث:

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية المهمة إلى إبراز دور القيم والمعايير في المجال الحضري وتوضيح ذلك التدرج والانتقال الممزوج بين التأثيرات الحضرية والعمرانية على السلوك الإنساني وتمثلاته، مبرزا التغيرات والتحويلات الجندرية على السلوك الذكوري والانثوي في الحياة اليومية بالمدينة وكذا دور الفضاء المديني في الترسيمات الاجتماعية للجنرد.

المنهج:

أحاول أن أبني منهجا مرتكزا على الطبيعة البنائية للظاهرة، معتمدا في ذلك على التحليل لأهم العوامل والأسباب، وهذه العوامل ليست منفصلة أو متباعدة بقدر اعتماد آلية تعدد عوامل وتحليلها لتوضيح الصورة المتداخلة بينها، هذه الدراسة دراسة تحليلية.

1. البيئة الحضرية والهوية الثقافية:

" نستطيع أن نصف البيئة الحضرية بأنها تمثل مجموعة من النظم المتنوعة والتي تعمل جنبا إلى جنب مع بعضهما باعتبار المدينة تمثل بيئة لها خصوصيتها، فهي بالتالي تكون مؤلفة من عدد من الأنظمة البيئة الحضرية والتي تعمل كدالة لأسلوب معيشة سكانها وأفكارهم وتقاليدهم وأعرافهم الرمزية..." (الموسى، ويعقوب، 2006، ص. 23)

إذن البيئة الحضرية هي مكون مادي هندسي معماري ومكون ثقافي ونظام اجتماعي، وهذا الذي يدعوا إلى التفاعل والتبادل داخل المدينة عموما، وتشكلت البيئة الحضرية بشكل حديث ومتأخر في بلداننا المغربية ونحن ضمن هذا الامتداد الإفريقي المغربي نشهد تلك التأثيرات التاريخية في تشكل الحواضر، كما أن البيئة الحضرية اليوم داخل المدن الأساسية للدولة الجزائرية أخذت في التوسع والتمدد فالكمل يرغب في العيش داخل المناطق الحضرية وهذا سيوسع وعاء الهجرة الداخلية من جهة والامتداد الحضري جغرافيا على حساب مساحات أخرى، فالبيئة الحضرية القديمة والكولونيالية لم تعد تستوعب هذا الزحف الريفي نحو المدن وهذا ما جعلنا نلاحظ جلها عملية تريفين المدن او التريفين الثقافي للمدينة، لان البيئة الحضرية عموما هي: " الحيز الذي يصنعه الإنسان حيث يكون قادرا على العيش والعمل والقيام بنشاطاته بشكل يومي"، فمعرفةنا بأسس البيئة الحضرية وبعمارتها ومعمارها أمر مهم لاستيعاب العلاقة التبادلية التفاعلية بين الهوية الثقافية والبيئة الحضرية، فمدينة مثل العاصمة وهران او قسنطينة هي مدن شهدت عدة مراحل من التمدن والتحضّر، فأصبحت بيئتها الحضرية على ما هي عليه وإن كان لكل مدينة طابعها الهندسي المعماري، لكنها تبقى مدنا شهدت نفس التاريخ الكولونيالي لتحضرها، فالهوية الثقافية عموما أمر متسع وإشكالية واسعة خاصة إذا كنا نلقي الضوء على بيئة حضرية بعينها كمدينة مثل: وهران (الساحل الغربي الجزائري)، فالهوية الثقافية والمعمارية للمدينة وطبيعة المكون الديموغرافي تختلف من حيث حركة السكان والمؤثرات الاقتصادية وطبيعة الجغرافيا والأنشطة التي يمارسها سكانها، فالبيئة الحضرية تصبح بهذا المعنى أيضا على انها: " الهندسة المعمارية وتكنولوجيا البناء والهندسة المدنية وهندسة المناظر الطبيعية وإدارة طفرات البناء وفي السنوات الأخيرة وسعت الأبحاث لتشمل الغذاء وحدائق المجتمع والصحة النفسية والصحة البدنية..."، فهذا الوعاء الحضري وهذه النزعة التحضرية الحتمية شكلت أفقا جديدا للمعيش اليومي للأفراد فنحن نهندس شكلا معماريا لا يمثلنا وحسب، بل قد يفرض علينا نمطا جديدا من العيش والتسوق والإنتاج والاستهلاك اليومي، فتصبح الهوية الثقافية داخل البيئة الحضرية غير ثابتة بل هي في عملية دينامية وحركية تفاعلية ستفرض على بعض الموارد ومصادر الهوية الثقافية للفرد والمجتمع نوعا من التحدي للهويات الصلبة (Hard Identity) التي تفقد جوهرها وتناغمها داخل البيئة الحضرية المعاصرة.

عمدت النظريات السوسيولوجية الحضرية والثقافية الى معالجة هذه القضية، "فمدرسة شيكاغو" المعروفة خاصة من خلال "روبرت بارك" و"ارنست برجيس" و"رودريك ماكينزي" قد وضعوا الإطار العام للنظرية البيئية الحضرية في إطارها الايكولوجي، " فالمدينة تعتبر بمثابة المكان الطبيعي والثقافي الذي يقطنه الإنسان المتحضر، فهي وحدة على درجة عالية من التنظيم بينما اهتم "ماكينزي" بالقوانين الداخلية والعمليات التي تسيطر على هذا التنظيم... ونتيجة لذلك اهتم بارك بالأنماط المنظمة في مكان للعلاقات الاجتماعية والايكولوجية للبحث عن العمليات والعوامل التي تؤدي إلى التوازن الحيوي في المجتمع.

حاول كذلك "ماكس فيبر" (Max Weber) وجورج زيمل (George Simmel) واوزفلد شيبينجلر... ولقد اعتبر المدينة منطقة مستقرة وكثيفة السكان واهتموا بدراسة عقليتهم الحضرية واتفق فيبر وزيمل على وضعية العلاقات الاجتماعية وطبيعتها وكل الأشكال الحضرية (الصور الحضرية الحديثة)، ومن هنا برزت أهمية الهوية الثقافية والثقافة الحضرية التي انبثقت من عصر المجتمع الحديث.

يرى "لويس ويرث" (Lewis Wirth) على أن المجتمع الحضري يتميز بالحجم والكثافة واللاتجانس وهو الحجر الأساس للتنظيم الاجتماعي للسلوك... واعتبر "ويرث" أن تطور البيئة الحضرية ضروري لنمو المدينة... فكلما اتسع نطاق التنوع الفردي ارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد... " إن كثافة السكان ليس عاملا عدديا لنمو وتطور البيئة الحضرية بل إن طبيعة السكان وأنظمتهم الاجتماعية وهوياتهم الثقافية والفردية عامل مهم في البيئة الحضرية فهذه العلاقة الثلاثية بين الفرد والمجتمع والبيئة الحضرية هي جوهر تشكل الهوية الثقافية ومسرح التفاعل والتبادل فيها، " فالهوية الثقافية أو الشعور بالانتماء إلى مجموعة وهو جزء من مفهوم الشخص الذاتي ونظرية الفهم الذاتي ويرتبط بالجنسية والاثنية والطبقة الاجتماعية أو الموقع أو أي نوع من الفئات الاجتماعية التي لها ثقافتها الخاصة... " ، الأمر المهم الذي يمكن تتبعه في علاقة البيئة الحضرية والهوية الثقافية هو هذا الميدان الثقافي الذي تمارس فيه الأفعال الاجتماعية وتمثل في الأدوار الاجتماعية.

ما أهمية علاقة البيئة الحضرية بالثقافة والهوية؟

إن مفهوم الهوية عموما لزال إشكالا في الدراسات السوسيولوجية الأنثروبولوجية خاصة بما يتعلق بالهوية الفردية والثقافة الفرعية والبيئة الحضرية وتمثلات الأدوار الاجتماعية داخل الحيز الحضري لما يفرزه هذا الأخير من آثار وتحولات وتغيرات تمس الأبنية الثقافية ذاتها، فالمدينة والفضاء العمومي والمجال الحضري قد تذوب فيه معاني الخصوصية وتسيطر عليه الصورة العمومية في العمارة والنقل وأماكن العمل والأسواق وأماكن الترفيه فكله مكان قد لا يعترف إلا بحيز ضئيل من الخصوصية التي قد تمتص أحيانا في المجال العام كما يحدث مع المساجد والممارسات الدينية.

لعل أبرز ما يشغل الباحثين اليوم عموما وشواهدنا الحضرية الهوية الثقافية التي تصارع البداوة والحضر والهيمنة الذكورية الأبوية والمقاومة النسوية، فأصبحت البيئة الحضرية مسرحا لرؤية وملاحظة الصراع الهوي: " عندما ينحصر مفهوم الهوية الثقافية في الإرث الثقافي يؤدي ذلك بالضرورة إلى مكان بناء صور بيانية للسماوات والأنماط والوظائف والتصرفات الفردية والجماعية التي يمكن اعتبارها لصيقة بحاملي الهوية بصورة نهائية" (عبد الغني، 2017، ص. 23) هذا المفهوم للهوية قد لا يكون متماشيا مع الحركة التاريخية للحياة ومع التطورات الحاصلة في البيئة الحضرية فلا يمكن أن نكيف البيئة مع الهوية المتصلبة بل بالعكس فضرورة التفتح والبحث عن أساليب ديناميكية يضمن شيئين:

الأول: تطور الهوية وتحولها من منطق الحمولة إلى دور فسحة الفاعلين الاجتماعيين داخلها.

الثاني: السماح بالتناغم مع تطورات البيئة الحضرية.

" فالهوية حركية مستمرة من التاريخ تكتسب المعنى والمضمون كتجربة إنسانية خاضعة لضرورة العيش ولدinamيات الصراع وتحديات الواقع، إنها معطيات وعوامل تمنح الإنسان بصفته الفردية وللمجتمع كإطار تفاعلي للجماعة، الشعور بالمعنى والوجود والانتماء والمصير المشترك (عبد الغني، 2017، ص. 29)

إن البيئة الحضرية اليوم تعتبر حقل التجارب والممارسات الاجتماعية وكذا بروز الهويات الشخصية والثقافات الفرعية، وهذا الأمر يبدو بسيطاً لكنه ليس كذلك أمام النسق الرمزي والسياق الثقافي العام فهل البيئة الحضرية اليوم في مددنا على تفاعل جيد مع البيئة الثقافية؟

يعتبر "ماليونوفسكي" البيئة الثقافية: "الجزء من البيئة التي هي من صنع الإنسان، فالإنسان يخلق البيئة الثقافية بكل عدته من المصنوعات الإنسانية وقدرته على إنتاجها وتفهمها." (هولنكرانس، 1972، ص. 27) إن هذين المفهومين الأخيرين من إنتاج وتفهم يكاد يلخص كل العمليات التفاعلية التبادلية بين البيئة الحضرية والهوية الثقافية، فالبيئة الثقافية هي الوعاء الذي نتج من خلاله فضاءاً حضرياً وتشكلاً هويياً بها. ننتجها ونعيد إنتاجها في حلقة دائرية بين الإنسان والمجتمع والثقافة والعمران.

2. المدينة والفضاء العمومي:

لا يمكن استيعاب إشكالية البيئة الحضرية دون التعرف على طبيعة المدينة، هذا المكان الذي يضم كافة عمليات التفاعل والتبادل، "من الناحية الاشتقاقية تستمد المدينة the city أصلها من كلمة اللاتينية وحتى الإحياءات الاجتماعية للمصطلح تسبق الإحياءات الجغرافية فقد كان الرومان يطلقون الغول المستقلة اسم civitates ثم تضيق المصطلح فانحصر بالمدينة الرئيسية التي كانت تستقر فيها الحكومة والسلطة..." (بينيت، وغروسبيرغ، 2010، ص. 604) هذا الاشتقاق الاصطلاحي يدلنا على شيء مهم هو أن تاريخ الكلمة بمعناها الاصطلاحي وبطبيعة المدينة بحالها يختلف مع طبيعة المدينة ذات الامتداد الغير يوناني والغير لاتيني

فالحضارة والمواطن والسياسي هذه الثلاث مكونات الثقافة وهوية المدينة الغربية على عكس ارتنا العربي الإسلامي الذي لا يذكر المدينة إلا من خلال المقابلة البدوية والحضرية: "يبدو أن مصطلح المدينة في العربية من أصل آرامي وكان يطلق في العصر الساساني على "طيسفون" عاصمة الساسانيين اسم مدينتنا أو المدينة التي أصبحت فيما بعد المدائن كما على يثرب اسم المدينة والظاهر المقصود به المحصور بالأسوار وبالرغم من ورود الكلمة في القرآن والحديث فيبدو أن العرب لم يستعملوا المصطلح إلا في بواكير العصر الإسلامي..." (بينيت، وغروسبيرغ، 2010، ص. 605)، هذه النقطة مهمة في تتبع تاريخ نشأة المدن وتطورها، فعربياً عرفنا كيف لعبت ثقافة البداوة والحضارة تشكل ما يسمى المدينة العربية وحتى المغاربية شهدت ذات التصنيف إذا وقفنا على أطروحة ونظرية ابن خلدون، وليس المقام يتسع للسجال الاصطلاحي بقدر الإشارة إلى كنهه الخصوصية والعمومية التي نحن بصدد معالجتها دائماً داخل هذا الحيز الثقافي والهوية الجندرية التي تعد كاشفة وفاحصة للأفق العمومي داخل المدينة بالأخص، وحتى إشكالية العمومي نجد صعوبة في استنطاقها من وقائعنا المعاشة لذات الاختلاف (لاتيني/عربي)، "وكما توضح هذه الاستخدامات لا توجد خطوط فصل جلية بين واقعية المدن المادية وتمثيلها الثقافي تفعل المدن وتنقل الثقافة في نسيجها الخاص وهي تشكل خلفية معمارية للتفاعلات العامة والحيوات الخاصة." (بينيت، وغروسبيرغ، 2010، ص. 609) كان أغلب السوسيولوجيين المشهورين مثل «روبرت بارك» وكذا «هنري لوفيفر» و«ميشال دو سارتو» تعلقت أبحاثهم حول المدينة والبحث عن الكيفية التي تشكلت بها القوى الاجتماعية في نسيج المدينة ومؤسساتها ومنشئاتها وكيف ترجمت تلك الواقعية الخارجية حينئذ إلى داخلية التجربة الحديثة.

يبدو أن تاريخ مصطلح المدينة والتمدن يرجع بنا إلى جذور الاستعمال اليوناني للكلمة وهذا الارتداد يصل بنا إلى حين تطور الإشكالية السياسية المدنية وهنا يصبح الفضاء العمومي أساس للنقاش ويفتح أبوابه للقوى الاجتماعية والتنظيم.

يشهد العالم اليوم نوع من الصراع بين الواقع والواقع الافتراضي وهذه العلاقة الميدانية جعلت من مفهوم العمومية والخصوصية عودة لساحة النقاش، كما أن الأفراد في علاقاتهم الإنتاجية وإعادة الإنتاج جعلت من هذا المفهوم أساس ومحور القضايا الاجتماعية.

"شكل كتاب "هابرماس" المترجم إلى العربية بعنوان الفضاء العمومي واركولوجية العمومية كبعد مؤسس للمجتمع البرجوازي، سنة 1962، بحيث أثار فيه الصلات الوثيقة بين الفضاء العمومي والمجتمع المدني كإشكالات سياسية ستقود الفلسفة السياسية المعاصرة إلى التمييز بين المجال الذي يشمل الدولة ومؤسساتها من جهة وبين الميدان الخاص الذي يتصل بالحياة الشخصية للأفراد.

إن التمييز بين الفضاء والعمومي والفضاء الخاص أمر له أثره الثقافي الخاص بالمدينة وطبيعة الأفراد وثقافة المجتمع، فالتمايز الاجتماعي الحاصل ما هو إلا انعكاس في الأخير لهذا الإرث الثقافي، إلا أن الفضاء العمومي داخل مدننا يطرح إشكالات مخالفة عن التي تطرح في مهدها فمثلا المسألة البرجوازية الطبقيّة ومسألة المواطنة هي التي أخذت الحيز الأكبر من الاهتمام في المجتمع الأوروبي والفضاء المدني

ونحن نجد أن التمييز بين ما هو خصوصي وعمومي ليس بذات الصفة، لأن المسألة المدنية ترتبط بجوهر الحداثة وهنا يصبح الاستعمال داخل حيزنا الحضري عسيرا، كمان هذه الإشكالية العامة نقتص منها جزءا هاما هو علاقة المدينة كمكان حضري للعيش المشترك في علاقته بأدوار الجنسين، حاولت الباحثة والفيلسوفة " نانسي فريزر" معاصرة "هابرماس" ومن الجيل الثالث مدرسة فرنكفورت النقدية وموقفها يسد حاجتنا في مقالنا هذا من الواقع الافتراضي إلى الهوية الجندرية ومقاربة النوع الاجتماعي: تقول: "نقر بتجاوز نظرية "هابرماس" بالنظر إلى كونها مبنية على أساس وطنية طبقية... وتعارض هذه النظرية مع معطيات الواقع الاجتماعي الجديد الذي كشف عن نظريات جديدة في التاريخ والعرق والنوع (الجندر) والثقافة أي التحولات البنيوية للفضاء العمومي"

تركز نانسي فريزر على نقطتين أساسيتين في نقدها لنظرية هابرماس:

1. هو أن نظرية الفضاء العمومي تجاهلت قضية النوع الاجتماعي والتي ساهمت في طرحها النظريات النسوية العريقة.
2. مسألة السود (العرق والعرقية) الذي ناضلوا في أمريكا لأجل فضاء عمومي نقيضا للفضاء الرسمي عبر نضالاتهم وحركاتهم.

3. الواقع الافتراضي الذي هو عالم اجتماعي جديد يعتبر من أهم حلقات عولمة الفضاء العمومي.

لم تعد الإشكالية القديمة من اختراق السلطة السياسية بذات الأهمية أمام هذه المتغيرات الجديدة، كما أن الفضاء العمومي ليس محتكرا من قبل طبقة دون أخرى أو مقابلة المجتمع المدني للمجتمع السياسي، فاختراقات العالم السايبري تتجاوز هذا الأفق المحدود وان هوية الأفراد الشخصية والفردية والجندرية تأخذ أبعادا أخرى أمام الحركات النسوية في الفضاء لعام وكذا توالد الهويات الجندرية الأخرى وتوالد الثقافات الفرعية التي كلها تطلب الاعتراف وهنا

الإشكال المحوري هل يمكن الحديث عن مدينة وحركات تمدن وتحضر داخل بيئة ثقافية اقصادية ترفض الاعتراف بهذه الهويات؟ إن إشكالية النوع الاجتماعي أراها مركز الانشغال والإشكال في فضائنا الحضري.

3. الهوية الجندرية والمنطقة الحضرية:

إن مقارنة النوع الاجتماعي هي من بين المقاربات التي ساعدت كثيرا في تقديم تحليل لوضعية خطط التنمية الحضرية وتوجيه برامج التنمية العامة لأفراد والمجتمع وذلك لما تقتضيه الدورة الاقتصادية وتوزيع الفرص ومساواتها بين أفراد المجتمع، والمدينة والسياسة لا يقتضى نجاح مشروعها دون وضوح الرؤية لمساواة الفرص بين الجنسين، "قد أصبحت مقارنة النوع الاجتماعي في الوقت الحاضر خيارا استراتيجيا وآلية عملية لتحقيق استفادة كل الفئات والشرائح الاجتماعية من نتائج السياسات العمومية المعتمدة وتحسين أوضاع المعيشة للسكان وإشراكهم في اتخاذ القرارات وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء وضمان مساهمة الجميع في التنمية والاستفادة من نتائجها" (سببلا، والهرموزي، 2017، ص. 460)

إن مسألة الجندر عموما هي دور اجتماعي يتشكل ضمن إطار ثقافي واجتماعي ليمنح الجنسين هوية اجتماعية ودورا يليق بالفاعلين الاجتماعيين، فهو ليس معطى بيولوجي جنسي وحسب بل هو بناء اجتماعي ثقافي للجنسين، وهنا يمكن الحديث عن الأبوية والذكورية والهيمنة داخل النسيج الحضري وفحص المساواة وحرية الجنسية، وكذا معرفة وضعية المرأة داخل المناطق الحضرية، وليس هذا فحسب بل يتعداه إلى الصراع الإيديولوجي داخل المجتمع وكذا النزاع على الفرص الاقتصادية والسياسية، فالفضاء العمومي يتجلى داخل المدن بسبب التنظيم الاجتماعي وتقسيم العمل وهنا تكون الهوية الجندرية محل نقاش، فليس يغني المرأة أن تخرج للعمل وتنافس الذكور في العمل يعد سلوكا تحضريا فربما تخرج في هذه المناطق الحضرية وهي لزالتم عرضة للإيديولوجية الأبوية*.

"إن الجندر خلافا لتقسيمات الجنس التعسفية والاختزالية يتضمن الخصائص الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالرجال والنساء، في ظل انساق اجتماعية معينة فالامر يتعلق بخصائص اجتماعية مجسدة للاختلافات في السلوك ما بين الرجل والمرأة داخل ثقافة معينة (سببلا، والهرموزي، 2017، ص. 528)

يمكن أن نتعرف على حدود الهوية الجندرية ومنطلقها داخل المناطق الحضرية من خلال النقاط الآتية:

- ✓ إن تطبيق المنظور الجنساني على المدن يكشف أن الهيكل المكاني والبنية الاجتماعية مكونان بشكل متبادل.
- ✓ علاقة الهوية الجندرية بالبحوث الحضرية شملت الجندر داخل الحيز الحضري الذي تجاوزت فيه صراع الجنسين الذكوري والأنثوي.
- ✓ المدن بعد الحرب العالمية الثانية صارت مكتسحة من قبل هيمنة أبوية.
- ✓ انحصار دور النساء الحضري فقط بالعمل خارج المنزل.
- ✓ 5 ظهور ما يسمى بالمدن الذكية والتحسين الحضري داخل الخطط الحضرية لمدن ستصبح أكثر حيادية بين الجنسين.

خاتمة:

إن المناطق الحضرية توسعت في عالمنا المعاصر وأخذت تتنوع وتتسارع وتتدافع بقوة وعملت الخطط الحضرية على هذا الأساس ووجهت البرامج التنموية على هذا الأساس، فعالمنا المعاصر والمدن الذكية قفزت على عملية الاستهلاك والإنتاج بالمعنى الكلاسيكي داخل حيزها الحضرية، فربما يتحول السلوك الاستهلاكي إلى عملية إنتاجية، إن المناطق الحضرية أخذت في التوسع ومدننا ملزمة بهذا لسبب الكثافة السكانية المتزايدة والحاجة إلى توسيع وعاء الاستهلاك عموماً ومع هذا فإن الهجرة الداخلية للسكان من المناطق المحيطة والحافة والريفية سوف تكون كثيفة إلى هذه المناطق وهنا ستكون مسائل الهوية والأدوار الاجتماعية على رأس الانشغال لما له علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة وهذا لا يتماشى إلا بمعالجة المقاربة الجندرية والتنمية الحضرية، كما أن البيئة الثقافية والمناطق الحضرية سوف تصبح ذات أهمية بالغة إذا كما نتحدث عن مدن ذكية لربما مستقبلاً ستكون أكثر حيادية في الأدوار الاجتماعية للجنسين.

التوصيات والمقترحات:

- ✓ إن للإنسان علاقة متداخلة بينه وبين المجال أو البيئة المحيطة به مما يعني أن الاعتناء أكثر وفهم هذه العلاقة يقدم الكثير من التفسيرات حول ظواهر متعددة والتي نهمل في منشئها التمثل وتصور الإنسان لجسده وتجسدهات المختلفة وطبيعة الاتصال فيما بينهم، فالتركيز على هذا النوع من الدراسات يعزز الفهم لجوانب مختلفة من الحياة.
- ✓ أن مسألة التحضر أو المدنيّة لا علاقة لها بالشكل الهندسي الجميل والمنمق المعزول عن دور الإنسان فيه وعليه، فهي علاقة متبادلة فإذا أردنا أن يكون لنا مجال حيوي حقيقي يعنى بجودة الحياة العامة فلنراجع أدق جزء ممكن فينا لنصبح الروح الحقيقية لهذه المدن ولإنسان المدني ولعل أهم شيء الجندر في الفضاء العمومي.
- ✓ الاشتغال على التقسيمات الجندرية أو الدور أو الهوية والاداءات الجنسية اليومية داخل النسق الحضري هو من أبرز الاليات المسرعة للاندماج الفعلي في حياة مدنية لما يرتبط بالجواهر الإنساني والأفعال اليومية بين الجنسين.
- ✓ حتى لا يكون المجال الحضري أكثر ترفيماً أو المجال الريفي منقرضاً، أعتقد وجب الإسراع في فهم العلاقة ليست صراعية بقدر ما هي متكاملة بتمايزها واختلافها مرجعا في ذلك بطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة، الذكر والأنثى، هي لعبة اجتماعية دقيقة وبنائية وهيكلية متداخلة.

قائمة المراجع:

- (1) بينيت، طوني، وغروسبيرغ، لورانس. (2010). مفاتيح اصطلاحية جديدة : معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع. سعيد الغانمي (مترجم). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية
- (2) سبيلا، محمد، والهرموزي، نوح. (2010). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة. بغداد: منشورات المتوسط
- (3) عبد الغني، عماد. (2017). سوسيولوجيا الهوية وجدليات الوعي والتفكيك وإعادة البناء. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

- (4) الموسعي، هاشم عبود، ويعقوب، بدر صلاح. (2006). التخطيط والتصميم الحضري. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع
- (5) هولنكرانس، ايكيه. (1972). قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور. محمد الجوهري (مترجم). القاهرة: دار المعارف،

العنف المجتمعي القائم على النوع في مناطق الصراع العربي

التمايز واللامساواة بين النوع في ليبيا

Gender-based violence in Arab conflict areas

Gender differentiation and inequality At Libya

د. يوسف محمد فالح بني يونس/ الجامعة العربية المفتوحة لشمال أمريكا & الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب/الأردن

Dr.. Youssef Mohamed Faleh Bani Younes/ Arab Open University of North America& American International Academy of Higher Education and Training/ Jordan

د. سلمى الطيب خليفة سالم /جامعة طرابلس / جامعة المرقب /ليبيا

Dr. Salma Al-Taye Khalifa Salem/ University of Tripoli / University of Al-Marqab/ Libya

الملخص:

يعد العنف المجتمعي القائم على النوع من المواضيع الحيوية والهامة التي تشغل الباحثين في العالم، والوطن العربي، لما له من دور كبير في الدراسة والبحث، وتهدف الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة عن الدراسات العلمية والأكاديمية، وإبرازها على شكل دراسة علمية هادفة، والكشف عن الاسباب الكامنة وراء هذا العنف الذي يؤرق المجتمعات العربية والباحثين بالدراسة والبحث، وإثراء الدراسات العلمية في الجامعات، ومصدر بحث ودراسة للأجيال القادمة.

واتبع الباحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي في هذه الدراسة، واتبع الباحث الطرق العلمية والبحثية في الدراسة والتحليل والرجوع الى المصادر والمراجع العلمية، تكمن أهمية الدراسة في أنها دراسة حيوية تعالج مسألة بحثية تشغل المجتمع العربي والجامعات والمؤسسات البحثية في العالم، وتوثق مرحلة تاريخية حاسمة في تاريخ العنف المجتمعي، وبمثابة مرجع مهم للجهات المهتمة بالعنف المجتمعي للحكومات في ليبيا وخارجها، والباحثين والمهتمين.

الكلمات المفتاحية: العنف، النوع الاجتماعي، الجنـدر، الأُسره، المجتمع، التحرش، الابتزاز، المساواة، التمييز.

Abstract :

Societal violence based on gender is one of the vital and important topics that occupy researchers in the world and the Arab world, because of its great role in study and research. Behind this violence that troubles Arab societies and researchers with study and research, enriching scientific studies in universities, and a source of research and study for future generations.

The researcher followed the historical and descriptive analytical method in this study, and the researcher followed the scientific and research methods in the study, analysis and reference to the scientific sources and references. It serves as an important reference for those interested in societal violence for governments in Libya and abroad, and for researchers and those interested.

Key words: violence, gender, family, society, harassment, blackmail, equality, discrimination

مقدمة:

تتعرض الاناث في الدول والمجتمعات العربية التي تواجه حروباً وصراعات إلى العنف، وبشكل خاص العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي له علاقة بالدور الاجتماعي للذكر والأنثى، وعلاقتهم ببعض، كما أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنية الاجتماعية من أعراف وتقاليد قد تكون ظالمة مجحفة.

والوضع الحالي الذي تمرّ به البلاد، من حروب متقطّعة وعدم استقرار ونزوح وغياب تطبيق القانون، يزيد من احتماليّة وقوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل من العراق واليمن وسوريا وليبيا، وهذا يتطلّب من الجميع، أفراداً ومجتمعات ومؤسّسات، أهلية وحكومية ودوليّة، تدابير أكبر للحد منه، ومظاهر التمييز الجندري في هذه الدول، وهي ليست حالات منفردة، بل هي انعكاس عن بنية اجتماعيّة ونظام أبويّ يفضّل جنسا عن آخر، ويعطي له امتياز التفوق بغضّ النظر عن القدرات والكفاءات والخبرة، واتخذ الباحثان العنف القائم على النوع في ليبيا نموذجاّ. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تنطلق مشكلة الدراسة في تعرض الاناث في الدول التي تواجه حروب وصراعات في الوطن العربي، إلى التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) والتحرش والابتزاز والتمييز وحرمانها من الحقوق، وجاءت هذه الدراسة للاجابة على الأسئلة التالية: ما العنف وما اسبابه ونتائجه؟ ما أكثر المجتمعات تعرضاً للعنف؟ وهل تحصل الاناث على حقوقها، وهل العادات المجتمعية تحابي الذكر على حساب الأنثى؟

محتويات الدراسة:

لقد حظيت موضوع العنف المجتمعي باهتمام واضح في الأدب الاجتماعي والقانوني، وشملت هذه الدراسات العديد من الدول النامية والمتقدمة، ولكن لم يكن هناك نمط واضح للنتائج التجريبية لهذه الدراسات، وسيتم تناول محتويات هذه الدراسة حيث تم تقسيمها الى ملخص ومقدمة، وتم تقسيم الدراسة الى اربعة مباحث، تناول الباحث في المبحث الاول العنف القائم على النوع وقسم الى عدد من المطالب، وتناول الباحث في المبحث الثاني النوع الاجتماعي وقسم الى عدد من المطالب، وتناول الباحث في المبحث الثالث المجتمع الليبي والجندر، وتناول الباحث في المبحث الرابع القيود المجتمعية على الأنثى وقسم الى عدد من المطالب، وختتمت الدراسة بالنتائج والتوصيات والمراجع.

المبحث الأول: العنف القائم على النوع:

المطلب الأول: المفاهيم:

يبدو مصطلح "التمييز الجندري" غريباً على القارئ، خصوصاً وأنّ كلمة "جندر" مُعرّبة (غير عربيّة الأصل) ومقابلها في اللغة العربيّة " النوع الاجتماعي" غير مشهور، ومحدود الاستعمالات، وقد استخدم الباحث هذا المصطلح في هذه الدراسة، كون "التمييز الجندري" أصبح اسماً مشتهراً، ومعتمداً في كثير من الأدبيّات، ومبحثاً كاملاً لقضايا التمييز، ولا يمكننا الاستمرار في العيش خارج التاريخ.

ومهما يكن من جدل في تحديد المصطلح، فإنّ مفهومه ومضمونه موجود فعلاً في مجتمعنا، وقد يمارسه قارئ هذه الكلمات، وسيوضّح الباحث في هذا الدراسة، تعريف التمييز الجندري، ومظاهره في ليبيا، خاصّة داخل مؤسّسة الأسرة ونطاق العمل مبيناً أنواعه وموضّحاً أشكاله. التمييز الجندري: ما الذي يعنيه؟ وكيف يحدث؟

معنى الجنـدر (Gender) والفروق بينه وبين الجنس (Sex).

إنّ مفهوم النوع الاجتماعي (الجنـدر) متعلّق، بالأدوار الاجتماعيّة للذكر والأنثى في المجتمع، وكيف تنظر لهما الثقافات المحلية، وهي الفروقات التي يشكّلها المجتمع بين الجنسين، وما الذي يسمح به وما الذي يمنعه، لكلّ منهما. أنّ الجنـدر مختصّ بوصف الاختلافات غير البيولوجيّة بين الجنسين، وكلمة (اجتماعي) هي المدخل لمفهوم الجنـدر، أي أنّ النوع الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وأعرافه وتقاليدته وكيف ينظر إلى الذكر والأنثى. (موسوعة ويكبيديا الحرة).

أمّا التمييز الجنـدري فيُقصد منه تحيّر المجتمع (بأفراده، ونظامه الاجتماعي، وظلال ذلك على القوانين والتشريعات) ضد جنسٍ معيّن، واعتباره أصلاً، وحاكماً، ومتفوّقاً، باعتبار جنسه (انعكس هذا التحيّر على ذكوريّة اللغة نفسها) ما يؤدي إلى انعدام المساواة بينهما حقوقيّاً واجتماعيّاً، في الفرص والموارد والمشاركة السياسية والاجتماعيّة. ورغم أنّ المصطلح (التمييز الجنـدري) يشمل الجنسين، الإناث والذكور، إلا أنّ غالب مظاهره تقع على الأنثى، كون التمييز في أساسه متفرّع من "نظام أبويّ (Patriarchy)" يمتلك فيه الرجل السلطات العليا والأساسيّة في المجتمع. (United Nation Italy, Venice, Protecting of Sevillian, GBV,2012.)

وأنّ الأنثى كائناً غير مستقلّة، غير قادرة على اتّخاذ القرار بشكل كامل، وتحتاج دائماً إلى وصاية، من يوم ولادتها وحتى وفاتها (عائليّة/زوجيّة/قبلية). ومن مظاهر اعتبار الذكر أصلاً (النظام الأبويّ) في ليبيا، وتمييز الرجل عن المرأة، حصول الطفل على جنسيّة أبيه بالولادة بغضّ النظر عن جنسيّة أمّه، بينما لا يتيح القانون الليبيّ الشيء نفسه للمرأة في حال كان زوجها غير ذلك وحرمان أبناء المرأة المتزوّجة من الأجنبي من الجنسيّة. (محمد أحمد الحميري، 2017)

المطلب الثاني: التمييز الجنـدري داخل الأسرة:

من أكثر مظاهر التمييز داخل الأسرة تنميط الأدوار المنزليّة بين الجنسين، حسب المعيار الاجتماعيّ السائد، بشكل لا يُسمح تناوب الأدوار إلا من باب تفضّل الرجل لا من باب الإلزام، ومن أمثلة ذلك: اعتبار تربية الأولاد وظيفيّة حصريّة للأم، تقوم بها أساساً، إكمالاً لوظيفتها الإيجابية، وإهمال أساسيات التربية المشتركة. بالنظر إلى الأدوار المنزلية كعامل أساسي وطبيعي للمرأة، ولا يقوم به الرجل إلا امتناناً، وقد يؤثر هذا التنميط الجنـدري (Gender Stereotyping) على مستقبل المرأة ووجودها ككيان مستقل خارج الأسرة، كونها قد تضطرّ للتضحية بطموحها، وعملها أو نشاطاتها غير المنزليّة على حساب دورها المنزليّ الإيجابي، واعتبار المرأة غنيمة للرجل أو متاعه، وإهمال رضاها عن الأفعال المطلوبة منها، فقد تُجبر عليها، حتى ولو كانت الأفعال في إطار قانوني شرعيّ مجتمعيّ، مثل الممارسة الحميمة للزوجيّة دون رضاها. (محمد أحمد الحميري، 2017)

1. التمييز الجنـدري في العمل:

ان عمل المرأة ليس حقّاً أصيلاً لها، مثل الرجل مع ان هذا التمييز اقل في بعض المجتمعات العربية، وأنّ المرأة مكانها بيتها ووظيفتها المثاليّة تربية الأولاد والاعتناء بالزوج وتلبية رغباته وطلباته، وأنّها غير مطالبة أصلاً بالعمل، ولا

حاجة لها به ، لأنها ليست المسؤول عن الإعالة والإعانة، وهي وظيفة الرجل. إضافة إلى تصورات مغلوبة عديدة حول الوظائف التي تناسب المرأة والتي لا تناسبها.

2. مظاهر التمييز الجنـدري ضدّ المرأة في العمل:

1.2. حرمان المرأة من العمل بعد زواجها (تصل إلى حدّ الإجبـار، بشكل مباشر أو غير مباشر) واستعداد الأهل التضحية بذلك، باعتبار نظرهم للزواج الغاية القصوى لبناتها. (ناجية العطراق وزاهيه علي، 2020)

2.2. عدم الاعتماد على المرأة في العمل المهنيّ، حيث تضع الصور النمطيّة لدور المرأة في المجتمع، هاجس توقّفها عن المهنة (بعد الزواج/ضغوط أسريّة/بعد الإنجاب) ما يؤدّي لتقليل دورها المهنيّ وطموحها، وعدم ترقيّتها أو اعتماد أرباب العمل عليها.

3.2. غياب البيئة الآمنة والداعمة للمرأة في أماكن العمل، وأبرز مظاهره "التحرّش في مكان العمل" بتصرّفات ومضايقات متعمّدة أو غير متعمّدة (مغازلات، مجاملات) دون وجود آليات واضحة للحدّ منه، بشكل يجبر المرأة على ترك العمل مضطّرة إلى قبوله أو رفضه.

4.2. الوظائف النمطيّة: وذلك بوضع المرأة في وظائف معيّنة، ما يؤدّي إلى عدم تكافؤ في الفرص، فلا يعرض أو يفضّل سوق العمل، للمرأة وظائف تعادل الرجل، كعملّمة، ممرّضة، وظائف مكتبيّة، ومبيعات، واستبعادها في الوظائف القياديّة، في القطاعين الحكومي والخاص، إضافة إلى تقييدات حول مظهرها ولباسها مع وجود فارق كبير لوظائف المراه في الوظائف القيادية في الدولة. (سهيلة حاشي، 2009)

ومن صور الإمعان في التنميط الجنـدريّ في ليبيا، تقديم البعض دعوى لعدم دستوريّة تولّي المرأة القضاء عام 2013، ولاقت الدعوى ترحيباً ودعماً كبيراً ، ولا تزال معلقة، في حين ان هذا الامر غير موجود في بعض مناطق الصراع الأخرى .

5.2. عدم المساواة في الأجور للمرأة مقابل الرجل، للقيام بالعمل نفسه، وتكون هذه الظاهرة أكثر جلاءً في القطاع الخاصّ ، حيث يتمّ تفضيل الذكور ، وإعطائهم راتباً أعلى من المعلّم، والصيدلاني، في العديد من الأماكن، يفوق راتب الأنثى، وأن العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يزال مصطلحاً جديداً ، لم تألفه بعض الاوساط في ليبيا بعد، خصوصاً وأنّه يبدو للوهلة الأولى مصطلحاً غريباً غير مترابط، وحتى هذه اللحظة لم تتضح معالم الفروق الدلالية بين الجنس والجنـدري في القاموس العربي، كما لم يتبلور مفهوم النوع الاجتماعي بعد في الثقافة العربيّة. (زينة عبد الستار مجيد الصقار، 2006)

المبحث الثاني: النوع الاجتماعي:

المطلب الأول: المفاهيم والمصطلحات:

النوع الاجتماعي (Gender) والجن (Sex) ، والنوع الاجتماعي: المفهوم والفروقات، وتعرّف منظمة الصحة العالمية النوع الاجتماعي/الجنـدري (Gender) بأنّه: "الخصائص المبنية اجتماعياً للنساء والرجال، مثل الأعراف والأدوار والعلاقات بين الذكر والأنثى، وكما تختلف من مجتمع إلى آخر ويمكن تغييرها. (منظمة الصحة العالمية، 1948م)

إنّ مفهوم النوع الاجتماعي متعلّق، بالدرجة الأولى، بالأدوار الاجتماعيّة للذكر والأنثى في المجتمع، وكيف تنظر لهما الثقافة المحلية، وان الفروقات التي يشكّلها المجتمع بين الجنسين، وما الذي يسمح وما الذي يمنعه، لكلّ منهما، وكلمة (اجتماعي) هي المدخل لمفهوم الجندر، أيّ أنّ النوع الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وأعرافه وتقاليدته وكيف ينظر إلى الذكر والأنثى، وأن دور المرأة العاملة في المجتمع وخياراتها من مهام المنزل وربطها بالمرأة التي تحكمها العاطفة، وأن من حقّ الرجل أن يضرب المرأة، وغير ذلك من الفروقات والتصورات التي يضعها المجتمع. (جبريل جبريل، 2018)

وإذا كان مصطلح (اجتماعي) هو المفتاح الأهمّ لفهم الجندر/النوع الاجتماعي المتعلق بالأدوار الاجتماعية للذكور والأنثى (وبالمناسبة هذه الأدوار ليست ثابتة)، فإنّ مصطلح (بيولوجي) هو المفتاح لفهم الجنس. (Sex) إذ الجنس متعلّق بالفروق البيولوجية بين الجنسين، كالأعضاء التناسليّة والوظائف الفسيولوجية والصفات الوراثيّة، ولا علاقة له بالأدوار الاجتماعية لهما. (المعجم الوسيط)

المطلب الثاني: أنواع وأشكاله:

1. العنف:

يعرّف العنف القائم على النوع الاجتماعي أنّه "أيّ فعل مؤذٍ يُرتكب ضدّ إرادة الشخص، وهو مبنيٌّ على الفروق بين الذكور والإناث التي يُعزى وجودها لأسباب اجتماعية"، وهو عنفٌ قائم على الأدوار الاجتماعية بين الذكر والأنثى، كما تراها الثقافة المحلية للدولة، ورغم أنّ الغالبية العظمى من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف الثقافات هم الفتيات والنساء، إلاّ أنّه ليس منحصراً على الإناث، ويشمل الذكر أيضاً وهذا هو جوهر اختلافه عن مصطلح العنف ضد المرأة. (أحمد حسن الربيعي، 2018)

وعندما يرى مجتمع ما (كالمجتمع الليبيّ) أنّ الرجل يحقّ له ضرب المرأة، أو أنّ المرأة لا تصلح لأيّ وظيفة كالرجل، فيقوم المجتمع بحصر خياراتها بين المعلّمة والطبيبة، ناهيك عن قسم آخر من المجتمع يرفض عملها أساساً، ويقيد حركتها، فهذا كلّهُ يُعتبر عنفاً قائماً على النوع الاجتماعي، وهذا النوع من العنف هو الأكثر انتشاراً والأقلّ إبلاغاً، وللعنف القائم على النوع أكثر من إطار كالإطار العائلي أو العنف الأسر سواء أفراد الأسرة من الدرجة الأولى أو الثاني، الإطار الزوجي بين الزوج وزوجه، الإطار الحميميّ اللازوي IPV كالزوج السابق والخطيب والصديق، والإطار الاجتماعي ويشمل العنف الممارس في إطار العمل والأماكن العامة والمؤسّسات الحكومية كالمدارس وغيرها. (UNFPA صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1969)

1.1. أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي: ويقسم صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى خمس فئات:

1.1.1. العنف الجسدي وهو استعمال القوّة البدنيّة لفرض سلطة قويّ على ضعيف، وتكون نتائجه الإصابة أو الانزعاج، كالضرب واللكم والحرق وليّ الذراع وما في حكمها.

2.1.1. العنف الجنسي: هو أيّ فعلٍ أو محاولة أو مبادرة أو تعليق جنسي، أو ممارسات اتجار أو فعلٍ جنسيّ بالإكراه، مهما كانت علاقة الفاعل بالضحيّة، ويشمل الاغتصاب والتحرّش الجنسي والاستغلال.

3.1.1. العنف الاقتصادي: هو الحرمان من الموارد والفرص والخدمات (كالصحة والتعليم)، أي الحرمان من الحقوق الاقتصادية. كالحرمان من العمل التحكّم في الأموال والتميز في فرص التوظيف، والحرمان من الميراث. (UNFPA صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1969)

4.1.1. العنف النفسي أو العاطفي: وهو إيقاع الألم أو الأذى النفسي والعاطفي، ويشمل ممارسات خطيرة كالتهديد، إساءة المعاملة، الإهانة الشفهية، الإقصاء الاجتماعي، التنمر، السخرية، التهديد بالهجر.

5.1.1. الممارسات التقليدية المؤذية: وهي الممارسات المجتمعية المتعلقة بأعرافٍ وتقاليدٍ متوارثة لفترة زمنية طويلة. مرتكبو هذه الممارسات يقدّمونها على أنها أصبحت جزء من عاداتهم وتقاليدهم المقبولة ثقافياً واجتماعياً. مثل: الزواج المبكر، زواج القاصرات، جرائم الشرف، الزواج الإجباري. (، 2018، Qadisiya, 2018 - for humanities sciences al Qadisiya, 2018 - iasj.net - Fulltext. العنف الاسري العنف ضد المرأة).

بناء على هذا التصنيف، فإنّ من الضروري معرفة أنّ هذه الأنواع متداخلة، وليس بالضرورة أن يحدث كلّ صنف بشكل مستقلّ، فعلى سبيل المثال: حرمان المرأة من العمل بالإكراه، هو شكل من أشكال العنف الاقتصادي المبني على النوع الاجتماعي، ولكنّه أيضاً يشمل عنفاً نفسياً وله ارتباطٌ بممارسات تقليدية مؤذية ويتضمن العنف في المجتمع الليبيّ، العنف الجسديّ، ضرباً ولكماً وتعذيباً، والعنف النفسيّ، والذي قد يكون أشدّ إيلاماً، بعض الأحيان، من العنف الجسدي، وهذا يستلزم توعية أكبر بمفهوم العنف القائم على النوع الاجتماعي، وبالحقوق الأساسية للمواطن، فهناك أشخاص يتعرّضون له وهم لا يعلمون. (، Marsad-Al, issue special, IN AR, 2018 fronts all on oppression facing women Libya).

2. التحرش:

تعتبر مشكلة التحرش من أكثر القضايا المجتمعية انتشاراً وأهمية في الفضاءات العامة عند المرأة، خصوصاً مع جهل الناس، وانعدام الرادع، وضعف القانون، وتضييق الحريّات الشخصية، واعتياد المجتمع على العديد من التصرفات والأقوال، والتي تعتبر تحرشاً صريحاً، وجريمة أخلاقية وقانونية.

ومع شيوع الإنترنت، ودخوله كلّ بيت، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعيّ، وإقبال الناس عليها، انتقلت أعمال التحرش من العالم الواقعي إلى الافتراضي، حاملة معها، تعقيدات، تزيد الخناق على النساء، وتخفي هوية الفاعل أحياناً كثيرة، وتعاني المرأة، في العالم الرقمي، من مضايقات، وتحرش وتنمر، وتضييق للحريّات والفضاءات الآمنة، والتي تمثّل امتداداً للمضايقات التي تحاصر المرأة في العالم الواقعي، كما تعكس ثقافة مجتمعية، تحتاج معالجة عاجلة في السنوات العشر الماضية، وأصبح كل شيء أسهل نتيجة للثورة التي أتاحتها مواقع التواصل الاجتماعيّ، من ضمن ذلك، سهولة التحرش والعنف بكافة أنواعهما وأشكالهما، من بين هذه الأشكال التحرش الجنسي، والذي تقع ضحيته غالباً الأنثى اللببية بدون خط دفاع لها اتجاهه، والأخطر عند الذكور، فلا أحد يريد أن يقال عنه أنه تم التحرش به أمام المجتمع بأكمله. (خريطة التحرش - Harass Map)

1.2. أنواع التحرش:

1.1.2. التحرش الإلكتروني:

مع موجة تكنولوجيا المعلومات تحوّلت الكثير من منصات التواصل الاجتماعي المختلفة ، ومواقع أخرى كتلك الخاصة بالأسئلة مجهولة المرسل، تحوّلت إلى بيئة خصبة لمزيد من المضايقات والتحرش الإلكتروني والتنمر، وذلك لإمكانية التواصل مع الآخرين في أيّ وقت وبأيّ شخصيّة كانت مع غياب كامل لبيانات الشخص المرسل، وهذا ما يسعى التحرش الإلكتروني جريمة ضد مجهول، ويقع كثيرون ضحية التحرش الإلكتروني سواء من الذكور أو الإناث، وربّما عند الإناث بشكل أكبر وعلى أكثر من مستوى، سواء بإرسال الصور الفاضحة أو التهديد والشتيم أو استغلال البيانات الشخصية ، ولا بد من معرفة أسباب ذلك ودوافعه وسبل الحيلولة دون وقوعه ، وان تحرش العالم الافتراضي امتداد لتحرش العالم الواقعي . (قانون الجرائم الالكترونية الأردني، رقم 27، للعام 2015)

تتم المضايقات والتحرش الإلكتروني بشكل عام من أشخاص يُحسبون كأصدقاء فيستغلّون ذلك ويتمادون في الحدي ، أن مثل هذه التصرفات والمضايقات طريقة سهلة للمتحرّشين لإفراغ كتبهم دون أن يتم محاسبتهم في بلاد يغيب فيها القانون وتحكمها العادات والتقاليد، فالعائلة لا تتداول فيما بينها مثل هذه الأمور ، بل وتنصح أفرادها بطريقة خاطئة للتصدي لذلك ، فأول إجراء يُتخذ منهم هو طلبهم قفل حساب الضحية ظناً منهم أنها أفضل طريقة للحماية، ولا بد من تجاهل الرسائل المُزعجة التي تأتي من حسابات غير مُضافة لقائمة المتابعين لدى الفتيات، ويحدث التحرش الإلكتروني عندما يقدم شخص غريب على الحديث مع الطرف الآخر، ويستخدم ألفاظاً جنسية، ويتجاهل الرفض من الفتيات، والتحرش الإلكتروني هو ذاته التحرش الحقيقي على المواقع الالكترونية، لكيان الأنثى كانسان واعتبارها أداة للإشباع، وبما أنها دخلت هذا الفضاء الإلكتروني فهي شيء مباح ومشاع، وقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي بتوفير الغطاء الوهمي للمتحرش (خريطة التحرش Harass Map).

2.1.2. التحرش اللفظي:

التحرش اللفظي الجنسي هو إحدى صور التحرش والمتمثلة في الابتزاز والتنمر والسب والتهديد بالعنف، ولا يقتصر ذلك على الإناث وحسب، بل يمتدّ حتى إلى الشباب فيقعون ضحية لذلك، ويتضمن ذلك كلاماً جنسياً ظاهراً أو خفياً دون سابق معرفة، والتحرش هو التحرش سواء الإلكتروني أو الواقعي ويجب التعامل معه بنفس الدرجة قانوناً، وان التحرش ليس مرضاً ولا يوجد في جميع مصنّفات الأمراض النفسية والعصبية، فذلك يعتبر هروباً من المسؤولية الرئيسية ، والتحرش الإلكتروني نفس التحرش العادي، أمر مشين وغير أخلاقي يصدر من شخص غير سوي، وإن اعتبر مرضاً فربما يلجأ البعض للهروب من هذه التهمة بحجّة المرض، وأن الذين يتردّدون على المصحّات النفسية عانوا بشكل ما في إحدى مراحلهم العمرية من التحرش وسبّب لهم ترسبات غير واضحة التأثير لكن التعرض لها وحلّها يساعد كثيراً في العلاج النفسي. (Journal of Education College Wasit, 2020 - edu.j.uowasit.edu.iq)

3.1.2. الابتزاز:

تعرف كلمة ابتزاز، في إطارها العامّ على أنّها: "التهديد أو الترهيب من شخص ما، مقابل الحصول على غاية، سواء كانت مادية أو معنوية ،" ومن أبرز أنواع الابتزاز التي ظهرت مؤخراً "الابتزاز الإلكتروني"، ويعني أنّ التهديد والترهيب

وطلب المقابل، يكون عبر المجتمعات المغلقة، والتي تصف نفسها بالمحافظة، وعادةً ما يكون الحبّ بمظاهره وأشكاله وأشخاصه وطرق التعبير عنه، مُحازباً ومنبوذاً، بحجج كثيرة منها: العيب، الحرام، السخافة، قلة الأدب، الكلام الفاضي، المنافي للعادات، انحلال، انعدام تربية، وغيرها. (عبير نجم عبد الله الخالدي، 2020)

4.1.2. التنمر:

إن هذا المصطلح الذي يتضمن مجموعة من السلوكيات العدائية تجاوز ساحة المدرسة وقفز إلى شاشات أجهزتنا الذكية، وهو التعرّض لموقف من أحد الأشخاص كان أن يتقوى او يتفرعن على شخص آخر، باستغلال موقفٍ أو معلومة أو حالةٍ أو ملمح شخصي يخصك، ضدك، بما يضعك في حالة خوف أو ضعف أو إحراج أمام الآخرين، أو بينك وبين نفسك، وأن هذا الشخص قد نضح وتطور وتحصل على هاتف ذكي، وتطورت معه سلوكيات لتواكب التكنولوجيا. Cyber ، bullying أو التنمر الإلكتروني.

إن أسوأ مواقف الطفولة وأكثرها إحراجاً، تتمثل بتعليق أو رسالة أساءت عبر الفيسبوك، ويمكن تذكر مشاعر الضيق، الانزعاج، الإحراج، الإرتباك، القلق، الخوف، الألم، قلة الحيلة، تهديد الكرامة، ولا يزال التنمر مصطلحاً جديداً في الأوساط العلمية، عبر وسائل التواصل الاجتماعي. قد يصيب التنمر الإلكتروني أي شخص من أي مجتمع أو عرق أو نوع اجتماعي أو عمر طالما يستخدم الإنترنت للتفاعل مع الآخرين أو المعلومات من حوله، وأنّ النساء والشباب من أكثر المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي فإنهم أكثر عرضة له، وينتشر التنمر بشكل أكبر بين الذكور، وأما النساء فيتعرضن لنسب تحرش جنسي أكبر، وقد يؤدي التنمر إلى شعور بالاكنتاب أو الرغبة في إيذاء الذات. (موسوعة يونيونبيديا)

لكي لا يحدث سوء استخدام لمصطلح "التنمر" فإنه ما زل بحاجة إلى وضع تعريف للتنمر في مجتمعاتنا العربية ، وما هي الكلمات والسلوكيات التي تحدده، وأن نفكر هل للتنمر معنى واحد لنا جميعاً ، وتشمل سلوكيات التنمر الإلكتروني: رسائل خاصة بذيئة أو مُسيئة على الإنترنت أو رقم الهاتف، تعليقات مسيئة حول منشوراتك الخاصة أو منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الصور الخاصة أو صور محرجة يتم نشرها على الإنترنت بدون إذن الشخص، او شائعات أو أكاذيب تنشر، محادثات مسيئة عبر الألعاب على الإنترنت، حسابات مزيفة تحمل هوية الأشخاص بغرض الاساءة اليهم، وأصبحت الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي امتداداً لهويات الأشخاص ولا بد من حمايتها ، وكيف بالإمكان أن نضع حداً لسلوكيات التنمر على الإنترنت، توجد بعض الخطوات والطرق التي بالإمكان اتخاذها كوسيلة دفاع أو حماية، (موسوعة ويكيبيديا الحرة) ومنها:

✓ **التجاهل:** وهو الرد بالهجوم المسيء بهجوم مسيء آخر قد يجعل الأمور أسوأ، تجاهلُ الإساءة يقتلها في مكانها ويضعك في وضع أكثر أماناً من الرد بالمثل أو الخوض في نقاشات مع المسيء. (قانون الجرائم الالكترونية الاردني رقم 27، للعام 2015)

- ✓ **ال screen shot:** وهو توثيق الإساءات مباشرة بسكرين شوت هو كتصوير المتلبس بجريمة، هنا يصبح لديك دليل أو سجل بالإساءات التي قد تتكرر من شخص ما ضدك، وبالإمكان استعمالها لإثبات الضرر عند الحاجة، احتفظ بها في ملف مرتبط بالإنترنت حتى يسهل الرجوع إليه.
- ✓ **عمل بلوك:** ففي أغلب منصات التواصل الاجتماعي تحمل خاصية التبليغ حول الإساءة، وتضع لك خيارات متنوّعة حول نوع الإساءة التي قد تكون تعرّضت لها، ومن ضمنها التحرش الجنسي، التهديد بالقتل، أو استخدام أحدهم لحقوق ملكية فكرية أو هويتك، ويقترح الباحث استخدام خيار الحظر، حتى تحميك من أن تتعرض مجدداً للإساءة.
- ✓ **الفضفضة:** قد تتجاهل الرد على الإساءة على الإنترنت ولكن من المهم عدم التقليل من مدى أثرها النفسي عليك وعدم تجاهلها، وبإمكانك الحديث مع صديق أو فرد من العائلة للفضفضة عن هذه الإساءة.
- ✓ **التبليغ:** يهدّد المنتمّر/المُسيء علاقاتك بأحدهم، ولكن، هل يعمل أو يدرس معك؟ هل يهدّد عملك؟ هل يلاحقك في محيط حركتك المعتاد؟ من الضروري في حالة تعرّفك على المنتمّر أو ارتباطك به بعلاقة مهنية أو شخصية أن تقوم بالتبليغ عن تصرفاته لمن يهمه الأمر، ابحث عن الإجراءات القانونية أو الإدارية أو الإجتماعية التي تربط بينك وبين المنتمّر وبإمكانها أن تضع له حداً. (قانون الجرائم الإلكترونية الاردني، المادة رقم 6)
- ✓ **المحافظة على الخصوصية:** كما تحافظ على خصوصية منزلك، فإنّ حسابات أي شخص على الإنترنت هي امتداد لخصوصيته، ولا بد من التعرف على الإجراءات الخاصة بحماية بيانات الحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي، وهل بإمكان أي شخص أن يدخل شخصاً غريباً لمنزله؟ هل سيتحدّث مع شخص غريب كلياً عنه في مكان عام؟ هل سيرتك الانسان باب منزله بدون قفل جيّد؟
- وكذلك على الإنترنت، يحب المحافظة على بيانات التواصل معك، صورك الخاصة، معلومات حول أفراد أسرته، مواقع حركته، كلمة السر خاصته، بريدك الإلكتروني، هي كلها بيانات حساسة ومن المهم إمّا الاحتفاظ بها لنفسك وتحديد من بإمكانه الوصول إليها ممن تثق بهم، وبإمكان أي شخص التعرف على طرق حماية حساباته عن طريق القوانين ومواقع الانترنت المختلفة. (قانون الجرائم الإلكترونية الأردني، المادة رقم 9)
- ✓ **التعاطف:** أن الشخص المنتمّر أو المُسيء غالباً ما يكون قد تعرّض لإساءة أو تنمر سابق، فالعنف لا يؤلّد سوى العنف، والعديد من الأشخاص يملكون اضطرابات ناتجة عن تعرّضهم لتجارب سيئة، وقد يكون الأثر أعمق من قدرتهم على التعامل معه خاصّة في ظروف غياب الوعي العام بالصحة النفسية وكيفية التعامل مع الصدمات، ولعدم استخدام مصطلح "التنمر" فما زال الإنسان بحاجة إلى تعريف التنمر في المجتمعات العربية، وما هي الكلمات والسلوكيات التي تحدده، وهل للتنمر معنى واحد ينطبق على الجميع؟ (قانون الجرائم الإلكترونية الاردني، المادة رقم 2)
- ولا بد من مكافحة الجرائم الإلكترونية، حيث تحاول الكثير من دول العالم سنّ القوانين التي تعاقب التحرش الإلكتروني وتعتبره مساوياً في العقوبة للتحرش على الواقع، وقد صدر في ليبيا قوانين وقرارات، بإنشاء "إدارة أبحاث ودراسات مكافحة الجرائم الإلكترونية" تبعيتها لإدارة الخبرة القضائية، كما يوجد بجهاز المباحث العامة بوزارة الداخلية، إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلو، لكن جهود كليهما تقتصر على جرائم تزوير الوثائق والبيانات الشخصية، دون

إجراءات واضحة تجاه ظاهرة التحرش الإلكتروني مما يسمح للكثيرين من الوقوع ضحايا هذا الجرم خصوصا وأن التحرش الوقعي المُشاهد يوميا لا يزال ظاهرة تفرض نفسها رغم تجريمه قانونا. (قراروزير العدل بالحكومة المؤقتة قرار رقم 29 لسنة 2016)

المبحث الثالث: المجتمع الليبي والجنـدر: المطلب الأول: النشأة:

لا يزال المجتمع الليبي في طور النشوء كبقية الدول النامية في العالم الثالث ، ويبقى الاختلاف نسبيا من دولة لأخرى، ولكل مجتمع خصوصيته، ولعل أبرز ملامح الخصوصية الليبية هي التركيبة القبلية وأثرها البالغ ، كونها أحد مدخلات النظام السياسي، ومما لا شك فيه أن ليبيا اليوم بما فيها من تفهقر تدفع ضريبة الانغلاق الحضاري ، وعدم تفكيك المنظومة القبلية، والقيام بتغييرات اجتماعية جذرية تؤسس إلى وعي عصري منفتح، إلى جانب ذلك، فالمواطن أصبح يواجه صراعا من نوع آخر مع الحضارة، فالخلل في الوعي العام، والتناقضات الاجتماعية الكبيرة والعمولة التي يهتمها البعض بالفساد الأخلاقي وتأثيرها على سلوكيات المجتمع . (علي عبداللطيف حميدة، 2020)

فالعمولة اسهام إنساني كبير ولها دور أساسي في انفتاح العالم على بعضه ، وعلى الصعيد المحلي فقد أزلت الكثير من الحواجز التي رسمها المجتمع بين الجنسين ، ومهدت إلى بداية خلق أرضية مشتركة في ظل غياب وقلة الأماكن التي تتيح مثل هذه المساحات لتبادل الحديث وتكوين صداقة مع الجنس الآخر ، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل الوعي الاجتماعي ، والفجوة بين الجنسين ، والتنشئة، والنظرة تجاه المرأة (وجميعها ستؤثر على طريقة الاتصال والتواصل وستحدّد أيضاً مفهوم الصداقة مع احتمالية أن تكون الرغبة الأساسية جنسية أو اكتشاف الانسان المجهول، وليس بدوافع إنسانية والتي ينبذها المجتمع ، والوضع اليوم غاية في التعقيد من محاولة تكييف الحضارة والعمولة وفق الأوضاع في المجتمعات العربية التي تُعاني من تناقضاتٍ حادة ، ويخشى تناول قضية المرأة من منطلق إنساني معرفي. (علي عبداللطيف حميدة، 2020)

1. مراحل التنشئة:

إنّ مراحل التنشئة في المجتمع هي (الأسرة، الشارع، المدرسة) والتي يمرّ بها الفرد الليبي، تعاني من إشكالية حقيقية، بطبيعتها متداخلة، تحكمها الجماعات الصغيرة بشكل مركزيّ إلى حدّ يذوب فيه الفرد ويفقد خصوصيته حتى أنها لا تعترف بالمرأة وكيانها وترسم لها حياة يحكمها إطار انعزالي، ولا يكون فيها تواصل بين الجنسين إلا في المراحل المبكرة التالية:

1.1. مرحلة الطفولة: ولكن دونما احتكاكٍ فعليّ كعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان، والمراحل الثلاث في طبيعتها جامدة، تخضع إلى عامل بنية المجتمع القبلية. والتي تتخذ موقفا حاداً من المرأة وتعطيها قيمة أقلّ من الانسان العادي (الذكر) ، وحتى الأطفال يكبرون في أسرهم وعقولهم تحكمها هذه الأفكار والنظرة القاصرة تجاه المرأة.

2.1. مرحلة الشارع : وهذه البيئة أشدّ خطورة، وتتلاقى فيها المفاهيم المشوّشة والأفكار الأكثر تطرفا من مختلف البيئات والعائلات تجاه المرأة بما يصححها من سلوكيات ووعي معيّن عن مفاهيم الرجولة ومركزية الذكر التي بطبيعتها تستنكر وجود أيّ علاقة بين المرأة والرجل غير الزواج أو الجنس، وهنا يجد الطفل بيئة أخرى تؤكّد له صحّة

المفاهيم المتناقضة التي وجدها في أسرته المجتمع الصغير الذي يتأثر بمجتمع القبيلة الكبير. (علي عبداللطيف حميدة، 2020)

3.1. المرحلة المدرسية تتمثل هذه المرحلة في جانبها التربوي والتعليمي ، وهي أكثر تنظيماً وفيها يختلط الأطفال من بيئات ومرجعيات فكرية وثقافية مختلفة، فيها من الوعظ الديني سواء لغرض التهذيب الأخلاقي أو من خلال المنهج التعليمي (المواد الدراسية) إلى جانب النصح والإرشاد والتي تدعم الأفكار المغلوطة والتقليدية لكن بطريقة مهذبة وتملاً إنسانية الأطفال وتساؤلهم بالفراغات وترسم ملامح الفجوة بين الطلبة والطالبات ، وفي المراحل الاعدادية والمتقدمة مثلاً، يختلف الوضع، حيث تطبق بعض السياسات الممنهجة لمعالجة الانهيار الأخلاقي والخروج عن العادات والتقاليد (حسب وصفهم) والتي يُلقون باللوم فيها على العولمة ومواقع التواصل الاجتماعي ، بدلاً من الاعتراف بالخطأ ومراجعة الذات ونقد التخلف السياسي والاجتماعي وفهم المرأة واستيعابها. (<https://www.youthforpeace.info>)

2. الفصل بين المدارس:

سياسة الفصل في المدارس هي إحدى الأخطاء التي تطبق في مجتمعنا، والتي من شأنها أن تسبب اهتزازاً جذرياً في علاقة الإنسان بأخيه الانسان، ويتبادر إلى ذهن الباحث سؤالاً: وهو كيف سيكون شكل المجتمع بعد فقدان نصفه الأخر وأحد عناصره الأساسية، وكيف سيكون سليماً وقادراً على السير للأمام والانفتاح على التقدم الإنساني والمساهمة فيه مساهمة فعالة، إذا ما كانت النشأة فيه أساسها العجز والترهيب والفجوة بين الذكور والإناث.

إنّ السبب الرئيس وراء سياسة الفصل، هو التقليل من حالات التحرش وإرساء مبدأ الاحترام بين الجنسين ، والالتزام بالضوابط الشرعية التي تنهى عن الاختلاط، وإضافة لسياسة الفصل وما يترتب عليها، هي أحد الأسباب الرئيسية في عدم احترام المرأة كإنسان والتحرش بها والنظرة إليها بشكل غير أخلاقي ، وحصرتها في صورة نمطية غير إنسانية تنزع عنها العقل وغيرها من الإمكانيات التي يمتلكها أي إنسان. (إعلان الأمم المتحدة بشأن حق ومسؤولية الأفراد والمجموعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، 1999)

إن الصداقة بين الذكر والانثى هي علاقة طبيعية صحية كأي علاقة صداقة أخرى بين الذكور أو بين الإناث، ومن البدهي، فالمرأة كائن يتفاعل يؤثر ويتأثر قادر على العمل والتفكير ولها مواقفها الحازمة والصارمة (صاحبة مواقف) وتحفظ السر وتستوعب وتهتم وتقف عند الشدائد، وفيها من الصفات ما لا تختلف عن الذكور (الرجال) وتخطيء كما يُخطئون كونها طبيعة بشرية (لا علاقة لها بجنس محدد)، وإذا كيف يمكن أن تكون العلاقة بينهم أمراً غير طبيعي أو غير ممكن، وما الذي يجعلها غير طبيعية أصلاً غير هواجس الجنس والشرف، واليوم اختلف الواقع إلى حدٍ ما وبدأت ملامح العلاقات بين الجنسين في قمة الإنسانية، فلا بُدّ لنا أن نستوعب حقيقة أن تحرير المجتمع كاملاً يكون بتحرير المرأة.

المطلب الثاني: العلاقة بين الجنسين من منظور مجتمعي:

1. الصداقة:

يبدو مفهوم الصداقة بين الجنسين في ليبيا وغيرها من الدول العربية التي تعاني من صراعات وحروب ، معقداً وأن مفاهيم الاختلاط والصداقة والعلاقات والحب تتقاطع بهذه السهولة وتنصهر عند الحديث عن قضية الصداقة بين الإناث والذكور، وفي ظلّ عدم تفعيل قوانين تجريم التحرش وحماية الأنثى من الاستغلال وخلق مجتمع صحيّ تدور فيه العلاقات البشريّة (ذكر، ذكر/ أنثى، أنثى / أنثى، ذكر) بشكل إنسانيّ، وفي ظلّ غياب عقد اجتماعي لأفراد المجتمع يُنظّم فيه هذه الحركة الحيوية لأفراده، سيظلّ الحديث عن الصداقة بين الجنسين في ليبيا وغيرها غامضاً وضبابياً. (مبروكه اشتيوي محمد عطيه، 2016)

إن المجتمعات الصحيّة ذات البنى السليمة، والتي تعرّضت إلى تغييرات اجتماعية جذرية، وكسرت حواجز الأبوية المركزية وتحرّرت فيها المرأة من كل القيود الاجتماعية والثقافية، تتكوّن فيها العلاقات على أسس إنسانية تتجاوز أحادية الجنس ومبدأ الفصل بين المختلفين، ويختلف الوضع لدى المجتمعات المنغلقة التي تعاني خللاً بُنيويّاً في تركيبها، إذ تكون علاقة الأفراد فيها مشوّهة ومحكومة بمعايير وضوابط وسلوكية معيّنة، لأنّ المرأة لم تتحرّر بعد من قيودها ولا تزال تخضع إلى مفاهيم أخلاقية واجتماعية مثل: قضايا الشرف والعفة، والتي تقع تحت وصاية الدولة والعائلة، القبيلة. (موسوعة ويكيبيديا الحرة)

تنشأ الصداقة بين الجنسين ملؤها الحذر وبصورة معقّدة وغير طبيعية، ولا تحكمها الأسس الانسانية بل الظروف المحيطة محدّدة بأنماط وعي الأفراد العام من منطلق مجموعة نقاط ومفاهيم كما يلي:

تردد السلطة السياسيّة واستبداد المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وغياب التوعية والتنشئة السليمة، وعدم وجود وعي اجتماعي وجذور القبيلة وتنقسم إلى التراث الدينيّ والتركيبة النفسية للعائلة، إشكالية الجنس وحرية المرأة، وإشكالية التجمعات القبليّة، والتجمّعات السكانية الصغرى في القرى وأغلب المدن، ومفاهيم الشرف والعفة وسمعة القبيلة، والخلل البنيوي في المؤسسة التعليمية، والمنهج والطريقة والأسلوب (الفصل بين الجنسين في المدارس) ، و(التشويش) الحضاري والتخلف التكنولوجي، أن هذه جملة من الخطوط العامة للواقع العربي، والتي تحدّد العلاقة بالمرأة وتنتج سلوكياتٍ تؤطّر العلاقات الإنسانية ومفهوم الصداقة.

2. العلاقة بين الجنسين في المجتمع:

إن العلاقة بين الجنسين من أبرز المواضيع في ليبيا التي يتقاطع فيها الاجتماعي والديني والثقافي، ليخلق رأياً مجتمعيّاً حذراً تجاه هذه القضية، التي قد تبدو للكثيرين محسومة، على النقيضين، إمّا من يرون حرمتها بالمطلق من وجهة نظر دينيّة، أو من يرون السماح بها بالمطلق لثنائية البنية الاجتماعية.

العلاقة بين الجنسين وهم: ويبدو أنّ مصطلح الصداقة من أكثر المصطلحات التباساً في المجتمع، فليس هنالك حدود له ولا مفهوم مشترك عنه، حتى في إطلاقه على أصحابه هناك تساهل شديد في استعماله، وهذا الالتباس المفهومي ألقى بظلاله على العلاقة بين الذكر والأنثى، والعلاقة هي الأصل، وغيرها يُنافي الطبيعة البشرية، وأنّ العلاقة بين

الجنسين مظهرٌ طبيعيٌّ للعلاقات الاجتماعية، وأنه لا يستطيع مجتمع أن يقف على قدميه من غير تجانس الذكر والأنثى.
(سالمة الشاعري، وعلي حدان، 2021)

العلاقة بين الجنسين هيّا الأصل: وهذا هو الطبيعي، والمفروض أن العلاقة تكون عادية ومجرد الحديث عليها إهانة لمفهوم المدنية، لكن المجتمع هو الذي جعلها غير طبيعية، وجعل علاقة الذكر مع الأنثى غريبة، من خلال التضييق على الأنثى وظهورها في الشارع، وأن المجتمعات التي لا تعترف بالعلاقات الحقيقية بين الذكور والاناث تخلف الكبت وجرائم الاعتداء الجنسي والتحرش، والشذوذ.

إذا كانت العلاقة بين الجنسين هي الأصل كما يدعي البعض ، فهل هذا يعني أنّ الأمر محمود في كلّ سياقاته ، وأن العلاقة بين الجنسين من حيث المبدأ مقبولة ، ولكن مع محاذير شديدة عندما يتعلق الأمر بالمجتمع الليبي وبعكس المجتمعات العربية الأخرى التي تعاني من صراعات وحروب، ويتحمّل الذكر المسؤولية الكاملة، ففي المجتمع الليبي تتسم علاقة الأنثى بالأضطهاد والتحرش بحكم العرف مع تساهل القانون كيف يُمكننا الوصول إلى أسس للعلاقة بين الجنسين والمساواة بينهما والحقوق غائبة، وكيف تأمن الأنثى تحايل الذكر واستخدامه ذريعة للعلاقة لأغراض أخرى(حسّنين المحمدي البوادي ، 2005)

أن الصورة النمطية للعلاقة بين الجنسين التي يصورها التلفزيون غير صحيحة، ويجب أن يفهم الشاب طبيعة كلّ مرحلة عمرية يمرون بها، وما يحتاجون إليه فيها، ففي مرحلة المراهقة، ليس سرّاً ولا عيباً معرفة أنّ المراهق يمرّ بمراحل فسيولوجية. (يوسف حسن يوسف، 2013)

المبحث الرابع: القيود المجتمعية على الأنثى:

المطلب الأول: المساواة:

تعتبر قضية المساواة بين الجنسين، قضيةً جدليّة في المجتمع الليبي، خصوصاً على مستوى المصطلح، رغم أنّ مضمونه مُمارَس ومشهود في مجالات ومظاهر عديدة، ويمكن طرح نماذج من التمييز الجنسي في المجتمع الليبي، على مستوى الأسرة، والقيود التي تفرضها العادات المعيشية وتقاليد التربية. (نعيمه العبيدي، د.ت)

ويطرح الباحث سؤالاً: هل العادات المجتمعية في ليبيا تحايي الذكر على حساب الأنثى؟ حيث تتكوّن المجتمعات البشرية من الرجال والنساء كعناصر تتفاعل مع بعضها البعض لتكوّن بنية اجتماعية سليمة، يُمكنها الاستمرار وإحداث الرقيّ البشريّ المنشود، وتختلف المجتمعات في نظرتها العامة حول المساواة بين الجنسين، فمنها تقبلت المساواة، وتسعى لتحقيقها في كل المجالات، ومنها أخذت على عاتقها رفض الفكرة، فماذا تعني المساواة بين الجنسين؟ وما فائدتها؟ ولماذا نرفضها أو نقبلها؟ (يوسف حسن يوسف، 2013)

تهدف المساواة بين الجنسين إلى خلق تكافؤ بين الرجال والنساء دون تمييز أو محاباة لجنس دون آخر. وأنه ينبغي أن يتمّ التعامل مع الرجال والنساء بصورة متساوية حقوقياً واجتماعياً، فالرجال لهم حقوق يكفلها الدستور والقانون، وللنساء حقوق مثلها أيضاً، وتشمل المساواة بين الجنسين عدة نقاط رئيسية:

المساواة في الفرص، والمساواة في إمكانية الوصول إلى الموارد، والمساواة في اتخاذ وصنع القرارات، ✓

✓ المساواة في الحقوق الاجتماعية، وتنطلق فكرة المساواة بين الجنسين بالضرورة من مصطلح الكرامة الإنسانية، فإن كان الناس متساوين في الكرامة الإنسانية، والمساواة تعني أن يحصل كل المواطنين والمواطنات على ذات الحقوق تحت مظلة القانون دون تمييز. (اتفاقية سيداو، 1981)

ما يعني أنّ المساواة في جوهرها لا تعني بالضرورة محو الفروقات البيولوجية ولكنها تعني فقط تحييد هذه الفروقات لصالح الكرامة الإنسانية المشتركة، التي تجعل البشر جميعاً، رجالاً ونساءً، يملكون حقوقاً مشتركة غير قابلة للتمييز، وتكمن فائدة المساواة في توفير بيئة جيدة للإبداع والخلق والبناء، وأن المساواة لن تبدأ في التمثّل على أرض الواقع ما دام القانون الليبي والمشرعون لم يعدلوا القوانين المتعلقة بذلك بعد، ويبدؤوا في صياغة القوانين المنصفة وغير القابلة للتأويل، ولأنّ المساواة بين الجنسين مُصطلح تمّ تسميحه ورفضه دون محاولة استيعابه وفهمه بطريقة سليمة، وأنّ الرفض الذي يواجهه به الشارع الليبي هذا المصطلح، ناتج عن عدة أسباب، تتمثل في الدين الحنيف والتقاليد، والعادات، والآراء المسبقة، وأنّ الإنسان يبحث دائماً عن المتعارف عليه والمعتاد، لهذا يكون التغيير ثقيلًا ومخيفًا، وأنّ الأعراف والتقاليد التي تميّز بين أفراد المجتمع هي التقاليد التي يجب أن تُعدل وليس التقاليد الجيدة. (يوسف حسن يوسف، 2013)

وأنّ الوعي الذاتي بكينونتنا الإنسانية هو المحرك الأول الذي يجعل الناس تومن بالمساواة، وإتّها تهدف إلى تعزيز الدور الذي يلعبه الأفراد وإتاحة الفرص بشكل متساوٍ لجميع المواطنين، بغض النظر عن نوع الجنس، هذا لكي يكونوا أفراداً فاعلين في مجتمعاتهم والعالم. (الاعلان العالمي لحقوق الانسان، 1948)

وتتجه السياسات الدولية المتبعة لتحقيق هذه المساواة إلى عدة نقاط رئيسية يمكن إدراجها كالآتي:
المساواة في التعليم، والمساواة في سوق العمل، والمساواة في التمثيل السياسي، والمساواة أمام القانون، والمساواة الاجتماعية، وأنّ المساواة تبدأ من العائلة، إن الدين الاسلامي الحنيف والأسرة هما المحركان الاساسيان لكل تغيير في المجتمع، ولكن الكثير من العائلات الليبية تُربّي أبناءها على هذا النهج، وأنّ العنف والإقصاء والانحياز الجنسي، انبثق عن الموروثات والتقاليد التي تبنّاها العائلة، وأنّ القوانين ذات البعد الانحيازي العائق الحقيقي أمام المساواة بين الجنسين، حيث يتم التمييز والتعامل داخل الفضاء العائلي والمجتمعي على أساس النوع الاجتماعي، وأنّ المساواة بدأت تأخذ شوطاً كبيراً نسبياً مقارنة بالماضي. (سيداو، 1981)، وفي الماضي، كان تعليم النساء مثلاً محرّماً لاعتبارات عُرفية، أما اليوم، فالتعليم خصوصاً الأساسي والثانوي أصبح أمراً حتمياً وضرورياً، كما أنّ العمل أصبح فكرة مقبولة في ظلّ الغلاء المعيشي وأزمة السيولة، وأنّ المساواة بدأت في التمثّل في نطاقات معينة، ولكنها تغيب في نطاقات أخرى مما يعني أنّ المجتمع لا يرفض المساواة حين تكون مقترنة بمصالحه المباشرة، وأنّ المجتمع يرى في المساواة الحل الوحيد لتجانس المجتمع بعكس ما جاءت به اتفاقية سيداو، إنّ نمطاً معيناً من السلوك الإنساني حين يستمرّ لعقود وسنوات طويلة، تصعب زحزحته وتغييره.

وإنّ التغيير يجعل سقف المساواة يرتفع مع مرور الزمن، وعن طريق الإصلاح الذي تخلقه المؤسسات التعليمية، وأنّ المساواة بين الجنسين تُلاقى اعتراضات شعبية تصل أحياناً إلى مستوى العداء، رغم أنها تتقاطع مع الدين الاسلامي وتلتقي بمصالح الأفراد، وتناسب تطلعات الشباب، لأنها ببساطة تُذيب الفروق الحقوقية، وتعمل على احترام الأفراد

لبعضهم البعض من جهة، واحترام الكرامة الإنسانية من جهة أخرى. (المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966)

وبين المساواة وآلية تنفيذها أو تنفيذها، تفترض المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الليبي بشكل خاص، مجموعة من الأفكار الدارجة حولها، لتوصلها إلى عدم الوضوح، فهل المساواة بين الجنسين رمز انحلال أم رمز للتقدم والمدنية؟ وهل نحن نفهمها بشكل جيد أم نحن مغيّبون عنها؟

المطلب الثاني: الزواج:

أن الزواج مشروع عُمر، وكأني مشروع، يحتاج إلى دراسة جدوى، وتأن واختيار الشريك المناسب والوقت المناسب، وهو بالدرجة الأولى اختيار فردي، يجب ألا تتدخل الأسرة فيه، كيف لعائلة أن تكون نواة مجتمع، وهي عائلة غير صحيّة، والزوجان لا يتبادلان أيّة مشاعر وحب، وهذا سوف يؤثر على الحياة. وعلى الأطفال الذين سيكبرون في هذه البيئة غير الصحيّة، وبعكس ما جاء به الدين الاسلامي، بان للأسرة الدور المحوري للزواج. (القران الكريم، سورة الروم، الاية 21)

1. الزواج الاجباري:

عند سماع مصطلح (الزواج الإجمالي) يذهب بعض الناس إلى التفكير بزواج القاصرات. (لكنّ الزواج الأوّل يختلف من حيث المبدأ عن الزواج الثاني، فالزواج الإجمالي لا يعرف عمراً محدّداً، ولا جنساً معيّناً، ولا يفرّق بين صغيرة ولا كبيرة، بل هو مقترنٌ بانعدام رضا أحد طرفي الزواج به، مهما كان عمره وجنسه، وأن يكون هناك سبب ما، يُجبر الزوج، وفي الغالبية العظمى تكون الأنثى، على الزواج، دون اعتبار لرأيها ولا موافقتها. (اتفاقية سيداو 1981"CEDAW"، وانظر سارة محمد، أكاديمية طرابلس، د.ت)

2. أشكال الزواج الإجمالي :

أن للعادات والتقاليد في ليبيا سلطة كبيرة، حتى ولو كانت هذه العادات تتلاقى وتتقاطع مع الدين الاسلامي ، والزواج الإجمالي أحدها، وله صور وأشكال مختلفة، منها ظاهرة فرض زواج الابن من ابنة عمّه او ابنة خالته، لاعتبارات خاصّة بأهلهم، دون الاكتراث لما سيعيشه الزوجان لاحقاً، وهناك زواج (التحجير) وهو أحد أشكال الزواج الإجمالي، لأنّه يقوم على منع الشابّ لابنة عمه أو عمّته، خاله أو خالته، من زواجها من شخص آخر، لأنّه أولى بها، وبالإكراه، ظهر تحجير الزواج في بعض المجتمعات العربية ليطمّن إلغاء زواجها مع الشخص الذي أرادتته ، ووجدت نفسها مرغمة على الزواج من قريبها ، وان المعاناة النفسيّة التي تمر بها الفتيات يكون لعلاقات المضطربة مع الأهل خلفيات أخرى وتراكمات نتيجة عادات أهلها وتقاليدهم ويصل الأمر إلى تزويج ابنتهم قسراً. (عبدالكريم محمد ، الزواج الاجباري ، برنامج ضمة وشدة2020، hunalibya.com)

المطلب الثالث: الوضع الاجتماعي:

1. حقوق المرأة:

تعتبر حرية الاختيار حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، للرجل أو للمرأة، على حدّ سواء، وأنّ لحقّ الاختيار أبعادا نفسية واجتماعية مختلفة، من قبيل بناء الشخصية المستقلة، وتحمل المسؤولية، وعقبات القرارات، إذ غالبا ما يبدع الفرد في المجالات التي يحبها، بينما يفقد المجتمع طاقة إنسان آخر، في حال عمل أو درس في مجال لا يرغب فيه، وتتعرض المرأة في ليبيا للتمييز الجندري في جميع جوانب حياتها، ويفرض عليها النوع الاجتماعي حدودا كثيرة، وعليها التقيّد بها، ويجبرها غالبا على تفصيل طموحها، بما يتناسب مع هذه الحدود، أن هذا التمييز جليا في حقها في العمل الذي طالما خضع لمعايير النوع الاجتماعي، ما جعل عملها خيارا لا تملكه بل تحدده عوامل كثيرة، ويقرّره بالنيابة عنها أشخاص آخرون، كما يُمارس المجتمع وصايته على حقّ المرأة في العمل سواء باعتبار أنّ دورها الرئيس يجب أن يكون في البيت أو اعتبار عملها خارج البيت رفاهية لا حقا أصيلا وحاجة أساسية لها، كما يمنح المجتمع لأوصياء على المرأة التحكم في هذا الحق، سواء كانوا عائلة أو شريكا، ويترتب عن هذه الوصاية المجتمعية ضمان عدم استقلال المرأة اقتصادياً وبالتالي تبعيتها لمن ينفق عليها، فهل تملك المرأة الليبية حق العمل أم أنه حق مشروط قد يتم حرمانها منه؟ في هذه الدراسة سوف يتناول الباحثان حق المرأة الليبية في العمل والصعوبات التي تواجهها لممارسة هذا الحق. (وانظر القانون رقم 20 للعام 1991 الذي يعزز الحريات، المادة رقم 1)

2. القانون والعمل:

1. القانون:

يعتبر القانون الليبي تقدّميا فيما يتعلق بعمل المرأة، فقد نصّ على المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون، فقانون العمل في ليبيا لا يميّز بين الرجل والمرأة، ويتعامل معهما على حدّ سواء، فقد منح للمرأة حق العمل ومنع التمييز على أساس الجنس فيما يخصّ الأجور، ولكن المجتمع هو من يضع العراقيل أمام عمل المرأة، ويمكن للعرف أن يمنع الحق الذي يمنحه القانون، ويمكن للمرأة الليبية قانوناً تقلّد أيّ منصب واختيار أيّ مجال ترغب في العمل به، بالرغم من وجود نص قانوني يتعلق بعدم جواز تشغيل المرأة في وظائف لا تتناسب مع طبيعتها. (منظمة العمل الدولية، مقالة حقوق النساء العاملات والمساواة بين الجنسين. 2000)

إلا أن اللائحة التنفيذية نصّت على أن للمرأة الحق في مزاولة كافة الأعمال والوظائف، مما يعني أنّه لا يوجد عمل محظور عليها، ولكن للمجتمع قانون مواز يتحكّم في أفرادها ويجعل الكثير من المجالات حكراً على الرجال ويستهنّج امتهان النساء لها، أما عن الزواج، كونه أحد أهم الأسباب التي تُحرم بسببها، المرأة من حقها في العمل، لا يوجد قانون يمنح المرأة حق الحصول على الطلاق، في حالة منعها الزوج من العمل، ولكن يوجد طلاق الضرر الذي يمكن أن تلجأ إليه المرأة في حالة إثبات أنّ منعها من العمل يسبّب لها الضرر، كما يمكن للمرأة اشتراط العمل في عقد الزواج كحق لا يستطيع الزوج حرمانها منه، أمّا العمل والأمومة، ولإزالة العوائق أمام عمل المرأة، وحتى لا يتعارض مع كونها أمّاً

ينص القانون على ضرورة وجود حضانات في أماكن العمل التي يوجد بها أمهات، ولكن للأسف لا تلتزم جهات العمل بهذا الأمر الذي إن تمّ الالتزام به قد يساعد الكثير من الأمهات، ممّن يمنعهنّ عدم وجود من يعتني بالأطفال في أوقات العمل، من الالتحاق بالعمل. (قانون العمل الليبي رقم 12 للعام 2010م، وقانون العمل الليبي رقم 50 للعام 1970 م).

2. العمل:

إن عمل المرأة في ليبيا غالباً لا يكون خياراً شخصياً، ولا علاقة له بالاحتياج المادي بل رفاهية قد تُمنح وقد تُمنع حسب معطيات كثيرة، وقد يتم حرمان المرأة من العمل حتى وإن كانت في حاجة مُلحة له، ممّا قد يضطرّها للعيش مع أوضاع اقتصادية صعبة، ويحرّمها من الاستقلال الاقتصادي الذي قد يترتب عنه حرية أكبر وقدرة أكبر على اتخاذ القرارات المتعلقة بخياراتها في الحياة، لذلك يحرص المجتمع على تبعية المرأة الاقتصادية للعائلة أو الزوج، حتى تبقى دائماً في حاجة لهم. (خديجة البوعيشي أستاذة القانون والعضو المؤسس في منظمة حقي للحقوقيات أليبيات د.ت)

وعندما تقرر الفتيات في ليبيا العمل للأفناق على نفسها فإنها تواجه معارضة شديدة من الأهل وكنها سأتتركب جريمة بعملها، وتنتعزضُ للمنع من الخروج وكافة أشكال المعارضة، وتلعب الحالة الاجتماعية للمرأة دوراً أساسياً في حصولها على حقها في العمل، فبعض العائلات تمنع الاناث من العمل، حتى يزيد من فرصهنّ في الزواج، ولإعدادهن لدورهن الذي حصره المجتمع فهنّ "ربّات بيوت"، ويعتبر الطلاق عائقاً ويحرم المرأة من العمل، والعائلة والشريك لهم الكلمة العليا في تحديد طموح الأنثى ومنحها رفاهية العمل والدخل المستقل، والكثيرات يتمّ حرمانهن من هذا الحق عند الزواج، ويُفرض عليهن التفرغ التام للبيت والاهتمام بالزوج والأطفال. (العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 1966)

بعد الحصول على موافقة الأهل والشريك (المفروضة اجتماعياً) تظهر مشكلة المجال الذي ستعمل فيه المرأة، والذي يجب أن يكون مطابقاً لمواصفات محددة تختلف من عائلة إلى أخرى ومن زوج إلى آخر، وهناك من يرفض أي مجال عمل للمرأة غير مجال التعليم كونه بيئة تكاد تخلو من الذكور والتعامل فيها غالباً يكون مع الأطفال، وأوقات دوامها قصيرة، فتسمح للمرأة بالاهتمام بواجباتها الأهم داخل بيتها، كما ينظر المجتمع، وهناك محظورات كثيرة، تتراوح بين الأعمال التي تقتضي المناوبات الليلية أو ذات الدوام الطويل أو تلك التي تستدعي السفر للخارج، كذلك الشركات الخاصة والأعمال المختلطة قد تقع ضمن المحظورات. (ناجيه العطارق وزاهيه علي، 2020)

ليس الزواج فقط هو الذي قد يعيق عمل المرأة، كذلك الدور الاجتماعي المنوط بالمرأة يضيف صعوبات تجعلها تترك العمل، فمسؤوليات البيت كاملة تقع على عاتق المرأة حتى لو كانت عاملة، لها نفس ساعات عمل زوجها عليها الإسراع بالعودة للبيت لتجهيز الطعام، والاعتناء بالبيت، ولو كانت تشارك في الإنفاق فهذا لا يعفيها من تحمل بقية الأعباء وحدها. (اتفاقية سيداو، 1981)

3. العنف الأسري الاقتصادي:

العنف الاقتصادي هو أحد أهم صور العنف المختلفة التي تواجهها المرأة في ليبيا، إذ تعيش وضع بالغ التعقيد تحكمه سلطة مركزية، فلا يمكن فصل معاناة المرأة الليبية عن وجود أبوي يمارس العنف والتعسف في صوره المختلفة عبر سلطة الدولة والمجتمع اللذين يسمحان للذكور بالتصرف في حياة المرأة ومستقبلها. أن العنف الأبوي له أوجه عديدة ومن سماته البارزة هو العنف الاقتصادي ضد المرأة والمتعلق بتحديد المسار الدراسي منذ البداية وتحديد أنماط العمل الوظيفي على سبيل المثال، انتقالاً إلى جانب قمعي وعنيف غير انساني يتعلق بمسائل الحرمان من التعليم والعمل، بالتالي لن تتوفر للمرأة سبل تحقيق حياة اقتصادية مستقلة. (قانون العمل الليبي رقم 48 للعام 1956 م)

ولأن العنف المباشر يأخذ أشكالاً مختلفة حسب نوع القضية وأبعادها الاجتماعية والثقافية المتداخلة، إلى جانب البعد الاقتصادي، وأن عمليات العنف تستمد شرعيتها ومنهجها من النظم الاجتماعية المعقدة، والتي تجعل من المرأة وكأنها سلعة للبيع والشراء والكسب، عبر التحكم في كامل أو جزء من حقوقها وإرثها. هناك نماذج عديدة لمعاناة المرأة الليبية والتي تسببت في نكستها، انكسارها وضعفها، ليس لأنها ضعيفة في ذاتها، بل لأنها تواجه منظومة أبوية متكاملة تمارس عنفا اقتصاديا ممنهجاً تدعمه الأنماط الاجتماعية أحيانا والعقيدة الدينية أحيانا أخرى، وبدورهما يساهمان في رسم فصول حياة المرأة داخل المجتمع الليبي. (دليل للمبادرات التسوية <https://www.generation.xyz/wiki>.)

4. الميراث:

تحرم المرأة الليبية في بعض الحالات من حقها في الميراث لأنها قررت الزواج من فرد ليس من عائلتها أو قبيلتها ، إذ أنّ المرأة في هذه الحالة تصبح رهينة قرارها المحدود والمحكوم بثقافة اجتماعية معينة تسعى وراء الكسب الاقتصادي والاجتماعي، أي إما أن تمضي في طريقها نحو الزواج وتتنازل عن حقها بالإكراه أو ترفض فكرة الزواج وتواجه رغبتها العاطفية، وتعتبر هذه السياسية تعنيف ممنهج من أجل استمرار السيطرة والتحكم في المرأة أو خروجها من هذه المنظومة، وفي هذا النوع من الحالات والذي لا يزال قائماً في بعض مناطق ليبيا والجنوب على وجه المثال، وهو إلغاء صريح لفكرة الفردية ومواجهة حقيقية لها، وتعزيز مجتمع القبيلة والولاء لها، ورفض فكرة التنوع والاندماج الاجتماعي عبر الزواج، فالحق يضيع بمجرد التفكير في الزواج بغير أفراد العائلة أو القبيلة. (<https://www.unfpa.org>) أن الميراث هو سبب أزمة الزواج وتعقيده أكثر، كونه يرتبط بالجنس في مرحلة معينة، والذكور يلجأون إلى فكرة الكسب بالتوجه إلى خطبة من هن في نفس الدائرة الاجتماعية لضمان الكسب الاقتصادي. (القانون المدني الليبي رقم 4 للعام 1978 م، المادة رقم 29)

إن المرأة الليبية لم تُحرم من حقها في الميراث ولكنها حُرمت من حقها في التحييس، والتحييس مصطلح لا يختلف كثيراً عن فكرة التحجير، ويمكنها معرفة حقها والوصول إليه، ولكن دونما التمتع به أو ملكيته، لأنها سوف تبقى رهينة النظم الاجتماعية والوعي الاقتصادي للعائلة والقبيلة في هذه الظروف، والكسب من المرأة من خلال فكرة الزواج بأحد الأقارب أو التنازل عنه يوماً ما، ويستمر هذا النوع من الترابط الاجتماعي القائم على المصلحة الاقتصادية، وتبرز

مشكلة ذكورية المجتمع، كونها مغتصبة للحق وحقها ناقص ، من خلال فكرة أفضلية الذكر على الأنثى والتبعية والتقليل من شأنها كونها عنصر تابع غير قادرة على الحصول على حقوقها في المجتمع .(كريم نجلا سعد 2017)

لم تُحرم المرأة من حقها في المجتمع، ولكن في بعض الحالات لا تراث ولا تمتلك التفكير من خلال العادات والتقاليد السائدة، ويجوز للمرأة الليبية (التحسيس) بقرار من جد العائلة أو الأب، والذي ما إن يصدر قرارا بالتحسيس حتى تسلب جميع النسوة من حقهن في الميراث ليذهب كله للذكور حتى لو تزوجت من نفس محيطها الاجتماعي. (معجم المعاني، <https://www.almaany.com>).

أن نفي الحق، وربط مصير المرأة بالرجل والتبعية له، وحصرتها في كيان غير فاعل بالمجتمع، وأن الثقافة الاجتماعية هي نوع من العنف الممارس ضد المرأة، وأن هذه الثقافة استمرت بفعل غياب دور مؤسسي حقيقي للدولة ، يقوم على تفكيك المنظومة الاجتماعية التي تمارس وظائف ومهام أشبه بالجمعيات والمؤسسات، بسبب العادات والتقاليد، والمفاهيم المتعلقة بالمرأة مثل العفة والشرف التي تشكل هاجساً للذكر الشرقي ولها وقعها النفسي وقرارتها المصيرية ، وإن مواجهة هذه الثقافة ليست حكراً على أحد، وربما هي معركة الرجال قبل النساء لأنها ثقافة ضد الحق وضد الانسان وضد العقل والتنوير، والتي تقوم على العنف، التمييز والاحتكار وتسعى إلى خلق مجتمع عاجز عن اعطاء المرأة حقها . (كريم نجلا سعد، 2017)

النتائج:

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تدخل المجتمع المحلي والعشائري في العنف المجتمعي القائم على النوع ضد المرأة، ويعتبر يوم 25 تشرين الثاني هو يوم العنف القائم على النوع، والعنف القائم على النوع الاجتماعي مرتبط بعدم المساواة ضد المرأة، وانعدام المساواة بين الذكور والأنثى في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والعنف القائم على النوع يعد من الانتهاكات لحقوق الانسان، والنظر إلى الأدوار المنزلية كعامل أسامي وطبيعي للمرأة، ولا يقوم به الرجل إلا امتناناً، وحرمان المرأة من العمل بعد زواجها، واقتصار دورها على الانجاب وتربية الأبناء، اقتصار عمل المرأة على العمل داخل المنزل، وحرمان المرأة من العمل خارج المنزل، وحرمان الإناث من حقوقهن، وغياب البيئة الآمنة والداعمة للمرأة في أماكن العمل، ومفهوم النوع الاجتماعي متعلق، بالأدوار الاجتماعية للذكور والأنثى في المجتمع، وأن العنف القائم على النوع موجود في جميع المجتمعات العربية التي تعاني من الحروب والصراعات ، ووجود شروط قاسية على الأنثى في الزواج والعمل والدراسة، والتميز في الحصول على الحقوق للذكر أكثر من الأنثى، والتمييز الجندري داخل الأسرة لصالح الذكور، ويقع العنف والتعرض والابتزاز على الإناث، والعلاقة بين الجنسين محرمة وممنوعة على الإناث ومسموحة للذكور، وتعرض الفتيات للإجبار على الزواج في هذه المجتمعات ومحرومة من حق الاختيار، وعدم فاعلية قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، وحرمان الإناث من الميراث.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بزيادة الوعي المجتمعي للمرأة ، ضد العنف القائم على النوع، وتقديم خدمات المساعدة القانونية للمتضررين من العنف القائم على النوع، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والنفسية

وإدارة حالات العنف القائم على النوع للنساء والفتيات المتضررات، وتقديم الخدمات والمساعدات المالية لحالات العنف القائم على النوع للنساء المتضررات، وضمان حماية حقوق الإنسان للمرأة في ليبيا وضد العنف القائم على العنف، وضمان حماية المرأة من العنف القائم على النوع وتعديل القوانين المدنية والجنائية والوطنية والسياسية، وتوفير الأنصاف للمرأة من خلال تعزيز المؤسسات، وفرض عقوبات جنائية في برامج العلاج للرجال، وعلى الباحثين تطوير منهجيات وإعداد دراسات مماثلة حول العنف القائم على النوع.

قائمة المراجع:

- (1) القرآن الكريم، (سورة الروم ، الآية 21)
- (2) اتفاقية سيداو "CEDAW" 1981
- (3) أحمد حسن الربيعي، (2018)، العنف الاسري ضد المرأة، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد رقم 21 العدد 3 ايلول ، العراق ، 267-292.
- (4) إعلان الأمم المتحدة بشأن حق ومسؤولية الأفراد والمجموعات وأجهزة المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، (1999).
- (5) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (1948)
- (6) ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي، (2021)، دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق، ليبيا، مطبوعات الأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
- (7) جبريل جبريل، (2018)، الشرقية في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، مجلد 5، جامعة أم البواقي، الجزائر
- (8) حسنين المحمدي البوادي، (2005)، حقوق المرأة بين الاعتدال والتطرف، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية.
- (9) زينة عبد الستار مجيد الصقار، (2006)، نظرية الصورة الذهنية واشكالية العلاقة مع التنميط، مجلد 1 العدد 2، جامعة بغداد، الباحث العلمي
- (10) سارة محمد، اكاديمية طرابلس، كلية التربية، مدرسة لغات، ليبيا، منظمات المجتمع المحلي.
- (11) سالمة الشاعر وعلي حدان، (2013) ، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، مجلد 41، 263-284
- (12) سهيلة حاشي، (2009)، التحرش الجنسي بالنساء العاملات في أماكن العمل. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر2، جامعة الجزائر
- (13) صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، (1969)
- (14) عبد الكريم محمد، (2020)، الزواج الإجباري، برنامج ضمة وشدة، قناة هنا ليبيا
- (15) عيبر نجم عبدالله الخالدي، (2020) ، دور الوعي الاجتماعي في مواجهة الابتزاز الإلكتروني للمرأة. جامعة بغداد ، مركز دراسات المرأة، مجلد 4، العدد 38، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني، جامعة صلاح الدين
- (16) علي عبداللطيف حميده، (2020)، دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا، الأمم المتحدة. (د، ن)
- (17) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (1996)

- (18) قانون الجرائم الالكترونية الاردني رقم 27 للعام 2015، المادة 4 والمادة 5 +9+12
- (19) قانون العقوبات الليبي المادة 375، والمادة 424
- (20) قانون العمل الليبي رقم 12 للعام 2010م
- (21) قانون العمل الليبي رقم 48 للعام 1956 م
- (22) قانون العمل الليبي رقم 50 للعام 1970 م
- (23) القانون المدني الليبي رقم 4 للعام 1978م، المادة رقم 29
- (24) القانون رقم 20 للعام 1991 الذي يعزز الحريات، المادة رقم 1
- (25) قراروزير العدل بالحكومة المؤقتة، (2016)، الخصوص في ليبيا، قراررقم 29
- (26) كريم نجلاسعد، (2017)، حرمان المرأة من الميراث في العرف الليبي من المنظور القبلي والفقهاء المالكي: دراسة حالة ليبيا المنطقة الوسطى، رسالة ماجستير، Masters thesis, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim
- (27) اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل دمج التدخلات في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني، (2015)
- (28) مبروكة إشتيوي محمد عطية، (2000)، مجلة البحث العلمي، التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي وانعكاساتها، على أدوار المرأة دراسة ميدانية بمدينة ترهونة
- (29) محمد احمد الحميري، (2017)، المركز الديمقراطي العربي، النظام الأبوي في المجتمع العربي عند هشام شرابي ، الدراسات البحثية، الاجتماعية والثقافية
- (30) مروة سالم، (د.ت)، طيبة، وناشطة نسوية. ومقدمة برامج في منصة تبادل وقناة الوسط ليبيا.
- (31) معجم المعاني(2016) ، Atef al sharari ، Amman, Jordan
- (32) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر/ محمد النجار) الناشر: دار الدعوة إترقيم الكتاب موافق للمطبوع المعجم الوسيط
- (33) منظمة الصحة العالمية النوع الاجتماعي/الجنـدر، (1948)
- (34) منظمة العمل الدولية، (2000)، مقالة حقوق النساء العاملات والمساواة بين الجنسين.
- (35) منظمة حقي للحقوقيات الليبيات، خديجة البوعيشي، (2021)، أستاذة القانون وعضو مؤسس في المنظمة، قناة هنا ليبيا
- (36) موسوعة ويكيبيديا الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- (37) موسوعة يونيونبيديا، <https://ar.unionpedia.org>
- (38) ناجيه العطارق وزاهيه علي، (2020)، مكافحة التمييز في التشريعات الليبية ، جمعية لماذا انا لحقوق المرأة . مفوضية المجتمع المدني، ليبيا، طرابلس
- (39) نعيمة العبيدي، (د.ت)، اختصاصية الطب النفسي، بنغازي ، قطاع الصحة المدرسية ليبيا ، مركز الخدمة الاجتماعية ، ليبيا .

(40) وائل محمد، (د.ت)، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية لفروع الصيرفة الإسلامية لمصرف الجمهورية بالمنطقة

(41) يوسف حسن يوسف، (2013)، حماية حقوق المرأة بين القانون الدولي والتشريعات الإسلامية، دار النهضة، القاهرة.

42) <https://www.generation.xyz.wiki>.

43) <https://www.hunalibya.com>

44) <https://www.youthforpeace.info>

45) <https://www.HarassMap>

46) United Nation Italy, Venice, Protecting of Sevillian, GBV, (2012)

إرتقاء العقلية الأخلاقية في إطار (نموذج يوسف وشمبولية التكاملية) عبر مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة مع إشارة خاصة للفروق الجندرية

The development of the moral mentality within the framework of (Yousef and Shambuliyah integrative model) across the middle and late adolescence stages with special reference to gender differences

د. سليمان عبد الواحد يوسف / جامعة بني سويف / مصر

Dr. Soliman Abdel Wahed Yousef/ Beni Suef University/ Egypt

د. هالة محمد شمبولية/مصر

Dr.Hala Mohamed Shamboulia/ Egyptian Ministry of Higher Education - Supreme Council of Private Universities

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن الفروق الارتقائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسف وشمبولية التكاملية، وذلك عبر مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة في ضوء اختلاف نوع الجنس (الجنرد). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام مقياس العقلية الأخلاقية إعداد/ يوسف وشمبولية (2021)، وتطبيقه على عينة من المراهقين المصريين تقع في مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة قوامها (450) من الطلاب والطالبات الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16 – 22) سنة ويدرسون بالمرحلتين التعليميتين الثانوية والجامعية ببعض المدارس الثانوية الفنية بمحافظة الإسماعيلية؛ والمعهد العالي لتكنولوجيا البصريات بالقاهرة؛ بجمهورية مصر العربية. وباستخدام الأساليب الإحصائية البارامترية مثل المتوسطات والانحرافات المعيارية، واختبار "ت"، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ارتقائية دالة إحصائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسف وشمبولية التكاملية عبر مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة (لصالح مرحلة المراهقة المتأخرة). إضافة إلى اختلاف الفروق الارتقائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسف وشمبولية التكاملية لدى المراهقين المصريين تبعاً لاختلاف نوع الجنس "الجنرد" (لصالح الذكور).

الكلمات المفتاحية: العقلية الأخلاقية، نموذج يوسف وشمبولية التكاملية للعقلية الأخلاقية، المراهقة، الجنرد.

Abstract:

The study aimed to reveal the evolutionary differences in the moral mentality according to the integrative Yousef and Shambuliyah model, through the middle and late adolescence stages in light of the gender difference. By applying the moral mentality scale prepared by Yousef and Shambuliyah (2021) on a sample of Egyptian adolescents consisting of (450) individuals in the Arab Republic of Egypt, and using appropriate statistical methods, the results of the study indicated that there are statistically significant differences in the moral mentality according to the integrative Yousef and Shambuliyah model across the two stages of adolescence. Middle and late (in favor of late adolescence). In addition to the difference in the evolutionary differences in the moral mentality according to the Yousef and Shambuliyah integrative model among Egyptian adolescents, according to the difference of gender (in favor of males).

Key Words: Moral mentality , Yousef and Shambuliah integrative model of the moral mentality , Adolescence , Gender.

مقدمة:

إن المستقرىء لعلم النفس في البلدان النامية أو دول العالم الثالث، بما فيها بلدان عالمنا العربي، يمكنه ملاحظة إتسامه بخاصية الاستيراد من الغرب، فصار العلم يستورد كما تستورد السلع الاستهلاكية، مما يجعلنا نصف العلاقة بين علم النفس في عالمنا العربي وعلم النفس في الغرب، بأنها علاقة الاستيراد والتصدير، وهو وصف يتفق تمامًا مع الوضع في مجتمعات عالمنا العربي، فدائمًا الغرب هو الذي يصدر ومجتمعاتنا العربية هي التي تستورد. مما يشير إلى وضعية التبعيَّة للغرب علميًا. وبالرغم من هذه الصورة القاتمة لوضعية علم النفس العربي، والعجز السائد في مجتمع علم النفس العربي، جاءت هذه المحاولة العربية للتناظر من أجل تكامل المعرفة العلمية بمجال العقل البشري The Human Mind، حيث هيكت وتم بناءها في ضوء العديد من المحددات والقيود الجوهرية التي يمكن أن ترجع إليها العقلية الأخلاقية Moral Mentality؛ منها المحددات المعرفية، والنيوروفسيولوجية، والانفعالية، أو على الأقل ينظر نموذجنا الحالي- نموذج يوسف وشمبوليا التكاملية للعقلية الأخلاقية Yousef and Shambuliyah integrative model of the Arab moral Mentality- من الزاوية التكاملية، وتُعظم من الوزن النسبي لتلك المحددات مجتمعة في تسبب العقلية الأخلاقية العربية.

ولما كانت مكانة الأمم تُقدَّر بما تمتلكه من ثروات أو أموال؛ فإن الثروات تنفذ والأموال قد تنخفض قيمتها؛ وإذا كانت تُقدَّر بما في حوزتها من تقنيات حديثة، فالحديث يتقدم ما لم يُطور إلى الأحدث. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: من الذي يستثمر ويُطور؟ إنه الإنسان. ومن ثم فالأهم المتطلعة لغد أفضل والمستشفة للمستقبل تعمل جاهدة على تنمية العقل البشري ليفكر، ويتذكر، ويبع في حل المشكلات، وتتكامل وظائفه الانفعالية والمعرفية والنفس-حركية، وليكون له توجه إيجابي نحو المستقبل؛ فالعقول هي الثروات الحقيقية في عصرنا الحالي؛ فهي لا تنفذ ولا تتقدم؛ حيث إن الاستثمار في رأس المال البشري (العقل) يؤدي دائمًا إلى التنمية الشاملة والمستدامة والتقدم والرفق.

ويعد العقل Mind هو المعيار الأساسي لفهم ما يدور حولنا، فنجد الأفراد في حاجة ماسة إلى معرفة متى تكون رغبات وأهداف الناس متوافقة أو حتى تكون متضاربة، كما أن الحكم على نوايا الآخرين يسمح للأفراد ويساعدهم على معرفة أهداف الآخرين وسلوكياتهم وكيفية التصرف معها إما بدعمها أو حتى محاولة معالجتها (Goldstein, 2010). (203)

ومن ناحية أخرى تُعد الأخلاق من الموضوعات المهمة لدى جُل المجتمعات؛ إذ تُشكّل الأخلاق موجّهات لسلوك كل فرد في تعامله مع المواقف الحياتية اليومية المختلفة والتي يكتسبها من تربيته وبيئته التي يعيش فيها. وقد حث الدين الإسلامي الحنيف على الأخلاق مثله مثل باقي الأديان السماوية، فقال الله تباركت أسماؤه واصفًا خلق نبيه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ" (سورة القلم، الآية، 4). وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: "الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِنَّمُ مَا حَالَكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْه النَّاسُ"، والمقصود بحسن الخلق مع

الناس أن يكون الفرد طليق الوجه رحيماً متسامحاً لئلاً من غير مدهانة "نفاق". وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية وضرة التركيز على التحلي بالأخلاق، وتصرف الفرد بشكل أخلاقي في تعاملاته في جميع مناحي حياته؛ مما يشعره بجودة حياته النفسية.

ولما كان العالم يحتاج في القرن الحادي والعشرون إلى تطوير هائل في البنية الشخصية لأبنائه؛ حيث اجتاحت العالم في هذا القرن وباء الإنحلال الاجتماعي والأخلاقي الذي أصاب النشء إصابة مباشرة، وأصبح هذا النشء يحتاج إلى حماية من عواقب ذلك الانحلال والإنهيار لكيان الأسرة بأكملها؛ فإنه يجب التركيز على تعليم النشء القيم الأخلاقية والسلوكية بعد أن بلغت المشكلات السلوكية والانفعالية حدًا بدأ يشكل خطرًا على الأبناء بالمؤسسات التربوية والتعليمية التي أصبحت مكانًا غير آمن في بعض الأحيان (يوسف وغنايم، 2018، 408). ولذا تُعد العقلية الأخلاقية Moral Mentality من أهم متغيرات الحياة الأخلاقية Moral Life التي تجعل الفرد يفعل صوابًا يتماشى مع المنظومة الأخلاقية للمجتمع؛ ومن ثم تُعد العقلية الأخلاقية العنصر الفاعل للسلوك الأكثر أخلاقية.

ولقد نال البعد الأخلاقي اهتمامًا كبيرًا من باحثي علم النفس في إطار عدد من الظواهر النفسية كالقيم الأخلاقية، والذكاء الأخلاقي، والدافعية الأخلاقية، والمسئولية الأخلاقية؛ والتي يرى الباحثون الحاليين أنها تُعد مكونات للعقلية الأخلاقية.

وعلى جانب آخر؛ تعد مرحلة المراهقة من أهم المراحل العمرية التي يمر بها الفرد لما تمثله هذه المرحلة من أهمية بالغة في حياة الشعوب، فعندما نتحدث عن هذه المرحلة فإننا نتحدث عن مرحلة حرجة يتعرض فيها الفرد للعديد من التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحيطة به. فالمراهق بحاجة إلى المساعدة لتحقيق التوافق النفسي، والاجتماعي في حياته، ولكي يحقق التوازن بين انفعالاته الجارفة، وبين النقص الملموس في قدراته الضابطة التي تساعده على التحكم في انفعالاته، إلا أن هناك بعض السلوكيات التي يسلكها المراهق تكون غير مقبولة للمجتمع، والتي يترتب عليها العديد من المشكلات وقد تظهر بصورة غير منطقية في حياة المراهق فهي، بمثابة مؤشر قوي لصعوبة التكيف في مرحلة المراهقة، فإذا تم معالجتها بصورة من الحكمة لساهم ذلك في توجه المراهقين توجهاً صحيحاً في المجتمع (يوسف، 2021).

ويشهد عالمنا المعاصر العديد من التحديات نتيجة التطورات العلمية والتقنية المتلاحقة؛ مما يتطلب إعادة النظر في كفاءة الشباب الجامعي وقدرته على التعامل مع الضغوط الحياتية، وحل المشكلات من خلال السلوك الأكثر أخلاقية؛ لذا، فإن الإرتقاء بمستوى المراهقين من حيث عقليتهم الأخلاقية المتمثلة في (القيم الأخلاقية، والذكاء الأخلاقي، والدافعية الأخلاقية، والمسئولية الأخلاقية) يُعد ضرورة حتمية في عصر المعلوماتية الحالي؛ لمواكبة التغيرات المختلفة التي تؤثر عليهم في شتى مناحي الحياة. الأمر الذي دفعنا إلى الاهتمام بموضوع العقلية الأخلاقية؛ إذ أنه في حد ذاته يمثل موضوعاً خصباً ومن موضوعات الاهتمام الحديثة والمعاصرة نسبياً على المستويين النظري والتطبيقي في الدراسات والبحوث العربية وخصوصاً لدى المراهقين بالمرحلتين الثانوية والجامعية وهذا ما حدا بالباحثان إلى إجراء الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة:

من المؤكد أننا - في ضوء المتغيرات القومية والعالمية المطروحة على الساحة - في أمس الحاجة إلى تنمية عقلية أخلاقية عربية تتسم بالقيم الأخلاقية، والذكاء الأخلاقي، والدافعية الأخلاقية، والمسئولية الأخلاقية، ولعل هذه هي مسئولية التعليم بالدرجة الأولى، حيث إن من أهم أهدافه هو تنمية عقول المتعلمين الذين هم عماد الأمة. ومن ثم تمثلت مشكلة الدراسة الحالية بالحاجة إلى قياس العقلية الأخلاقية لدى المراهقين المصريين من الجنسين بالمرحلتين الثانوية الجامعية، بإعتبارها مدخلًا أساسيًا للانفتاح على العالم وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. إضافة إلى ما سبق- فإن الدراسة الحالية تُعد هي اللبنة الأولى وأول دراسة مصرية أو عربية تتناول التعرف على مستوى العقلية الأخلاقية وفقًا لنموذج يوسُف وشمبولية التكالمي لدى المراهقين المصريين في شوء نوع الجنس "الجنرد" (ذكور - إناث). ولذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ✓ هل توجد فروق ارتقائية دالة إحصائيًا في العقلية الأخلاقية لدى أفراد عينة الدراسة عبر مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة؟
 - ✓ هل تختلف الفروق الارتقائية في العقلية الأخلاقية لدى أفراد عينة الدراسة تبعًا لاختلاف نوع الجنس "الجنرد" (ذكور - إناث)؟
- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى الكشف عن الفروق الارتقائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسُف وشمبولية التكالمي، وذلك عبر مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة في ضوء اختلاف نوع الجنس (الجنرد).

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من ارتكازها على محورين أساسيين؛ المحور الأول: وهو ما يتعلق بحيوية الموضوع أو الظاهرة التي يتم التعامل معها، وهو ما نتعامل معه بالفعل في هذه الدراسة ألا وهو العقلية الأخلاقية، والتي تُعد من الأهمية بمكان لكل من المراهق والأسرة والمجتمع. أما المحور الثاني: فهو خاص بالشريحة العمرية أو العينة التي تجرى عليها الدراسة ألا وهي مرحلة المراهقة (المتوسطة والمتأخرة من سن (16 - 22) سنة والتي يقابلها المرحلتين الثانوية والمرحلة الجامعية (يوسُف، 2011، 71)؛ حيث إن امتلاك مستوى مناسب من مكونات العقلية الأخلاقية يؤثر إيجابيًا في جميع الجوانب لدى المراهقين، مما يؤثر على صحتهم النفسية، وهو أمر ضروري أيضا، لاسيما وأن مستقبل البلاد وبناء المجتمع وتطويره منوط بالأدوار التي يقوم بها المراهقين بخاصة بالمرحلتين الثانوية والجامعية؛ فالمرهق الذي يعاني من ضعف أو تدني العقلية الأخلاقية يشقي نفسه ومجمعه، ومن ثم فالمجتمع يخسر مرتين، الأولى: يخسر هؤلاء المراهقين كطاقة فعالة ومنتظر خروجها لسوق العمل لتكون طاقة منتجة، والثانية التكلفة الباهظة التي يتحملها المجتمع في رعاية هؤلاء المراهقين في المؤسسات العلاجية والعقابية للدولة. ومما سبق استمدت الدراسة الحالية أهميتها والحاجة إليها من أجل نمو نفسي سليم لشريحة عمرية ليست بالقليلة في مجتمعنا المصري والعربي.

مصطلحات الدراسة:

1. العقلية الأخلاقية Moral Mentality:

هي "مجموعة من النشاطات العقلية المنهجية ذات طبيعة استراتيجية، تنبثق كنيحة للتفاعل بين عدد من العمليات العقلية المعرفية وغير المعرفية المتمثلة في: القيم الأخلاقية، والذكاء الأخلاقي، والدافعية الأخلاقية، والمسئولية الأخلاقية؛ والتي تساعد الفرد على تطبيق المبادئ والقيم التي تشكل لديه المسئولية، وتزيد من ثقته بذاته، وإرادته ودافعيته في التصدي للصعوبات والمشكلات التي تواجهه في جميع مناحي حياته" (يوسف وشمبولية، 2021 أ، ب).

ويعرفها الباحثان إجرائيًا بأنها "الدرجة التي يحصل عليها المراهق المصري بالمرحلتين الثانوية والجامعية في الأداء على مقياس العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسف وشمبولية التكاملية المستخدم في الدراسة الحالية".

2. المراهقة Adolescents:

يعرفها يوسف (2011، 71) بأنها "الفترة التي يعبر عليها الفرد من طفولته بكل ما فيها من صعوبات واعتمادية إلى رشده بكل ما فيه من قدرات واستقلالية، وتشمل:

أ. المراهقة المبكرة: من عمر 12-13-14 سنة ويقابلها المرحلة الإعدادية.

ب. المراهقة المتوسطة: من عمر 15-16-17 سنة ويقابلها المرحلة الثانوية.

ج. المراهقة المتأخرة: من عمر 18-19-20-21-22 سنة ويقابلها المرحلة الجامعية.

ويقصد بالمراهقين في الدراسة الحالية "الطلاب والطالبات الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16 - 22) سنة ويدرسون بالمرحلتين التعليميتين الثانوية والجامعية ببعض المدارس الثانوية الفنية بمحافظة الإسماعيلية؛ والمعهد العالي لتكنولوجيا البصريات بالقاهرة؛ بجمهورية مصر العربية، ومن ثم فهم يقعون في مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة".

• نموذج يوسف وشمبولية التكاملية للعقلية الأخلاقية Yousef and Shambuliyah integrative model of The Moral Mentality:

لما كان العصر الحالي يشهد تطورات سريعة ومستمرة في جميع مجالات الحياة، ولما كان العقل البشري هو قوام الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة؛ فإن توجيهه مزيدًا من الاهتمام نحو تكوين عقلية أخلاقية لدى المتعلمين أصبح من الضروري بمكان.

وحيث إن السلوكيات الأخلاقية هي التي تميز سلوك الإنسان عن سلوك غيره من المخلوقات في تحقيق حاجاته الطبيعية، او في علاقاته مع غيره من الكائنات الأخرى، فكيف إذا اجتمع العقل والأخلاق معًا؟، كيف سيكون سلوك الإنسان في تعامله مع غيره من الناس؟، لاسيما في ظل ما تعيشه المجتمعات من من ثورة معلوماتية وتكنولوجية، وفي ظل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، التي أصبحت ملازمة للإنسان وجزء لا يتجزأ من حياته اليومية؛ لهذا وجب

الاهتمام بالعقلية الأخلاقية، والاهتمام بالمبادئ الأخلاقية ورعايتها بشكل كلي والتفكير الجدي في ذلك من أجل رعاية المراهقين على مختلف المستويات الاجتماعية، والأخلاقية، ونالجسدية، خاصة أن العالم الذي نعيش فيه مليء بكثير من المخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تنتشر بصورة كبيرة، وخاصة أن إعداد المراهق هو إعداد للمستقبل وللمجتمع، فضرورة غرس القيم الأخلاقية، وتنمية كل من الذكاء الأخلاقي والدافعية الأخلاقية والمسئولية الأخلاقية يجعل الفرد قادرًا على التعامل مع مختلف المواقف الحياتية.

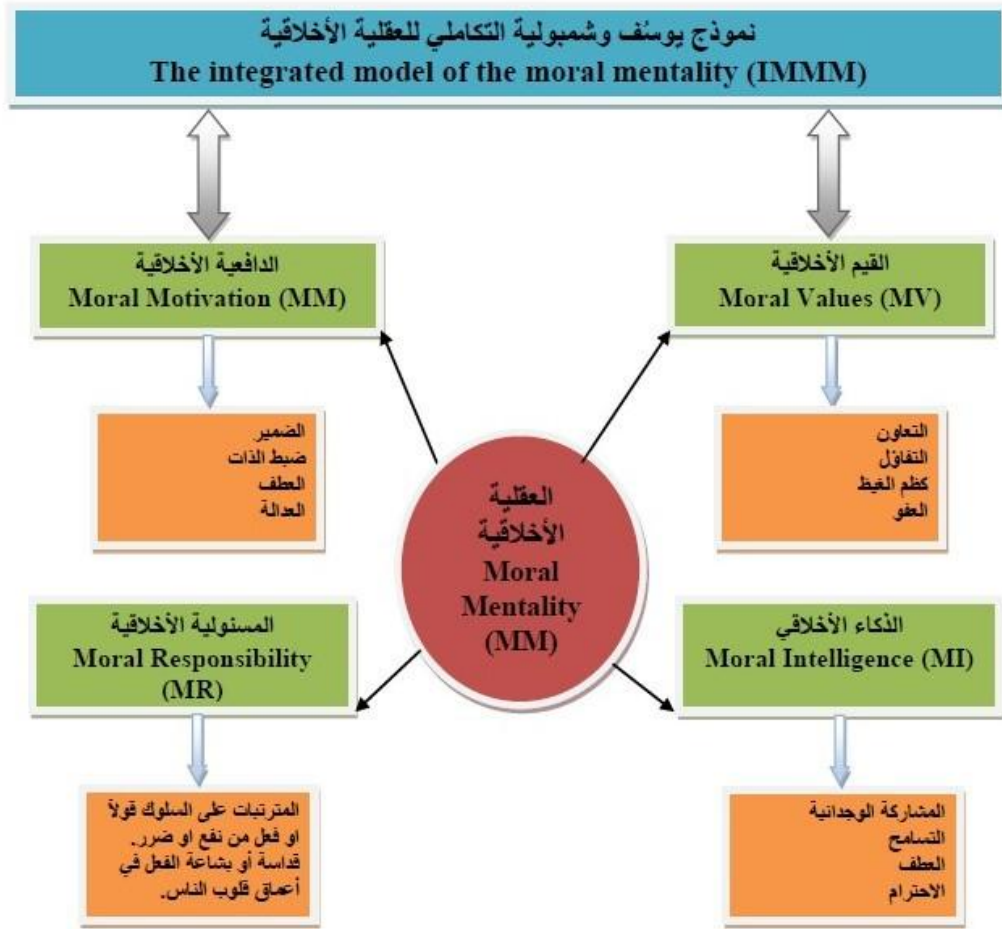
ولما كان من الضروري التأكيد على تنمية العقلية العربية الأخلاقية القادرة على مواجهة التحديات التي قد تحدث، فقد قدم الباحثون الحاليين نموذجًا متكاملًا يهتم بالمنظومة الأخلاقية وتطور ملامحها وتحدياتها في مجتمعاتنا العربية.

ويمكن توضيح العقلية الأخلاقية لدى المراهقين في ضوء نموذج يوسُف وشمبولية التكامل في الدراسة الحالية بأربعة أبعاد (مكونات) وهي:

1. القيم الأخلاقية **Moral values**: هي مجموعة المعايير والأحكام والمبادئ والقواعد والمثل العليا التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية التي تتضمن عدده بدائل، بحيث تمكنه من اختيار توجه معين وفقاً لهذه المعايير والأحكام، وبحيث يصبح هذا التوجه جزءاً من سماته الشخصية (يوسُف، 2021).
2. الذكاء الأخلاقي **Moral intelligence**: هو قدرة الفرد على التمييز بين السلوكيات الصحيحة والسلوكيات الخاطئة، وقدرته على الالتزام بالقيم والمبادئ والتي تكون دافعاً للتمسك بالسلوكيات الصحيحة في حياته (مرتضى، 2020، 347 - 348).
3. الدافعية الأخلاقية **Moral motivation**: هي عملية دينامية للتفاعل بين المعرفة والانفعال تؤدي للحكم الأخلاقي، وتحفيز الذات، نحو السلوك الذي يتسم بالأخلاقية (Kaplan & Tivnan., 2014, 183).
4. المسئولية الأخلاقية **Moral responsibility**: يقصد بها التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً (أبو فرج، 2019، 43).

ويمكن توضيح نموذج يوسُف وشمبولية التكامل للعقلية الأخلاقية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية للعقلية الأخلاقية (يوسُف وشمبولية، 2021 أ، ب)



فروض الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها يمكن صياغة فروض الدراسة الحالية على النحو التالي:

- ✓ توجد فروق ارتقائية دالة إحصائياً في العقلية الأخلاقية لدى أفراد عينة الدراسة عبر مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة.
- ✓ تختلف الفروق الارتقائية في العقلية الأخلاقية لدى أفراد عينة الدراسة تبعاً لاختلاف نوع الجنس "الجندر" (ذكور – إناث).

الطريقة والإجراءات:

أولاً: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المقارن؛ حيث إنه أكثر ملاءمة لأهداف الدراسة الحالية.

ثانياً: عينة الدراسة:

تكونت العينة من (450) فرداً من المراهقين المصريين من الجنسين يقعون في مرحلتي المراهقة المتوسطة والمتأخرة تتراوح أعمارهم ما بين (16 – 22) سنة ويدرسون بالمرحلتين التعليميتين الثانوية والجامعية ببعض المدارس الثانوية الفنية بمحافظة الإسماعيلية؛ والمعهد العالي لتكنولوجيا البصريات بالقاهرة؛ بجمهورية مصر العربية. موزعة كالتالي: (250) طالباً وطالبة بالمرحلة الثانوية؛ (200) طالباً وطالبة بالمعهد العالي لتكنولوجيا البصريات بالقاهرة.

ثالثاً: أداة الدراسة:

- مقياس العقلية الأخلاقية في إطار نموذج يوسُف وشمبولية التكامل، إعداد/ يوسُف وشمبولية (2021) (أ):

يهدف هذا المقياس إلى قياس العقلية الأخلاقية وفق نموذج تكاملي بالبيئة العربية أُطلق عليه (نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية للعقلية الأخلاقية). ويتكون من (40) مفردة، موزعة على أربعة (4) أبعاد (مكونات) هي: القيم الأخلاقية، والذكاء الأخلاقي، والدافعية الأخلاقية، والمسئولية الأخلاقية، ويشتمل كل بعد أو مكون على (10) عشرة مفردات. ويتم تصحيح المقياس من خلال إعطاء الاختيار الأول (تنطبق عليّ كثيراً جداً) (5 درجات)، ويعطى الاختيار الثاني (تنطبق عليّ كثيراً) (4 درجات)، ويعطى الاختيار الثالث (تنطبق عليّ إلى حد ما) (3 درجات)، ويعطى الاختيار الرابع (لا تنطبق عليّ كثيراً) (2 درجتان)، ويعطى الاختيار الخامس (لا تنطبق عليّ إطلاقاً) (1 درجة واحدة). ولما كانت مفردات المقياس جميعاً مصاغة في الاتجاه الإيجابي؛ فإن مدى الدرجات التي يحصل عليها كل فرد على كل بعد (مكون) يتراوح ما بين (10 – 50)، والدرجة الكلية على المقياس تتراوح ما بين (40 – 200).

وفيما يتعلق بالخصائص السيكومترية للمقياس فقد قاما مُعدا المقياس بالتحقق من صدقه بعدة طرق منها: صدق المحكّمين، وصدق المقارنات الطرفية (الصدق التمييزي)، إضافة إلى الصدق العاملي الذي تم التحقق منه باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي بطريقة المكونات الأساسية لهوتلينج والتدوير المتعامد بطريقة الفاريمكس Varimax الذي أسفر عن ظهور (4) أربع عوامل فسرت مجتمعة معاً (55.580%) من التباين الكلي وبجذر كامن قدره (3.961). كما تم استخدام أسلوب التحليل العاملي التوكيدي عن طريق اختبار نموذج العامل الكامن العام، حيث أظهرت النتائج وجود مطابقة جيدة للنموذج في الأبعاد (المكونات) الأربع؛ مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة مقبولة من صدق البناء بالبيئة العربية.

كما قاما مُعدا المقياس بالتحقق من ثباته عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ لمفردات المقياس ككل فكانت (0.876) لأفراد العينة المصرية وهي قيمة مقبولة مما يؤكد تمتع جميع المفردات بدرجة مرتفعة من الثبات.

إضافة إلى ما سبق فقد قاما مُعدا المقياس بحساب اتساقه الداخلي، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين درجة البعد والدرجة الكلية للمقياس حيث تراوحت ما بين (0.796 - 0.921) لأفراد العينة المصرية؛ وتشير جميعها إلى معاملات إرتباط دالة ومرتفعة مما يشير إلى تجانس المقياس؛ الأمر الذي يُجيز استخدامه في الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

1. نتائج الفرض الأول:

ينص الفرض الأول على أنه "توجد فروق ارتقائية دالة إحصائية في العقلية الأخلاقية لدى أفراد عينة الدراسة عبر مرحلتى المراهقة المتوسطة والمتأخرة".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب اختبار "ت" للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات وتحديد اتجاه هذه الفروق إن وجدت، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الفرض.

جدول رقم (1): المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة في العقلية الأخلاقية تبعاً لمرحلتى المراهقة المتوسطة والمتأخرة.

العقلية الأخلاقية	مرحلتى المراهقة	ن	م	ع	D.F	قيمة "ت"	مستوى الدلالة الإحصائية
القيم الأخلاقية	المتوسطة	250	22.765	4.530	448	3.666	دالة
	المتأخرة	200	24.980	7.520			
الذكاء الأخلاقي	المتوسطة	250	24.225	2.737	448	3.379	دالة
	المتأخرة	200	25.836	6.281			
الدافعية الأخلاقية	المتوسطة	250	24.075	2.569	448	3.455	دالة
	المتأخرة	200	25.528	5.483			
المسئولية الأخلاقية	المتوسطة	250	23.070	4.307	448	2.837	دالة
	المتأخرة	200	24.744	7.401			
الدرجة الكلية	المتوسطة	250	94.135	10.760	448	5.160	دالة
	المتأخرة	200	101.092	16.445			

* قيمة "ت" الجدولية عند مستوى (0.01) = 2.326؛ وعند مستوى (0.05) = 1.645 لدلالة الطرف الواحد.

يتضح من جدول (1) وجود فروق ارتقائية دالة إحصائية في العقلية الأخلاقية عبر مرحلتى المراهقة المتوسطة والمتأخرة لصالح أفراد عينة الدراسة بمرحلة المراهقة المتأخرة، حيث كانت قيمة "ت" دالة عند مستويي (0.05؛ 0.01) مما يشير إلى أن العقلية الأخلاقية بمكوناتها الفرعية ودرجاتها الكلية لدى المراهقين في ضوء نموذج يوسف وشمبولية التكاملية قد ارتقت بزيادة العمر، ومن ثم تحقق الفرض الأول للدراسة.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات سابقة تؤيد أو تعارض هذه النتيجة التي توصل إليها الباحثان والمتعلقة بهذا الفرض نتيجة لندرة الدراسات السابقة التي تناولت الفروق الارتقائية عبر مرحلتى المراهقة المتوسطة والمتأخرة في العقلية الأخلاقية- في حدود إطلاعهما- إلا أن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء أن المراهقين يُغيرون من قيمهم الأخلاقية المتمثلة في (التعاون، والتفاؤل، وكظم الغيظ، والعفو)؛ وذكائهم الأخلاقي المتمثل في (المشاركة الوجدانية، والتسامح، والعطف، والاحترام)، ودافعتهم الأخلاقية المتمثلة في (الضمير، وضبط الذات، والعدالة)؛ ومسئوليتهم

الأخلاقية المتمثلة يف (المترببات على السلوك قولاً أو فعل من ضرر أو نفع، وقداسة أو بشاعة الفعل في أعماق قلوب الناس)؛ وفقاً للمرحلة العمرية "الدراسية"، ولا يستمرون على اتباع نفس العقلية الأخلاقية سواء في مرحلة المراهقة المتوسطة والتي تقابلها المرحلة الثانوية أو في مرحلة المراهقة المتأخرة والتي تقابلها المرحلة الجامعية.

2. نتائج الفرض الثاني:

ينص الفرض الأول على أنه "تختلف الفروق الارتقائية في العقلية الأخلاقية لدى أفراد عينة الدراسة تبعاً لاختلاف نوع الجنس "الجندر" (ذكور – إناث)".

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب اختبار "ت" للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات وتحديد اتجاه هذه الفروق إن وجدت، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الفرض.

جدول رقم (2): المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة في العقلية الأخلاقية تبعاً لنوع الجنس "الجندر" (ذكور – إناث).

العقلية الأخلاقية	نوع الجنس "الجندر"	ن	م	ع	D.F	قيمة "ت"	مستوى الدلالة الإحصائية
القيم الأخلاقية	ذكور	265	24.822	7.393	448	3.288	دالة
	إناث	185	22.810	4.568			
الذكاء الأخلاقي	ذكور	265	25.694	6.154	448	2.892	دالة
	إناث	185	24.297	2.751			
الدافعية الأخلاقية	ذكور	265	25.411	5.381	448	3.021	دالة
	إناث	185	24.124	2.566			
المسئولية الأخلاقية	ذكور	265	24.660	7.216	448	2.693	دالة
	إناث	185	23.054	4.432			
الدرجة الكلية	ذكور	265	100.592	16.191	448	4.605	دالة
	إناث	185	94.286	10.987			

* قيمة "ت" الجدولية عند مستوى (0.01) = 2.326؛ وعند مستوى (0.05) = 1.645 لدلالة الطرف الواحد.

يتضح من جدول (2) وجود فروق دالة إحصائية في العقلية الأخلاقية بين متوسطات درجات الذكور والإناث من المراهقين، حيث كانت قيمة "ت" دالة عند مستويي (0.01؛ 0.05) لصالح الذكور مما يشير إلى أن المراهقين الذكور يتفوقون على الإناث في العقلية الأخلاقية بمكوناتها الفرعية ودرجتها الكلية في ضوء نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية، ومن ثم تحقق الفرض الثاني للدراسة.

وعلى الرغم من عدم وجود دراسات سابقة تؤيد أو تعارض هذه النتيجة التي توصل إليها الباحثان والمتعلقة بهذا الفرض نتيجة لندرة الدراسات السابقة التي تناولت الفروق الارتقائية الجندرية في العقلية الأخلاقية- في حدود إطلاعهما- إلا أن هذه النتيجة يمكن تفسيرها في ضوء تفرقة الأسرة المصرية بين الذكور والإناث في القدر المتاح من

الحرية، فالذكور لهم القدر الأكبر عن الإناث مما يعطي لهم فرصة أكبر للتعامل مع البيئة الخارجية وخاصة الرفاق، مما يجعلهم أكثر تعاوناً وتفاؤلاً وكظمًا للغيط، وقد يجعلهم ذلك أيضًا أكثر ضبطاً للذات وأكثر مشاركة وجدانية وعدالة وتسامح وأكثر تحملاً للمسئولية الأخلاقية؛ الأمر الذي أدى إلى الفروق بين الذكور والإناث في العقلية الأخلاقية في ضوء نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية بمكوناتها الفرعية ودرجتها الكلية لدى أفراد عينة الدراسة من المراهقين المصريين بالمرحلتين الثانوية والجامعية.

الاستنتاجات والتوصيات:

لما كان هدف الدراسة الحالية الكشف عن الفروق الإرتقائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية، وذلك عبر مرحلتين المراهقة المتوسطة والمتأخرة في ضوء اختلاف نوع الجنس (الجنرد)؛ فإن الباحثان قد قاما باستخدام وتطبيق مقياس العقلية الأخلاقية إعداد/ يوسُف وشمبولية (2021) على عينة من المراهقين المصريين تقع في مرحلتين المراهقة المتوسطة والمتأخرة قوامها (450) من الطلاب والطالبات الذين تتراوح أعمارهم ما بين (16 - 22) سنة ويدرسون بالمرحلتين التعليميتين الثانوية والجامعية ببعض المدارس الثانوية الفنية بمحافظة الإسماعيلية؛ والمعهد العالي لتكنولوجيا البصريات بالقاهرة؛ بجمهورية مصر العربية؛ وباستخدام أساليب المعالجة الإحصائية المناسبة لنوعية الفروض ونوعية البيانات والتي تمثلت في: المتوسطات والانحرافات المعيارية، وكذا اختبار "ت" البارامترية لحساب دلالة الفروق بين متوسطين مستقلين؛ كشفت النتائج عن وجود فروق إرتقائية دالة إحصائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية عبر مرحلتين المراهقة المتوسطة والمتأخرة (الصالح مرحلة المراهقة المتأخرة). إضافة إلى اختلاف الفروق الإرتقائية في العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية لدى المراهقين المصريين تبعًا لاختلاف نوع الجنس "الجنرد" (لصالح الذكور). وفي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج ومناقشتها، يوصي الباحثان بإعطاء قدر من الاهتمام بالعوامل المؤثرة في العقلية الأخلاقية لدى المراهقين؛ ونظرًا لاقتصار عينة الدراسة على عينة من دولة عربية واحدة فقط هي: (مصر)؛ فإن الدراسة الحالية توصي بإجراء المزيد من الدراسات على مقياس العقلية الأخلاقية وفق نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية والمكون من (40) مفردة لتشمل عينات أخرى من دول عربية أخرى شقيقة وصديقة، وذلك من أجل التحقق الإمبريقي من نموذج يوسُف وشمبولية التكاملية للعقلية الأخلاقية، وكذا تأكيد الثقة بالخصائص القياسية لمفردات المقياس لاستخدامه بدرجة عالية من الثقة في الكشف عن العقلية الأخلاقية لدى المراهقين العرب بالمرحلتين الثانوية والجامعية.

قائمة المراجع:

- (1) القرآن الكريم.
- (2) أبو فرج، ياسين محمد (2019). دور الفكر التربوي الإسلامي في تنمية المسؤولية الأخلاقية لدى أفراد المجتمع من خلال التطبيقات التربوية. دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، جامعة الزقازيق، 105، 2، 39 - 91.

- (3) مرتضى، هدى محمد (2020). المشكلات السلوكية وعلاقتها بالذكاء الأخلاقي لدى المراهقين. دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، جامعة الزقازيق، 107، 1، 339 – 397.
- (4) يوسف، سليمان عبد الواحد (2011). مبادئ علم النفس العام. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- (5) يوسف، سليمان عبد الواحد (2021). دراسة عاملية لبناء مقياس منظومة القيم لدى المراهقين بالمرحلة الإعدادية ذوي صعوبات التعلم الاجتماعية والانفعالية في ضوء النظرية السلبيانية والتحقق من كفاءته السيكومترية بالبيئة المصرية. الملتقى الوطني في البيئة الافتراضية الموسوم: "أزمة المدرسة ورهانات التربية على القيم في عالم متغير"، والذي نظمه مخبر التربية والصحة النفسية بجامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله مع مخبر تربية تكوين تعليمية بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة – الجزائر، في يوم 27 أبريل.
- (6) يوسف، سليمان عبد الواحد، وغنايم، أمل محمد (2018). تنمية الفضائل السبعة للذكاء الأخلاقي لدى معلمي المستقبل بمجال التربية الخاصة "مدخل لتطوير البنية الشخصية للمعلمين بالقرن الحادي والعشرين". المؤتمر العلمي السابع والدولي الخامس لكلية التربية – جامعة بورسعيد "أخلاقيات مهنة التدريس بين التطبيق والتغيب"، في الفترة من 31 مارس – 1 أبريل، والمنعقد بقر مدارس بورسعيد الدولية – مدينة بورسعيد، 406 – 413.
- (7) يوسف، سليمان عبد الواحد، وشمبولية، هالة محمد (2021 أ). البنية العاملية والكفاءة السيكومترية للعقلية الأخلاقية العربية في إطار نموذج تكاملي. المؤتمر الدولي توجهات معاصرة في القياس والتقويم النفسي والتربوي، والذي نظمه المركز الديمقراطي العربي ببرلين – ألمانيا، وجامعة بني غازي – ليبيا، والأكاديمية الليبية – وزارة التربية والتعليم – ليبيا، في يوم الأربعاء 18 أوت.
- (8) يوسف، سليمان عبد الواحد، وشمبولية، هالة محمد (2021 ب). العقلية الأخلاقية في إطار نموذج يوسف وشمبولية التكاملية كمدخل للحد من ظاهرة الطلاق بالمجتمعات العربية. الندوة العلمية الموسومة: "لكنها .. مطلقه !!!" ، والذي نظمتها مؤسسة BRC، وكلية التمريض، جامعة تكريت، وكلية الآداب، جامعة كركوك بالعراق، وبمشاركة جامعة العلوم والتقانة، وجامعة إفريقيا الفرنسية العربية، في يوم 4 سبتمبر.
- 9) Goldstein, T. R. (2010). The Effects of Acting Training on Theory of Mind, Empathy, and Emotion Regulation. Ph.D., Boston College The Graduate School of Arts and Sciences.
- 10) Kaplan, U. & Tivnan, T. (2014). Moral Motivation Based on Multiple Developmental Structures: An Exploration of Cognitive and Emotional Dynamics. The Journal OF Genetic Psychology, 175 (3), 181-201.

الرجولة المتخيلة: الذكورة داخل أزمة التغير

Intervention entitled: Imagined Masculinity: Masculinity within the Crisis of Change

ط.د. فارح رمزي/جامعة بسكرة/الجزائر

PhD. Farah Ramzy/University of Biskra/Algeria

د.بروقي وسيلة /جامعة تبسة /الجزائر

Dr. Barouki Wassila/ University of Tebessa/ Algeria

ملخص الدراسة:

تعاظم الاهتمام بقضايا الجنـدر وتحديد معنى الذكورة والأنوثة، لذلك وجب الوقوف أولا عند هذا المفهوم – الجنـدر-الذي يشير باختصار الى الذكر والأنثى في نطاق المجتمع، أي مختلف الأدوار والحقوق والواجبات لكل من الرجل والمرأة، من هذا المنطلق المفاهيمي سنتناول في مداخلتنا هذه الهوية الذكورية داخل أزمة التغير، باعتبار الانسان الكائن الوحيد الذي يغير من سلوكه وفق عوامل ومؤشرات خارجية، فشخصية الذكر تتشكل نتيجة تراكمات وخبرات مرتبطة به داخل بيئته، مما يشكل الأساس في تحديد هوية الرجل وشخصيته. بناء عليه ومحاولة في قراءة الذكورة نجد أنها مرتبطة بشكل وثيق بعوامل مختلفة: تاريخية، ثقافية، اجتماعية، نفسية، فالهوية تكوين اجتماعي قابلة لتغير حسب ظروف مختلفة، فيمكننا أن نلاحظ عبر التاريخ كيف تغيرت الهوية الذكورية وتغيرت معايير تحديدها، فمثلا المعيار الذكوري قبل القرن 21 زال وتغير وارتبط بمعايير مختلفة وأصبحت تكتسب محددات اوسع مقارنة مع التقاليد القديمة، هذا ما يؤكد لنا أن الذكورة إنتاج إجتماعي متغير لا انعكاس طبيعي للواقع البيولوجي.

الكلمات المفتاحية: التغير، الرجولة، الهوية، الهوية الذكورية، الجنـدر.

Abstract :

There is a growing interest in gender issues and determining the meaning of masculinity and femininity, so it is necessary to stand first in this concept - gender - which refers in short to male and female within society, i.e. different roles, rights and duties for both men and women, from this conceptual point of view we will address in our intervention this male identity within the crisis of change. As the only being who changes his behavior according to external factors and indicators, the male personality is formed as a result of accumulations and experiences associated with him within his environment, which forms the basis in determining the identity of the man and his personality. Accordingly, in an attempt to read masculinity, we find that it is closely linked to different factors : historical, cultural, social, psychological, identity is a social composition that can change according to different circumstances. This assures us that masculinity is a changing social production, not a natural reflection of biological reality.

Key words : Change, Masculinity , identity, . Male identity, Gender.

مقدمة:

إن التغلب الذكوري الذي أصاب النظام المجتمعي عامة والنظام الأسري خاصة، ناجم عن عدة عوامل اقتصادية، ديموغرافية وثقافية وكرس سلطة أبوية ذكرية داخل المجتمع وجعل من الذكر يأخذ الصدارة، أصبح أمر مسلم به في جل المجتمعات البشرية.

لكن الأدوار الجديدة التي اكتسبها كل من الرجل والمرأة نتيجة التغيير الذي حدث على بنية المجتمع أعاد توزيع الأدوار مقارنة بالأدوار التقليدية وبذلك يكون قد أثر على هوية كل منهما وهنا تكمن أهمية الدراسة بالبحث عن مدى تغير الهوية الذكورية داخل ظروف معيشية متعددة تتحكم فيها الخصائص السيكولوجية للفرد بصفة أساسية وعملية الثقافات الاجتماعي بصفة ثانوية ويكون هذا التغيير في الهوية تدريجي من جيل إلى جيل، أي كل ما يحدث تغير في جزئية صغيرة في الأدوار الجندرية يتم اكتسابه في الأجيال القادمة من خلال التنشئة الاجتماعية وقبولة الفرد، على أن تفهم قبوله بحسب المعنى الذي يعطيه لينتون للثقافة: هي القبولية العامة للفرد اجتماعيا.

إن أهم ما يصنع الهوية الذكورية هو التنشئة والعلاقات الاجتماعية عموما والعائلية خصوصا وبذلك تكون عرضة لتغيير طرديا مع التغير الاجتماعي والثقافي، كما نعلم بأن الهوية مكتسبة ومتغيرة في آن واحد مما يجعلها تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر وعلى هذا الأساس نطرح التساؤل التالي: ما مدى تغير الهوية الذكورية في المجتمع الجزائري؟

1. الذكورة والرجولة:

تعد الذكورة في المقام الأول مفهوما بيولوجيا يرتبط بجنس الرجل كذكر خلقه الله تعالى بملامح فيزيقية بيولوجية تميزه عن الأنثى كما تعد أيضا مفهوما ثقافيا يرتبط بالثقافة الذكورية التي ترسم للرجل صورة مرتبطة بقدرته الذكورية والتي إذا افتقر الرجل إليها قد يؤثر ذلك على صورته الرجولية ويجعله كائنا منتقص الرجولة، على الرغم من أن الرجولة مفهوم اجتماعي يرتبط بالأدوار الاجتماعية التي يؤديها الرجل تضفي عليه صفات الرجولة، والذكورة مفهوم بيولوجي يرتبط بجنس الرجل كذكر، إلا أن الثقافة الذكورية جمعت بينهما لتربط الرجولة بالذكورة في هذا السياق يرتبط الجانب الثقافي المرتبط بثقافة الذكورة والرجولة، بذلك الجانب الفيزيقي/ البيولوجي المرتبط بذكورة الرجل وهكذا يتجلى المدخل (البيو-ثقافي) (عبد الله عامر، 2019، صفحة 570).

قد يتضح من ذلك مدى ارتباط الذكورة بالرجولة والمفاهيم الدالة عليها والفرق الواضح والجلي بينهما.

2. الهوية الذكورية:

لا شك أن للذكر كما للأنثى خصائص بيولوجية مميزة تجعل الواحد منهما مختلف عن الثاني فهذا أمر بديهي إلا أن الاعتراف بهوية أنثوية أو ذكورية غالبا ما يتم إخراجه من بديهيات البيولوجي في اتجاه توظيفه اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وأيديولوجيا، فهذا إما جعل العامل البيولوجي مرتبطا بتاريخ المجتمعات والثقافات الإنسانية وخاصة بعلاقات

القوة والسلطة اذ لكل مجتمع ألياته الخاصة في التعامل مع الفوارق البيولوجية وتكييفها أو تطبيعها ضمن سيرورة يتعلم فيها الفرد ما معنى أن يكون رجلا أي أن يكتسب فيما هوية ذكورية.

إذن نحن أمام معطى بيولوجي طبيعي من ناحية ومن ناحية أخرى نحن أمام توظيف اجتماعي تاريخي يحوله الى عنصر أساسي في تكوين الهوية ويبني عليه تمييزا جنسيا له انعكاسات كبيرة وواسعة في كل مجالات الحياة الاجتماعية ولكي ترسخ هذه الهوية التمييزية في الذهنية الفردية واجتماعية تقوم الثقافة بتنميطها بصورة تضمن لها الاستمرار والانتشار والاستبطان حتى ولو لم تكن مقبولة لدى الآخر في مستوى الوعي كهوية مفروضة

إن رؤية الهوية الذكورية من زاوية بيولوجية للتمييز بين الجنسين تمييزا واضحا بهدف في أغلب الأحيان إلى إثبات دونية المرأة وتعالى الرجل وهذا التميز النظري قائم على معايير ميدانية علمية والمقصود بالخصائص الطبيعية التي تمثل انطلاق النزعة التمييزية هو تلك الخصائص المسجلة في طبيعتها كبشر منذ الولادة حتى قبلها وتعبر عن نفسها في مراحل معينة وخاصة مرحلة البلوغ.

نستنتج مما سبق أن الهوية تعتبر قلب عملية التنشئة الاجتماعية للهوية الذكورية فالهوية تشكل اللاصق المادة الاسمنتية التي تضي التماسك على أفراد الجماعة الإنسانية وغياها يعرض الوجود الحي للفرد والجماعة الى الانفرد والاغتراب كما ان تعظيمه وتضخيمه يؤدي الى الفاشية والعنصرية والعداء للآخر.

وأخيرا يمكننا القول بأن الهوية الجنسية هي عبارة عن مجموعة من التمثلات تتنوع من ثقافة إلى أخرى ومن فترة زمنية معينة إلى أخرى للاختلافات التي تعني وتؤول بها الفوارق الجنسية لكن الشيء الذي لا يغيرها ما يسمى باستمرارية تمثيل الاختلافات الجنسية كالدعامات الأساسية والمرجعيات العالمية التي تستند اليها رمزية الهوية الجنسية وبنيتها الاجتماعية الثقافية والنفسية (منافع ، 2012).

3.الهيمنة الذكورية في المجتمعات العربية:

في حين وضع أردبيلوكونيل مفهوم الهيمنة الذكورية خلال اثنين من أعماله هما الجنوسة والقوة 1987 وأنواع الذكورة 1995 يقدم من خلالهما واحدة من أكثر نظريات الجنوسة اشتمالا و تكاملا ففي عمله الأول 1987 دشنكونيل نظريته عن العلاقات الجنسية موضحا هناك ثلاث أليات تقف وراء العلاقات الجنسية غير عادلة بين الرجل والمرأة وهي التقسيم الجنوسي للعمل طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة من خلال البناء الفكري الثقافي والتقسيم الجنوسي للقوة، ولقد جرى العرف في العديد من المجتمعات أن يتم تقسيم العمل بالأعتماد على الجنسي، فالرجل المنوط بالعمل خارج المنزل أما المرأة فعملها ينحصر في العمل بالمنزل ورعاية الصغار وحتى إن خرجت المرأة للعمل فهناك موارد اقتصادية تحرم المرأة منها في حين أنها متاحة للرجال ومن زاوية أخرى يفضل أرباب العمل عماله الرجال عن النساء وتبدو صنوف علاقات القوة ما بين الذكورة والأنوثة الشائعة في المجتمع في السيطرة والعنف والأيدولوجيا الغالبة في المؤسسات وهي في الدولة أيضا ويعتبر كونيل أن الصلابة التي يملكها الرجال في المجتمع هي الأساسي في وجود وديمومة عدم المساواة الجندرية، كما يرى كونيل أن الثلاث أليات المذكورة تعمل على مستويين المستوى الأول هو المجتمعي

والثاني المؤسساتي ويرى أن المجتمع هو أعلى مستوى يتم فيه دمج الثلاث اليات السابقة لتكوين هيمنة الرجل وهذه الآليات تعتبر متجدرة في المجتمع من خلال العمليات التاريخية والاجتماعية التي تصوغ أدوار كل من الرجال والنساء لتصبح قاعدة يلتزم بها المجتمع ويشير كونيل إلى أنه يمكن معالجة الهيمنة الذكورية من خلال تحليلنا للعلاقات ما بين الجنسين والممارسات التي يشارك فيها كلا من الرجال والنساء اعتمادا على النوع الاجتماعي. وتشير هذه الممارسات إلى الخبرات والشخصية والثقافية، وتلك الأبعاد تجعل كل من الرجل والمرأة يحتل مكانة معينة في التمثيل الجنساني (أحمد السيد، 2020، صفحة 328).

"لكوننا متضمنين رجلا وإمرأة في الموضوع الذي نسعى إلى تعقله، فإننا إستدمجنا في شكل ترسيمات لا واعية من الإدراك والتقدير البنى التاريخية للنظام الذكوري وإنما نخاطر إذا بأن نلجأ كي نفكر بالهيمنة الذكورية إلى أنماط التفكير وهي نفسها انتاج المهيمن وليس بوسعنا أن نأمل بالخروج من هذه الدائرة" (بورديو، الهيمنة الذكورية، 2009، صفحة 21).

مما سبق نصل الى أن الهوية الذكورية هي عبارة عن صفات مرتبطة بالجنس البيولوجي تختلف من ثقافة الى أخرى، كما تختلف داخل الثقافة الواحدة، وهذا ما يقودنا إلى إثبات عدم وجود مرجعيات عالمية تستند إليها، بل هي هويات اجتماعية مكتسبة ومتغيرة حسب تغير الظروف الحياتية.

إن الهوية الذكورية السائدة اليوم في المجتمع تعتمد على تصوير الرجل على أنه المعيل الوحيد، والمرأة على أنها مربية والمؤتمنة على الأهتمام بالعائلة والمنزل، لكن كما هو شأن كل هوية مفبركة وغير طبيعية، فإن هذه الهوية الذكورية تواجه بمقاومة من قبل معظم النساء كونها تتناقض موضوعيا مع الواقع الفعلي للمجتمع، لذا نرى اليوم ازديادا واضحا لدور النساء ونشاطهن السياسي في المساحة العامة (محاولة في قراءة الذكورة وإعادة تعريفها، بلا تاريخ)

4. صورة الرجل الجزائري في المخيال الاجتماعي:

تعتبر التنشئة الاجتماعية من أكثر المواضيع التي لاقى اهتمام من طرف الباحثين الانثروبولوجيين، فهي تهدف إلى دمج الفرد وتكييفه داخل مجتمعه في قوانين وقيم ومعايير خاصة بثقافة هذا المجتمع، وفي المجتمع الجزائري على غرار باقي المجتمعات الأخرى، تختلف عملية تنشئة الذكر عن عملية تنشئة الأنثى وذلك حسب عدة معايير تاريخية ثقافية اجتماعية و..... ما يميز التنشئة الاجتماعية هي الاستمرارية مدى الحياة لتزود الفرد بالثقافة العامة والثقافات الفرعية subculture، وما نلمسه في التنشئة الاجتماعية للمجتمع الجزائري هو وضع فروق وواصل ثقافية واجتماعية للرجل والمرأة في تقسيم الأدوار والعلاقات والوظائف، لذا فكثيرا ما نجد " الفتاة تحاكي أمها في أدوارها بوصفها نموذجا مرجعيا لها والابن يحاكي والده. الفتاة تعد للحياة التقليدية والزوجية والابن للحياة العامة " (شرابي، 1992، صفحة 55)، وهذا ما يؤكد لنا أن الفوارق الجنسية ليست فوارق بيولوجية بقدر ما هي فوارق اجتماعية، وهذا ما تدعوه مارغريت ميد بالسلسلة الاجتماعية.

بالنسبة للذكر في المجتمع الجزائري فحرية تناسب طردا مع سنه، أي كلما كبر في السن كلما اتسعت دائرة حرية، عكس البنت التي تتمتع بحرية نسبية في مرحلة الطفولة وتناسب عكسا مع سنها، وهذا الشكل يفتح المجتمع للرجل لتفجير طاقاته في التنمية والإنتاج هذا فضلا عن صورة الرجل في التراث التاريخي جاءت أعلى من المرأة، كما أن التاريخ العربي يذكر بطولات الرجل وانجازاته وبيّن في جل كتاباته أن الرجل أعلى مرتبة من المرأة وأنه دائما هو القائد البطل والنساء دائما خاضعات للرجال " ومن هنا كان العداء عميق ومستمر في هذا المجتمع ولنفي وجودها الاجتماعي كانسان والوقوف بوجه كل محاولة لتحريرها حتى عند رفع شعارات تحرير المرأة هذا المجتمع لا يعرف كيف يُعرف نفسه الا بصيغة ذكورية ... أنه مجتمع ذكوري لا وظيفة للأنثى إلا لتأكيد تفوق الذكر وتثبيت هيمنته، فالذهنية الأبوية تتمثل في نزعها السلطوية الشاملة ... " (Morsly , 1994, p. 69).

يفترض هشام شرابي أن النظام الأبوي يرتكز على نظام العشيرة والأسرة الممتدة وأنه لا يزال يهيمن بأشكال مختلفة على الأسرة العربية وعلى النساء خاصة فذهنيته هي ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تعرف الشك ولا تقر بإمكانية إعادة النظر وهي لا تريد أن تعرف إلا حقيقتها ولا تريد إلا فرضها على الآخرين بالجبران لزم " (zerdomi , 1970, p. 150)

فهو نظام إجتماعي ينظر للمرأة سلبيا من حيث اشتراكهن في واقع التخلف والتبعية للرجل في كل شي فالحدود بين الجنسين ذكرو انثى هي حدود اجتماعية بالدرجة الاولى، فالنظام الأبوي يتم فيه اضطهاد المرأة بانتظام من قبل الرجل بأشكال مختلفة، وتأتي سيطرة الرجل على المرأة ليس فقط بالنسبة للأب على أسرته بل تمتد إلى الأخ والزوج فالسيطرة هي خاصة بالرجل مهما كانت مكانته والذكر هو المتفوق دائما وتعمل الأسرة على تثبيت هذا التفوق ، فالرجل هو الذي يسيطر عليها ابتداء من الأب إلى الآخر فالزوج، ومن هنا يتضح أن المجتمع كأنه نموذج سلطوي أبوي ورجالي، فالرجل هو الذي يتحكم بمصير المرأة الدراسي والزواحي حتى في دخولها وخروجها من البيت وهذا فضلا على أنه يملك السلطة الاقتصادية وكل هذا يكون صورة للرجل في ذهنية المجتمع بأنه هو الحاكم والسلطة له وهذا النمط الثقافي يُعكس في تربية الأطفال لكن هذا لا ينفي أنه هناك عوامل أخرى قد تؤثر في هذا النموذج السلطوي للرجال وهي عملية الاحتكاك الثقافي الذي حتى وإن لم يكن غيره تماما فقد لاحظنا بداية تلاشي هذا النموذج خاصة بعد خروج المرأة للعمل واستقلالها المادي وتأثير النظريات النسوية التي تدعي إلى المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن هذا التأثير لم يكن بصفة كاملة لأن العامل التاريخي والثقافي في ثقافة المجتمع الجزائري الذي يعطي السلطة الكاملة للرجال والفرد ما هو إلا انعكاس مباشر لثقافة مجتمعه التي تشتمل على كل من العادات والتقاليد والقيم ومعايير السلوك، وبذلك فلا شك أن الفرد بخضوعه الى نموذج حياتي يقدس الرجل، ويقوم بهذا الإنتاج الاجتماعي الأسرة كمؤسسة تنشئة اجتماعية وجميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وقد ترجم المخيال الاجتماعي الشعبي نظرته للمرأة من خلال الأمثلة الشعبية في صور عدة، فهي تعد تعبيراً عن المخيال الاجتماعي الشعبي للمجتمع يمكن من خلالها فهم سلوك الأفراد ورؤيتهم لعالمهم (تيارات الحركة الذكورية، بلا تاريخ).

5. الحركة الذكورية:

الحركة الذكورية من المفيد أن تعلم في البداية أن الحركة الذكورية كان من المتوقع ظهورها كردة فعل على الطغيان النسوي الذي انتشر أواخر ستينيات القرن الماضي وهي لا زالت في بدايتها المبكرة، حديثه الظهور في الغرب، بعض التنظيرات الذكورية الأولية ترجع إلى بدايات القرن 21، لكن انطلاقها الفعلية وانتشارها بدا سنة 2015 ولم تظهر للعالم العربي إلا قبل سنتين أو ثلاث على الأكثر هذه الحركات لا تزال إلى الآن ردة فعل على تبني أغلب الحكومات لمبادئ التسوية تبعاً للنظام العالمي الجديد لذلك اعتبارها..قسمة للنسوية او مماثلة لها من جهة الذكر من المفاهيم المغلوطة الجد منتشرة، ففي الواقع لا مجال للمقارنة بينهما فالنسوية إيديولوجيا بكل ما في الكلمة من معنى تقوم على التمييز الايجابي لصالح الأنثى و لها مبادئ عديدة مترسخة للمظلومية الجندرية ولها موجات عديدة بمطالب مختلفة، أما الذكورية فهي تشبه إلى حد كبير ردادات الفعل الغاضبة لبعض الأفراد تجاه بعض المؤسسات فيكون التعبير عن عدم الرضا هنا بالمقاطعة وغيره وهي لا تزال إلى الآن ردة فعل وليست إيديولوجيا مع فارق واسع في الإمكانيات المادية والدعم الإعلامي والقانوني لصالح التسوية توجد العديد من المذاهب التي تعد نفسها "ذكورية" تسعى إلى إعادة مكانة الرجل و حقوقه في ظل الوضع الحالي ولعلاً مذهبين انتشرا وشهرة.

✓ الريد بيل Red pill:

الريد بيل ليست حركة ذات دعوة معينة، بل هي فلسفة هدفها الرئيسي توعية الرجال بقوانين النسوية والأيدولوجية الانثوية الطاغية في العالم والتعريف بأهم اسسها وركائزها وأساليبها وشرح طبيعة الأنثى وطريقة تفكيرها.

✓ الميغتاو MGTOW:

الرجال السائرون في طريقهم الخاص Men Going Thier Own Way واختصارها، وهو التيار الأكثر تطرفا التيارات الذكورية، قد يراها البعض نتيجة حتمية للريد بيل وربما هذا ملاحظ بخصوص في الغرب يعادي الميغتاو الزواج بشدة ويعدون فخ لاستغلال الرجل من المرأة.

5. الرجل الجديد في مواجهة ثقافة الرجل العنيف:

أن تكون رجلا في مجتمعنا فذلك يقتضي أن يكون العنف إحدى صفاتك وأن تكون رجلا في أسرتك ومجتمعك يقتضي أن الربط بين التماهي الرجولي والقدرة على العنف من المجال العام الى المجال الخاص، أي من العلاقة بين الرجال الى العلاقة. في الوسط الاسري والثنائي الزوجي تحديدا وهذا ما نلمسه في الامثال الشعبية الجزائرية ما يثبت تجذر هذا الربط في الموروث الثقافي الجزائري، حيث يقول المثل "إلي ما يذبح شاته وما يسوط مراته موته خير من حياتو" هذا المثل هو تبرير وتحريض واضح على ضرورة استخدام العنف، وعليه يمكن أن نستخلص أن العنف الرجولي ذو "بنية تقليدية تتمفصل مع الثقافة وليس مع الطبيعة في حين الرجل الجديد يذهب إلى عكس ذلك كما المرأة الجديدة صفاتها مغايرة للمرأة التقليدية، الرجل الحديث كذلك يختلف عن الرجل التقليدي وهذا ما دفع الباحثين للقول بان خلق امرأة جديدة يتطلب بالضرورة خلق رجل جديد.

فحينما نقرأ في الأدبيات النسوية أن المرأة غيرت من نفسها إلى حد الاختلاف الجذري من الهوية الانثوية الحديثة والتقليدية نتساءل: هل الهوية الذكورية أيضا غيرت ملامحها؟ هل مبدأ الرجل يجب ان يكون عنيفا بات قديما؟ هل

لا يزال الرجال يحتلون مراكز صنع القرار؟ إجابة على كل هذه التساؤلات يجب وضعها على محك الواقع الذي بين لنا ان الهوية الذكورية ان لم تلقى تغيير بنفس النسبة التي تغيرت الهوية الانثوية الا ان هناك تغيرات طرأت سواء في القيم والمبادئ وحتى المظهر واللباس.

6. أزمة الرجولة:

تعد الرجولة مفهوما اجتماعيا يرتبط بالرجل كنوع اجتماعي ويفرض عليه ادوارا اجتماعية تمنحه صفات الرجولة، ويتخلل هذه الأدوار العديد من المفاهيم المرتبطة بالرجولة: القوامة، القدرة على الإنفاق، عدم الاحتياج للغير تحمل المسؤولية، القدرة على حماية المرأة والدفاع عنها، القوة الجسمانية، قوة الشخصية والقدرة على اتخاذ القرار... وغيرها من المفاهيم المرتبطة بالرجولة والتي تتجلى بوضوح من خلال ممارسة الرجل لأدواره الاجتماعية في الحياة اليومية أو في مواقف الحياة اليومية كما هو شائع في المجتمع باسم (الرجولة مواقف)، أي مواقف الحياة اليومية التي من خلالها تظهر أدوار الرجل التي يكتسب من خلالها صفات الرجولة، في حال التزامه بأدائها على أتم وجه وهكذا تحمل أيضا هذه الأدوار في طبيعتها سمات الرجولة المتعارف عليها والتي تظهر في مواقف الحياة اليومية: كالنخوة والشهامة، المروءة، الشجاعة، الجرأة.... وهكذا ترتبط الرجولة بتلك الأدوار الاجتماعية الموكلة للرجل، لتصبح هذه الادوار بمثابة الركيزة الأساسية التي تركز عليها الرجولة وتتحدد من خلالها صورة الرجل كما تعكسها الثقافة الرجولية (عبد الله عامر، 2019، الصفحات 575-576).

" إن موضوع الأزمة الذكورية ليس بجديد في الغرب، ففي فرنسا مثلا بدأ يطرح منذ أزيد من قرن على فترات وبشدة متفاوتة " (بن سلامة، 2005، صفحة 5)؛ ويؤكد رجاء بن سلامة أنه " لا يوجد لا يوجد بنيان الا وهو غير مرصوص، أي عرضة للشروخ و الثغرات، فالنظام الفحولي بقدر ما هو عابر للأزمنة والأمكنة فإنه يتسم بشروخ و ثغرات، منها ثغرة الجنس الثالث و ثغرة المقاومة النسائية للهيمنة الذكورية "

فقد بينت الدراسات الجندرية أن بناء هوية ذكورية بات صعب المأل بعدما كان في الماضي يتناسب اثبات الرجولة طرديا مع إثبات الفحولة أي إثبات صفات القوة والشجاعة و كتم الأحاسيس والفعالية في الحروب لكن التحول الاجتماعي والثقافي آل إلى تغيير قيم وسمات الثقافة الذكورية من بينها التحاق النساء بسوق العمل وحصولهن على العديد من الحقوق بفضل الحركات النسوية باختصار فالرجل الشهم والصلب الذي كان يشكل النموذج المثالي للذكورة بات ينافس الرجل الناعم وهذا سيؤثر على التنشئة الاجتماعية للأطفال الذكور (بن سلامة، 2005، الصفحات 5-6) وتشير عالمة الاجتماع الأسترالية كونييل إلى ما تسميه الأزمات الثلاث التي تهدد نسق الهيمنة الذكورية الكاملة في جميع المجتمعات الغربية فالأزمة الجنوسية التي تشير إليها تتخذ ثلاث أشكال رئيسية تتمثل في المأسسة والنشاط الجنسي وتكوين المصالح (بن سلامة، 2005، صفحة 22):.

في حين علماء اجتماع آخرين يتحدثون عن أزمة الجنوسة في العصر الحديث لا من منطلق تصاعد الدعوة إلى تعزيز الهوية الانثوية بل من منطلق ما يعترى الهوية نفسها من ضعف وتآكل بفعل مجموعة من الأزمات الاجتماعية البنيوية، قد نجمت هذه التحولات عن التغيرات في العديد من الظواهر الاجتماعية مثل البطالة والجريمة ووسائل إعلامية جديدة أن أزمة الرجولة تتلخص في حالة التناقض بين المحافظة على صفات الفحولة والصلابة ومكانة الرجل

التقليدية ومواكبة القيم المتغيرة ثقافيا واجتماعيا ، فإن الرجال يعيشون مرحلة صعبة، فقد لاحظ بأن النساء ازددن ثقة بالنفس واتسعت سلطتهن، فيما نشهد عكس هذه الظاهرة لدى الرجال (بن سلامة، 2005، صفحة 12).

خاتمة:

إن الهوية الذكورية الجزائرية تجد نفسها بين قوتين تدفعانها في اتجاهين متعاكسين قوة الالتزام على قيم الأصالة والمحافظة وتحفزها على مقاومة الثقافة الغربية وقوة التغير الثقافي الاجتماعي الناجمة عن الثقافة وبذلك نصل إلى أن الرجل الجزائري لا يتجه نحو نموذج واحد بل تتصارع فيه نماذج متناقضة.

فالرجل الجزائري لا يزال يفضل السيطرة، لكن الظروف الاقتصادية ومخلفات الحركات النسوية. فرضت عليه أن يتقبل مشاركة المرأة، وهذا ما يجعل الرجل يتنازل عن بعض من المبادئ والقيم التي بدورها تحتم التغيير في هويته.

ينبغي تبني رؤية كلية للتغير في هوية الرجل باعتبارها ظاهرة اجتماعية تؤثر على بنية الأسرة والمجتمع أي بغض النظر كما إذا كانت إيجابية أو سلبية، فهي أمر لا بد من حدوثه كونه مطلباً أساسياً بعد تغير أوضاع المرأة فالمجتمع يتطلب خلق رجل جديد يتقبل ويتكيف مع الذهنية الجديدة.

قائمة المراجع:

- (1) (بلا تاريخ). تم الاسترداد من تيارات الحركة الذكورية: <https://rajol.net>
- (2) (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 10 14 ، 2021، من محاولة في قراءة الذكورة وإعادة تعريفها: <https://civilsociety-centre.org>
- (3) أحمد السيد، ن. (2020). اليات بناء الهيمنة الذكورية وعوامل استبعادها: دراسة مقارنة بين الريف الحضر في ضوء رؤية كونيل. مجلة البحث العلمي في الاداب. (21)
- (4) بيار بورديو. (2009). الهيمنة الذكورية. (سليمان قعفراني، المترجمون) لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- (5) رجاء بن سلامة. (2005). بنيان الفحولة-أبحاث في المذكر والمؤنث. سوريا: دار البتر.
- (6) شرابي ، ه. (1992). النظام الأبوي وإشكالية التخلف). م. شريح (Trad. بيروت: مركز الدراسات العربية.
- (7) محمد منافع . (16 10 ، 2012). دنيا الوطن. تاريخ الاسترداد 10 24 ، 2021، من الهوية الذكورية والأنثوية: <https://pulpit/alwatan voice.com>
- (8) مروة أحمد فتحي عبد الله عامر. (2019). صحة الرجل بعد الأربعين بين مفاهيم الذكورة و الرجولة. مجلة البحث العلمي في الاداب(20).
- 9) Morsly , d. (1994). D'Algérie et de femmes. Alger.
- 10) zerdomi , n. (1970). L'enfant hier éducation de lenfant en milieu traditionnel algérien. Paris: Mospero.

Le genre en tant qu'outil d'analyse pour comprendre et déconstruire les normes des violences symboliques fondées sur le sexe

النوع الاجتماعي كأداة تحليلية لفهم وتفكيك معايير العنف الرمزي القائم على النوع الاجتماعي

Pr. Aïcha Barkaoui/ Hassan II University of Casablanca/ Morocco

أ.د. عائشة بركاوي/ جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء/المغرب

Résumé :

Les études sur le genre montrent que l'univers social et politique s'est historiquement construit à partir d'une division sexuée des rôles et sur la subordination et l'exclusion des femmes. Il s'agit donc de mieux comprendre et déconstruire les mécanismes sociaux de la reproduction des rapports sociaux de sexe, les rapports de pouvoir et les normes qui sont à la base des discriminations et des inégalités. Ce travail utilise l'outil genre pour investiguer les origines de ces discriminations. Il traite de la genèse du système patriarcal en mobilisant un cadre conceptuel qui vise l'imbrication de plusieurs facteurs donnant naissance à ce système d'inégalité engendrant des violences symboliques.

Mots clés : Genre, Violence, Pouvoir, Normes, Patriarcat

ملخص الدراسة:

تظهر دراسات النوع الاجتماعي أن الثقافة الاجتماعية والسياسية بالعالم قد تم بناؤها تاريخيًا على أساس تقسيم الأدوار بين الجنسين وعلى تبعية النساء واستعبادهن. لذلك يعد تفكيك وإعادة تركيب الآليات الاجتماعية بين الجنسين مسألة أساسية لفهم واستنباط قوى التمييز وعدم المساواة بين أفراد المجتمع عامة وبين الجنسين بشكل خاص، هذا إضافة إلى الكشف عن مكانزمات إعادة إنتاج علاقات النوع الاجتماعي والسلطة وكذا المعايير المتحكمة فيها، ويستند هذا العمل في فهمه لهذا التمييز على أداة النوع الاجتماعي لدراسة سيرورة النظام الأبوي بالمجتمعات ورصد مختلف التطورات في هذه البنية المولدة للعنف الرمزي اتجاه المرأة.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، العنف، القوة، المعايير، الأبوية

Introduction :

Malgré l'évolution qu'a connue l'humanité dans tous les domaines, surtout en matière de droit et plus précisément dans l'instauration des lois contre la violence basée sur le genre, ce fléau existe toujours et ce dans toutes les sociétés. Les hommes même avec un niveau intellectuel élevé continuent d'exercer la violence sous toutes ses formes sur les femmes et notamment la violence symbolique.

A partir de ce constat, nous formulons notre problématique : quelles sont les causes qui perpétuent ces violences basées sur le genre ? Nous partons du postulat que le patriarcat et la domination masculine sont parmi les causes qui ont engendré et qui maintiennent toujours ces violences.

Nous élaborons un champ théorique qui va recouvrir l'ensemble des concepts de notre recherche. Nous utilisons l'approche Genre, un concept pluridisciplinaire qui repose sur l'analyse critique des processus qui différencient et hiérarchisent les individus en fonction de leur sexe biologique. Le genre analyse les rapports de pouvoir entre les femmes et les hommes basés sur l'assignation des rôles socialement construits en fonction des sexes. Le genre est une construction socioculturelle des rôles et des relations entre les hommes et les femmes évoluant dans le temps et tributaire du contexte. Il est différent du sexe qui est biologique. (Okley, 1972)

Le genre aide aussi à mettre au jour, en les questionnant, les rapports sociaux entre hommes et femmes. Il renvoie simultanément à trois dimensions. Premièrement, les différences entre femmes et hommes sont le résultat d'une construction sociale qui attribue des rôles, des statuts, des qualités, des aptitudes, des goûts différenciés. Deuxièmement, les relations entre femmes et hommes sont insérées dans un rapport de pouvoir, c'est-à-dire que ces relations structurent l'organisation sociale autour d'un dispositif hiérarchique qui pose la supériorité du masculin sur le féminin et à partir duquel se dessine le devenir des individus et des collectifs. Troisièmement, les catégories d'hommes et de femmes, de masculin et de féminin, sont pensées en interaction, comme étant définies l'une par rapport à l'autre.

Le genre concerne donc autant les femmes que les hommes, le masculin que le féminin. Le concept de genre, en tant qu'outil politique a une utilité sociale et politique qui réside dans sa portée critique qui remet en cause, les normes et les règles sociales et questionne le fonctionnement de la fabrique sociale des inégalités fondées sur le genre. Il pose ainsi, les jalons intellectuels d'une lutte sociopolitique, culturelle pour l'égalité de genre ; c'est une forme de résistance politique face à un système social inégalitaire. Les dimensions politiques du concept de genre apparaissent dans le dévoilement des inégalités, les relations de pouvoir, les rapports de force et permettent éventuellement de repenser non seulement la société et son organisation sociale, mais aussi de repenser le droit et la justice sociale, la politique, et surtout une critique à toute naturalisation du social.

En tant qu'objectif, l'approche genre promeut l'égalité des droits, ainsi qu'un partage équitable des ressources et responsabilités entre les femmes et les hommes. En tant que méthodologie, le genre produit une analyse comparée de la situation des femmes et des hommes tant d'un point de vue économique social, culturel et politique. L'approche genre est transversale et aborde tous les champs scientifiques et de développement. Elle conduit à la remise en cause des représentations et pratiques inégalitaires,

individuelles et collectives. Elle enrichit les connaissances et permet une compréhension plus objective de la réalité.

Les études féministes ont joué un rôle essentiel dans l'avancement des connaissances dans le domaine du genre. « Celui-ci n'est pas quelque chose avec laquelle nous sommes nés, ni quelque chose que nous avons, mais plutôt quelque chose que nous faisons et interprétons » (Butler, 2005, P.71)

En somme, le concept de genre se propose d'être efficace pour amorcer et accélérer le changement social vers l'égalité et la dignité et le refus des discriminations et des violences. Cela aide à comprendre la transversalité et les intersections du genre comme champ d'étude et de recherche et à saisir la construction sociale et culturelle de la différence entre les sexes dans différentes aires socioculturelles. Sa pluridisciplinarité réside dans l'utilisation du concept genre dans tous les domaines de la recherche scientifique, l'histoire, la linguistique, l'anthropologie, la sociologie, la psychologie, la biologie, l'économie, etc.

Pour notre questionnement, ce concept donne les outils nécessaires afin de construire une réflexion critique sur les origines des rapports inégalitaires entre les hommes et les femmes et ainsi sur les origines des violences symboliques que subissent les femmes. Cela étant, ce qui nous intéresse dans l'investigation de notre problématique, c'est l'utilisation de ce concept en tant que catégorie ou outil d'analyse pour comprendre et déconstruire les normes de la violence fondée sur le sexe.

Partant, notre problématique se construit dans l'investigation des origines du patriarcat ou de la domination masculine qui engendrent des violences symboliques basées sur le genre. Afin de donner quelques éléments de réponse à notre problématique, nous utilisons un cadre conceptuel que nous lions aux origines des violences, des discriminations et des inégalités, à savoir le patriarcat et la domination masculine liés aux pouvoirs, aux normes et aux violences.

1. Sur le Pouvoir, le Sujet et la Norme :

Le terme de sujet a trois sens ; un sens politique, un sens grammatical et linguistique et un sens philosophique. Le sujet signifie littéralement ce qui est dessous ou en dessous d'autre chose. C'est en ce sens que les sujets sont ceux qui se trouvent en dessous d'un pouvoir : ils lui sont assujettis. Cet assujettissement peut prendre des formes fort diverses.

Interroger le sujet implique le fait de s'interroger sur les diverses formes de l'assujettissement et sur les diverses formes de soumission des individus au pouvoir considéré lui-même dans ses différents visages. C'est là, par exemple, ce qu'avait entrepris de faire Michel Foucault (1991) (Foucault, 1991) en reliant étroitement la question du sujet et la question du pouvoir.

Pour Foucault (1991), le pouvoir et le sujet sont deux notions indissociables. Celle du pouvoir éclaircira celle du sujet car c'est le pouvoir qui produit le sujet. Le pouvoir revêt deux aspects coercitifs légitimant toute forme de domination, à savoir la loi et la norme. Ces deux formes de pouvoir appellent le sujet à adopter des comportements normaux ou une conduite normalisée. Toutefois, il faut comprendre cette dernière dans le sens où Foucault (1991) distingue entre la loi et la norme.

La loi s'applique sur l'extériorité des individus donc, elle a un caractère répressif ; par contre, la norme vise l'intériorité des individus, ce qui veut dire qu'elle revêt un aspect incitatif. Cependant, la discipline est le pouvoir de normalisation qu'exerce la société sur les individus. : « La loi est d'essence répressive et la norme est d'essence incitative ; l'instance de diffusion de la loi est unique et centralisée (l'état) quand celle de la norme est plurielle (école, usine, médecine) (Frédéric, Foucault, 2004)

Nous retenons ici la complexité de la genèse de la norme. La norme s'installe par plusieurs facteurs et sous plusieurs formes. Touraine (1995) (Tauraine, 1995) explique que c'est l'ensemble de la société qui met constamment en œuvre le mécanisme de la normalisation et qui donc produit de plus en plus la séparation entre le normal et l'anormal, le permis et l'interdit, le central et le marginal.

Butler (2002) (Butler, 2002) a aussi articulé son projet autour de l'analyse des rapports entre le sujet et les normes. Elle a accordé son intérêt surtout à la façon dont le sujet incorpore les normes et comment ces dernières participent à la production d'une vie psychique originale, ainsi qu'à la façon dont cette vie influe sur les normes.

Elle réfléchit le pouvoir de la norme dans la vie et le pouvoir de la vie dans les normes dans le but de comprendre l'action de la vie des sujets sur les normes et celles des normes sur la vie des sujets. Pour bien comprendre la norme et sa production, elle avance qu'il faut chercher la logique de sa productivité culturelle et sociale.

Pour notre problématique nous essayons de comprendre les causes des violences symboliques exercées sur les femmes par un retour aux normes de la productivité culturelle. Ces normes sociales qui imposent aux femmes et aux hommes des rôles et des responsabilités bien d

éfinis qu'ils doivent respecter. Des normes qui exigent des hommes d'être agressifs, puissants, sans émotion et dominants, et les femmes d'être passives, faibles, émotionnelles et dépendantes des hommes. Ceci est encore perpétué par l'éducation et valorisé par la société.

Les rapports sociaux de genre sont régis par des normes, tels que la légitimité des femmes dans les sphères privées de la société et la légitimité des hommes dans les sphères publiques. Afin de motiver cette polarisation, des croyances et stéréotypes ont été véhiculées sur les femmes comme sexe faible qui doit être protégé des regards prédateurs des hommes et que seuls ces derniers peuvent survivre dans un espace où existent des enjeux politiques, professionnels, etc.

Cet état de fait est lié à un processus de socialisation, qui est un processus cognitif qui se forge à travers les traditions ; le discours, l'éducation ; la musique ; les proverbes, etc. Ce processus de socialisation est différent des hommes et des femmes depuis leurs naissances, à travers des mécanismes éducatifs, religieux et culturels entre autres.

Bourdieu (1970) (Bourdieu , 1970) vise à penser le lien entre socialisation et actions des individus. L'habitus est constitué en effet par l'ensemble des dispositions, schèmes d'action ou de perception que l'individu acquiert à travers son expérience sociale. Par sa trajectoire sociale, tout individu incorpore lentement un ensemble de manières de penser, sentir et agir, qui se révèlent durables. Il pense que ces dispositions sont à l'origine des pratiques futures des individus. Ce qui aggraverait la situation, par ce comportement les femmes ancrent cette soumission qui sera transmise aux générations montantes. Cela passe aussi par les actes répétitifs et le discours ou ce que Butler (2004) (Butler, 2004) nomme le concept de la performativité¹. Ces éléments participent dans l'incorporation, l'intériorisation et la pérennisation de ces pratiques.

1 - Notez qu'ici nous aurions voulu discuter davantage ce concept lié à cette question à savoir la socialisation performative ou ce que Judith Butler a appelé la performativité. Parmi les théories innovatrices sur l'imbrication du langage dans la vie réelle est celle des actes performatifs élaborée par Austin (1962). Il conçoit le langage comme l'intermédiaire entre l'individu et ses propres expériences. Il attribue aux affirmations un pouvoir performatif capable de changer ou d'agir sur la réalité. Dans ce même sens, Butler (2004) se nourrit de la théorie performative afin d'alimenter ses arguments. Selon Butler, le genre est une

2 . Sur la Violence

Il faut d'emblée le reconnaître nous sommes face à la cruauté humaine et à l'injustice. Rien ne peut légitimer l'agression et la violence masculine envers les femmes. Boris Cyrulnik (2001)¹ a dit : 'La violence animale naît de l'altération des lois de la nature, alors que la violence humaine naît de leur transgression dans la parole et la civilité.' Averroès² a dit : « L'ignorance mène à la peur, la peur mène à la haine et la haine conduit à la violence. Voilà l'équation. ». Le constat alarmant est que les violences sont majoritairement orientées vers les femmes.

Pour Michel Foucault (1976) (Foucault, 1975, P.34), le pouvoir est une action sur une action et la violence est une action sur un corps. Il met l'accent sur le pouvoir du discours et il dit : « Le discours, loin d'être cet élément transparent ou neutre dans lequel la sexualité se désarme et la politique se pacifie, est un des lieux où elles exercent quelques-unes de plus redoutables puissances ».

Rien que par le pouvoir exercé par le patriarcat, la domination masculine et la socialisation et bien sûr par la langue ou le discours, l'esprit et le corps des femmes deviennent un champ de bataille.

Christine Delphy et Patrizia Romito (2015)³ soulignent le fait qu'il ne faut pas oublier le pouvoir du discours en parlant de la violence envers les femmes qui minimise l'effet sur les esprits de cette violence alors qu'il faut insister sur le fait que cette violence est une violence masculine envers les femmes.

Les formes et manifestations de cette violence masculine envers les femmes sont très diversifiées et présentent un large éventail d'agressions tant physiques que symboliques : On peut les classer de la manière suivante :

performance ritualisée et exercée par les individus. Autrement dit, elle attribue une dimension théâtralisée à la performativité. « La réalité genrée est performative, ce qui signifie simplement que le genre n'est réel que dans la mesure où il est performé » Butler (2013). Butler essaie de mettre en avant la nature de l'identité du genre. Celui-ci, selon elle, est une identité constituée à travers le temps. C'est une identité construite à travers une répétition stylisée des actes. Dès lors, le genre est donc constitué par le biais de la stylisation du corps.

1 - Citation de Boris Cyrulink qui est un neuropsychiatre et psychanalyste français né en 1937.

2 - Averroès, Ibn Rochd de Cordoue (1126-1198), est un philosophe et théologien, juriste et médecin andalou.

3-Delphy, Christine et Romito Patrizia (2015), « La violence masculine contre les femmes en Occident », dans violence conjugale.

La violence physique : cette forme de violence est la plus visible, coups, blessures, fractures, etc., voire même décès. La violence verbale : elle prend une place importante dans toutes les sphères : familiale, professionnelle, conjugale, car les hommes la banalisent tellement qu'ils ne la considèrent même pas comme une forme de violence. La violence psychologique : sous une forme verbale ou non verbale : dénigrement, humiliation, attaques verbales, menaces, contrôle des activités, isolement, séquestration, etc. La violence sexuelle : agressions sexuelles, viols, harcèlement sexuel, inceste, mutilation génitale, contrôle de virginité, le mariage précoce, le mariage forcé, traite des femmes, etc. La violence sociale : juridique, culturelle, spatiale, etc. La violence économique : privation de moyens ou de biens essentiels, contrôle ou spoliation, parfois même lorsque les femmes ont une activité rémunérée. La violence symbolique : les règles de la culture basées sur le pouvoir, les rapports de force et la domination masculine dans un système patriarcal et les discriminations de toutes sortes. Toutes ces formes de la violence symbolique entravent l'épanouissement et l'émancipation ainsi que le bien-être des femmes.

3. Les conséquences de la violence :

Les femmes encaissent la violence au détriment de leur santé morale, physique et psychique à cause des liens familiaux, peur d'être rejetées par la famille, la société et traitées d'ingrates ainsi que le poids des coutumes qui pèsent lourd sur elles. La famille et la société culpabilisent toujours les femmes de ne pas savoir protéger leur foyer, aussi la loi ne les protège pas car elle demande toujours des preuves même malgré les traumatismes psychiques et des blessures apparentes.

Les femmes ont peur du regard de la société patriarcale où les femmes n'ont pas le droit de dénoncer les hommes sinon elles seront pointées du doigt d'où le stéréotype des femmes soumises. Cette violence perpétrée envers les femmes prédomine dans les deux espaces privé et public au point que les femmes finissent par l'intérioriser. Les femmes développent une grande angoisse au regard de la société qui ne cesse de stigmatiser les femmes qui se sentent non seulement menacées mais aussi non protégées par la loi.

Ces femmes présentent comme motifs, la peur de la vengeance de l'agresseur, la crainte des médisances, la peur de perdre leur famille, la volonté de protéger leurs enfants. Cependant, la forte pression de la stigmatisation de l'entourage de la société les conduit vers le silence.

Malgré la lutte et la mobilisation de la société civile et des mouvements des femmes, les chiffres de la prévalence de la violence ne cessent d'augmenter, cette résistance principale réside dans la légitimation

sociale de la violence à l'égard des femmes, ancrage des stéréotypes qui maintiennent les femmes dans la position de mineures.

Pour Bourdieu (1998) (Bourdieu, 1981) les règles de la culture sont le produit de la volonté des groupes dominants qui instaurent un ordre social qui traduit et perpétue la domination. La culture est donc un produit des humains, elle est le résultat de leurs rapports de force.

Les notions d'habitus et de l'hexis sont pour lui centrale, liant le passé et le présent, les pratiques et les déterminations : nous sommes dans une structure structurante et structurée. Il faut introduire dans la pensée de la culture les rapports de force que traduisent les pratiques incorporées par les individus. C'est un cheminement vers le social basé sur un système patriarcal, la domination masculine, les pratiques discursives et de socialisation et les violences symboliques.

Différentes approches et classifications existent selon le lieu où le contexte où la violence se produit : la famille, la communauté dans son ensemble et l'Etat. Certaines formes de violence impliquent plusieurs niveaux à la fois. C'est le cas par exemple, des crimes, d'honneur et des pratiques traditionnelles nuisibles, auxquelles participent la famille et la communauté et que l'Etat tait et tolère. Néanmoins, la violence est donc souvent imbriquée dans une structure plus complexe. Cependant, la violence masculine à l'égard des femmes influe sur leur santé et leur bien-être, entraîne un coût humain économique élevé, entrave le développement et l'épanouissement.

Il existe donc un lien étroit entre le patriarcat, la domination masculine et les autres relations de domination et de subordination des femmes ainsi dans des divers contextes. Les rôles sexo-spécifiques que les sociétés assignent aux femmes et aux hommes ont été hiérarchisés, les hommes exerçant le pouvoir ainsi qu'une emprise sur les femmes : l'exploitation des activités productives et reproductives des femmes. Le contrôle exercé sur la sexualité et la capacité reproductive des femmes. Les normes et les pratiques culturelles qui consacrent le statut inégal des femmes.

Les structures et mécanismes publics institutionnalisent les inégalités entre les sexes et qui légitiment par conséquent la violence à l'égard des femmes. L'architecture même de la cité est masculine. A croire que l'espace public est conçu que pour les hommes. Une autre forme de violence symbolique. La violence elle-même est aussi un moyen de perpétuer la subordination des femmes.

La violence est donc un problème structurel fondée sur le genre et ne peut pas être attribuée seulement aux seuls facteurs liés aux comportements individuels et aux histoires personnelles comme l'alcoolisme ou un passé exposé à la violence des agresseurs.

Ainsi en essayant de trouver une explication à certains mécanismes liés à la violence basée sur le genre, cela devrait s'inscrire dans une dimension plus large des relations de pouvoir comme le confirme Butler (2002) (Butler, 2002) « Il faut enfin souligner que le genre se comprend dans une perspective relationnelle, c'est-à-dire qu'il est le fruit des rapports sociaux entre les femmes et les hommes. Le genre comme catégorie d'analyse ne se réduit donc pas à l'analyse de la situation des femmes, mais prend en compte les femmes et les hommes dont la relation produit le masculin et le féminin. »

Cette violence puise son fondement sur une discrimination sexuelle mettant en exergue cette domination sous-jacente de notre société, à dominer, asservir, contrôler la vie et le corps des femmes quel que soit leur âge. Cette domination se manifeste par ces violences, cette variété de sévices que subissent les femmes reflète ce rapport de force et de domination masculine ancrés dans l'histoire, que Héritier (1996) (Héritier, 1996, P.96) appelle « la valence différentielle des sexes ». Elle constate le caractère universel de la domination masculine, de la hiérarchie hommes/femmes et de l'androcentrisme¹. Le facteur de la culture et la religion qui présentent une grande influence sur les manifestations de la violence masculine envers les femmes dans les comportements, les perceptions, les stéréotypes, les conceptions, les attitudes, les croyances, les représentations psychosociales, etc.

Les femmes elles-mêmes incorporent et intériorisent ces comportements et parfois malgré elles contribuent à la perpétuation de ces croyances. Ces attitudes se manifestant par une violence symbolique. Nous nous intéressons à cette violence symbolique et nous postulons que les causes de cette violence peuvent être analysées en traitant le concept du patriarcat et de la domination masculine.

4. Le Patriarcat et la domination masculine, une question d'idéologie :

Le patriarcat est défini comme un système social dans lequel l'homme agit comme l'autorité principale et la figure centrale dans l'organisation sociale, et où les pères exercent une autorité sur les

¹ L'Androcentrisme est un concept qui explique le fait ou la tendance à être centré sur les êtres humains de sexe masculin. C'est un mode de pensée qui envisage le monde que sur le point de vue des hommes. Il est donc utilisé pour dénoncer cette manière biaisée de voir et d'analyser mettant seulement les rôles des hommes, leurs expériences, leurs fonctions, etc.

femmes, les enfants et la propriété. Ainsi, le patriarcat fait référence à des systèmes sociaux dans lesquels le pouvoir est principalement détenu par des hommes adultes. Ces deux définitions donnent un sens que le patriarcat implique les institutions et les règles et privilège le masculin, et produit également la subordination féminine. De plus, de nombreuses sociétés patriarcales sont pour la plupart patrilinéaires, ce qui signifie que la propriété et titre sont hérités par la lignée masculine.

Lerner (1986)¹ le définit comme « une création historique formé par des hommes et des femmes dans un processus qui a pris près de 2500 ans à son achèvement » (Lerner, 1986 , P.229) Elle déclare également que dans sa forme la plus ancienne, le patriarcat est apparu comme l'état archaïque dans lequel l'unité de base de son organisation était la famille patriarcale, qui à la fois exprime et génère constamment ses règles et ses valeurs. Millet (1970) (Millet, 1970)se propose d'analyser « le patriarcat comme une institution politique ». Elle insiste sur le fait que le mot « politique » désigne ici toutes « relations structurées de pouvoir » et celle entre les sexes est une « relation de domination et de subordination ».

De la définition ci-dessus, on peut déduire qu'il existe deux notions importantes qui définissent le patriarcat comme une idéologie. Ces deux notions importantes qui découlent du patriarcat sont la domination masculine et l'infériorité féminine. Cette opposition binaire devient importante parce que tous les deux forment le point de repère fondé qui définit toutes les relations hommes-femmes. Dans le même ordre d'idées, Hooks (2000) (Hooks, 2000) déclare également que les hommes en tant que groupe profitent le plus du patriarcat, partant de l'idée qu'ils sont supérieurs aux femmes et qu'ils devraient régner sur elles. Cependant, elle ajoute que ces avantages ont un prix. En échange de tous les bénéfices qu'ils reçoivent du patriarcat, les hommes sont tenus de dominer les femmes, de les exploiter et de les opprimer en utilisant la violence² s'il le faut pour maintenir le patriarcat intact.

Il est clair maintenant que le patriarcat et les hommes forment une symbiose. Afin de garder le monde des hommes en cours d'exécution, ils (le patriarcat et les hommes) vont avoir besoin les uns des autres pour longtemps. De cette conclusion, on peut déduire que le patriarcat deviendra une idéologie, en particulier

¹. Gerda Lerner (1920-2013) est une féministe américaine pionnière de l'histoire des femmes.

². Les écrits de Hooks explorent l'intersectionnalité entre race, capitalisme et genre et comment produisent-ils et perpétuent le système d'oppression et de domination.

celle des hommes, qui sera héritée d'une époque à l'autre et de génération en génération selon le sexe. Ici, les femmes deviennent la principale victime de cette idéologie héritée Hooks (2000). (Hooks, 2000)

Dans la corrélation avec le patriarcat en tant qu'idéologie, Morris (1993) (Morris, 1993, P.4-5) a donné deux définitions à l'idéologie. La première est que l'idéologie peut faire référence à un système de croyances que consciemment les gens choisissent ou rejettent sciemment, comme l'individualisme compétitif, le communisme ou la religion. Ensuite, la deuxième est que l'idéologie est utilisée pour désigner la façon dont nous percevons la réalité. Enfin, dans ce deuxième terme, cette idéologie est utilisée ici dans le contexte de l'idéologie patriarcale.

Elle ajoute que nous sommes entraînés imperceptiblement dans un réseau complexe de valeurs, d'hypothèses et d'attentes qui sont déjà là avant nous et semblent être naturelles. Ici, une grande partie des études féministes s'intéresse à l'idéologie du patriarcat dans le second sens, c'est-à-dire avec les manières dont la subordination des femmes est naturalisée, tout semble fait pour donner l'impression que les choses sont comme elles sont, Morris (1993) (Morris, 1993, P.1-2). Ici, il y a une croyance qui est produite par le patriarcat comme idéologie. Cette croyance est considérée par les féministes comme le noyau majeur qui contribue à l'existante idéologie patriarcale.

Cette croyance est alors appelée « essentialisme biologique ». Il a été dit clairement que les femmes ont souffert d'une longue tradition de ce qui est généralement compris en tant qu'essentialisme biologique. Morris (1993) à travers son livre le définit comme « la croyance que la « nature » d'une femme est une conséquence inévitable de son rôle reproductif ». Cette croyance implique que ce qui est naturel ou essentiel ne peut pas être changé comme le peuvent les attributs sociaux d'un individu. Par conséquent, si la biologie devait réellement rendre les femmes plus soumises et moins aventureuses que les hommes il y aurait peu que quiconque puisse y faire, Morris (1993).

De plus, Morris (1993) ajoute également que l'essentialisme biologique a été le fondement « de la pensée la plus traditionnelle sur les femmes, utilisée à la fois pour les dénigrer et les idéaliser mais toujours pour justifier le statu quo existant des structures de pouvoir ». Les attributs féminins naturalisés au fur et à mesure que la biologie devienne une destinée : « ce qui est inné doit être supporté puisqu'il ne peut pas être changé », Morris (1993). (Morris, 1993, P.94). Ce type d'argument essentialiste ou déterministe a été utilisé tout au long de l'histoire et à travers les sociétés pour justifier la subordination des femmes, même si ce qui est considéré comme essentiellement les caractéristiques féminines, varie d'une culture à l'autre.

Morris (1993) utilise les termes « féminité » et « masculinité » pour désigner une identité culturelle de genre acquise, même si, d'après elle, pour la plupart des femmes, cette identité sociale et le sens subjectif de soi sont construits si tôt dans les vies des femmes, qu'il semble coïncider naturellement avec leur sexe. De la description ci-dessus, on peut conclure que l'essentialisme biologique en tant que croyance produite par le patriarcat est devenu le noyau de toute discrimination envers les femmes. On peut également en déduire que l'essentialisme biologique devienne une idéologie qui réfléchit aux notions d'oppression sexuelle, de discrimination de genre et de questions de rôles dans la société. Ce sont les hommes et leur système patriarcal qui soutiennent et maintiennent l'essentialisme biologique pour opprimer, discriminer et violenter les femmes.

5. Une réflexion sur les origines du patriarcat :

D'après Lamrabet (2005) (Lamrabet, 2005, P.25):« La discrimination envers les femmes qui constitue des inégalités au vrai sens du terme symbolise la première matrice de domination universelle sur laquelle vont se greffer toutes les autres formes d'inégalité sociale, le patriarcat reste le socle de toutes les inégalités politiques, économiques et socio-culturelles et donc entrave l'évolution de la société hommes et femmes ».

Cette citation montre à quel point il serait intéressant de remonter aux origines du patriarcat et la domination masculine pour pouvoir comprendre leur complexité et les causes de leur persistance.

5.1 . L'origine du pouvoir patriarcal : un regard subversif :

Peut-être faut-il toujours revenir aux origines des discriminations et de la domination masculine afin de dévoiler comment le système patriarcal a réussi à s'incruster dans la conscience et l'imaginaire collectifs et traiter la problématique de la domination d'un point de vue historique, anthropologique, philosophique, sociologique et psychanalytique. Nous voudrions tout d'abord, s'arrêter à la notion du pouvoir.

Arendt (1990) (Arent, 1990) fonde une pensée philosophique sur la méthode phénoménologique afin d'aborder les polémiques politiques. Elle scrute le phénomène totalitaire commun à tous les systèmes politiques qui se caractérisent par l'autorité extrême partout dans le monde. Tout d'abord, elle commence par critiquer la pensée de Max Webber (1949) (Webber, 1949) sur le pouvoir : selon elle, le pouvoir se distingue de la domination. Dans ce sens, la domination pour elle : « est une interprétation falsifiée et falsifiante du pouvoir, entendu comme pouvoir de l'homme sur l'homme ». Elle distingue entre le pouvoir et l'illusion de détenir celui-ci. Pour elle, la violence va complètement à l'encontre du pouvoir : « Le règne de

la pure violence s'instaure quand le pouvoir commence à se perdre ». Cette rupture avec la pensée philosophique commune démarque la réflexion d'Arendt (1990). Le pouvoir donc ne peut pas être réduit à la domination violente de « l'homme sur l'homme ».

Max Weber (1949) assure que « le pouvoir est présent chaque fois que je puis avoir la chance de faire prévaloir ma volonté sur la résistance d'autrui ». On n'est pas très loin de la célèbre définition de la guerre par Clausewitz¹ : « Un acte de violence visant à contraindre l'adversaire à exécuter notre volonté ». Bertrand (de Jouvenel (1948)² affirme que : « commander et être obéi : ce qui est la condition nécessaire pour qu'il y ait pouvoir, et la condition suffisante, ce sans quoi il n'existe pas : cette essence, c'est le commandement ». Basée sur cette pensée, Arendt (1970) (Arendt, 1970) souligne le fait qu'il y ait une convention commune qui associe le pouvoir à l'obéissance, au commandement et à la violence. D'après elle, la violence indique l'absence du pouvoir et ne l'égal pas.

Elle aborde les différentes théories biologiques et théologiques qui expliquent que la tendance à la violence est justifiée par l'inclinaison instinctive et presque primitive vers l'exercice du pouvoir par la force. En contrepartie, et au sein de cette même domination, Arendt (1970) mentionne l'instinct de soumission qui le définit en tant que « ardent désir de se laisser diriger par autrui et d'obéir à un homme fort ». Il existe une certaine soumission intérieure qui facilite le processus de la domination. Celle-ci donc se fait relativement dans une complicité entre le dominant et le dominé. Pour se distinguer de ces définitions traditionnelles du pouvoir, elle associe la domination à la désobéissance. Pour elle, le pouvoir est contenu dans le peuple, chez la majorité qui se révolte et qui choisit d'obéir aux lois au lieu d'obéir aux hommes. Pour illustrer sa pensée, elle remémore l'Antiquité, la Révolution Française, la Révolution hongroise et tout autre évènement historique qui marque une rébellion et un refus du pouvoir humain.

En exploitant la pensée d'Arendt (1970), on peut dire que le féminisme et le genre en tant que révolutions, donnent le pouvoir aux femmes qui refusent le patriarcat et la domination masculine et qui ont choisi d'obéir aux lois de l'égalité au lieu d'obéir aux hommes. Cependant, les hommes réagissent par la violence par peur de perdre le pouvoir et les commandements.

¹. Carl Philipp Gottlieb (1780 - 1831) est un officier général et théoricien militaire allemand.

². De Jouvenel, Bertrand (1948), On power, its nature and the history of its growth, Liberty Fund, Inc.

Voilà ce que c'est le pouvoir pour Arent (1970), ce n'est pas une possession individuelle mais c'est le produit de la pluralité, de la collectivité et du groupe. En se référant à cette définition assez originale du pouvoir, nous proposons une nouvelle lecture des rapports de genre. Le genre donc devient ce rapport de pouvoir exercé par une collectivité dominante masculine sur une autre dominée féminine. Ce pouvoir se manifeste souvent par une violence symbolique et concrète qui peut être explicitée par la tendance humaine à faire usage de la force, les manipulations et les discriminations.

5.2. Origine anthropologique du système patriarcal :

Selon Louis Dumont (1983) (Dumont, 1983), le monde social serait organisé selon un principe de relations hiérarchiques. Les relations d'opposition : (droite/gauche, Adam/Ève, etc.) seraient donc à penser sur un mode hiérarchique. Les deux termes des oppositions ne sont pas à penser comme égaux, l'un des deux est supérieur à l'autre parce qu'il englobe le deuxième terme. Autrement dit, l'un des termes représente la totalité en même temps qu'une partie de l'opposition. Exemple : Ève est faite à partir de la côte d'Adam. En même temps qu'il y a création d'une altérité il y a affirmation d'une supériorité d'Adam (par exemple). Cette conception fondamentalement misogyne est bien sûr à relativiser, et à resituer dans les modes de pensée. Cependant, cela nous renseigne sur comment la culture et les hiérarchies ont forgé les relations de Genre enracinant d'emblée les violences symboliques.

Chef de famille, pourvoyeur, patriarche, nombreux sont les termes déployés pour désigner celui qui détient le pouvoir. Le patriarcat se définit comme étant un système dans lequel le pouvoir est détenu exclusivement par les hommes. Le terme est conçu afin de rendre compte de l'oppression que subissent les femmes à cause de cette idéologie dominante. Selon Nicole Claude-Mathieu (1991), (Mathieu, 1991) il existe trois pouvoirs qui permettent les hommes de dominer les femmes :

Le pouvoir de décision politique (occupation de la sphère publique – décision de faire la guerre, à qui et quand), le pouvoir de décision économique (répartition du surplus de la production apparu lors de l'accumulation des ressources, de leur exploitation et de la volonté de certains de s'approprier ces surplus et d'accroître leur richesse) et le pouvoir de posséder la terre (par héritage, la transmission des propriétés se faisant de père en fils). La plupart des sociétés cumulent ces trois pouvoirs aux mains des hommes même si parfois l'un ou l'autre de ces pôles est aux mains des femmes. L'anthropologue souligne que la possession de ces trois pouvoirs appartient souvent à la classe sociale des hommes. Les femmes peuvent parfois obtenir l'un de ces pouvoirs mais jamais les trois à la fois ce qui les limite à la reproduction, l'aspiration au mariage

comme source d'aisance financière et la gratuité des tâches ménagères considérées comme des aptitudes naturelles spéciales aux femmes. Le discours normatif attribue au patriarcat un caractère naturel, la majorité des individus y compris les femmes adhèrent à ce système considéré comme la nature des choses. Par ailleurs, Héritier (1996) (Mathieu, 1991, P.8) avance que « Le modèle archaïque masculin est universel mais pas éternel. L'humanité actuelle procède des mêmes souches qui ont donné aux mêmes questions les mêmes réponses. Mais c'est un modèle créé par l'esprit. Il n'est pas là par nécessité biologique. Il peut donc être remplacé. » Ce modèle archaïque, d'où vient-il ?

5.3 .Le mythe Freudien et le patriarcat :

Cela peut être expliqué par l'anthropologie Freudienne notamment présente dans Totem et Tabou, Freud (1912). (Freu, 1912) Il tente d'expliquer les origines de la société à travers la présentation du mythe de la horde primitive. Mais le fait d'avoir assassiné le père n'a pas accordé aux fils la liberté qu'ils souhaitaient avoir, au contraire, désormais ils sont limités par des lois et des tabous. La morale sexuelle, la religion et les normes sont donc basées sur le mythe de la horde primitive. La violence et la domination masculine peuvent être expliqués comme une vengeance des hommes envers les femmes qui à cause d'elles le père était tué.

Nous rappelons que le système du patriarcat est fondé sur la possession de trois pouvoirs (politique, économique et la possession de la terre). Nous soulignons donc ce rapprochement entre la lecture du mythe Freudien et la conception anthropologique du patriarcat. La catégorie sociale des hommes donc parcourt plusieurs rivalités au cours de l'histoire et depuis l'âge primitif. Nous soulevons également la ressemblance entre la pensée d'Arden (1970) qui disait que la violence indique l'absence du pouvoir ; la violence des fils dans ce cas, le meurtre, annonce le manque de leur pouvoir qu'ils souhaitaient instaurer en tuant leur père. Néanmoins, leurs efforts n'ont pas abouti vu qu'ils n'ont pas pu jouir d'une sexualité plus libre. Le recours aujourd'hui à la violence peut donc être interprété comme une tentative primitive pour dominer les femmes.

5.4 .La vision de Lévi Strauss :

La prohibition de l'inceste selon Claude Lévi Strauss (1967) (Levi-Strauss, 1967) fait partie des piliers du fondement de la société ; en ce sens il avance : « La prohibition de l'inceste constitue la démarche fondamentale grâce à laquelle par laquelle mais surtout dans laquelle s'accomplit le passage de la nature à la culture ». Il propose la théorie de l'alliance comme remède au plaisir sexuel inassouvi. « La prohibition de l'inceste est moins une règle qui interdit d'épouser mère, sœur ou fille qu'une règle qui oblige à donner mère, sœur ou fille à autrui », précise toujours Lévy-Strauss (1976), ce qui élargit le cercle des relations. La violence

symbolique a commencé ainsi. La culture instaure la communication réglée, qui est la condition même de la vie sociale :

« Dans chaque société la communication joue à trois niveaux différents : communication des femmes, communication des biens et des services, communication des messages. ». La violence économique est une violence masculine.

Selon cette théorie basée sur les données anthropologiques, l'auteur suppose l'existence d'un échange matrimonial qui aurait assuré la reproduction chez les sociétés primitives. Son apport en matière du genre réside dans son explication des rapports du genre d'une manière anthropologique.

Ses travaux ont été repris sous un angle féministe pour entamer une discussion historique sur les rapports du sexe. Parmi ces féministes nous citons Gayle (1999) (Gayle , 1997):« L(a division du travail par sexe peut en conséquence être vue comme un "tabou" : un tabou contre la similitude des hommes et des femmes, un tabou divisant les sexes en deux catégories mutuellement exclusives, un tabou qui exacerbe les différences biologiques entre les sexes et par là crée le genre. La division du travail peut aussi être vue comme un tabou contre des arrangements sexuels autres que ceux comprenant au moins un homme et une femme, prescrivant par là le mariage hétérosexuel ».

Cependant, une théorisation du genre se fait à travers l'échange des femmes et qui marque un fait social concrétisant le passage de la nature à la culture. L'anthropologue juge la théorie de Lévi-Strauss (1967) comme androcentrique et naturaliste : « La relation globale d'échange qui constitue le mariage ne s'établit pas entre un homme et une femme qui chacun doit, et chacun reçoit quelque chose : elle s'établit entre deux groupes d'hommes, et la femme y figure comme un des objets de l'échange, et non comme un des partenaires entre lesquels il a lieu ». Les femmes figurent tels des objets au sein de cette théorie de l'alliance. C'est une lecture de la scission qui se fait entre les deux sphères (privée et publique). L'échange se fait exclusivement par les femmes ce qui marque une différenciation très évidente au niveau des rôles sociaux :

Même si la théorie de l'alliance Lévi-Strauss (1969) fournit un éclairage intéressant sur la structure sociale en explorant comment l'échange des femmes entre les hommes structurent les groupes sociaux, elle repose néanmoins sur une distinction implicite entre la sphère domestique et la sphère publique. Lévi-Strauss (1969), par exemple, rejette la forme, mais non le contenu, des échanges maritaux, parce qu'il se

contente d'assumer que partout les femmes, en tant que pourvoyeuses de services domestiques et sexuels, ont une valeur inhérente égale et que les hommes ont l'autorité légitime d'échanger les femmes.

La théorie de l'alliance représente une vision androcentrique des sociétés patriarcales. La prohibition de l'inceste a suscité l'établissement des lois et des règles qui instaurent la moralité sexuelle. L'intéressant dans les théories de Freud et de Lévi-Strauss c'est qu'elles interprètent des actes primitifs comme étant des faits sociaux révélateurs du pouvoir des hommes. Les données anthropologiques rendent compte d'une société guidée par les chefs masculins qui régulent les relations matrimoniales. La théorie de l'alliance pourrait expliquer pertinemment l'assujettissement que subissent les femmes jusqu'au jour d'aujourd'hui à cause de la domination masculine poussée par la détention du pouvoir. Le mythe Freudien concrétise l'ambivalence des sentiments que ressentent les hommes, Freud explique que c'est cette même ambivalence qui a créé le remords et la culpabilité chez les fils. C'est une lecture anthropologique de la construction du système patriarcal ainsi que la détermination des rôles entre les femmes et les hommes. Cette construction étant inégalitaire et sexiste a engendré des souffrances et des violences et a causé du tort à la moitié de l'humanité !

Conclusion :

« Quand notre conscience parle, c'est la société qui parle en nous ». Durkheim (1895) (Durkheim, 1895) « Pour assujettir l'individu aux normes strictes de la tradition, il faut que le surmoi puisse devenir la voix de l'autorité, et ceci en lui inculquant dès la naissance les valeurs, et la morale nécessaire pour la perpétuité du modèle traditionnel. » Lévi-Strauss (1976). (Durkheim, 1895, P.13)

Les différences et inégalités entre les hommes et les femmes ont des origines liées à la fois à la culture et à la tradition. De même, l'éducation et la socialisation sont deux facteurs décisifs quant à l'apprentissage des normes de vie et l'acquisition des rôles sociaux. En effet, la différence de sexe en tant que donnée naturelle est un principe universel d'organisation sociale. Les relations dans une société ne peuvent être comprises que si l'on prend en compte les usages qu'en font les agents, correspondants aux intérêts matériels ou symboliques et aux rapports de force : le système patriarcal, la domination masculine sont à l'origine des violences symboliques. Leur déconstruction s'impose afin d'établir la paix entre les sexes et épargner les femmes de toute sorte de violence.

Bien que les hommes et leur patriarcat soient enracinés depuis des siècles et que la discrimination à l'égard des femmes semble ne jamais cesser, les femmes créent une philosophie et des idées venant de leur

propre conviction de combattre le patriarcat en tant qu'idéologie. Cette quête, en plus de les aider à comprendre la complexité du système, les aide aussi à avancer vers l'émancipation et la résilience pour déconstruire les violences symboliques.

La bibliographie :

- 1) Arendt, Hannah. (1970). On violence, Harcourt Brace Jovanovich Publishers, London.
- 2) Bourdieu, Pierre. (1970). La reproduction. Les fonctions du système d'enseignement. Paris. Editions de Minuit.
- 3) Butler, J. (2005). Trouble dans le genre. Le féminisme et la subversion de l'identité. Trad. Cynthia Kraus. Paris : La Découverte.
- 4) Butler, Judith. . (2002). La vie psychique du pouvoir : l'assujettissement en théories. Brice Mathieussent (Trad.) . Paris.
- 5) Dumont, Louis. (1991). Introduction à deux théories d'anthropologie sociale : groupes de filiation et alliance de mariage. Paris : Gallimard.
- 6) Durkheim, Emile. (1895).Les règles de la méthode sociologique, Félix Alcan. Paris :Frédéric, Gros,
- 7) Foucault, Michel. (2004). Encyclopaedia Universalis, DVD
- 8) Foucault, Michel. (1991). Histoire de la sexualité, 1 : la volonté de savoir. Paris : Gallimard.
- 9) Foucault, Michel. (1975).Surveiller et punir : naissance de la prison, Gallimard. Paris
- 10) Freud, Sigmund. (1912).Totem et tabou, Folio, essais.
- 11) Gayle, Rubin. (1997). "The traffic in women : notes on the "political economy" of sex", in Nicholson, Linda (ed.), The second wave: a reader in feminist theory. New York: Routledge.
- 12) Héritier, Françoise. (1996). Masculin/féminin I. La pensée de la différence. Paris : Odile Jacob
- 13) Hooks, Bell. (2000). Feminism id for everybody : passionate politics. Cambridge: Massachusetts: South End Press.
- 14) Lamrabet, Asmaa .(2005). Les femmes et l'islam : une vision réformiste, Valeurs d'islam, Fondation
- 15) Lerner, Gerda. (1986).The creation of patriarchy.Oxford University Press
- 16) Levi-Strauss, Claude. (1967), Les Structures élémentaires de la Parenté, éd. Mouton.
- 17) Mathieu, Nicole-Claude. (1991), L'anatomie politique : catégorisations et idéologies du sexe .Pari : S.N.
- 18) Morris, Pam (1993). Literature and Feminism: An introduction, Blackwell, Oxford UK and Cambridge USA.

- 19) Oakley, A. (1972). Sex, Gender and Society. London: Temple Smith.
- 20) Touraine, Alain. (1995), Critique de la modernité, Paris, Librairie générale française, Biblio essais.
Bourdieu, Pierre, La domination masculine. Paris : Seuil.
- 21) Weber, Max. (1949). The methodology of the social sciences. Glencoe, Free Press



المركز الديمقراطي العربي
للدراستات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arab Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي بعنوان:

الجنـدر قراءة عابرة للتخصصات

Gender

Is a cross –disciplinary reading

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب

VR.3383-6583 B

مارس 2022

